الفساد فى الإنقاذ حتي لا ننسي

توثيق للفساد المالى و الإدارى فى فترة حكم المؤتمر الوطنى للسودان

غيض من فيض الفساد المالى و الإدارى منقول من الصحف و المواقع السودانية بالإنرنت

الجزء الثانى

توثيق سعد عثمان مدنى

الـــفـــــهـــــــرس:

مقدمة، توثيق الفساد فى حكومة المؤتمر الوطنى 7

الاعتداء علي المال العام تقرير المراجع العام 2011 ، تقرير المراجع العام ... مراوغ ..!!.....9

الاعتداء علي المال العام تقرير المراجع العام 2010، المراجع العام يكشف تجاوزات بعض الوحدات الحكومية، بلغ حجم التعدي (26) مليار جنيه.....11

المراجع العام: «20» جهة حكومية تجنِّب إيرادات خارج الميزانية.....12

المراجع العام يكشف عن تجاوزات في اعتمادات إصحاح البيئة.....13

فساد قيادات المؤتمر الوطنى، حسابات خاصة بوزيري الدفاع والزراعة لم تقدم للمراجعة.....14

الاعتداء علي المال العام تقاير المراجع العام، ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام لـ (16,6) مليون جنيه 15

تقرير المراجع العام، حكايات مجهولة في تقرير فضائح معلوم!!.....16

المراجع العام: 7.9 مليون دولار الرصيد المجنب بالعملة الصعبة.....17

الفساد فى حكومة ولاية الخرطوم، تم استرداد «12%» فقط من جملة المبلغ بولاية الخرطوم.....18

الفساد فى حكومة ولاية جنوب دارفور، تقرير المراجع العام يكشف عن حالات اعتداء على المال العام بالولاية.....22

الفساد فى حكومة ولاية الجزيرة، فساد غير قابل للنفي ..!!.....23

الفساد فى حكومة ولاية الجزيرة، تقرير المراجع العام يُثبت تورّط مدير عام وزارة الصحة وآخرين..24

الفساد فى حكومة ولاية الجزيرة، مواجع .. المرضى يمتنعون!!.. 25

فساد حكومة ولاية الجزيرة، الفساد بولاية الجزيرة ...الهمس يتحول إلى جهر.....26

الفساد فى حكومة ولاية القضارف، تقرير المراجع العام بولاية القضارف. مخالفات بالجملة واستثمارات خسرانة.....29

فساد حكومة ولاية كسلا، للأهل بكسلا..هكذا فساد حكومتكم!.. 34

الفساد فى ولاية القضارف،حريق يقضي على جميع مستندات المراجع العام بمحلية الرهد.....35

المراجع العام: بدلات غير قانونية للوزراء والمعتمدين بالجزيرة.....36

المراجع العام يطالب بإعادة النظر في السياسة المحاسبية للدولة.....37

الفساد فى سوداتل .. نزاع سوداتيل وزين.. الآن حصحص الحق!!.....38

الفساد فى سوداتل..سوداتل ... حتى يرتاح بالنا !! 41

الفساد فى سوداتل..حكايات من جمعية سوداتل أمس الأول.....43

الفساد فى سوداتل .. سوداتل .... وصحفي مدفوع القيمة !!.....48

الفساد فى سوداتل..بين سوداتل وزين.. (خليك سوداني) في عالم جميل.....50
الفساد فى سوداتل .. اين ذهبت 2 مليار دولار ومائة وأربعون مليون دولار ؟.....53
الفساد فى سوداتل - رشاوي بقيمة 40 مليون دولار.....57
الفساد فى جامعة السودان المفتوحة.....60
اعطاء حوافز غير مستحقة من المال العام لاعضاء لاعضاءالمؤتمر الوطنى بالحكومة
حافز المعتصم عبدالرحيم وكيل وزارة التعليم العام.....73
ولزوجة المعتصم عبدالرحيم - أيضاً - كلمة اا.....74
اعطاء حوافز غير مستحقة من المال العام لاعضاء لاعضاءالمؤتمر الوطنى بالحكومة
عقد عمل المدير العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية.....76
اعطاء حوافز غير مستحقة من المال العام لاعضاء لاعضاءالمؤتمر الوطنى بالحكومة
صورة عقد عمل السيد الأمين العام لوزارة الثقافة بالخرطوم.....80
فساد البشير و أسرته و المقربين اليه، وداد تؤجر صندوق امانات ببنك فى لندن.....82
فساد البشير و أسرته و المقربين اليه، أشاعوا فيها الفساد.. عمر البشير.. وداد بابكر..علي عثمان..انهيار السودان.!!.....82
فساد البشير و أسرته و المقربين اليه، فساد شقيق البشير عبدالله حسن البشير.....87
فساد الانقاذ و أسرة البشير، عندما تنتهي الغيبوبة ويفك تأثير البنج.....91
فساد أسرة البشير، خبير سوداني يكشف عن تغطية عبدالله حسن أحمد البشير على محاولات إنتهاك العرض والأرض.....102
فساد وزير المالية علي محمود، مخالفات و إبتزاز .. و فساد سلطة رابعة!.....107
فساد وزير الخارجية على كرتى، كيف بدأت قصة نهب الشركة الكبرى..؟.!.....112
علي كرتى يعترف بان ثروته جاءت بعد قيام ثورة الاتقاذ فى لقاء بالشرق الاوسط.....115
علي كرتى يعين زوجته سفيرة بايطاليا.....116
قضية المبيدات الفاسدة، المبيدات الفاسدة.. كارثة قادمة!!.....116
قضية المبيدات الفاسدة، حفرة الموت.....120
قضية المبيدات الفاسدة، البرلمان يحقق في ملف مبيدات (الجزيرة) 122
قضية المبيدات الفاسدة، أخيرا.. المبيدات الفاسدة دخلت حوش البرلمان.!!!.....122
قضية المبيدات الفاسدة، طه يوجه بالتحقيق الفوري في قضية المبيدات الفاسدة 124
الفساد فى مشروع نظافة ولاية الخرطوم.....125
الفساد فى مشروع نظافة ولاية الخرطوم،مسؤول النفايات عصام محمد أحمد يرد على مهاجميه في الصحف:
مخصصات المدير تفوق مخصصات رئيس الجمهورية.....125
الفساد فى مشروع نظافة ولاية الخرطوم، قاده عذاب الضمير للاعتراف بالتزوير.....127

حريات تنشر وثائق فساد بنك فيصل الاسلامي.....131
الفساد فى مشروع المدينة الرياضية، الغاء المدينة الرياضية الحالية و تخصيص 380 الف متر لمدينة رياضية جديدة بسوبا.....138
الفساد فى مشروع المدينة الرياضية،سوار يهدد المتغولين على المدينة الرياضية بملاحقات قضائية.....141
الفساد فى مشروع المدينة الرياضية، أكثر من (300) مليون دولار قيمة الأراضي التي بيعت من المدينة الرياضية.....142
الفساد فى مشروع المدينة الرياضية، منظمة غير مسجلة تحوز(42) ألف فدان من المدينة الرياضية، البرلمان وصفها بالجريمة مكتملة الأركان.....142
بلاغ باختلاس أكثر من مليون جنيه من صندوق الطلاب القومي لدعم الطلاب.....143
اختلاس 800 مليار من شركة البترول الكبري.....144
فساد البنك الزراعى، بنك السودان.. وثيقة تحكي عن نهج صابر ..!!.....144
وثيقة فساد تزوير و اختلاس بالبنك الزراعى السودانى.....146
فساد قيادات المؤتمر الوطنى ، قطبي المهدي يدلي بشهادته أمام المحكمة.....147
الفساد فى شراء الأجهزة الطبية للمستشفيات الحكومية،مطلوب سجناء بمستشفى الخرطوم..... 148
فساد البنك الزراعى، حاصدات صينية فاسدة.....150
فساد البنك الزراعى، شكوى للبرلمان بشأن حاصدات فاسدة.....151
قضية التقاوى الفاسدة، تقاوي فاسدة؟ الاتصال بالمتعافي.....152
قضية التقاوى الفاسدة، البرلمان: عقوبات تصل للإعدام للمتورطين في التقاوي الفاسدة.....153
قضية التقاوى الفاسدة، تقرير التقاوى الفاسدة يكشف تجاوزات مالية وفنية وقانونية.....154
قضية التقاوى الفاسدة، تقرير يكشف المستور.....157
قضية التقاوى الفاسدة، الشريف: على المتعافي أن يصلح إدارته بدلاً عن المهاترات.....162
الفساد فى بناء مجمعات المستشفيات الحكومية، حسناً.. ولكن ماذا عن الحوادث الجديدة ..؟؟.162
الفساد فى بناء مجمعات المستشفيات الحكومية، مشاريع في مهب الريح ..!!.....164
الفساد فى بناء مجمعات المستشفيات الحكومية، الى أبو قناية ... (قول واحد)..!!.....166
قضية السكر الفاسد و فساد الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس،المواصفات: السكر الفاسد لم يتسرب إلى الأسواق.....168
قضية السكر الفاسد،السكر الفاسد.. تبادل اتهامات!.....169
مجلس إدارة المواصفات يسمح بدخول (السكر الفاسد) إلى الأسواق.....170
قضية السكر الفاسد، اللجنة القومية لفرز السكر الفاسد ..!!.....170
فساد شركة مواصلات ولاية الخرطوم ،عيد ميلاد شركة حكومية ..!!.....172

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة،إلى رئاسة الجمهورية .. كارثة مرتقبة ..!!.....174
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة، حجاج للبيع !! 176
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة،مدير الأوقاف يتهم (الحج والعمرة) بتبديد اثنين مليار على شركة مجهولة.....177
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة، رشوة للتيار لتغيير مجرى التحقيق !!.....178
الفساد فى الهيئة العامة للحج ،تحصيل 275 جنيها على كل جواز لصالح هيئة الحج والعمرة.....181
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة، رفض مدير الحج التصديق بنثرية (200) مليون للوزير فبدأت الحرب.....181
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة،اعترف مدير الحج والعمرة بأنه باع الريال للحجاج بأكثر من سعره فغضب الوزير لهذه الصراحة.....185
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة،اختلف اللصوص فظهر المسروق: مدير الأوقاف يفضح فساد هيئة الحج والعمرة.....188
الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة، متى يأخذ القانون مجراه..؟!.....189
الفساد فى هيئة مياه الخرطوم، صفقة (البوليمر)..القصة الكاملة.....190
الفساد فى هيئة مياه الخرطوم، تحقيق بهيئة مياه الخرطوم بسبب (البوليمر) الفاسد.....194
الفساد فى هيئة مياه الخرطوم، صفقة البوليمر المضروب نصف الحقيقة.....194
الفساد فى هيئة مياه الخرطوم، حقائق خطيرة كشفها تقرير بهيئة المياه.....195
الفساد فى وزارة الثقافة، ميزة فساد وزارة الثقافة عن فساد وزارتى المالية والتعدين!!.....196
الفساد فى هيئة الجمارك، تفاصيل المساومة بعد فضيحة "البرادو".....197
الفساد فى شركة الأقطان، تأملوا.. وتألموا..!!.....201
وثائق الفساد فى شركة الأقطان،.....203
الفساد فى شركة الأقطان، شبكة فساد يديرها الكبار..."التيار" تنشر الوثائق!! 209
الفساد فى شركة الأقطان، الصدمة..!! 210
الفساد فى شركة الأقطان، التغطية مستمرة ..!!.....211
الفساد فى شركة الأقطان، من يقف وراء عابدين ومحيي الدين..!!.....212
الفساد فى شركة الأقطان، الأمن يقبض على مدير شركة الأقطان ومحيي الدين عثمان.....213
الفساد فى شركة الأقطان، قولوا.. يا لطيف..!!.....213
الفساد فى شركة الأقطان، الملف في طريقه للقضاء.....214
شركة الأقطان تخسر الملايين في إعلانات حول صفقة الأسمنت المشبوه.....215
الفضيحة!..مندوب شركة الأقطان يكشف لـ«الوطن» تفاصيل صفقة الأسمنت المشبوهة!.....216

الفساد فى شركة الاقطان، بلاغ مخيف للنائب العام!..اعترافات خطيرة جداً من متهم هارب سلم نفسه!..أنا شاهد على ما حدث في «تراكتورات المزارعين» والأسمنت الفاسد.....218
الساكت عن الحق شيطان أخرس..أطهار الحركة الإسلاميَّة ماذا ينتظرون؟!.....219
حريات تنشر وثائق فساد منظمة الشهيد.....222

مقدمة

توثيق الفساد فى حكومة المؤتمر الوطنى

هذا هو الجزء الثانى من سلسلة توثيقية لفساد حكومة الأنقاذ، و هو يحتوى علي الكثير من المقالات و الكتابات التى تتحدث عن الفساد وسط الطبقة الاسلاموية التى تحكم السودان، و هى منقولة من الصحف و المواقع السودانية بالإنترنت.

فمنذ مجئ الانقاذ الي سدة السلطة فى العام 1989 و الفساد المالي والاداري يستشرى فى مؤسسات الدولة المختلفة كالنار فى الهشيم، حيث انه أصبح الصفة اللازمة لكل متقلدى الوظائف العامة من أعضاء الحركة الاسلامية بالسودان.

و قد تم التستر علي الفساد فى كثير من الأحيان من قيادات الانقاذ فى سنواتها الأولي و لاحقاً من قيادات المؤتمر الوطنى، و نشأ فقه السترة، لستر عتاة المجرمين الذين قاموا بسرقة المال العام، حتي لا يؤثر ذلك فى الصورة التى رسمتها الانقاذ عند مجيئها، وهى أن الاسلامويين مجموعة من الأطهار الانقياء الذين أتوا الي السلطة لحفظ الامانة وقيادة الأمة وفقاً لنهج العدالة الاسلامية، و انزال القيم السماوية من طهر و عفة يد و لسان علي أرض الواقع.

و مع مرور السنوات، كشّر هؤلاء الاسلامويين عن انيابهم، و أظهروا براعة فائقة النظير فى كيفية تحويل معظم الاموال المرصودة للتنمية فى كافة بقاع السودان، الي جيوبهم الخاصة، و تزايد حجم المال المسروق حتي وصل الي مليارات الجنيهات، و تكونت المافيات المتعددة التى تقوم بسرقة المال العام فى داخل تنظيمات الاسلامويين فى السلطة، و هى مافيات تحمى اعضائها من أي مسائلة قانونية، بما لديها من نفوذ و تاثير قيادتها - الموجودين أصلاً علي سدة السلطة - علي المؤسسات العدلية، فى عدم محاكمة أي فرد يتبع لهم، ثبت سرقته للمال العام، و اصبح هؤلاء الحرامية الملتحين حديث المجتمع، حيث ظهرت النعمة فجأة علي معظمهم، و اصبحوا يمتلكون العقارات باهظة الثمن و يقودون السيارات الفارهة، و هم الذين كانوا لا يملكون شيئاً قبل إنقلاب 1989.

ورغم أن تقارير المراجع العام كل عام، و ما تكشفه الصحافة فى كل فترة، يشير الي تجازوات خطيرة فى أدارة المال العام بالدولة، إلا أن ديدن المؤتمر الوطنى طوال سنوات حكمه هو التستر علي سارقى المال العام، و تكريمهم، فى بعض الأحيان، بترقيتهم فى الوظيفة، و تحويلهم من وظيفة الي أخري.

و من الصعب جداً محاربة الفساد فى السودان تحت ظل دولة المؤتمر الوطنى، لانه أمتد بجذوره عميقاً فى جل تربة المؤسسات الحكومية، و بات من النادر ان تجد اياً منهم نزيهاً، و أصبح الرئيس و أسرته و المقربين اليه هم أس الفساد، و قادة سرقة المال العام فى الدولة. و الفساد أصبح محمياً من خلال القيادات الكبيرة للمؤتمر الوطنى، فهم الذين يدافعون عن صغار الحرامية الذين ينتشرون داخل المؤسسات المختلفة للدولة، من أجل ان يتقاسمون معهم ما يتم سرقته من المال العام ، و تكونت بذلك مافيات الفساد فى كل مؤسسة حكومية، و أمتدت اذرعها لتشمل حتي الادارات القانونية المعينة بمحاربة الفساد.

ومن الأسباب الاخري المهمة لانتشار الفساد وسط الاسلاميون، هو إنهيار قيم المؤسسات القانونية فى الدولة، و التى تم تغيير قياداتها بعد انقلاب الانقاذ، و أصبحت خاضعة بالكامل لهوي قيادات المؤتمر الوطنى، تسيرها كيفما تشاء، و تغل إيديها عن كل فعل يصب فى إحقاق الحق و أرساء العدالة.

و مع عدم وجود اي مسائلة قانونية فى حالات الاعتداء علي المال العام، وو جود الفساد حتي علي مستوي رئاسة الجمهورية، انتشرت بطول البلاد و عرضها كل طرق الفساد، حتي فى داخل المؤسسات العدلية و القانونية، من رشوة و ابتزاز و محسوبية ووساطة و محاباة و تزوير.

ومعها تزايد بصورة ملحوظة الفساد المالي المتمثل فى الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام المعتمدة لضبط المال العام، مثل الضوابط الموضوعة للرقابة المالية داخل المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية.

كما أنتشر ايضاً الفساد الادارى فى كافة دواين الحكومة، بعد عهد التمكين الذى أرسته دولة الانقاذ، لتمكين افرادها من الاسلامويين فى مختلف مؤسسات الدولة، و إحالة الذين لا ينتمون اليها. و انتشر استغلال الاسلامويين لوظائفهم العامة فى التربح و تعيين الاقارب و الاصدقاء فى الوظائف العامة، و الحصول علي مكاسب و منافع بطرق و اساليب غير مشروعة.

و تحولت الدولة- من دولة كان من المفترض ان تكون دولة رعاية - الي دولة جباية، تاخذ من المواطن المغلوب علي أمره الضرائب و الجبايات الباهظة، و تستفيد من موارد الأرض من ذهب و بترول وغيرها، لخدمة مصالح الطبقة الاسلاموية الحاكمة،حيث تدخل معظم أموال الدولة الي جيوب متنفذى المؤتمر الوطنى و اعوانهم، بسرقتها، او بإعطاء معظمها حوافزاً لهم، بدلاً من أن تنعكس هذه الاموال للمواطن فى ترقية الخدمات الصحية و التعليمية او اقامة البنية التحتية، من بيئة نظيفة و شوارع معبدة و كهرباء و ماء، فى مختلف اصقاع الدولة السودانية.

سعد عثمان مدنى

الاعتداء علي المال العام تقرير المراجع العام 2011
تقرير المراجع العام ... مراوغ ..!!

الطاهر ساتي
السوداني - 2011-11-23

نقاط من المقال:

- **بحيث يقرأ القارئ - برلمانيا كان أو مواطنا - الصفحة (27)، ثم ينتقل مباشرة إلى الصفحة (29)، دون المرور بالصفحة (28)..وتلك الصفحة المفقودة هي التي يجب أن تعكس أهم المخالفات التي ترتكبها الوحدات الحكومية**
- **تحدث التقرير عن حجم المبلغ غير المسترد بالمركز (4.9 مليون جنيه)، ولم يذكر المبلغ المسترد**
- **حجم المبلغ الكلي المعتدى عليه ولائيا (14.4 مليون جنيه)، والمسترد منه فقط (493 الف جنيه)**
- **وبلغ حجم الأموال المجنبة (94 مليون جنيه في الأجهزة الإتحادية) و(6.5 مليون جنيه في الأجهزة الولائية)**
- **راجع المراجع الإستثمارات الحكومية وعائدها (21.3 مليون جنيه)، ثم يقول بكل صراحة(تتم بعض العمليات الإستثمارية بمعزل عن وزارة المالية وحساباتها ومراجعاتها)**

ومع ذلك نجحت (27 وحدة) في التهرب.. وكالعادة، نواب البرلمان لايعرفون عن تلك الوحدات أي شئ، ولم يسألوا المراجع العام عن أسمائها وأنشطتها، وكذلك التقرير لم يبادربتقديم تفاصيل تلك الوحدات للنواب والرأي العام

**** راجع زاوية السبت الفائت، لتكتشف بأن ديوان المراجع العام لم يخيب الظن..إذ قدم تقريره السنوي لنواب البرلمان أول البارحة، وليته كان تقريرا إنشائيا ومغلفا ب(فقه السترة)، كما كل عام.. بل تقرير هذا العام تجاوز النهج الإنشائي إلى حيث (نهج المراوغة)..نعم، للأسف النهج الذي أعدوا به تقرير هذا العام يحفز مؤسسات الدولة على التمادي في إرتكاب المخالفات وليس تجاوزها وكذلك يغري المفسدين بالمزيد من الفساد.. وما يجب أن يؤمن به ديوان المراجع هو ان الشفافية في عرض وإستعراض تقارير آداء أجهزة الدولة عند نهاية كل عام، هي البداية السليمة والصحيحة لمتابعة آداء العام التالي لتلك الأجهزة..ولأنه لم يؤمن بذلك، قدم في خاتمة هذا العام للبرلمان والرأي العام تقريره (الماكر جدا)، والمراد به تغطية قرص الشمس بالغربال، ولكن هيهات ..!!**
**** ولو كان بالبرلمان برلمانيا حصيفا، لإقترح برفض تقرير هذا العام، ولكنهم طيبون..ولذلك إرتضوا به بحيث يكون تقريرا سنويا لديوان المراجعة، بل حتى لم يرفضوا شكل التقرير وناهيك عن المضمون، رغم أنف (الصفحات الفارغة) والتي كانت تتوسط صفحات التقرير بمنتهى الإستفزاز..نعم ياصديقي القارئن بعض يضج التقرير بالصفحات الفارغة..و بطرفي نص التقرير الذي تم توزيعه لنواب البرلمان، و إذ أهم صفحاته - وهي المخالفات والتجاوزات التي ترتكبها الوحدات الحكومية، ولقد لخصها المراجع العام في شكل ملاحظات مهمة - بيضاء من غير**

حرف أو رقم.. على سبيل المثال،(عدم واقعية أرقام الميزانية التقديرية بمؤسسات الدولة، وتجاوز في بنود الصرف وتحويل الصرف من بند لآخر دون علم أو موافقة وزارة المالية ثم الصرف خارج إطار الموازنة)، أوهكذا إحدى التجاوزات والمسماة بالملاحظات، والأخريات التي تحتل مساحة صفحة كاملة لم تُطبع ليطلع عليها نواب البرلمان والرأي العام، بل كانت ولاتزال (صفحة فاضية)، بحيث يقرأ القارئ - برلمانيا كان أو مواطنا - الصفحة (27)، ثم ينتقل مباشرة إلى الصفحة (29)، دون المرور بالصفحة (28)..وتلك الصفحة المفقودة هي التي يجب أن تعكس أهم المخالفات التي ترتكبها الوحدات الحكومية، والتي أسماها المراجع بالملاحظات..حدثا كهذا لايحدث إلا في برلمان السودان، ومع ذلك لم يعبر أي نائب عن رفضه - لهذا العبث واللامسؤولية - ولو بالتثاؤب، ناهيك عن التعبير ب(نقطة نظام)..وهل نائبا يقبل بتقرير (صفحاتو ممسوحة)، يرجى منه بأن يكون حصيفا بحيث يحلل الصفحات المكتوبة ..؟؟

** المهم، فلندع شكل التقريرونحدق في جوهره، فالجوهر يحوم حول الحمى ويتجنب التوغل..على سبيل المثال، تحدث التقرير عن حجم المبلغ غير المسترد بالمركز (4.9 مليون جنيه)، ولم يذكر المبلغ المسترد، ولو ذكره لعلم الناس حجم المبلغ الكلي المعتدى عليه مركزيا، أي كما علموا حجم المبلغ الكلي المعتدى عليه ولائيا (14.4 مليون جنيه)، والمسترد منه فقط (493 الف جنيه)، فالسؤال الصريح هنا : لماذا الحقيقة الكاملة في جرائم الولايات و(نصف الحقيقة) في جرائم المركز؟، يعني بالبلدي كدة : كم حجم المال العام المعتدى عليه مركزيا، بحيث إستردت منه السلطات تلك ال (4.9) ؟، سؤال لم يجب عليه التقرير ولم يفصح عنه، لأن المبلغ الكلي الذي تعرض للنهب - المسترد وغير المسترد - قد يكون بحجم جبل أحد، وهذا قد يحرج حكومة البدريين، ومنعا للإحراج صدر التقرير بتلك المراوغة المكشوفة .. !!

** ثم .. يتحدث التقرير عن مخاطر تجنيب الأموال خارج إطار الموزانة، وبلغ حجم الأموال المجنبة (94 مليون جنيه في الأجهزة الإتحادية) و(6.5 مليون جنيه في الأجهزة الولائية)، ولذلك توجس التقرير وأفاد بأن عدم الرقابة على حسابات الأموال المجنبة يهيئ بيئة مواتية للتصرفات المالية غير السليمة وكذلك قد يُستغل معظم الأموال المجنبة في الحوافز والنثريات.. جميل جدا، أرقام المبالغ المجنبة موضحة وكذلك مخاطر التجنيب، ولكن ماهي الوحدات الحكومية التي تدمن هذا التصرف غير المسؤول في المال العام؟..لن تجد الإجابة في ثنايا التقرير، فالتقرير ينصح بعدم التجنيب ولايفصح عن هؤلاء المجنبين..!!

** ثم نموذج آخر، راجع المراجع الإستثمارات الحكومية وعائدها (21.3 مليون جنيه)، ثم يقول بكل صراحة(تتم بعض العمليات الإستثمارية بمعزل عن وزارة المالية وحساباتها ومراجعاتها)، ولكن ماتت تلك الصراحة حين لم يفصح التقرير ذاته عن اسم عملية واحدة - فقط لاغير - من تلك العمليات الإستثمارية التي ليست لوزارة المالية - وديوان المراجع - ولاية عليها.. وكالعادة يقدم التقرير نصحا فحواه : يجب إثبات نتائج نشاط الإستثمار في حساب الحكومة حتى تتحقق الصورة العادلة والحقيقية لحساب الدولة الختامي..أوهكذا تحتل النصائح محل الإفصاح، والديون كما هو مطالب بالنصائح، مطالب أيضا بالإفصاح عن الشركات والهيئات الحكومية التي تستثمر بالمال العام دون علم وسلطة وزارة المالية وديوان المراجع، فلماذا يتفادى المراجع الإفصاح عن هؤلاء الذين يستثمرون بأموال الناس والبلد (في الخفاء)..؟؟

** ثم بالتقرير النموذج الأسطواني المشروخ، وهو الوحدات الحكومية التي لم تقدم حساباتها للمراجعة (27 وحدة)، يقول التقرير عن هذه الوحدات المتهربة : (تم إرسال فرق مراجعة للوحدات التي لم تقدم حساباتها، وذلك منعا للتهرب من المراجعة وسدا للذارئع حتى لايكون عدم قفل الحساب حجة للتهرب من المراجعة)، هكذا يبدي الديوان حرصه على مراجعة تلك الوحدات، ومع ذلك نجحت (27 وحدة) في التهرب.. وكالعادة، نواب البرلمان لايعرفون عن تلك الوحدات أي شئ، ولم يسألوا المراجع العام عن أسمائها وأنشطتها، وكذلك التقرير لم يبادربتقديم تفاصيل تلك الوحدات للنواب والرأي العام، بل إكتفى بنصح من شاكلة : (يجب، يجب، يجب)، أو كما الحال في كل عام..تهرب عام واحد فقط كان يجب أن يرغم ديوان المراجع عن فضح أسماء وأنشطة الوحدات المتهربة، ولكن لأن التقرير يُعد ويقدم لنواب البرلمان والرأي العام ب(نهج السترة)، يتهرب المتهربون ويعتدي المعتدون..ونواب البرلمان لاينبهون المراجع إلى خطأ (نهج السترة)، إما جهلا أو تجاهلا .. وأمام هذا النهج المعوج - والذي صار ينتهجه حتى ديوان المراجع العام - فلنبشر الفساد بطول سلامة .. ولك الله يا صديقي، إن كان هذا نهج أعلى سلطة رقابية في بلادنا..!!

الاعتداء علي المال العام تقرير المراجع العام 2010

المراجع العام يكشف تجاوزات بعض الوحدات الحكومية، بلغ حجم التعدي (26) مليار جنيه.

البرلمان: عبد العزيز النقر

صحيفةالأخبار - 22 نوفمبر2011

نقاط من المقال:

- **وبلغ حجم التعدي على المال العام خلال العام 2010 بالحكومة القومية والولايات(26.3.4) مليون جنيه .**
- **وأظهر التقرير تعد كبير على المال العام في الولايات، حيث ارتفع بنحو(2) مليون جنيه عن العام السابق، وبلغ(5.04) مليون جنيه للعام 2010 /2011 بينما بلغ في العام الماضي 3.8 مليون جنيه، وبلغ إجمالي المخالفات المالية بالولايات خلال الفترة من 1.9.2010 وحتى 31.8.2011(14.4) مليون جنيه، استرد منها (493) ألف جنيه.**
- **كشف التقرير عن تلاعب في القوائم المالية بالهيئة العامة للحج والعمرة وطالب باسترداد مبلغ 6.4 ملايين ريال سعودي عبارة عن تجميع الأوقاف السودانية الضائعة بالسعودية**

كشف تقرير المراجع العام أمام البرلمان أمس عن تعدٍّ وتجاوزات في الحسابات بالدولة والمؤسسات التابعة لها، وبلغ حجم التعدي على المال العام خلال العام 2010 بالحكومة القومية والولايات(26.3.4) مليون جنيه .
وأظهر التقرير تعد كبير على المال العام في الولايات، حيث ارتفع بنحو(2) مليون جنيه عن العام السابق، وبلغ(5.04) مليون جنيه للعام 2010 /2011 بينما بلغ في العام الماضي 3.8 مليون جنيه، وبلغ إجمالي المخالفات المالية بالولايات خلال الفترة من 1.9.2010 وحتى 31.8.2011(14.4) مليون جنيه، استرد منها (493) ألف جنيه، فيما بلغ صافي مبلغ

جرائم المال العام غير المسترد في الأجهزة القومية لذات الفترة(4.9) مليون جنيه من إجمالي إيرادات الدولة الفعلية التي بلغت(24.83) مليار جنيه، بالإضافة إلى (16.4) مليون جنيه غير مستردة منذ العام 2009 .
وأكد التقرير أن نسبة الاسترداد حتى تدوين التقرير بلغت 4% . وأشار التقرير إلى أن ضعف الإشراف وعدم الرقابة الفاعلة، وضعف نظم الرقابة الداخلية، كانت جزءاً من أسباب التعدي على المال العام .
وطالب التقرير وزارة العدل بحسم ملفات جرائم المال العام بالسرعة المطلوبة، والإسراع في تقديمها للمحاكم، مشيراً الى أن جملة قضايا تعدي المال العام بلغت 39 حالة .
كما كشف التقرير عن تلاعب في القوائم المالية بالهيئة العامة للحج والعمرة وطالب باسترداد مبلغ 6.4 ملايين ريال سعودي عبارة عن تجميع الأوقاف السودانية الضائعة بالسعودية، وطالب بمحاسبة المتسبب فيها، بالإضافة الى تجاوز في الصرف خاصة في بند الخدمات والذي بلغ 3.01 ملايين جنيه، وتحفظ المراجع العام على لائحة شروط الخدمة للهيئة العامة للحج والعمرة. ونبه التقرير إلى تجاوز في الصرف للصندوق القومي لدعم الطلاب، مشيراً إلى أن القوائم المالية لاتعكس حقيقة الوضع المالي في الصندوق بالإضافة الى عدم وجود ميزانيات مجمعة تعكس المركز المالي للصندوق القومي لدعم الطلاب .
وفي ذات السياق بلغ المال المجنب من إيرادات الموازنة العامة 11.8 مليون دولار للحكومة القومية و6.5 ملايين جنيه للحكومات الولائية، وشدد المراجع العام على منع فرض أي رسوم غير قانونية أو تحصيلها من المؤسسات التي تعمل على التجنيب ومنع فتح حسابات بنكية إلا بموافقة وزارة المالية وبنك السودان، ومنع التحصيل إلا بأورنيك 15 التابع لوزارة المالية وكشف التقرير عن إغلاق 29 حساباً بنكياً لـ11 جهازاً تنفيذياً حكومياً .
وطالب المراجع العام بحصر كل الوحدات التي تساهم فيها الحكومة والوقوف على أدائها ودراسة أوضاعها، وإثبات نتائج نشاط الاستثمار في حسابات الحكومة .

المراجع العام: «20» جهة حكومية تجنِّب إيرادات خارج الميزانية

الانتباهة- 12 فبراير 2012

كشف المراجع العام عن وجود تجاوز في سداد سندات حكومية مستحقة لإطفاء الدين والتنمية لجهات غير حكومية قبل انتهائها من تنفيذ مشروعاتها بقيمة «200» مليون جنيه، وفيما وجه المراجع وزارة المالية بإصدار خطابات الضمان بأرقام متسلسلة وختم مضغوط، كشف عن وجود أرصدة «شاذة» للحكومة تبلغ «539» مليون جنيه عبارة عن سداد لقروض لم تكن مثبتة بالسجلات، ووصف المراجع الأمر بأنه لا يستقيم محاسبيًا، وفيما أشار لرفض «10» جهات الرد على تقارير المراجع من بينها وزارة النقل كشف عن وجود 22 جهة حكومية لم تستجب لمطالبات المراجع العام من بينها مجلس الولايات ووزراة التعليم العام والسياحة والتجارة الخارجية.

وقال المراجع العام في تقريره عن نتائج مراجعة الحسابات الختامية للحكومة للعام المالي 2010 أودعه للبرلمان وتحصلت «الإنتباهة» على نسخة منه قال إن هناك ثلاث جهات فرضت رسومًا وحصّلتها بموجب قرار إداري هي وزارة

العدل والعون الإنساني ووحدة المحاجر والموانئ الصحية، وأشار التقرير لوجود «20» جهة حكومية تحصِّل إيرادات خارج إطار الميزانية وتجنِّبها من بينها وزارة العدل والداخلية والدفاع والزراعة والسياحة ووكالة الأنباء السودانية والمعمل القومي الصحي، واعترف التقرير بوجود جهات تعيِّن عاملين دون الرجوع للجنة الاختيار فضلاً عن الجمع بين وظيفة ومنصب كما في وزارة العلوم، وكشف المراجع عن عدم وجود ضوابط لمنح حوافز في بعض الجهات الحكومية كالمجلس الوطني ووزارة التعاون، بالإضافة لوجود اختلاف في الأسماء بين السجل وكشف المرتبات في «7» وحدات من بينها وزارة الخارجية والصندوق القومي للتأمين الصحي.. وكشف التقرير عن وجود جهات حكومية تدعم منظمات بمبالغ ضخمة بأسماء أشخاص وليس المنظمات. من ناحية ثانية أكد مولانا عصام الدين عبد القادر وكيل وزارة العدل، أنه لا يوجد أي جهاز حكومي مستثنى أو محمي من المراجعة بحكم القانون. وقال الوكيل في صالون سيد أحمد خليفة أمس، إنه حدث تطور كبير في التقرير الأخير للمراجع بشأن هذا الجانب، حيث كانت هناك جهات تستعصي على المراجعة ودخلت في التقرير الأخير. وشدد على أن الوزارة تتعامل مع كل ما يخرج من تقرير المراجعة بصورة فورية وجادة، ونوه إلى وجود «39» حالة اعتداء في التقرير الأخير تم التعامل معها، واعتبر أن مطلوبات التشريعات والآليات والإرادة السياسية لحماية المال العام موجودة تماماً.

المراجع العام يكشف عن تجاوزات في اعتمادات إصحاح البيئة

أمدرمان: إيمان عبدالباقي

آخر لحظة - 07 فبراير 2012

كشف تقرير المراجع العام عن تجاوزات في الصرف من الاعتمادات المخصصة لإصحاح البيئة بمحلية بورتسودان بلغت نسبة (11%) وأشار التقرير لوجود مخالفات وإشكالات في الصرف الصحي والنفايات الطبية بمستشفيات بالعاصمة والولايات.

وأعلنت مصادر برلمانية في تصريحات محددة عقب اجتماع لجنة الصحة بالبرلمان أمس عن اتجاه لاستدعاء وزير الاتحادي والمجلس الأعلى للبيئة لاستجوابهم حول تلك المخالفات. وقالت المصادر إن الشكاوي التي وردت في التقرير تتعلق بمستشفيات في الخرطوم ونهر النيل والجزيرة والبحر الأحمر، وأكدت أن الأمر يتطلب زيارات ميدانية للوقوف على الحقائق، بعد أن تمت دراسته في إطار اللجنة.

وقالت المصادر بحسب التقرير إن الاعتمادات المالية لمحلية بورتسودان لإصحاح البيئة بلغت «211» ألف منذ العام 2009 وحتى 2011م، فيما بلغ الصرف الفعلي (447.75) ألف جنيه بتجاوز يفوق (111%) عن الصرف الفعلي.

وكشف التقرير عن انتهاء صلاحية شبكة الصرف الصحي بمستشفى بورتسودان، وأكد عدم جدوى تأهيلها مرة أخرى، وأشار إلى أن التخلص من النفايات الطبية يتم داخل سلة بالمستشفى ودون النظر لخطورتها.

فساد قيادات المؤتمر الوطنى

حسابات خاصة بوزيري الدفاع والزراعة لم تقدم للمراجعة

مخالفات بملايين الجنيهات لإدارات الشرطة والخدمة الوطنية

البرلمان: علوية مختار

الصحافة: 30 نوفمبر 2011

نقاط من المقال:

- **وكشف التقرير عن فتح حسابات بأسماء وزيري الدفاع والزراعة في بنك ام درمان الوطني والبنك الزراعي بعيدا عن وزارة المالية**
- **وازاح التقرير الستار عن حجم المبالغ المجنبة بوزارة الداخلية والبالغة 55.465.199.85 جنيها ووزارة العدل 8.404.566 جنيها، واكد ان حجم الصرف خارج الموازنة بشرطة الجمارك بلغ العام الماضي 7.9 مليون دولار .**
- **وذكر ان ادارة الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع تفرض رسوما على السفر للخارج تمثلت في رسوم سفر على رجال الاعمال والمهندسين لسوريا، ورسوم حج وعمرة ورسوم علاج بالخارج بلغت الاموال المحصلة منها 12.163.737 جنيها، واكد ان الاموال وردت لحساب وزير الدفاع ببنك ام درمان الوطني دون موافقة وزارة المالية**

تحصلت «الصحافة» على تقرير موسع للمراجعة العامة خاص بحالات تجنيب المتحصلات بأجهزة الدولة بالمستوى القومي والولائي للعام 2010م، وكشف التقرير عن فتح حسابات بأسماء وزيري الدفاع والزراعة في بنك ام درمان الوطني والبنك الزراعي بعيدا عن وزارة المالية، واكدت ان حساباتهما لم تقدم للمراجعة وازاح التقرير الستار عن حجم المبالغ المجنبة بوزارة الداخلية والبالغة 55.465.199.85 جنيها ووزارة العدل 8.404.566 جنيها، واكد ان حجم الصرف خارج الموازنة بشرطة الجمارك بلغ العام الماضي 7.9 مليون دولار .

وابدت المراجعة في التقرير الذي تلقت «الصحافة» نسخه منه ملاحظات بوجود حساب مفتوح برئاسة البنك الزراعي بالخرطوم باسم وزير الزراعة الاتحادي عبدالحليم المتعافي منذ 2009م وحتى الان، واشار الي ان الحساب بلغ من 2009 وحتى 2011م 306.185.154 جنيها، واوضح بأن الصرف من هذا الحساب يتم بموجب تصديق صادر من وزير الزراعة او مدير مكتبه اما نقدا او بشيكات بموجب توقيعين لوكيل الوزارة ونائبه والمراقب المالي ومحاسب الوزارة .

ورصد التقرير مخالفات لوزارة الدفاع وذكر ان ادارة الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع تفرض رسوما على السفر للخارج تمثلت في رسوم سفر على رجال الاعمال والمهندسين لسوريا، ورسوم حج وعمرة ورسوم علاج بالخارج بلغت الاموال المحصلة منها 12.163.737 جنيها، واكد ان الاموال وردت لحساب وزير الدفاع ببنك ام درمان الوطني دون موافقة وزارة المالية،واوضح التقرير ان الصرف من هذا الحساب يتم بواسطة وزير الدفاع، واكد ان الوزارة تمسك بمستندات الصرف لذلك الحساب ولم تستجب لطلب المراجعة بتقديم تلك الحسابات منذ العام 2008م .

وكشف التقرير عن جملة المبالغ المجنبة بوزارة الداخلية والبالغه 55.465.199.85 جنيها ما يعادل 2.273.150 دولارا، واظهر اعلى تجنيب في ادارة مرور الخرطوم بمبلغ 25.744.438.00 جنيه .

الاعتداء علي المال العام تقاير المراجع العام
ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام لـ (16,6) مليون جنيه

البرلمان: مياده صلاح
السودانى الخميس، 21 أكتوبر 2010

ارتفاع حالات الاعتداء على المال العام لـ (16,6) مليون جنيه للعام (2009_2010) مقارنة بـ (5،1) مليون في العام (2008_2009) بنسبة (9,0%) من إجمالي إيرادات الدولة الفعلية البالغة (19،2) مليار جنيه،في ذات الأثناء التي بلغ فيها صافي جرائم المال العام بالولايات الشمالية (3،042) ألف جنيه مقارنة بـ (5.417) ألف للعام السابق وأقر التقرير بعدم اتساق المخصصات الممنوحة للدستوريين بتلك الولايات مع القوانين الاتحادية، فيما بلغ حجم المال المسترد (14،8)مليون جنيه لذات الفترة.
وكشف المراجع العام الطاهر عبد القيوم في تقريره حول الأداء المالي للدولة للعام(2009) بالبرلمان أمس عن رفض وحدتين تقديم حساباتها للديوان و(48) وحدة لم تقدم حساباتها بجانب (66) تحت المراجعة.
في السياق كشف التقريرعن مديونية مرحلة لم يتم تحصيلها للإدارة العامة للجمارك وضعت باسم رجل أعمال ولم يتخذ الإجراء اللازم بشأنها فيما بلغت مديونيات الوحدات الحكومية (10،2) مليون جنيه، وقال التقرير إن معالجتها تتم خارج السجلات المحاسبية، في غضون ذلك أفصح التقرير عن استمرار المخالفات لهيئة المخزون الاستراتيجي وعجز بلغ(1،7) مليون جنيه بجانب مديونيات متعثرة السداد ، وأشار التقرير للبت في تهمة واحدة من (65) تهمة، تسع منها بالمحاكم و(7) أمام النيابات و(22) لا زالت أمام رؤساء الوحدات، في ذات الوقت أقر بجملة تجاوزات لشرطة الجمارك بحكومة الجنوب بإصدار إعفاءات من الرسوم بلغت خلال العامين(2008_2009) (108) ملايين جنيه (50%) منها لمنظمات عاملة بالجنوب لم تقدم تفاصيلها وقال بأن المقابل المحلي للإيرادات المحصلة بالعملة الأجنبية لم يدرج ضمن الإيرادات.
وأقر التقرير بتجاوزات بمشروع العربات الحكومية وإدارة الأموال خارج الموازنة بجانب المخالفات في الجمع بين وظيفتين والجمع بين السكن المجان وبدل السكن.

تقرير المراجع العام

حكايات مجهولة في تقرير فضائح معلوم!!

بقلم: عادل الباز

سودانايل - 2011/11/24م

نقاط من المقال:

- **تقرير المراجع العام (بلغت استثمارات الشركات الأجنبية في استخراج وصناعة النفط مبلغ 7،22 مليار دولار بنهاية عام 2010 ما يعادل مبلغ 7،56 مليار جنيه بأسعار صرف الموازنة51 ،2 جنيه للدولار). (..) لماذا لم يعكس المقابل المحلي؟ هنالك احتمالان: أن هذا المقابل لم يدخل خزينة الدولة بالأصل وعليه ينبغي أن نعرف مصيره من الحكومة!!. الاحتمال الآخر: أن يكون المقابل المحلي لتلك الأموال قد وصل إلى الخزينة العامة ولكن دفن في مكان ما أو صرف في أمر ما لا ترغب في الإفصاح عنه للعامة**
- **لم يوضح التقرير حجم تلك الأموال التي تتقاضى سودتل عنها أرباحا. الثاني لماذا تستدين الحكومة من سوداتل بهامش ربح عالٍ (6 %) ومتاح لها أن تستدين خارجيا بأقل من ذلك بكثير.؟**
- **يقول التقرير (لاحظت المراجعة أن حسابات بنك السودان المركزي تظهر في نهاية العام المالي 2010 مديونية باسم الحكومة قدرها 2 ،7 مليار جنيه ولا أثر لها بحسابات وزارة المالية والاقتصاد الوطني). شفتو المحن دي؟. أموال أخذت باسم الحكومة ولم تدخل وزارة المالية!! طيب مشت وين؟**

لم يعد يهمني شخصيا حجم الاعتداء على المال العام سنويا بل لم أعد اتحسر على الأموال المهدرة من خزينة الدولة السائبة بل أشعر بعض الأوقات بأن علي أن أهنئ أولئك النهابين النبلاء على ما نهبوا!!. ولكن ما لفت نظري وأثار حيرتي أن الحكومة نفسها انخرطت في تبديد المال العام والسماح لمؤسساتها بتجاوز القانون وتجنيب الأموال التي هي تحت ولايتها ثم (دس) الأموال عن مراجعها العام فلا تترك له فرصة لمعرفة تفاصيل الأموال التي انتدبته لمراجعتها.!!.

أولا: خذ عندك، يقول تقرير المراجع العام (بلغت استثمارات الشركات الأجنبية في استخراج وصناعة النفط مبلغ 7،22 مليار دولار بنهاية عام 2010 ما يعادل مبلغ 7،56 مليار جنيه بأسعار صرف الموازنة51 ،2 جنيه للدولار). يقول المراجع تعليقا على تلك الاستثمارات (لاحظت المراجعة أن المقابل المحلي لتلك الاستثمارات لم يعكس في أي من حسابات الأطراف المعنية). لماذا لم يعكس المقابل المحلي؟ هنالك احتمالان: أن هذا المقابل لم يدخل خزينة الدولة بالأصل وعليه ينبغي أن نعرف مصيره من الحكومة!!. الاحتمال الآخر: أن يكون المقابل المحلي لتلك الأموال قد وصل إلى الخزينة العامة ولكن دفن في مكان ما أو صرف في أمر ما لا ترغب في الإفصاح عنه للعامة. وبذا كان عليها أن تنبه المراجع العام بالمصارف الخفية التي استخدمت فيها تلك الأموال الشيء الذي يتوجب عدم عكسها في التقارير الحسابية فلا يوصها السيد المراجع باثات المقابل حتى تتحقق الصورة الحقيقة لذلك النشاط أو كما قال.!! وهذا اتهام مبطن يشي بأن الصورة الحقيقية للمقابل لتلك الاستثمارت مجهولة!!.

ثانيا.. يقول التقرير (إن المبالغ المدفوعة مقدما لوزارة المالية من الشركة السودانية الاتصالات (سوداتل) خصما على الأرباح يحسب هامش تمويل بنسبة 6 % في العام بلغ 5 ،4 مليون دولار خلال 2010 مما يرتب عبئا إضافيا لوزارة المالية). فهمنا من هذا النص أن سوداتل الشركة التي عجزت عن تقديم أرباح نقدية لمساهميها في العام الماضي هاهي تسلف الحكومة ملايين الدولارت بهامش ربح 6% سنويا. سؤالان، الأول: ماهي حجم الأموال التي استدانتها المالية من سوداتل ؟. لم يوضح التقرير حجم تلك الأموال التي تتقاضى سودتل عنها أرباحا. الثاني لماذا تستدين الحكومة من سوداتل بهامش ربح عالٍ (6 %) ومتاح لها أن تستدين خارجيا بأقل من ذلك بكثير.؟ بعدين على أي أسس يقوم هذا الدين مرابحة أم مرابية (من ربا).

ثالثا: يقول التقرير (لاحظت المراجعة أن حسابات بنك السودان المركزي تظهر في نهاية العام المالي 2010 مديونية باسم الحكومة قدرها 2 ،7 مليار جنيه ولا أثر لها بحسابات وزارة المالية والاقتصاد الوطني). شفتو المحن دي؟. أموال أخذت باسم الحكومة ولم تدخل وزارة المالية!! طيب مشت وين؟ السيد المراجع العام لا يعنيه أين ذهبت ولا من أين جاءت عليه فقط أن يثبت أن تلك الأموال قد خرجت ولم تعد وقدرها كالآتي (2 ،7 مليار جنيه). الآن إلى من سنتوجه بأسئلتنا؟ بنك السودان بريء لأن هذه الأموال مثبتة بمستنداته بأنها أخذت بواسطة الحكومة فهو غير معني بأين ذهبت الحكومة بتلك الأموال. المالية هذه الأموال لم تدخل خزينتها بدليل أنه لا وجود لها بحساباتها أو مستنداتها!!!. من هو أو من هي تلك الجهة التي أخذت تلك المليارات من خزينة بنك السودان ولم توصلها لوزارة المالية؟!!. نبعث بهذا السؤال لنيابة الأموال العامة لتأتينا بالخبر اليقين إذا استطاعت أن تفك لغز تلك المليارات التي خرجت من بنك السودان وضلت طريقها إلى وزارة المالية.!!

المراجع العام: 7.9 مليون دولار الرصيد المجنب بالعملة الصعبة

البرلمان : علوية مختار

الصحافة - 30 يناير 2012

كشف تقرير للمراجع العام عن جدولة الحكومة لديون بنك السودان عليها ،والبالغة «7.9 »مليار جنيه على مدى مائة عام ليبدأ السداد اعتبارا من العام المقبل ،كما كشف التقرير ان الرصيد المجنب من العملات الاجنبية خلال العام 2010م بلغ 9.5 مليون دولار،بينما تبدأ اللجان البرلمانية المتخصصة مطلع الاسبوع المقبل في التقصى حول تقارير المراجع العام التي سلمها للبرلمان ديسمبر الماضي .

وسجل المراجع العام في تقريرخاص عن مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية عن العام 2010 ، ملاحظة حول عدم اضافة العملات الاجنبية المحصلة للايرادات،مبينا ان تلك الارصدة يتم تجنيبها والصرف منها خارج الموازنة ،وذكران ماتم تحصيله خلال العام 2010م بلغ 6.8 مليون دولار ،وان الرصيد المجنب 9.5 مليون دولار،واشار التقرير الي ان ماتم صرفه خارج الموزانة خلال ذات العام بلغ 7.9 مليون دولار الامر الذي عده المراجع العام مخالفاً للقانون .

وطالب التقرير وزارة المالية باتخاذ قرار بشأن مبلغ 7.4 مليون جنيه تم حجزها كجزء من قيمة الارض المزمع شراؤها لصالح بناء مقر لسوق الاوراق المالية ،وقال المراجع ان نصيب الحكومة من الارباح في سوق الاوراق المالية بلغ 2.5

مليون جنيه، مؤكداً انه اقل من ربط الموازنة بنسبة 68% ،وارجع ذلك لحجز مبلغ الـ 7.4 مليون جنيه من صافي الارباح ،

وكشف التقرير ان جملة المديونيات والسلفيات المؤقتة للحكومة حتى نهاية 2010 قدرت بـ9.4 مليار جنيه ،منها مبلغ 7.9 مليار جنيه تمت جدولة سدادها على آجال طويلة على مدى مائة عام ليبدأ السداد اعتبارا من العام المالي 2013 ،واكد ان بعضها جدول على مدى عشرين عاما بدءًا من العام 2016 ،واضاف التقرير « اما بالنسبة للسلفية المؤقته للعام 2010 والبالغة 1.5 مليار جنيه تم الاتفاق على اصدار اوراق مالية قابلة للتداول خلال النصف الاول من العام الماضي ،وذكر ان حسابات بنك السودان اظهرت مديونية باسم الحكومة بمبلغ 7.2 مليار جنيه دون تسجيلها او قيدها بحسابات وزارة المالية ،وتشمل الفروقات الناتجة من تعديل اسعار صرف العملة بجانب الفوائد المستحقة على الودائع والقروض قصيرة الاجل ،وقطع التقرير بوجود وحدات لم يوضح لها اي ربط منها مصرف الادخارللتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي ومصرف التنمية الصناعية ، وذكر المراجع ان المبلغ المتوقع تحصيله من عائدات الاستثمارات الحكومية من الشركة السودانية للاتصالات قدر بمبلغ 89.3 مليون جنيه، ولم يظهر للحكومة اي نصيب من عائد الاستثمار في الشركة المعنية .

الفساد فى حكومة ولاية الخرطوم

تم استرداد «12%» فقط من جملة المبلغ بولاية الخرطوم

الاعتداء على المال العام.. تنوع الأساليب وضعف الرقيب!!..

الخرطوم: محمد جادين

الصحافة، 10 مارس 2011

نقاط من المقال:

- **حجم الاعتداء على المال العام بالولاية بلغ في العام المنصرم «3.947.212» جنيها، بزياده قدرها «3.467.409» جنيهات عن الفترة السابقة بـ «16» حالة تمت محاكمة حالة واحدة وتبقت ثلاث منها امام المحكمة، ومازال هناك «12» اتهاماً امام النيابة**

في مجمل حالات الاعتداء على المال العام لسنوات خلت والى يومنا هذا، يتضح تنوع الأساليب وتطورها مما ينم عن ذكاء إجرامي واستغلال لضعف الرقابة الداخلية وغفلة المسؤولين عما يدور داخل أروقة المؤسسات. وحماية المال العام من الاعتداء لا تتم فقط في إطار التنظيم والإدارة وإعمال اللوائح، بل تحميه في المقام الاول الضمائر التي تستحضر حرمة المال العام، وتتقي الله فيه ترشيداً للإنفاق وأداءً للأمانة بإحسان، وقد كشف تقرير المراجع العام لولاية الخرطوم عدداً من الحالات صنفت بـ «خيانة الأمانة والتزوير والاختلاس» في عدد من الوزارات والشركات والمؤسسات الحكومية .

واستناداً على نص المادة «88» من دستور ولاية الخرطوم الانتقالى لسنة 2006 والمادة «4/48» من لائحة تنظيم أعمال المجلس التشريعى بالولاية لسنة 2010م، والمادة «2/6/أ/ز» من قانون ديوان المراجع القومى لسنة 2007م، تأسست مشروعية تقرير جهاز المراجعة القومى لولاية الخرطوم عن الأداء المالى والحسابات الختامية للولاية للعام

المالى 2009م، وفقاً لأحكام المواد الدستورية والقانونية. ومنذ أن صدر تقرير المراجع العام فى اوائل فبراير من عام 2010م، ظل الجميع يترقب تحريك الملف واسترداد المبالغ التى تم الاعتداء عليها دون وجه حق من اموال المواطنين التى يجب أن تعود عليهم فى شكل خدمات، وتنعكس على حياتهم لتخفيف واقع المعاناة والفقر. وبعد انتظار اكثر من «12» شهراً وبإيقاع سلحفائى أصدرت لجنة الشؤون القانونية ولجنة الشؤون المالية والتنمية الاقتصادية بالمجلس التشريعى لولاية الخرطوم تقريراً «مشتركاً» عن حالات الاعتداء على المال العام الذى ورد فى العام السابق لكشف تجاوزات العام المالى الأسبق .

وبحسب تقرير اللجنتين، فقد أكدوا انهم ظلوا فى حالة انعقاد دائم منذ تاريخ استعراض المراجع القومى لتقرير الحسابات الختامية للولاية مع وزارة المالية، وديوان المراجع، وامين الشركات، بالإضافة الى جهات ذات صلة .

وتجدر الإشارة الى ان تقرير المراجع العام لولاية الخرطوم، عبد المنعم عبد السيد حسين ابو دقن، اوضح أن حجم الاعتداء على المال العام بالولاية بلغ في العام المنصرم «3.947.212» جنيها، بزياده قدرها «3.467.409» جنيهات عن الفترة السابقة بـ «16» حالة تمت محاكمة حالة واحدة وتبقت ثلاث منها امام المحكمة، ومازال هناك «12» اتهاماً امام النيابة، وقد اثبت التحليل النوعي لإجمالي مبلغ الاعتداء على المال العام الذي بلغ «138.649» جنيها، خيانة أمانة بنسبة 4%، و«3.808.563» جنيها تزوير بنسبة 96% من جملة المبلغ المعتدى عليه .

وقال أبو دقن إن تصنيف المبلغ إدارياً بلغ «3.913.316» جنيها في نطاق الحكم الولائي، و«33.896» جنيهاً في نطاق الحكم المحلي، واشار الى أن القطاع الصحي حظي بنسبة 60% من جملة حجم الاعتداء، وإن ما تم استرداده من إجمالي المبلغ المعتدى عليه «254.127» جنيها بنسبة 6% فقط من حجم المبلغ المعتدى عليه .

وقال ابو دقن إن اكتشاف هذه الحالات تم بعدة آليات بواسطة فرق المراجعة القومية والداخلية والأجهزة التنفيذية، وتم الابلاغ عنها لدى نيابة الاموال العامة، وديوان المراجع الحكومي، وأضاف «ان حالات الاعتداء على المال العام لأعوام خلت وحتى تاريخ اليوم تنوعت في استخدام الاساليب، مما ينم عن ذكاء اجرامي استغل ضعف الرقابة الداخلية وغفلة المسؤولين في بعض الاحيان .«

وأشار أبو د قن الى أن تقرير المراجعة ضم عدداً من الملاحظات المهمة لكشف اوجه الفساد المالي في الولاية، وذلك بوجود تباين في نسب التحصيل من وحدة الى أخرى ومن بند لآخر، وارجع ذلك الى أن التقديرات التي وضعت بنيت على أسس غير واقعية ومدروسة، بالإضافة الى وجود خلل كبير في حفظ واستعمال الدفاتر المالية التي كثرت فيها التجاوزات والشطب والإلغاء والنزع لايصالات «15» خاصة بوزارة الزراعة، ومحلية ام درمان وأمبدة، إضافة الى ترك مراجعة الدفاتر المالية قبل التوريد للمراجعة الداخلية في كثير من الوحدات مما يخالف لائحة الإجرات المالية والمحاسبية، واستمرار ظاهرة فقدان الدفاتر المالية خاصة بـ «إدارة النقل والبترول، ومحلية أم بدة .«

وكشف التقرير بوضوح الخلل الكبير في الفصل الأول في الموازنة بعد رصد حسابات الأصول والخصوم، وتبين أن الهياكل الوظيفية وسجلات الوظائف غير مكتملة ولا تطابق الواقع في المحليات، وأنه تم تعيين بعض العاملين بعد التقاعد الإجباري للمعاش دون الحصول على الموافقة النهائية، وعلى الرغم من الوفر الظاهر بالفصل الأول، الا أنه تم تعيين عدد كبير من العاملين ذوي المؤهلات تعييناً مؤقتاً على الفصل الثاني، إضافة الى العمالة غير المدربة، وعدم اكتمال كثير من ملفات العاملين من ناحية الأوراق الثبوتية، وتكرار بعض الأسماء، ووجود بعض منها وهمية في

كشوفات المرتبات ببعض الوحدات، مما يؤكد عدم دقة نظام حوسبة الأجور والمرتبات، ويوضح التقرير إجراء تعيينات لبعض العاملين بصفة شخصية لا سند قانوني او لائحي لها. ورغم التوصيات المتكررة مازال التنسيق مفقوداً بين إدارات الحسابات وشؤون العاملين، مما أدى الى استخراج مرتبات لبعض العاملين وهم في إجازات من دون مرتب، وتم ضبط مثل هذه الحالات في محلية أم درمان.

وأوصى التقرير، بالحد من ظاهرة فقدان الدفاتر المالية بتشكيل آلية الرقابة الميدانية لفحص الايصالات المتداولة طرف الممولين ومطابقتها لما هو مرصود في السجلات والدفاتر، ودراسة أسباب القصور في تحقيق الربط المقدر للايرادات الذاتية، ومعرفة تفاصيل الدعم القومي للولاية.

وذكر تقرير لجنة الشؤون المالية والتنمية الاقتصادية، برئاسة أحمد محمد عبد الله دولة، ورئيس الشؤون القانونية مريم جسور، أن الوحدات التى خضعت للمراجعة بلغت «109» وحدات، الجزء الأول يختص بالأداء المالى والحسابات الختامية للوحدات الولائية والمحلية المضمنة بالموازنة المجازة من المجلس التشريعى، ويبلغ عددها «55» وحدة، وقد تمت مراجعة الوزارات والمحليات والأمانات العامة «21» وحدة بنسبة 100%، اما مكاتب الضرائب وعددها «34» فقد تمت مراجعة «27» مكتباً بنسبة 79%، ومازلت هناك «7» مكاتب تحت المراجعة بنسبة 21 .%

وأوضح تقرير اللجنتين أن حصة الضرائب لعام 2009م زادت من العام السابق بنسبة 10% مما يعنى حجم الجهد المبذول لتطوير النهج الإيرادى، فيما بلغت الأرصدة النقدية للبنوك «35,303,16700» جنيه، بلغت فى قطاع الوزارات «33.771.075» جنيها، وفى المحليات «1.532.092» جنيها، ولذلك لا بد من متابعة الأرصدة فى البنوك دفترياً، والنظر فى الحسابات قليلة الحركة واتخاذ قراراً بشأنها، ومن ثم تحري الدقة فى التنزيل بدفتر البنك، اما ارصدة العهد فقد وصلت الى «34.145.452» جنيهاً مقارنة بمبلغ «37.287.513» جنيها للعام السابق، مما يعنى زيادة محصلة العهد بنسبة 16%، استحوذت الوزارت منها على نسبة 86% والمحليات 14%. ويرجع ذلك الى التضخم لكثرة الشيكات المرتدة، اضافة الى مرتب شهر ديسمبر الذي تعالج فى شهر يناير الذى يليه، مما يعنى تراجعاً فى الجهد لإزالة العهد، وانه لا بد العمل على الحد من تنامي هذه الظاهرة، وتصفية العهد اولاً بأول، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الشيكات المرتدة.

وفى جانب الاستثمارات وصل المبلغ الى «181.872.873» جنيهاً، مقارنة بالعام السابق «156.036.760» جنيها بزيادة «25.836.113» جنيها، وتوصي اللجنتان بإظهار عائدات الاستثمار بصورة واضحة للتأكد من وجودها، وتقديم كشف تفصيلى للاستثمارات.

وفى جانب حسابات الأمانات التى بلغت حركتها «29.606.926» جنيها، بزيادة 17% من العام السابق، ورصيدها التراكمى «206.844.646» جنيها، مقارنة بالعام السابق «177.237.720» جنيها، كان نصيب الوزارات نسبة 93% والمحليات 7%. ويرجع ذلك لعدم إجراء المعالجات المحاسبية اللازمة، إضافة الى وجود مرتجعات استحقاقات، مما يعنى أن حساب الأمانات لا يزال يمثل عبئاً محسوساً كما فى السابق فى إطار الأداء المالى للولاية، مما يستوجب تكرار الدعوة لمعالجة هذا الأمر بصورة ناجعة، واوصت اللجنتان بتسليم الأمانات لأصحابها، وحظر منح الحوافز على حساب الأمانات.

وكشف تقرير اللجنتين عن حجم الاعتداء على المال العام الذى بلغ «1.108.962» جنيهاً، من جملة الموازنة البالغ

قدرها «1.777.000.000» جنيه، ووصل التزوير والاختلاس الى «10.475.34» جنيها، وخيانة الأمانة «61.428» جنيها، كان نصيب الولاية منها «1012898» جنيها، والمحليات «96.064.75» جنيهاً .

وأكد التقرير فى الموقف العدلى أن هناك «16» حالة امام النيابة، و«3» امام المحاكم، و«4» تمت محاكمتها، وشطب واحدة من جملة «24» قضية، وأن المبالغ التى تم استرجاعها من الاعتداء على المال العام حسب توزيع المراجع بلغت «150.638» جنيها بنسبة 12% من المال المعتدى عليه من مال الميزانية البالغ قدره «89.500» جنيه، وبالرجوع الى الوحدات التى وقع منها الاعتداء على المال العام، يظهر أن خيانة الأمانة «61.428» جنيها، وفى تفصيل المبلغ كان نصيب محلية شرق النيل «5914» جنيها، واتخذت الإجراءات ضد المتهم وتم استرجاع المبلغ كاملاً، وجراحة القلب والكلى «51.062» جنيها واتخذت الإجراءات ضد أمين المخزن، وفى مستشفى ابو صالح «4.452» جنيها وتم استرداد المبلغ .

اما في حالات التزوير والاختلاس فيتضح تفصيل المبلغ بدايةً بوزارة المالية «61.000» جنيه وتم استرداد المبلغ، وشركة الخرطوم «25.300» جنيه وتم استرداد المبلغ ايضاً، وفي وزارة الثقافة والإعلام وصل الاعتداء الى «26.710» جنيهات والأمر امام المحاكم، وفي هيئة الأوقاف الإسلامية عجز مواد «28.517» جنيهاً وهي امام النيابة، وفي وزارة الصحة . الطب العلاجى «16.327» جنيها امام النيابة، والحكم المحلى والخدمة المدنية «77.469» جنيها امام نيابة المال العام، بالإضافة الى عدد من القضايا من بينها محلية الخرطوم وهيئة التأمين الصحى، مركز جراحة القلب، وزارة الصحة، مازالت امام النيابة، وتم استرداد جزء من المبلغ من محلية الخرطوم ومركز صحى السريحة، مستشفى الفتح، صندوق الإسكان، مستوصف جبل الطينة ومجلس تشريعى بحرى. وفى المخالفات المالية تم استرداد جزء من المبلغ من الدعم الاجتماعى لمحلية بحرى ووزارة التنمية الاجتماعية، مستشفى شوامخ، شرطة المرور، وشركة مروة .

وخلص تقرير اللجنتين إلى ان كل حالات الاعتداء على المال العام سواء أكانت خيانة امانة عامة أو اختلاسا أو تزويرا أو مخالفات مالية، فقد تم تقديمها الى الجهات العدلية. ولقد استردت اكثرها وفقاً للقانون والمتبقى امام الجهات العدلية. وتوصى اللجنتان بمتابعة الإجراءات القانونية حتى يكتمل استرداد كل المبالغ التى أخذت دون وجه حق، مع ملاحظة كثرة الشطب والكشط والأخطاء المطبعية، ولذلك لا بد من رفع قدرات العاملين بالتدريب المؤسسى، وحظر استخدام المتحصلين الموقتين، وتقوية المراجعة الداخلية، والزام الوحدات بتصفية حسابات العهد والأمانات بصورة سنوية عند قفل الحسابات، ومن ثم التأكد من متابعة الاستثمارات بالشركات المختلفة وإظهار عائداتها فى الميزانية، والوقوف على الجدوى من المشارله فيها مهما كانت نسبة المشاركة، والتأكيد على أهمية تمليك المجلس لميزانيات وخطط وتقارير الأداء للهيئات، والالتزام التام باللوائح المالية، وضرورة تقوية المراجعة الداخلية وتعميمها على كل الوحدات والشركات والهيئات والمؤسسات ومراقبتها، وأشاد تقرير اللجنتين بتقرير المراجع العام لولاية الخرطوم، وأوصى بشدة على توفير معينات العمل والكوادر لجهاز المراجعة القومى، حتى يتمكن من أداء دوره فى إحكام الرقابة وضبط المال العام، ومن ثم متابعة البلاغات المفتوحة ضد المعتدين

الفساد فى حكومة ولاية جنوب دارفور

تقرير المراجع العام يكشف عن حالات اعتداء على المال العام بالولاية

نقاط من المقال:

- **جملة المبلغ المعتدى عليه بالوحدات الولائية والاتحادية بلغ (1,212,979)جنيه**
- **ان ما تم الاعتداء عليه من المال بالهيئات ومؤسسات الولاية فقط يبلغ (39%) من جملة المال المعتدى عليه بالإضافة الى التزوير فى الإيرادات (34%) وعدم سداد السلفيات بلغ (32%) من جملة المال المعتدى عليه.**

كشف تقرير المراجع العام بالولاية عن زيادة حالات الاعتداء على المال العام بالولاية مقارنة بالعام الماضي، وأشار التقرير الذى أودعه منضدة مجلس الولاية التشريعي اليوم الأربعاء 2011/12/21م المراجع العام للولاية الاستاذ/ بهاء الدين احمد بهاء الدين الى ان جملة المبلغ المعتدى عليه بالوحدات الولائية والاتحادية بلغ (1,212,979)جنيه بجانب ثلاثة ارانيك مالية مقارنة بـ(279,162) جنيه فى العام السابق، وأبان ان ما تم الاعتداء عليه من المال بالهيئات ومؤسسات الولاية فقط يبلغ (39%) من جملة المال المعتدى عليه بالإضافة الى التزوير فى الإيرادات (34%) وعدم سداد السلفيات بلغ (32%) من جملة المال المعتدى عليه.

وأوضح التقرير ان هناك 16 حاله من جملة (38) حالة اعتداء لم يتخذ فيها أي إجراء، الى جانب (19) حالة أمام الشرطة والنيابة، بينما تم البت فى (3) حالات مشيراً الى ان جملة المال المسترد(266,729) جنية بنسبة (22%) من المبلغ الكلى وكشف عن منحة ولائية تبلغ (443,800) جنية تمثل (57%) من جملة المخصصات الشهرية تصرف للدستوريين وأعضاء المجلس بغير وجه حق (غير مستحقة) علاوة ان هناك بدل مأمورية خارج الولاية قدرها (5000) جنيه للسفرية الواحدة صادرة بموجب قرار مجلس الوزراء الولائى لا تحكمه ضوابط سواء موافقة الوالى، ووصف التقرير هذه الحالة بازدواجية الصرف (منصرفا دون وجه حق) بحسب التقرير. وأشار التقرير الى ان المبالغ التى صرفت كبدل مأموريات فى فترة الثمانية اشهر الماضية بلغت (1,429,765) جنيه. بينما انتقد أعضاء المجلس التشريعى للولاية الاعتداء على المال العام وطالبوا بتحقيق العدالة وإعمال الشفافية وتقديم المعتدين للمحاكمة. فيما تعهد والي جنوب دارفور دكتور عبد الحميد موسى كاشا بتنفيذ توصية المجلس بشان الاعتداء على المال وتقليص عدد المحليات شريطة يأتى امرها من المجلس لخفض الانفاق الحكومى وتساءل عن عدم اشتمال التقرير على مراجعة كل الهيئات والوحدات الحكومية وسكوته عن بعضها.

http://southdarfurncp.org/index.php?option=com_content&view=article&id=259:2011-12-21-21-26-18&catid=34&Itemid=1

الفساد فى حكومة ولاية الجزيرة

فساد غير قابل للنفي ..!!

الطاهر ساتي

السوداني - 2011-12-18

نقاط من المقال:

- **اعتدى المدير العام لصندوق تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة على أموال قدرها المراجع العام ب(366.050 جنيه)، وكان يجب ملاحقته المدير نيابيا وقضائيا ليسترجع المبلغ ثم يُحاكم بالسجن والغرامة، كما ينص القانون، ولكن هذا ما لم يحدث**
- **والأدهى والأمر أن الوالي البروف الزبير بشير طه وجه - قبل أن يكتمل الإجراء القانوني ضد المعتدي - وزير ماليته بتسديد ذاك المبلغ المعتدى عليه إنابة عن المعتدي، وهذه مخالفة واضحة لكل قوانين الأرض والسماء**
- **لحكومة الجزيرة شركات وأسهم في شركات، قدر المراجع عددها ب (13 شركة)، بعضها خاسرة وأخرى ذات أرباح طائلة وكل هذا ليس مهما..ولكن المهم جدا هو أن إستثمارات هذه الشركات لاتظهر في الدفاتر المالية ذات الصلة بوزارة المالية، ولذلك لاتظهر في الحسابات الختامية لحكومة الولاية**

**** تقرير المراجع العام لم يُزعج حكومة ولاية الجزيرة، ولكن أزعجتها الصحف التي نشرت بعض التقرير وليس كله..فالبيان الذي أصدره الناطق الرسمي باسم حكومة الجزيرة في صحف البارحة يعكس الوجه الحكومي المنزعج من نشر أبرز مخالفة مالية، واجتهد الناطق الرسمي في نفي تلك المخالفة ولكن - لسوء حظ منطقه - أكد وقع المخالفة واعترف بها..اعتدى المدير العام لصندوق تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة على أموال قدرها المراجع العام ب(366.050 جنيه)، وكان يجب ملاحقته المدير نيابيا وقضائيا ليسترجع المبلغ ثم يُحاكم بالسجن والغرامة، كما ينص القانون، ولكن هذا ما لم يحدث..والأدهى والأمر أن الوالي البروف الزبير بشير طه وجه - قبل أن يكتمل الإجراء القانوني ضد المعتدي - وزير ماليته بتسديد ذاك المبلغ المعتدى عليه إنابة عن المعتدي، وهذه مخالفة واضحة لكل قوانين الأرض والسماء.. ما ذنب أهل الجزيرة ليسددوا- انابة عن المختلس- فاتورة المبلغ المختلس؟..فالمال الذي دفعته وزارة المالية - انابة عن المدير - هو مال عام يخص أهل الجزيرة جميعا، فبأي حق يستر به والي الجزيرة ذاك المدير؟، أوهكذا السؤال الذي لن يجد ناطقا رسميا يرد عليها بالمنطق والقانون، وليس ب (اللولوة) و(اللف والدوران)، كما لسان حال بيانه .. !!**

**** تلك المخالفة لم تدهشني، وليست ببدعة أن يسدد والي الجزيرة فواتير المال المختلس من بنود المال العام.. ولم - ولن - تسقط من ذاكرة الناس والتاريخ والصحف حادثة جامعة الخرطوم عندما كان البروف الزبير بشير مديرها، لقد إختلس أحد العاملين تحت إدارته مالا عاما بالجامعة واعترف به وتم فتح بلاغ في نيابة الأموال العامة، ولكن قبل اكتمال مرحلتي التحري والتقاضي و - بتوجيه من البروف الزبير ذاته - تم حفظ البلاغ والسماح للمختلس بأن يواصل**

عمله ويسترجع المبلغ المعتدى عليه خصما من راتبه و(خلاص)..ذاك ماحدث، والتفاصيل بارشيف الزاوية، ولذلك لم يدهشني أن يسدد والي الجزيرة ثغرة فساد مدير الصندوق خصما من بنود حقوق أهل ولايته..ولذلك، نعيدها لحكومة الجزيرة ولمجلسها التشريعي ولناطقهم الرسمي، بالنص الصريح : (واليكم هو الذي ارتكب أبرز المخالفات المالية في العام المالي 2010)، كما يوضح تقرير المراجع العام..تلك هي الحقيقة، وليس هناك من داع لإهدار المزيد من المال العام في (بيانات النفي)..!!

** وبالمناسبة، تلك مخالفة طفيفة ونشرها لم يزعج غير الوالي..ولكن الطامة التي يجب أن يُزعج نشرها المجلس التشريعي وكل أهل الجزيرة هي النصوص التالية : لحكومة الجزيرة شركات وأسهم في شركات، قدر المراجع عددها ب (13 شركة)، بعضها خاسرة وأخرى ذات أرباح طائلة وكل هذا ليس مهما..ولكن المهم جدا هو أن إستثمارات هذه الشركات لاتظهر في الدفاتر المالية ذات الصلة بوزارة المالية، ولذلك لاتظهر في الحسابات الختامية لحكومة الولاية، أي كل أموال تلك الشركات - بما فيها من أرباح وخسائر - لاتدخل في القنوات المالية الرسمية التي يجب أن تصب وتظهر في بحيرة (الحساب الختامي)، هذا مايجب أن يُزعج سادة برلمان الجزيرة وكل أهل الجزيرة.. ثم، ظلت حكومة الولاية تصرف لكل وزير ولكل معتمد مبلغ قدره (3 ملايين جنيه شهريا) طوال العام 2009، تحت مسمى (بدل ضيافة)، وكشفها المراجع العام ووصي بايقافها لانها مخالفة لقانون شاغلي المناصب الدستورية وامتيازاتهم.. ولكنهم - منذ أغسطس الفائت - تحايلوا على تلك المخالفة بتغيير اسم ذاك البدل الي (بدل طبيعة العمل)، ليستمر الصرف غير المشروع، ولايزال مستمرا، ولايزال المراجع العام يحصر حجم (الأموال المصروفة بغير وجه حق)..وعليه يانواب الجزيرة وأهلها : هذه بعض المخالفات، وهي للعلم فقط إن كنتم لاتعلمون، ونأمل الأ تهدر حكومتكم المزيد من المال العام في (بيانات النفي).. !!

الفساد فى حكومة ولاية الجزيرة

تقرير المراجع العام يُثبت تورّط مدير عام وزارة الصحة وآخرين

تاج السر ود الخير

التيار 2010/07/25

نقاط من المقال:

- **تورط مدير عام وزارة الصحة د. أحمد البشير عبد الله والذي قام بتحرير خطاب للتخطيط العمراني سمح بموجبه باستيلاء إحدى الشركات العاملة بالولاية على أكثر من 370 مليون جنيه من حساب التنمية**

استنكر مصدر مسئول بولاية الجزيرة عدم محاسبة الولاية لبعض المسؤولين الذين ثبت تورطهم في مخالفات مالية، والذين أشار إليهم تقرير المراجع العام طيلة الأعوام السابقة، بينما تساءل المصدر المسئول عن وعد والتزام والي الولايه البروفيسور الزبير بشير طه إبّان برنامجه الانتخابي بمحاسبة وتقديم المخالفين للمحاكمة عبر جهات الاختصاص، وأكد في حديثه للصحيفة حديث الشارع، والذي يتّهم الولاية بحماية متنفذيها، وكبار الموظفين من المساءلة القانونية. الجدير بالذكر أن بين يدي الصحيفة مستندات تثبت تورط مدير عام وزارة الصحة د. أحمد

البشير عبد الله والذي قام بتحرير خطاب للتخطيط العمراني سمح بموجبه باستيلاء إحدى الشركات العاملة بالولاية على أكثر من 370 مليون جنيه من حساب التنمية. وتفيد متابعات (التيّار) أنّ المدير العام لوزارة الصحة قام بتحرير شهادة إنجاز أكّد فيها انتهاء العمل بأعمال التنمية بمحلية الحصاحيصا لعدد من المستشفيات من ضمنها مستشفى الأطفال؛ رغم علمه بعدم الانتهاء من العمل، ليتضح بعد استيلاء المقاول على المبلغ أنّ ما حمله الخطاب لم يكن إلا تسهيلاً للمقاول للاستيلاء على أموال الدولة، والذي أشار إليه تقرير المراجع العام تحت حالة الاستيلاء على المال العام. وأكّد المراجع العام في تقريره أمام المجلس التشريعي عدم اتخاذ أي إجراء قانوني ضدهم.

الفساد فى حكومة ولاية الجزيرة

مواجع .. المرضى يمتنعون!!..

الطاهر ساتى

السودانى - 4 ديسمبر 2011

ومن لطائف الطلاب ومواقفهم في الإمتحانات ونتائجها، يحكى أن أحدهم أكمل امتحاناته وسافر الي قريته بعد أن وصى زميله المقيم بالخرطوم بمتابعة نتيجته ويبلغه بها في شكل جرعات مخففة من شاكلة : (يعني أنا لو ساقط مادة، قولى: محمد بيسلم عليك..لو ساقط مادتين قول لي: محمدين بيسلم عليك..لو ساقط تلاتة مواد، قول لي: حمدان بيسلم عليك..وعلى كدة أنا بعرف نتيجتي)، فأستوعب زميله النصح ثم ودعه..ولاحقا تابع الزميل النتائج وتأكد بأن صديقه الريفي رسب في كل المواد، فما كان عليه إلا أن يتصل به قائلا : (يا حبيبنا محمد شنو ومحمدين شنو ..حالتك صعبة والله، وبصراحة كدة أمة محمد كلها بتسلم عليك)!!..

وهكذا تقريبا لسان حال التيار منذ البارحة،وهي ترصد ما يحدث لمصانع الناس والبلد في الباقير..فالتيار تقول :أوامر القبض التي أصدرتها محلية الكاملين ضد مديري المصانع بالباقير تسببت في القبض على (ثمانية من مديري المصانع(، وأن هناك (23 مصنعا) توقفت عن العمل بسبب العوائد و أوامر

القبض، علما بأن رسوم العوائد التي كانت قيمتها (عشرة ألاف جنيها) في العام الفائت، إرتفعت هذا العام، بحيث بلغت (أربعمائة الف جنيها(، ولأن أصحابها عجزوا عن إستيعاب حجم الزيادة وأسبابها، تطاردهم محلية الكاملين بأوامر القبض، ولذلك ليس بمدهش أن تتوقف المصانع ويتشرد أكثر من (عشرة الاف عامل.. (هكذا الحدث كما نقلته التيار، ورغم المأساة التي تتجلى فيه، فالحدث بمثابة صيحة مفادها (محمد أو محمدين - وليس أمة محمد - بيسلم عليك)..أي ما يحدث لمصانع الباقير ليس بالشئ المزعج، و (حاجة بسيطة جدا)..تابع ما يلي، ولكن كن من الصابرين!!..

لغة الأرقام في تقرير المراجع العام - وليست في تقارير المعارضة والقوى الصهيونية التي تستهدف المشروع الحضاري ومكتسبات الأمة - تقول بالنص: صدقت حكومة الجزيرة بكثير من المشاريع الإقتصادية، إلا أن (54%) من هذه المشاريع توقفت عن العمل...وبالتفاصيل، عدد المشاريع المصدقة بالجزيرة (446 مشروع) ، والعاملة منها فقط (210

مشروع) ، بيد أن المتوقفة (246 مشروع)، أي بنسبة (54..(%وعلى سبيل المثال - وهنا ننصح المصابين بالضغط والسكري بأن يتوقفوا عن مواصلة القراءة- مصانع الزيوت كانت (51 مصنعا)، ولكنها صارت (21 مصنعا)، بعد أن توقفت (30 مصنعا)، أي بنسبة (59%)..ثم مصانع الطحنية والحلويات كانت (129 مصنعا)، ولكنها على أرض الواقع اليوم لاتتجاوز(65 مصنعا)، بعد أن توقفت (64 مصنعا)، أي بنسبة (50%) ..ثم مصانع المياه الغازية كانت (5 مصانع)، ولكنها اليوم مصنع واحد فقط لاغير، وتوقفت (4 مصانع)، أي بنسبة (80%)..مصانع الصابون كانت (11 مصنعا)، ولكنها اليوم ثلاثة مصانع فقط لاغير، وتوقفت (8 مصانع)، أي بنسبة (73%)..أما مشاريع الأعلاف، فهي يجب أن تكون 19) مشروعا)، ولكنها تقزمت بحيث صارت (7 مشاريع)، بيد أن (12 مشروعا) في عالم الفناء والعدم، أي بنسبة (63%) ..أما مصانع الملابس،فهذه امرها عجب،عددها (17 مصنع)، ولكن اليوم لايوجد في أرض الواقع (ولا مصنع) أي كل المصانع متوقفة بنسبة (100%)..وهكذا حال مصانع التعبئة والتغليف أيضا، حيث عددها (5 مصانع)، وكلها (متوقفة)..مصانع البلاط ومواد البناء، قد تكون الأفضل حالا، أي ليست متوقفة بنسبة (100%)، بل فقط بنسبة (94%)، إذ عددها (49 مصنعا)، ولكن اليوم على أرض الواقع لا تعمل غير ثلاثة مصانع فقط لاغير..وهكذا حال المصانع والمشاريع بالجزيرة،ومساحة الزاوية لن تسع عرض أحوال كل المشاريع الإقتصادية، وكذلك عقول الناس وقلوبهم لن تحتمل المزيد من (المواجع والفواجع)..!!

**فالتقرير الذي بطرفي (قبيح جدا) وبالتأكيد أصل التقرير- ما لم يكن تم حجبه عنهم - يجب أن يكون بطرف سادة القصر والبرلمان..والمراجع العام بولاية الجزيرة - كما العهد به كل عام - ينصح الحكومة بدراسة الأمر ومعرفة أسباب توقف هذه المشاريع وتحديد المعيقات ومعالجتها بإيجاد الحلول..هكذا حال الإستثمار يا رئاسة الجمهورية ويا برلمانها ويا مجلسها الاعلى، إن كنتم لاتعلمون..نعم يا سادة ياكرام، ما لم تكن بدريا أو في رعاية بعض البدريين، فلن تحصد من مشروعك - زرعا كان أو مصنعا - غير أوامر القبض..الحدث ليس بطفيف من شاكلة (23 مصنع بالباقير بتسلم عليكم)، لا، فالحدث موجع ويجب أن يكون دويا من شاكلة (كل مشاريع أمة محمد بالسودان بتسلم عليكم)!!..

فساد حكومة ولاية الجزيرة

الفساد بولاية الجزيرة ...الهمس يتحول إلى جهر

مدني:صديق رمضان

الصحافة - 2011/02/08

نقاط من المقال:

- σ وكشف المراجع العام عن تعدي على المال العام بنسبة 56 % بالوزارات و43% بالمحليات
- σ ومعظم وزراء حكومة الولاية الحالية لم يجروا عملية إبراء ذمة باستثناء وزير المالية حسب علمنا ومجالس المدينة تتحدث عن امتلاك بعض المتنفذين للعقارات والعربات

قابل مواطنو ولاية الجزيرة تحذير نائب رئيس الجمهورية للموظفين الجدد الذين تم تعيينهم بولاية الخرطوم بارتياح بالغ واشادة كبيرة ،وكان على عثمان محمد طه قد حذر الموظفين الجدد من إتباع اساليب الفساد وطالبهم بعدم

الإقدام على أشكال الإنحراف او المحسوبية والكسب غير الشريف و جاء ذلك من خلال الاحتفال الذي اقامته حكومة ولاية الخرطوم مؤخرا ،وأعتبر عدد مقدر من مواطني الجزيرة أن حديث النائب الاول جاء في وقته تماما وطالبوا أن يتم تعميمه لكل الموظفين الجدد والقدامى بمختلف ولايات السودان ،ويرجع عدد من المراقبين تفاعل الشارع بالجزيرة مع تحذيرات النائب الاول الى تصدر أحاديث الفساد والتجاوزات المالية المجالس المختلفة بالولاية ،حيث يؤكد البعض أن الإنهيار الذي تعاني منه ولاية الجزيرة ليس بسبب تراجع أدوار مشروع الجزيرة وتوقف المصانع وحسب بل لأن الفساد إستشرى ودللوا على ذلك بتقديم والي الجزيرة لاستقالته أكثر من مرة بسبب التجاوزات المالية من قبل مسؤولين وموظفين .

وكان تقرير المراجع العام الذي قدمه لتشريعي الولاية بداية شهر يناير قد اشار الى عدد من المخالفات المالية وابرزها عدم التقيد بموجهات الميزانية العامة وقانون الاعتماد المالي ، وعدم اعداد الموازنات التقديرية بصورة علمية كما انه لم يؤخذ في الحسبان المؤشرات المالية السابقة ليخالف ذلك المواد تسع وعشر من لائحة الاجراءات المحاسبية لسنة 1995 لذلك جاء بحسب المراجع العام تنفيذ الايرادات بنسبة 69% والمنصرفات بنسبة 74% مع ملاحظة عدم استنباط مواعين ايرادية جديدة او تطوير الاوعية القائمة ،واشار التقرير الى عدم تنفيذ قرار المجلس التشريعي بالولاية الداعي لخروج الحكومة من الشركات التي تساهم فيها او مملوكة لحكومة الولاية ،وكشف المراجع العام عن عدم توسيط حساب التنمية لبعض الانشاءات بالوزارات والمحليات مع ان قانون الاعتماد المالي ينص على مركزية التنمية بوزارة المالية ،واوضح التقرير تجنيب بعض الايرادات بحساب الامانات وعن عدم الايفاء بحقوق المعاشيين والتأمينات الاجتماعية مع عدم اولوية الصرف حيث ان حجم المديونيات تزداد كل عام وهذا الأمر يؤدي الى ردهات القضاء والحجز على ممتلكات الولاية كما اشار ،ويشير التقرير في فقرة اخرى الى جملة من التجاوزات وعلى رأسها وجود تعاقدات فردية بعقود عمل خاصة وكان لها تأثير على الفصل الأول ولم يراعِ في هذا الاجراء الهيكل الراتبي للعاملين بالولاية وتجاوز قوانين الخدمة العامة مع عدم مراعاة الوصف الوظيفي ،وكشف تقرير المراجع العام عدم وجود سجل منظم لتسجيل حسابات الاصول الثابتة وعدم احتساب الاستهلاك السنوي للاصول ،ولم تظهر في حسابات التنمية الانجازات الفعلية ولم تسجل كل المعاملات بقيمة العقود الكاملة والحقيقية ،كما ان هناك مشاريع تنموية تم تنفيذها بواسطة صكوك ومستندات بضمان الحكومة المركزية ولم تظهر بدفاتر حسابات وزارة المالية بالولاية وهذا يخالف المادة 342 من لائحة الاجراءات المالية علما بان الوزارة لم ترسل للمراجعة صوراً من العقودات ،اما على صعيد الحسابات الختامية فقد اشار المراجع العام الى تضخم حسابات المدينين والدائنين وان هناك مديونيات لاتعرف وجهات وعناوين اصحابها وان حكومة الولاية لاتلاحق اصحاب الشيكات المرتدة قضائيا رغم كثرتها ،وكشف المراجع العام عن تعدي على المال العام بنسبة 56 % بالوزارات و43% بالمحليات ،واوضح تقرير المراجع العام السنوي جملة من المخالفات وحالات التعدي على المال العام .

والتقرير رغم انه جاء كاشفا عن الكثير من التجاوزات غير أن الشارع بالولاية قابله بكل برود وبحسب اقتصادي طلب عدم ذكر اسمه ان التقرير لم يأتِ بجديد كما انه لم يكشف كافة الحقائق وان مايعرفه مواطنو الولاية من تجاوزات أكبر بكثير مما جاء به تقرير المراجع العام ،ويقول مدير مكتب صحيفة التيار بالجزيرة الاستاذ تاج السر ودالخير : لم يعد هناك مايثير الدهشة وذلك لأن الطفل الصغير يعلم ان هناك ثمة اشياء خطأ فيما يختص باموال الولاية وان

الصحف والمجالس تناولت هذا الامر باسهاب واستفاضة ،واضاف:للأسف حكومة ولاية الجزيرة منقسمة الى تيارين كل واحد منهما يتبع لقيادي بارز بالمركز وينحصر جل هم الجناحين في تصفية الحسابات ولايلقون بالا لقضايا مواطن الولاية الحقيقية ويضربون بما تجئ به الصحف من قضايا فساد وادلة عرض الحائط ،والجميع وصل الى قناعة ان المؤتمر الوطني لايقدم منسوبيه وقياداته الى القضاء اذا تجاوزوا واعتدوا على المال العام والدليل على ذلك تقارير المراجع العام في السنوات الماضية اوضحت تجاوزات للبعض الا انهم لم يقدموا لمحاكمات ،ومن قبل وعلى رؤوس الاشهاد قال امين عام الحكومة وهو من كبار قيادات المؤتمر الوطني ان قضايا الفساد المالي لم تحدث في عهد الوالي الحالي وكانما أراد ان يوضح ان هناك مؤتمر وطني سابق وآخر حالي ،وحتى تشريعي الولاية ليس له دور في محاربة الفساد وحالات التعدي على المال العام التي توضحها التقارير المختلفة ،ومعظم وزراء حكومة الولاية الحالية لم يجروا عملية إبراء ذمة باستثناء وزير المالية حسب علمنا ومجالس المدينة تتحدث عن امتلاك بعض المتنفذين للعقارات والعربات رغم ان ديون الولاية تجاوزت الخمسمائة مليار،وبصفة عامه الولاية تحتاج لتناول قضاياها خاصة المتعلقة بالتجاوزات بكل وضوح وشفافية ويجب ان تكون هناك معالجات وذلك حتى يثق المواطنون في الحكومة .

وكان عدد كبير من مواطني ولاية الجزيرة قد اتهموا تشريعي الولاية بالضعف في التعامل مع قضايا الفساد والتجاوزات لجهة أن كل عضويته من المؤتمر الوطني ولايمكن أن يحاسب من يرتكبون التجاوزات الذين ينتمون في ذات الوقت للحزب الحاكم كما أشاروا ،غير أن رئيس المجلس التشريعي بالانابة الدكتور الفاتح الشيخ أكد أن المجلس يتعامل مع تقارير المراجع العام السنوية بكل حسم وجدية خاصة فيما يتعلق بالتجاوزات المالية وكشف عن توجيه المجلس السابق الجهات المختصة بالشروع في اجراءات قانونية ضد أربع قضايا فساد حدثتا في العام قبل الماضي وعلى رأسها قضيتا المخزون الاستراتيجي والثقافة والاعلام ،واشار الى ان تقرير المراجع العام الاخير تمت مناقشته باستفاضة وكونت لجنة خاصة للنظر فيما جاء فيه من مخالفات محدودة ،وقال ان الدولة مهما اجتهدت في محاربة الفساد وشددت من قوانينها ستكون هناك بعض المخالفات وقال إن هذا الأمر ليس حكرا على السودان بل يوجد في معظم دول العالم ،ورفض الفاتح مبدأ الحديث عن وجود فساد بولاية الجزيرة دون تقديم أدله ومستندات توضحه وأكد أنهم في المجلس التشريعي لا يتهاونون في مثل هذه القضايا الحساسة وطالب المواطنين بعدم اطلاق الحديث على عواهنه. وقال من يملك وثائق ومستندات توضح تجاوزات فعليه أن يقدمها للمجلس التشريعي او الجهات العدلية وذلك حتى لاتتشوه صورة الولاية ،وقال ان أجهزة حكومة الولاية والمجلس التشريعي لايمكن ان تحارب فساداً يتحدث عنه البعض دون وثائق وبراهين ،،ونفى نائب تشريعي الجزيرة علمه بتقديم والي الولاية لاستقالته بسبب الفساد وقال إنه قرأ عن هذا الامر في الصحف ،كما نفى وجود لوبيات دفعت الوالي إلى تقديم استقالته أكثر من مرة ،وتساءل من أين يأتي الشارع بمثل هذه الاحاديث التي لاوجود لها على أرض الواقع .

الاقتصادي حسن عبد الرحمن قال إن الفساد والتجاوزات المالية تضعف من هيبة الحكومات وتفقد ثقة المواطن في أجهزة الدولة وان محاربتها مسؤولية كل الأجهزة التشريعية والتنفيذية والعدلية والمواطن أيضا شريك أصيل في محاربة الفساد وعليه ان يقدم المستندات التي تعضض الاحاديث التي لاطائل من ورائها ان كانت بعيدة عن مايؤكدها ،وأشار الى أن ولاية الجزيرة تراجعت إقتصاديا لاسباب وعوامل مختلفة ابرزها السياسات الإتحادية تجاه

مشروع الجزيرة وتراجع الخدمة المدنية وتوقف عدد كبير من المصانع وأكد أن ذلك أثر سلبا على حياة المواطنين الذين كانوا ينتظرون من حكومة الولاية عمل على أرض الواقع يسهم في تحسين اوضاعهم المعيشية ،واشار الى ان الحديث الكثير عن الفساد ربما اسهم في إبتعاد وهروب المستثمرين لذلك على حكومة الولاية ان تظهر جدية واضحة لمحاربة الفساد وتقديم الذين يشير اليهم تقرير المراجع العام وغيرهم الى الجهات العدلية حتى تؤكدأنها حريصة على سمعة الولاية ، وأيضا مطالبة بالتشدد في محاربة الفساد حتى تستعيد ثقة المواطنين .

الفساد فى حكومة ولاية القضارف

تقرير المراجع العام بولاية القضارف. مخالفات بالجملة.. واستثمارات خسرانة

تقرير: طارق عثمان

السودانى - الأحد، 25 ديسمبر 2011

نقاط من المقال:

- الشركات الحكومية الخمس بالولاية المتوقف عن العمل جميعها ولم تقدم ما يفيد بتصفيتها مما يعرض حقوق الولاية في الشركات إلى الضياع
- المراجع كشف في تقريره تجاوزات لوزارة المياه والري والسدود بالصرف خارج الموازنة وتحويل مبلغ (1.607) مليار جنيه من الهيئة القومية للمياه الخرطوم لحساب الوزارة في اكتوبر 2010م لشراء طلمبات الضغط العالي ووضع المبلغ بحساب الدائنين بالوزارة بدلا من إظهاره ضمن إيرادات وزارة المالية
- كما كشف التقرير اختفاء ملفات البيانات الخاصة بهيئة مياه الحواتة وود العقيلي (11) سنة متتالية من (1998- 2009م).
- لاحظ المراجع العام عدم تضمين حسابات هيئة الإذاعة والتلفزيون لفترة شهرين من اغسطس 2010م حتى ديسمبر 2010م ضمن الختامية لوزارة الشئون الاجتماعية والثقافية والإعلام
- أكثر تلك المشروعات المتهربة تتمثل في الصيدليات الشعبية التي -حسب التقرير- لا تقدم حساباتها الختامية للمراجعة، أما الصناديق فقد أرجعت الحسابات الختامية لصندوق الإسكان وإعادة التعمير للعامين 2007م-2008م ولم تقدم للمراجعة حتى الآن
- تجنيب (1.6) مليون جنيه والتصرف فيها خارج الميزانية في وزارة المياه
- وأشار التقرير إلى وجود مخالفات بعقود لدراسة وتصميم طرق بالولاية مع شركة د. أبوبكر الاستشارية بإجمالي مبلغ (1.302.000) جنيه بطول إجمالي 434كم

من خلال إنفاذ برامج المراجعة للعام الماضي، لم تسجل وحدات الحكم الولائي والحكم المحلي والهيئات والمؤسسات الولائية التي روجعت أي حالات جرائم اعتداء على المال العام. هذا ما ورد في ثنايا تقرير مدير المراجعة القومي بولاية

القضارف عبد النور دفع الله لمجلس تشريعي الولاية، إلا أن المتصفح للتقرير يجد عكس ذلك ويلحظ الخلل الواضح في نظام المراجعة في كثير من الوحدات الحكومية، التي ضمنها التقرير في بند المخالفات وليس الاعتداءات مما يخلق لبسا جليا في التفريق بين مصطلحي "اعتداءات ومخالفات"، أضف إلى ذلك تجنيب الإيرادات في بعض الوزارات بجانب أن هناك عددا من الهيئات والمنظمات والصناديق لم تقدم حساباتها منذ النشأة والتكوين، وظهور استثمارات خاصة بالولاية بدون عوائد ربحية مما يترك الكثير من الاستفهامات والربكة حول كيفية إدارة الأموال العامة بالقضارف باعتبارها من الولايات المعول عليها في المرحلة المقبلة ويجعل الشبهات تدور حول أموال ضخمة لا يعلم مصيرها إلا الله!

أين ذهبت أموال الشركات المتوقفة؟

على الرغم من أن جميع الوزارات السيادية والمحلية قفلت حساباتها عن عام 2010 وقدمتها للمراجعة، إلا أنه وعلى ضوء ما حمله التقرير الذي تحصلت "السوداني" على نسخة منه فإن الشركات الحكومية الخمس بالولاية المتوقف عن العمل جميعها ولم تقدم ما يفيد بتصفيتها مما يعرض حقوق الولاية في الشركات إلى الضياع، وطالب المراجع في تقريره بضرورة العمل على إنهاء تصفيتها بأعجل ما تيسر وإفادة جهاز المراجعة بذلك.

والشركات تتمثل في شركة: (صمصم للنقل والبترول، وشركة محالج الحوري المحدودة، وشركة القضارف للهندسة والتجارة، وشركة الخدمات الزراعية، وشركة دوكة للتنمية والاستثمار المحدودة).

حسابات مياه الحواتة وين؟

أما فيما يلي الهيئات الحكومية بالولاية التي تتمثل في هيئة مياه القضارف وهيئة الزراعة الآلية وهيئة الأوقاف الإسلامية فقدمت هذه حساباتها حتى العام المالي 2010م وأدرجت ضمن خطة المراجعة لعام 2011م 2012م، غير أن المراجع كشف في تقريره تجاوزات لوزارة المياه والري والسدود بالصرف خارج الموازنة وتحويل مبلغ (1.607) مليار جنيه من الهيئة القومية للمياه الخرطوم لحساب الوزارة في اكتوبر 2010م لشراء طلمبات الضغط العالي ووضع المبلغ بحساب الدائنين بالوزارة بدلا من إظهاره ضمن إيرادات وزارة المالية حسب تصميم الموازنة العامة لعام 2010م وأشار التقرير إلى أن المبلغ تم التصرف فيه خارج إطار الميزانية إيرادا وصرفا، الأمر الذي يفضي إلى عدم إعطاء صورة حقيقية لإيرادات الولاية واقتناء الأصول غير المالية والمركز المالي الحقيقي للولاية لعام 2010م، إلى جانب عدم التقيد بقانون الاعتماد المالي للعام المعني وعدم التقيد بقانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية، وطالب التقرير بمواصلة الجهود نحو تفعيل الرقابة على منع تجنيب الإيرادات والصرف خارج إطار الميزانية.

ملفات ضائعة

كما كشف التقرير اختفاء ملفات البيانات الخاصة بهيئة مياه الحواتة وود العقيلي (11) سنة متتالية من (1998-2009م)، الأمر الذي أدى لعجز المراجع من مراجعة الميزانيات العمومية للهيئة لعدم الاهتمام اللازم بحفظ الدفاتر والبيانات في مكان آمن يسهل الرجوع إليه في أي وقت، الأمر الذي يعتبر مخالفة للمادة (261) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م بحسب التقرير الذي أشار إلى مخاطبة وزارة المياه والري والسدود بضرورة العمل على معالجة الحاسوب لاستخراج كل البيانات المطلوبة التي على ضوئها أعدت الميزانيات العمومية للهيئة للأعوام (1998م- 2009م)، أو عمل دفاتر جديدة تعد من خلالها الميزانيات العمومية للهيئة حتى تتمكن المراجعة من إعداد

تقرير تفصيلي عن حساباتها، فيما لا تزال الأعوام (1996م- 2009م) قيد المراجعة، أما فيما يلي الأثر الذي يترتب على تلك المخالفات بحسب التقرير فإنها تؤدي إلى عدم التحقق من صحة وعدالة المركز المالي للهيئة.

أرصدة الإذاعة والتلفزيون

لاحظ المراجع العام عدم تضمين حسابات هيئة الإذاعة والتلفزيون لفترة شهرين من اغسطس 2010م حتى ديسمبر 2010م ضمن الختامية لوزارة الشئون الاجتماعية والثقافية والإعلام ولم تفد المراجعة ردا على خطاب بعثته للوزارة في نوفمبر الماضي بالأسباب التي أدت إلى عدم تضمين الفترة أعلاه في الحسابات الختامية للوزارة، الأمر الذي يعد تحايلا على القوانين وذلك بوجود أرصدة بنوك وأرصدة حسابات أخرى للهيئة ضمن حسابات الوزارة في 12/13/ 2010 بغير قيمتها الحقيقية وذلك لتغير الموقف المالي للهيئة عند تاريخ قفل حسابات الوزارة، وطالب التقرير بالمعالجة الفورية لهذه الأرصدة حتى يظهر الحساب الختامي للوزارة عن العام المالي 2011م الأرصدة الحقيقية مع الرد على خطاب المراجعة بالأسباب التي أدت إلى إظهار الموقف المالي للهيئة فقط حتى 2010/7/31م ضمن حسابات الوزارة وعدم تضمين فترة الشهرين.

تعارض قانوني

كما كشف التقرير عن عدم توفيق أوضاع المؤسسات الولائية وفق أحكام قانون الهيئات العامة لسنة 2003م، مبينا أن الوضع الحالي لهذه المؤسسات يتعارض مع قانون الهيئات العامة، مطالبا بضرورة العمل على توفيق أوضاع هذه المؤسسات وفق أحكام القانون، والمؤسسات التي لم توفق أوضاعها تتمثل في مؤسسة التربية للطباعة والوسائل التعليمية التي تهربت عن تقديم حساباتها لعام 2010م، مؤسسة التنمية الاجتماعية وتهربت عن تقديم حساباتها للعامين 2009- 2010م، أما فيما يلي المشروعات فإن أكثر تلك المشروعات المتهربة تتمثل في الصيدليات الشعبية التي -حسب التقرير- لا تقدم حساباتها الختامية للمراجعة، أما الصناديق فقد أرجعت الحسابات الختامية لصندوق الإسكان وإعادة التعمير للعامين 2007م- 2008م ولم تقدم للمراجعة حتى الآن، وطالب التقرير بضرورة العمل على إعداد الميزانية العمومية للعاملين وفق الأساليب المحاسبية المتعارف عليها وتقديمها للمراجعة بأسرع ما يمكن، وكشف التقرير عن تهرب مؤسسات ومنظمات حكومية عن تقديم حساباتها منذ نشأتها وتكوينها مثل صندوق علاج الفقراء وصندوق دعم التعليم ومنظمة الشهيد ومنظمة الإيثار الخيرية ومنظمة السلام الخيرية.

متهمون مع وقف التنفيذ

ولم يخل تقرير المراجعة بعد أن كشف الكثير من المخالفات القانونية من الإشارة إلى بعض القصور في كثير من النواحي حيث إنه لم عد السجل العام للأصول غير المالية، وكذلك لم تقيم المخزونات في نهاية العام المالي، كما كشف عن صرف بدون مستندات مؤيدة للصرف في بعض الوحدات، والأهم من ذلك كله عدم اتخاذ الإجراءات تجاه المعتدين على المال العام حسب تقرير المراجعة لعام 2009م، وأشار التقرير إلى أن هناك بعض السلبيات في قفل الحسابات الختامية وبصفة خاصة ديون التنمية التي تعالج محاسبيا عند السداد بحساب التشغيل على الرغم من أنها أصول غير مالية تظهر ضمن الأصول بالميزانية العمومية، إضافة إلى تجنيب (1.6) مليون جنيه والتصرف فيها خارج الميزانية في وزارة المياه، وطالب التقرير بضرورة تفعيل دور الرقابة الداخلية وزيادة الاهتمام بالتدريب المستمر.

موازنة غير واقعية...

أشار التقرير إلى أن اعتماد الولاية على الدعم الاتحادي لا يزال يمثل المحور الرئيسي مصدرا للتمويل بالولاية حيث ارتفع حجم ربط المنح من الحكومة الاتحادية من (370.4) مليون جنيه بموازنة عام 2009 إلى (415.6) مليون جنيه بزيادة (45.2) مليون جنيه بنسبة زيادة 12.2%، كما كشف التقرير عدم وجود اعتماد للصرف على بند تكلفة التمويل، كما أورد التقرير ارتفاع حجم صافي اقتناء الأصول غير المالية من 258 مليون جنيه في الموازنة 2009م إلى (304.5) مليون جنيه في موازنة 2010 م بزيادة (45.5) مليون بنسبة زيادة 18%، كما أن نسب التنفيذ الفعلي في الأعوام المالية 2008، 2009، 2010م بلغت 10.2%، 29.6%، 20.1% على التوالي واعتبرها التقرير نسب تنفيذ متدنية مقارنة بالاعتماد، مطالبا بإعادة النظر في وضع تقديرات اعتمادات الأصول غير المالية من جهة وبذل الجهود اللازمة لتحقيق الربط المقرر لبنود موارد التنمية بالموازنات العامة، وأشار التقرير إلى أن تحقيق نسبة 8'6% فقط من فائض التشغيل لعام 2010م مقارنة بما هو مخطط له بالموازنة العامة 2010م (314.6) مليون انعكس سلبا على تنفيذ مشروعات التنمية بالولاية وفقا لما هو مخطط له حيث صرفت 65.3 مليون جنيه على مشروعات التنمية خلال العام المالي 2010 مقابل اعتماد قدره (324.5) مليون جنيه وأن ما نفذ يمثل نسبة 20% فقط مقارنة بما هو مخطط، حيث طالب تقرير المراجع بضرورة التشديد على واقعية ومعقولية الموازنة العامة، باعتبار أن عدم واقعية ربط المنح الرأسمالية من أهم أسباب تدني الإيرادات.

انحرافات الضرائب

وأشار التقرير إلى أنه في الوقت الذي خصص فيه اعتماد 3 ملايين جنيه في موازنة 2010م لديوان الضرائب، إلا أن ما صرف على شراء السلع والخدمات بالديوان في العام المالي 2010 بلغ أكثر من (3.855) بنسبة 128.5%، في حين تظهر الموازنة العامة نسبة 11.1% فقط من حجم إيرادات الضرائب المحولة والمتوقع تحصيلها كتكلفة تحصيل لديوان الضرائب بالولاية، الأمر الذي يكشف عن انحرافات بديوان الضرائب وتجاوز في الصرف، وطالب التقرير تفاديا لأي انحرافات بضرورة دراسة هذا الواقع من كل الجوانب حسب ما يشير إليه تقرير المراجعة السابق وبمشاركة كافة الأطراف المعنية لتحديد نسبة تكلفة التحصيل الواقعية منعا لأي انحرافات سالبة في تحقيق الربط المقرر.

مكتب الوالي صرف غير محدود

على الرغم من أن الاعتمادات التشغيلية الإجمالية لمكتب الوالي البالغة (2.24) مليون جنيه بموازنة 2010م، إلا أنه صرف 480 ألف جنيه للمكتب خصما على بند احتياطي شراء السلع والخدمات للصرف على العمل السياسي والأمني حسب التقرير مما يمثل نسبة 21.4% من إجمالي اعتمادات مصروفات التشغيل، وطالب التقرير بضرورة التقيد بتقديرات الاعتماد الأساسية، كما صرفت 322 ألف جنيه بوزارة التربية والتعليم خصما على بند احتياطي شراء السلع والخدمات الأمر الذي رفع نسبة التنفيذ إلى 98% من اعتماد قدره 4.7 مليون جنيه وهذا يعني أن هذا الاعتماد يسمح بالصرف خصما عليه.

تجاوزات المالية...

كشف تقرير المراجعة لولاية القضارف عن تجاوز وزارة المالية ومخالفة القيود المحاسبية حيث أشار التقرير إلى أن هناك دعما صادرا من وزارة المالية يخصم مباشرة على مصروفات شراء السلع والخدمات المركزة دون التقيد بالقيود المحاسبية اللازمة بإظهار حساب وسيط جار بين الوزارة والجهة المدعومة مما لا يتيح إظهار مصروفات

التشغيل وفقا لبنودها المختلفة حسب ما تظهره الحسابات الختامية للوحدتين وكذلك الفائض والعجز من هذا الدعم مما يعطي صورة غير حقيقية وغير عادلة عن حجم الصرف في هذه الوحدات.

وزارة بين اثنين أحدهما الفشل

أما وزارة الشئون الاجتماعية والثقافية والإعلام فقد وضعها تقرير المراجع العام أمام احتمالين إما أن الإنفاق فيها لم يقدر بواقعية أو فشل الوزارة في تحقيق الأهداف المجازة والمصدقة بالموازنة العامة، باعتبار أن الوزارة حققت أدنى نسب تنفيذ المنافع الاجتماعية بين الوزارات والوحدات بنسبة 27% فقط من اعتماد قدره (1.8) مليون جنيه، كما أشار التقرير إلى تجاوزات في الربط المقرر واعتمادات الصرف بموازنة 2010م بمحلية البطانة ووزارة الثروة الحيوانية.

مصير أموال الطرق ..

وأشار التقرير إلى وجود مخالفات بعقود لدراسة وتصميم طرق بالولاية مع شركة د. أبوبكر الاستشارية بإجمالي مبلغ (1.302.000) جنيه بطول إجمالي 434كم، وقد طالب جهاز المراجعة في خطاب لوزير المالية طالب فيه بالتحقيق في مسئولية التعاقد والتنفيذ قبل الدراسة والتصميم التي ترقى إلى تبديد المال العام حسب التقرير وذلك بناء على ما نفذ فعلا على أرض الواقع، ومساءلة مدير عام وزارة التخطيط العمراني السابق حول عقد الدراسة والتصميم وشهادات إنجاز التصميم النهائية وبصفة خاصة الطرق خارج العقد، بجانب تصحيح استحقاقات شركة د. أبوبكر الاستشارية بعد تحديد الأطوال (طريق دوكة – القريشة، بازورا – ابو سقطة – سالمين، القضارف – ابو النجا، ام سنيبرة – الكراديس، غريقانة – الصراف)، غير أن وزارة المالية لم ترد على الخطاب حتى الآن بحسب التقرير.

استثمارات خسرانة

وأظهرت الحسابات الختامية للولاية انعدام أي عائد للاستثمار في عدد من الجهات بالولاية من ضمنها بنك القضارف للاستثمار الذي ظل يحقق خسائر من عام لآخر حتى دمج في مصرف الادخار في بدايات 2006م، شركة الحوري المحدودة لم تبدأ الإنتاج منذ النشأة والتكوين لضعف رأس المال، شركة دوكة نشاطها متوقف منذ فترة طويلة، شركة صمصم توقفت عن الإنتاج منذ 2008م، شركة القضارف للتجارة والخدمات متوقفة منذ فترة طويلة ولا يوجد لها مقر بالولاية، شركة القضارف للهندسة والتجارة متوقفة منذ فترة طويلة ولم تتم التصفية ولا يوجد لها مقر الآن بالولاية، وقال المراجع إن إظهار هذه الاستثمارات سنويا بالميزانيات العمومية للولاية لا يعطي صورة صادقة عن الموقف الحقيقي لهذه الاستثمارات، مطالبا بضرورة متابعة الأمر، كما أشار التقرير إلى ظهور استثمار الولاية في شركة ميقات الزراعية إلا أن ذلك لا يظهر في الميزانية العمومية للولاية، إلى جانب أن الميزانية العمومية للولاية لا تعكس استثمار وزارة المالية في عملية التمويل الأصغر بمبلغ (500) ألف جنيه بمصرف الادخار، الأمر الذي استدعى جهاز المراجعة لمخاطبة وزير المالية ومطالبته بتوضيح عدم إظهار المبلغ ضمن استثمارات الولاية والموقف الحالي للمبلغ غير أنه المالية لم ترد على ذلك الخطاب.

بعد هذا الاستعراض لتقرير المراجعة بولاية القضارف يبقى الاستفهام الأكبر حول من يدير الأموال العامة بولاية القضارف؟ وما هي الكيفية التي يتعامل بها من أجل الحفاظ على أموال أهل الولاية وحمايتها من الضياع والتبديد؟

فساد حكومة ولاية كسلا

للأهل بكسلا..هكذا فساد حكومتكم!!..

بقلم / الطاهر ساتي

السودانى - 02-08-2011

نقاط من المقال:

- **حيث يقول التقرير نصا : بلغت جملة المخالفات المالية في العام الفائت (727.896 جنيه) ..تم صرف ما نسبتها (11%) من تلك المبالغ بدون فواتير مبدئية، وتم صرف ما نسبتها (89%) من تلك المبالغ بدون وجه حق**
- **إحتفلت حكومة كسلا بشراء عدد (30 عربة ماركة نيسان) قيمتها (4.500.000 جنيه)، أي أربعة ونصف مليار جنيه ، دفعتها حكومة الولاية لإحدى الشركات الخاصة رغم أنف قرار ترشيد الصرف الحكومي الصادر من رئاسة الجمهورية ووزارة المالية**

****بإنتباهة البارحة، رسم معتمد ريفي كسلا مستقبلا مشرقا لمحليته،حيث يقول بأنها موعودة بطفرة كبرى ستشمل كل مناحي الحياة في مرحلة الجمهورية الثانية..وبالمناسبة، التبشير بالرخاء والسخاء في مرحلة الجمهورية الثانية، بات صفة تميز كل أهل الحكم بمختلف مستوياتهم، بحيث الرئيس والنائب والمساعد و أي وزير و أي وال و أي معتمد يطالب الرعية بتجاوز معاناة الماضي وآلام الحاضر والمضي قدما نحو إشراقات الجمهورية الثانية المرتقبة، أوهكذا يتكلمون على لسان رجل واحد وكأن حديثهم هذا أمر تنظيمي .. المهم، هذا المعتمد ركب الموجة وبشر رعيته بطفرات الجمهورية الثانية في مساحة صفحة كاملة بها صورته وصور واقع حال محليته على النحو التالي : كل المدارس مبنية بالقش والحطب والبروش والمشمعات، لم يكتمل الإجلاس بعد ولايزال التلاميذ يتخذون الأرض مقاعدا ، بعض المحسنين حفروا آبارا تروي ظمأ الأهل هناك وتحفظ حياتهم من الفناء، لاضياء إلا قمرو نجوم السماء، والمعتمد يفاوض إحدى الشركات لتوصيل الكهرباء بالأقساط المريحة بسبب الفقر المدقع، بالمدارس أربعين معلما نصفهم خريج ثانوي،ويقول المعتمد نصا (لسة عندنا فصول ناقصة)، ثم يختصر كل هذا الواقع قائلا بالنص : (البنية التحتية تعبانة).. وقبل الختام، بشر السيد المعتمد رعيته بالطفرة المرتقبة في مرحلة الجمهورية الثانية!!..**

****تلك المحلية لا تبعد عن رئاسة الولاية إلا بمقدار بعد ساعد اليد عن مرفقها.. وكما نقلت تلك الصحيفة واقع تلك المحلية، أنقل لك يا صديق هذا الواقع من رئاسة ولاية كسلا : .. أول البارحة، ناقش المجلس التشريعي تقرير المراجع العام، حيث يقول التقرير نصا : بلغت جملة المخالفات المالية في العام الفائت (727.896 جنيه) ..تم صرف ما نسبتها (11%) من تلك المبالغ بدون فواتير مبدئية، وتم صرف ما نسبتها (89%) من تلك المبالغ بدون وجه حق.. وتفاصيل بغير وجه حق مؤلمة لمن يدرسون في مدارس القش والبرش، وهي على النحو التالي : تم الصرف على الوزراء والمستشارين والمعتمدين مبلغ وقدره (546 الف جنيه)، بغير وجه حق، أي نصف مليارج جنيه ، لو تم تخصيص نصفها لإحدى مدارس القش والبرش لغيرت حالها بحيث تكون كما إحدى مدارس القبس .. وكذلك تم صرف مبلغ وقدره (101.500 الف جنيه) على رئيس و رؤساء لجان المجلس التشريعي بغير وجه حق، لو تم توظيف نصفها في**

إجلاس إحدى المدرس لأجلست تلاميذها على الكراسي بدلا عن الثرى .. والأدهى والأمر كما يقول تقرير المراجع نصا : لاتزال تلك المبالغ تصرف على الدستوريين بغير وجه حق، أي يتواصل الفساد رغم أنف المراجع العام وقانون المال العام .. هكذا يقول تقرير المراجع العام، فقارنوه بحال الواقع العام بمحلية ريفي كسلا!!..

**ثم .. ما لم يراجعه المراجع هو حدث البارحة ..فالبارحة إحتفلت حكومة كسلا بشراء عدد (30 عربة ماركة نيسان) قيمتها (4.500.000 جنيه)، أي أربعة ونصف مليار جنيه ، دفعتها حكومة الولاية لإحدى الشركات الخاصة رغم أنف قرار ترشيد الصرف الحكومي الصادر من رئاسة الجمهورية ووزارة المالية.. وذلك بحجة تشغيل تلك العربات في جمع العوائد وتحصيل الرسوم .. بالله عليك يا صديق ،هل طرق باب منزلك ذات يوم موظف تحصيل عوائد أو رسوم وهو يمتطي فارهة كما عربة نيسان موديل آخر موديل ؟.. ومع ذلك، واقع التوزيع الذي تم البارحة يؤكد غير ذاك التبرير الكذوب ، بحيث إستلم البارحة بعض وزراء الولاية حصتهم من تلك الفارهات، منهم وزيرا التربية والتعليم والشؤون الهندسية .. ولن نظلمهما، ربما سوف يتم تكليفهما بمهام جمع الرسوم والاتاوات والعوائد في مرحلة الجمهورية الثانية..هكذا حال المال العام بولاية كسلا، ما يتبقى من الصرف بغير وجه حق على الدستوريين، يتم صرفه في شراء فارهات للدستوريين أيضا .. ولك أن تتخيل يا صديق : لو تم توظيف قيمة تلك العربات - 4.5 مليار جنيه - في مدارس القش والحطب والبرش بمحلية ريفي كسلا .. لو فعلوا ذلك لما بشر معتمدهم رعيته بتخدير مفاده : إنتظروا الطفرة جاياكم في الجمهورية الثانية.. هكذا يدمرون حاضر البلد ثم يخدعون الناس بمستقبل ناهض .. ولكن للناس عقول وعيها غير قابل للخداع ..فالنهج الذي لم يصلح واقع حال الجمهورية الأولى، لن يصلح واقع حال الجمهورية الثانية!! ...

الفساد فى ولاية القضارف

حريق يقضي على جميع مستندات المراجع العام بمحلية الرهد

السودانى، الاخبار المحلية

12 مارس 2011

الرهد – الخرطوم: أنور نمر- محمد الدويخ

شب حريق هائل التهم مكتب المراجع العام بمحلية الرهد أبو دكنة وذلك عند الساعة الثامنة والثلث مساء أمس الأول حيث علت النيران ودوى صوت انفجار لعبوة بنزين. وأشارت الدلائل إلى أن الحريق تم بفعل فاعل لوجود جالون بنزين بمسرح الحادث وأثر لأقدام شخص بالمكان. وتم مباشرة التحقيق بحضور تيم للأدلة الجنائية لفحص ومعاينة مكان الحادث، فيما تحفظ معتمد محلية الرهد أبو دكنة التوم الفاضل في حديث لـ(السوداني) تحفظ عن الحديث والخوض في القضية وقال إنه لن يصرح في هذا التوقيت، مبيناً أن القضية قيد التحري والتحقيق معللاً بأن الحديث فيه قد يؤثر على سير مجريات التحقيق، كاشفاً بأن تصريحاته ستكون بعد اكتمال التحري للكشف عن ملابسات الحريق.

وأكدت مصادر عليمة مقربة من المحلية لـ(السوداني) وجود أناس يهمهم احتراق مكتب المراجع العام والمستندات التي تحمل في طياتها الكثير، إلى جانب بعض المشاكل الإدارية التي قام المراجع بدوره بالتقويم فيها.
وقال المصدر إن من قام بذلك الفعل لديه مصالح من احتراق مكتب المراجع العام بالمحلية لطمس وإخفاء ما قد يدين بحسب المصدر.
وتساءل "من لديه مصلحة من هذا الحريق بالذات لهذا المكتب دون بقيه المكاتب؟"، في وقت باشرت فيه النيابة التحقيق أولاً مع خفير المحلية الذي كان ينام بمسافة ليست ببعيدة من مكتب المراجع العام بفناء المحلية وفي انتظار ما سيكشف عنه التحقيق مع المراجع العام.
وفي السياق تحدث مسؤول فضل عدم ذكر اسمه عن الحريق قائلاً: "بعد إعلان رئيس الجمهورية عن مفوضية لمحاربة الفساد لملاحقة الفساد الإداري أتوقع أن تكثر الحرائق بالمكاتب لإخفاء المستندات التي قد تدين أصحابها."

المراجع العام: بدلات غير قانونية للوزراء والمعتمدين بالجزيرة

مدني: أحمد الطيب

الانتباهة - 14 ديسمبر 2011

بلغت جملة الاعتداءات على المال العام بالجزيرة «1.556.818.80» جنيهاً، وفيما كشف تقرير المراجع العام بالولاية عن ضعف الإيرادات كشف عن مخالفات لدستوريين عبر صرفهم لبدلات غير قانونية، في وقت أماط فيه التقرير اللثام عن وجود «22» وظيفة تعاقدية لوظائف عادية.
وذكر تقرير الأداء المالي والحسابات الختامية بالجزيرة للعام المالي «2010م » الذي أودعه مدير جهاز المراجعة القومي بالولاية عمر أحمد عبد الله أمس منضدة المجلس التشريعي وتحصلت عليه «الإنتباهة»، ذكر أن الاعتداء على المال العام في الوزارات بلغ «36.574» جنيهاً وفي المحليات «369.478» جنيهاً وفي المطبعة الحكومية «1.143.253» جنيهاً وفي هيئة مياه الجزيرة «7.513» جنيهاً. وعزا التقرير ضعف الإيرادات «46%» لعدم وضع الموازنات بأسس علمية. وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية 5% من جملة الربط الكلي للإيرادات نتيجة للمغالاة في التقديرات الضريبية. وكشف التقرير وجود بدل ضيافة يصرفه الدستوريون يبلغ ثلاثة آلاف جنيه مخالفاً للمادة «13» من قانون شاغلي المناصب الدستورية تم إيقافه في يوليو 2010م، إلا أن المالية استعاضت عنه بابتداع بدل طبيعة عمل في أغسطس من نفس العام بذات المبلغ للوزراء والمعتمدين. واعتبر التقرير البدل مخالفاً للقانون، وأوضح أنه يجري حصره. وأشار إلى أن أبرز المخالفات المالية تتمثل في عدم التقيد بموجهات الميزانية وقانون الاعتماد المالي، وكثرة الشيكات المرتدة، وتعدد فتح الحسابات للمحليات، وتضخم حسابي العهد والأمانات، إلى جانب عدم وجود سجل منتظم لتسجيل الأصول غير المالية، وعدم حساب الإهلاك وعكس كل ذلك بالحسابات الختامية.

المراجع العام يطالب بإعادة النظر في السياسة المحاسبية للدولة

البرلمان: ميادة صلاح

السوداني - لأحد، 12 فبراير 2012

طالب المراجع العام بإعادة النظر في السياسة المحاسبية المتبعة في الدولة فيما كشف عن تهرب (10) وحدات حكومية من الرد على تقارير المراجع من بينها وزارة النقل وأكاديمية السودان لعلوم الاتصال بجانب 22 وحدة لم تستجب لمطالبات المراجع العام من بينها (مجلس الولايات، وزارة التعليم العام، وزارة السياحة، المجلس الوطني، وزارة الاستثمار، وزارة التجارة الخارجية، وزراة الثروة الحيوانية).

وأعلن تقرير للمراجع العام حول الحسابات الختامية لأجهزة الدولة عن العام المالي 2010م تحصلت (السوداني) على نسخة منه، عن عدم وجود ضوابط لمنح الحوافز بعدد من دوائر الدولة على رأسها المجلس الوطني ووزارة التعاون الدولي بجانب وجود وحدات أخرى تجمع بين أكثر من وظيفة ومنصب وضرب لها مثلا بوزارة العلوم والتكنلوجيا.

وكشف المراجع عن وجود ست جهات حكومية لا ترشد الصرف على الهواتف السيارة من بينها (وزارة الدفاع، مجلس الولايات، المجلس الوطني) وقطع بعدم المشروعية والملاءمة في الصرف على الحوافز والمكافآت وتعدد أنماطها وازدواجية الصرف وكثرة السواقط بطلب من المسئول بـ14 جهة على رأسها مجلس الولايات.

وكشف التقرير عن حجم السندات الحكومية المستحقة (سندات إطفاء دين + تنمية) ولم تسدد حتى نهاية 2010 البالغة "489.5 مليون جنيه وأبدى ملاحظة عن سندات سددت نقدا قبل تاريخ استحقاقها بـ200 مليون لكل من شركة دانفوديو وشركة الملك نمر لتنفيذ (كبري رفاعة، وطريق الجنيد أبو حراز)، وأكد التقرير وجود ارتفاع أرصدة أمانات الوحدات بكل من الخارجية والداخلية والهيئة القضائية بمبلغ 204 ملايين جنيه وشدد على ضرورة دعم تلك الوحدات بفرق إسعافية عاجلة لإزالة هذه الأرصدة.

وذكر المراجع أن حسابات القروض شملت أرصدة شاذة (مدينة) تبلغ 539 مليون جنيه وأشارت إلى أنها عبارة عن سداد لقروض لم تكن مثبتة بالسجلات، وأكد أن ذلك يقود لظهور المقابل المحلي للقروض بغير حقيقتها، وأكد أن الإدارة العامة للشراء والتعاقد لم تشارك في فرز 352 عطاءً، وكشف عن وجود عشر جهات لم ترد على تقارير المراجع العام من بينها وزارة النقل وأكاديمية السودان لعلوم الاتصال بجانب وجود 22 جهازا حكوميا لم يستجب لمطالبات المراجع العام من بينها (مجلس الولايات، وزارة التعليم العام، وزارة السياحة، المجلس الوطني، وزارة الاستثمار، وزارة التجارة الخارجية، ووزراة الثروة الحيوانية) قاطعا بوجود ست جهات حكومية لا تلتزم بقواعد البيع والشراء على رأسها وزراة الطرق والصندوق القومي للتأمين الصحي، وأشار التقرير لوجود 19 جهة تشتري دون اتباع إجراءات الشراء والتعاقد من بينها وزارة العلوم والنقل والتعاون والأمانة العامة لهيئة المستشارين، وكشف عن وجود جهتين قامت بالسفر للخارج دون تصديق من مجلس الوزراء، وأشار لدفع مبالغ ضخمة لمنظمات بأسماء أشخاص بجانب سداد رسوم دراسية لطلاب يدرسون على النفقة الخاصة فيهم من يدرسو خارج البلاد.

الفساد في سوداتل ..

نزاع سوداتيل وزين.. الآن حصحص الحق!!

الطيب مصطفى

28/05/2011 23:14:00

نقاط من المقال:

- **(وخوفاً من الفضيحة لجأت سوداتل للتفاوض مع MTC الأمر الذي أفضى إلى بيع موبيتل بالكامل إلى شركة MTCالتي تحولت فيما بعد إلى شركة زين وكانت عمولة الصفقة هائلة!!)**
- **(لا أريد أن أتحدث عن ممارسات كثيرة أرجو أن يُفتي فيها المراجع العام الذي لا أدري لماذا كان ممنوعاً من مراجعة الملكة «سوداتل»؟)**
- **(فكم خسر السودان يا تُرى جرّاء ذلك الخطأ الفادح وغيره من الأخطاء والممارسات الإدارية الأخرى ولا يزال وكم يخسر جراء قرارات كثيرة في شركات حكومية بيعت بالمجان وهل سودانير إلا واحدة من تلك المآسي التي لا يحاسَب المتسبِّبون فيها بل يحظون بحماية الدولة بينما يذهب من لا ظهر لهم ولا معين من مراكز القوى)**

ما كنتُ سأعلِّق على أمرٍ لا أرى أحداً أجدر بالحديث عنه غيري لكوني أكبر الشهود على ذلك «العصر» الذي شهد بداية تخلُّق الطامّة الكبرى التي حاقت بسوداتل مما جعلها تخرج هذه الأيام مُولْولِة لاطمة الخدود شاقّة الجيوب داعية بدعوى الجاهلية.. أقول ما كنتُ لأفعل ذلك لولا التصرُّف اللاأخلاقي الذي بدر من أحد «كسّاري الثلج» وهو يقف مدافعاً عن سوداتل بمقال إعلاني نُشر في عدد من الصحف قُبيل اجتماع الجمعية العمومية لسوداتل حتى يؤثر على المساهمين ويحجب عنهم الحقيقة المُرة!!

لن أنكأ الجراح وأقول كل شيء مما أعلم خاصة وأن علاقتي توطَّدت خلال السنوات الأخيرة مع الأخ عماد الدين حسين الرئيس التنفيذي لسوداتل ولولا أن العام يُقدَّم على الخاص ولولا أننا نحتاج إلى التداول حول الخلاف الذي تفجّر بين شركتي سوداتل وزين لاستخلاص العبرة ومعالجة الخلل ذي التأثير الخطير على الاقتصاد الوطني وعلى مسيرة التنمية والاستثمار في البلاد لما تعرّضتُ للأمر ولصمتُّ كما ظللتُ طوال السنوات الماضية منذ أن قدَّمتُ استقالتي من منصب المدير العام للهيئة القومية للاتصالات احتجاجاً على بعض الممارسات التي كنتُ أعلم يقيناً . وقد حذَّرتُ منها . أنها ستُفضي إلى ما نرى جزءاً منه ماثلاً أمامنا هذه الأيام. كذلك فإن من دوافع الكتابة أن الأخ عماد حسين هو الذي بدأ المعركة ومن عجبٍ أن الرجل شنَّ هجوماً كاسحاً على شركة زين بحجة أنها تخرب الاقتصاد الوطني من خلال احتكارها وسيطرتها على سوق الاتصالات بنسبة 57%!! من الدخل وقبل أن أسترسل أود أن أسأل: هل يُعتبر هذا القول اعترافاً صريحاً ونبيلاً من الأخ عماد أنه كان خطأً فادحاً بل خطيئة أن تُباع زين ويُفرَّط فيها بتلك السهولة؟!

أقول.. لو غيرُك قالها يا عماد!! طيِّب من الذي باع هذه الدجاجة التي تبيض ذهباً؟! ألم تكن شركة زين هذه مملوكة بنسبة 16% لشركة سوداتل التي قرَّرت بكامل قواها العقلية بيعها للشركة الكويتية» (MTC) زين لاحقاً» والتي كانت

قد اشترتها من رجل الأعمال السوداني محمد فتحي «مو»... أقول باعتها بمخطَّط قصير النظر وضعيف الحجة وعديم الجدوى وخالٍ من دراسة فنية واقتصادية صحيحة.. مخطَّط بإنشاء شركة «سوداني» بجزء من تلك الأموال تماماً كمن يبيع الماء القراح ليشتري السراب!!

ألم تكن تلك الخطيئة هي الحفرة التي لا قرار لها ولا قاع والتي تردّت فيها سوداتل ولم تستطع أن تخرج منها حتى اليوم؟!

لكن كيف ولماذا باعت سوداتل زين التي تشكو منها اليوم؟! هل يا تُرى كان ذلك بسبب الطمع أم أنه المكر السيء الذي لا يحيق إلا بأهله؟! تابعوا القصة من فضلكم.

لن أستفيض في هذه الفضيحة تفصيلاً فقد بلغ من سوئها أن يُملي وزير الدولة للمالية أحمد مجذوب الذي كان في ذات الوقت . ويا للعجب . رئيساً لمجلس إدارة سوداتل . أن يُملي على نائبي في الهيئة القومية للاتصالات، أثناء سفري خارج السودان في مهمة رسمية، قراراً وشهادة بأيلولة رخصة موبيتل لشركة سوداتل!! عندما حضرتُ وعلمتُ بما جرى أصدرتُ قراراً ألغيتُ فيه قرار نائبي وتشاجرتُ مع وزير الدولة للمالية رئيس سوداتل في مكتب عبد الباسط سبدرات الذي كان . لسوء الحظ . وزيراً بالإنابة للاتصالات حيث شغل منصب «الرجل الخلوق» الزهاوي إبراهيم مالك الذي كان قد غادر الوزارة مع رئيس حزبه يومها مبارك الفاضل.

بعدها أصدرتُ قراراً تلوتُه في وجود رئيس الجمهورية وسبدرات ينصُّ على أن الرخصة ملك لموبيتل التي كانت سوداتل تمتلك 16% من أسهمها فقام سبدرات بإلغاء قراري فما كان مني إلا أن تقدمتُ باستقالتي من الهيئة القومية للاتصالات وحتى لا أُحرج الرئيس ذهبتُ إليه وحلفتُ عليه «طلاق» أن يقبلها!!

ما ذكرتُ هذه القصة والله إلا لأنها تكشف ما حدث بعد ذلك مما أدّى إلى كارثة اضطرار سوداتل لبيع موبيتل فقد تحركت شركة (MTC) الكويتية وتقدمت بشكوى لمفوضية الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) التي كانت الاتفاقية الموقَّعة بين سوداتل وموبيتل تنصُّ على أن تكون الحكم عند نشوء نزاعات وكان معلوماً أن تلك المحكمة ستقضي ببطلان قرار أيلولة رخصة موبيتل لشركة سوداتل وكنتُ بصفتي مديراً للهيئة التنظيمية في السودان والتي تُصدر الرخص لشركات الاتصالات سأشهد أمام المحكمة التي ستنعقد خارج السودان ببطلان ذلك القرار وخوفاً من الفضيحة لجأت سوداتل للتفاوض مع MTC الأمر الذي أفضى إلى بيع موبيتل بالكامل إلى شركة MTCالتي تحولت فيما بعد إلى شركة زين وكانت عمولة الصفقة هائلة!!

من أسفٍ فقد باعت سوداتل «زين» وأنشأت «سوداني» بتقنية CDMA التي تقلُّ من حيث الكفاءة عن التقنية المستخدَمة في كل العالم للهاتف الجوال واقتلعت سوداتل تلك الرخصة بالمجان من الهيئة القومية للاتصالات التي ما عادت تعصي للملكة أمراً لتنشئ «سوداني»، وشتان شتان بين الحصان الجموح والحمار الأعرج!! أعني بين التقنية المستخدَمة في زين وتلك التي كانت مستخدمة في «سوداني !!«

العجب العجاب أن MTC الكويتية التي غيّرت اسمها إلى «زين» باعت جميع شركات الاتصالات التي تملكتها في إفريقيا ما عدا شركة زين «السودان» وزين «المغرب» بينما باعت سوداتل شركة زين السودان «موبيتل» وخرجت تبحث للاستثمار في شركات الاتصالات الإفريقية التي تخلت عنها زين الكويتية تماماً كالجائع الذي يرفض وجبة دسمة شهية في بيته ويتسوَّل العظام عند الجيران!!

لا أرفض الاستثمار الناجح والمدروس في الخارج فذلك مما يحقّق فوائد جمّة ويرفع سمعة السودان التي دمَّرتها وشوَّهتها حركات التمرد وغيرها لكني فقط أقول شتان شتان!!

لا أريد أن أتحدث عن ممارسات كثيرة أرجو أن يُفتي فيها المراجع العام الذي لا أدري لماذا كان ممنوعاً من مراجعة الملكة «سوداتل»؟ لكني أريد أن أذكِّر بأني لطالما تحدثتُ عن مراكز القوى وعن الشركات الحكومية التي سمّاها الرئيس بشركات «النهب المصلَّح» قبل أن يُعمِل فيها سيفه وقراراته الأخيرة وقد كتبتُ في تلك الأيام بعد الاستقالة مقالاً في صفحة كاملة في جريدة «الصحافة» تحديتُ فيه من وقفوا ضدي من الخاضعين لسطوة الملكة وناديتُ بتفكيك مراكز القوى ولقد والله كنت أصدِّر خطاباتي لوزير المالية وسوداتل ومقالاتي في الصحف بالآية القرآنية: «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ...» وكنتُ أخاطب أهل المشروع الحضاري بالآية الكريمة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ» .. فكم خسر السودان يا تُرى جرّاء ذلك الخطأ الفادح وغيره من الأخطاء والممارسات الإدارية الأخرى ولا يزال وكم يخسر جراء قرارات كثيرة في شركات حكومية بيعت بالمجان وهل سودانير إلا واحدة من تلك المآسي التي لا يحاسَب المتسبِّبون فيها بل يحظون بحماية الدولة بينما يذهب من لا ظهر لهم ولا معين من مراكز القوى.. لكن «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا!!«

أما الهيئة القومية للاتصالات «الجهاز التنظيمي لقطاع الاتصالات» فقد كنا نعمل على تقويتها بالقانون حتى تتصدّى لمراكز القوى وتُقيم العدل بين جميع شركات الاتصالات ولطالما سعينا لأن نجعلها تتبع لرئيس الجمهورية أسوة ببنك السودان «الجهاز التنظيمي للقطاع المصرفي» الذي لا يرأسه وزير المالية بالرغم من قوة وسطوة منصبه الوزاري ولكم شهدتْ اجتماعات القطاع الاقتصادي الوزاري الذي يرأسه وزير المالية الذي كان متعاطفاً مع سوداتل.. لكم شهدت تصدِّي رئيس سوداتل وزير الدولة للمالية لتعطيل قانون الاتصالات الذي طرحناه مما أدى إلى وأده!! ذلك أن الهيئة لم يكن لها نصير إذ كان وزيرها بالإنابة «عبد المأمور» حرباً عليها بدلاً من أن يكون نصيراً لها.. وأجدني مشفقاً على أخي العالم العلامة د. عز الدين كامل أمين ولا أملك غير أن أدعو له بالتوفيق في قيادة هيئته المنزوعة الأسنان ولكم سعدتُ أن الوزراء مُنعوا من رئاسة مجالس الإدارات التي كانوا من خلالها يُخسرون الميزان ويعطلون العدالة، فأن تأتي متأخراً خيرٌ من ألا تأتي، لكن هل يكفي هذا أم أن الأمر أكبر من ذلك وأشمل وأن المشكلة أعمق وأن مراكز القوى عبارة عن مافيا تُحسن الدفاع عن مصالحها ويصعُب تفكيكها؟!

لقد تحدثتُ مع الفريق الفاتح عروة واقترحتُ عليه أن يسعى لإقناع إدارة زين العليا في الكويت لطرح جزء من أسهم زين السودان على الجمهور، لكن دعونا نتحدّث بصراحة لماذا «الخرخرة»؟! أليس من حق المستثمرين أن يتصرفوا في أموالهم كما يشاءون؟! ألا ينبغي للدولة أن تلتزم بالاتفاقيات التي تُبرمها مع المستثمرين؟!

وهل يحقُّ لنا أن نركض وراء المستثمرين ونحن نخرب مناخ الاستثمار من خلال خرق الاتفاقيات وعدم الالتزام بها؟!

أخي الكريم المهندس عماد الدين حسين أجدني في غاية الأسف أن أسطِّر هذه الكلمات التي أرجو أن تعذرني وتتقبلها بصدرٍ رحب فقد حاولتُ أن أكون رفيقاً بك، فوالله لا أريد إلا الإصلاح وليست المسألة شخصية فقد والله بكيتُ أكثر

من مرة وأنا أستمع إلى خطب الجمعة التي تقدِّمها من بعض المساجد وجلَّ من لا يخطئ وقد أجَّلت مقالي إلى حين انتهاء جمعيتكم العمومية حتى لا يُسهم في توتير الأجواء أو يؤثِّر على المداولات

http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/4446.html

الفساد فى سوداتل

سوداتل ... حتى يرتاح بالنا !! ..

بقلم: عادل الباز

سودانايل، 22 مايو 2011

نقاط من المقال:

- (فوجدت من الحقائق ما أذهلني وكنت قد اعتقدت أن قطاع الاتصالات قد تطهر وأن ما شابَهُ من تجاوزات . ولا أقول فساد . انتهى أمرها بالتغيرات الكثيرة التي حدثت فيه ولكن للأسف وجدته أسوأ حالا مما تركته عليه قبل ثلاث سنوات.)
- (أولا: إيرادت سوداتل 665 مليون دولار فى العام 2009 فكيف تحقق مثل تلك الإيرادات أرباحا بقيمة 2مليون دولار(اثنين مليون دولار فقط).؟ أليس ذلك غريبا، وما السبب في ضآلة تلك العائدات؟
  ثانيا: أين ذهبت عائدات بيع شركة موبيتل وكيف استثمرت؟
  ثالثا: كم أدخلت سوداتل على خزينة الحكومة من إيرادات، ضرائبا وأرباحا.
  رابعا: من هم الوكلاء الموردون لأجهزة ومعدات سوداتل؟
  خامسا: ماهي الشركات التي تتولى تنفيذ أعمال سوداتل بالسودان وخارجه وماهي علاقتهم بإدارة الشركة سابقا وحاليا؟)
- (لماذا بيعت 23 % من أسهم شركة سوداتل بنيجريا لشركة لاري كوم؟ لماذا (لاري كوم) بالتحديد ومن هم ملاكها ؟ هل اتبعت الإجراءات القانونية الصحيحية في البيع؟ كم بلغت قيمة الصفقة؟.)

عندما أغلقت آلة التسجيل بعد انتهاء حوار صاخب مع مدير سوداتل السيد عماد الدين قلت له يا باشمهندس عماد، أنا صحفي ويسعدني نشر مثل هذه الأحاديث الصحفية الشهية ولكني رأيت أن أمحضك النصح، هذا الحوار سيضر بك وبسوداتل وعليه يمكنني أن أنسى هذا الحوار واعتبره كأن لم يكن. فاجأني السيد عماد بإصراره العجيب على نشر الحوار كما هو فقلت له: أنا ليس لدى ما أخسره فأنا بالأصل خطوط اتصالي مع شركات الاتصالات مقطوعة من زمن منذ أن كتبنا حول (الإمبراطورة) وفساد الرخص وغيره مما يجري من فساد بهذا القطاع. المهم نشرنا الحوار كما هو وكما رغب السيد المدير. الرياح لم تجرِ بما اشتهت سفن سوداتل، إذ ردت زين بمدفعية ثقيلة ردا شاملا على حوار السيد عماد الدين حسين في حوار مع السيد الفاتح عروة. لم تحتمل سوداتل وعوضا عن موافاتنا برد مقنع حول ما أثير من اتهامات عمدت على نشر بيان لم يجب عن أغلب ما طرح من أسئلة. فتح هذا الجدل بين الشركتين ذهني على كثير من الحقائق فبدأت أتقصى حول أصل الخلاف

وكنهه وقادني ذلك للعودة مرة أخرى لحقل الاتصالات وإن شئت حقل الألغام فوجدت من الحقائق ما أذهلني وكنت قد اعتقدت أن قطاع الاتصالات قد تطهر وأن ما شابَهُ من تجاوزات . ولا أقول فساد . انتهى أمرها بالتغيرات الكثيرة التي حدثت فيه ولكن للأسف وجدته أسوأ حالا مما تركته عليه قبل ثلاث سنوات.

توقعت من سوداتل أن ترد على ما أثاره السيد الفاتح عروة من اتهامات ولكن سوداتل رغبت في الابتعاد عن الإجابة وكأن هذه الإجابات لا تعني المواطن السوداني الذي تؤكد سوداتل أن الشركة ملك له. سوداتل لم ترد على الأسئلة الجوهرية ولأن الإجابة عن تلك الأسئلة ستجعلنا نغوص عميقا في عوالم سوداتل التحتانية والفوقانية وهي عوالم مدهشة فإننا حريصون على معرفة الحقائق كما هي!!. الآن ونحن نسعى وراء الإجابة عن أسئلة جوهرية قبيل انعقاد الجمعية العمومية لسوداتل في السادس والعشرين من هذا الشهر نعيد طرح الأسئلة ونضيف عليها القليل ونطلب فقط من سوداتل الرد عليها واتمنى أن تفعل.

أولا: إيرادت سوداتل 665 مليون دولار في العام 2009 فكيف تحقق مثل تلك الإيرادات أرباحا بقيمة 2مليون دولار(اثنين مليون دولار فقط).؟ أليس ذلك غريبا، وما السبب في ضآلة تلك العائدات؟

ثانيا: أين ذهبت عائدات بيع شركة موبيتل وكيف استثمرت؟

ثالثا: كم أدخلت سوداتل على خزينة الحكومة من إيرادات، ضرائبا وأرباحا.

رابعا: من هم الوكلاء الموردون لأجهزة ومعدات سوداتل؟

خامسا: ماهي الشركات التي تتولى تنفيذ أعمال سوداتل بالسودان وخارجه وماهي علاقتهم بإدارة الشركة سابقا وحاليا؟

سادسا: نسأل عن شركة اكسبرسو (expresso) . في العام 2009 كانت سوداتل تملك 100 % من أسهم شركة expresso بحسب تقرير مراجعة سوداتل نفسها (راجع موقع سوداتل تقرير2009)www.sudatel.sd) . وهي الشركة المالكة لأربع شركات خارجية.

في العام 2010 تم بيع 25 % من أسهم اكسبرسو القابضة لشركة (لاري كوم) مقابل 12 مليون دولار. السؤال: من هم ملاك لاري كوم؟ وهل سعر البيع البالغ قدره 12 مليون دولار يتناسب مع ما انفقته سوداتل من استثمارات بتلك الدول (موريتانيا السنغال غانا ونيجيريا)؟ ماهو حجم الأموال التي استثمرتها سوداتل في تلك الدول وماهي عوائد أرباحها (التقرير المنشور على النت والذي سيقدم للجمعية العمومية يوم 26 من هذا الشهر يكشف جزءاً من الحقيقة).

سابعا: لماذا بيعت 23 % من أسهم شركة سوداتل بنيجريا لشركة لاري كوم؟ لماذا (لاري كوم) بالتحديد ومن هم ملاكها ؟ هل اتبعت الإجراءات القانونية الصحيحية في البيع؟ كم بلغت قيمة الصفقة؟.

ثامنا: بحسب تقرير المراجع المنشور على موقع سوداتل المذكور أعلاه فإن جملة الدخل لشركة سوداتل بلغ 598 مليون دولار، خمسمائة مليون منها من إيرادات السودان التي تعادل نسبة 84 % من جملة الدخل والباقي 16 % من استثمارات خارجية (موريتانيا 55 مليون دولار- السنغال 30 مليون دولار- غانا 12 مليون دولار الأسهم مليون دولار). هنالك عائدات من أرباح شهامة !! السؤال هنا يتعلق بجدوى إنفاق ملايين الدولارات في أسواق خارجية عوائدها ضئيلة مقارنة بعوائد الاستثمارت المحلية والأرباح التي تحققها الشركات الأخرى بالمقارنة مع أرباح

سوداتل؟.

تاسعا: بعد قراءتي للتقرير الذي طلبنا من محللين اقتصاديين قراءته بصورة مفصلة لمزيد من الشرح ، و بعد إعادة النظر في التقرير وجدنا ثلاثة أرقام مختلفة للأسهم: الأول دولارا واحدا، أي ما يعادل ثلاثة جنيهات سودانية تقريباً، وفي سوق الأوراق المالية سعر التداول الفعلي (جنية وسبعة وسبعون قرشا) ولكننا نجد أيضا في التقرير الأخير المنشور في الموقع قيمة السهم الاسمية انخفضت من ثلاثة جنيهات تقريبا إلى جنية وثلاثة وخمسين قرشا !! السؤال هنا لسوداتل: ما هي قيمة سهم سوداتل الاسمي؟ ولسوق الأرواق المالية أيضا ذات السؤال: ماهي القيمة الاسمية الحقيقة لسهم سوداتل؟. أي سعر نصدق؟. هل يعني أن سهم سوداتل نقص بما يقارب 50 % من قيمته الاسمية (بالدفترية). (المرجع التقرير المالي لسوداتل لعام 2010 صفحة 92 الإيضاح رقم 14 بند رأس المال). راجع أيضا موقع سوق الأوراق المالية آخر عرض في الأسبوع السابق بالإضافة لتقرير سوداتل –الموقع -.

إلى هنا تنتهي أسئلتنا لسوداتل المطلوب أن تتكرم سوداتل علينا بالإجابة عن هذه الأسئلة وذلك لمصلحة السودانين الذين يملكون حقا أصيلا في أموال سوداتل ثم لمصلحة مساهمي شركة سوداتل من السودانيين والأجانب. بالطبع نملك بعض الإجابات لما طرحنا من أسئلة ولكن ليس من اللائق الحديث عن أي شيء قبل الاستماع لإجابة سوداتل وبذهن مفتوح، فمنطلقنا المصلحة العامة وليست لنا أية أغراض تتعلق باستهداف سوداتل أو أي شركة أخرى. بانتظار أجوبة سوداتل ونرجو ألا تدفعنا الشركة لبحث أكثر عمقا في دهاليز أعمال واستثمارت سوداتل داخليا وخارجياً. والله من وراء القصد.

الفساد فى سوداتل

حكايات من جمعية سوداتل أمس الأول

بقلم: عادل الباز

سودانايل - الإثنين، 30 مايو 2011

(للحكومة أكثر من مصلحة في الالتفات لشأن سوداتل. فالحكومة هي أكبر مساهم في الشركة وتبلغ قيمة أسهمها قرابة الـ 30 % من جملة الأسهم)

(قال السيد امين سيد احمد انه تحدث عن الوضع المالي المتردي للشركة والذي انعكس في انخفاض حقوق المساهمين في عام 2009 بمبلغ 75 مليون دولار وعام 2010 بمائة تسعة وثمانين مليون دولار مما يعكس خسائر كبيرة لم يتم الافصاح عنها في القوائم المالية، وتحدث عن عدم جواز توزيع أرباح نقدية أو عينية في ضوء النصوص الواضحة للمادة 73 -7- هـ كما تحدث عن تضليل المساهمين بكتابة اسم المدير المالي وبصورته في التقرير السنوي وهو الذي استقال في ابريل من العام الماضي وغادر الشركة نهائيا في يوليو من العام الماضي)

لاذوا بالصمت ونثروا فوق رؤوس المساهمين الرماد!!!

في ما أرى أمس الأول عاشت الخرطوم يوماً استثنائياً سيكون له ما بعده. بدا النهار أكثر سخونة في وزارة المالية التي شهدت اجتماعات ماراثونية برئاسة السيد الوزير علي محمود تخص الجمعية العمومية لشركة سوداتل. الحكومة التي هي أكبر مساهم انتبهت للحوارات والإفادات والاتهامات التي ظلت هذه الصحيفة تنشرها حول ما يجري بداخل

أكبر شركة سودانية .التساؤلات التي عجزت الشركة عن الإجابة عليها كانت مقلقة للحكومة. للحكومة أكثر من مصلحة في الالتفات لشأن سوداتل. فالحكومة هي أكبر مساهم في الشركة وتبلغ قيمة أسهمها قرابة الـ 30 % من جملة الأسهم وهذه ملايين الدولارات، ثم إن الحكومة معنية تماماً بأوضاع المساهمين الداخليين والأجانب، ثم إن مناخ الاستثمار سيتأثر سلبا إذا ما جرى للسوداتل مكروه أو انهارت لا قدر الله. ضم اجتماع المالية أكثر من طرف معني في الحكومة، ويبدو أن هذا الاجتماع كان حاسما بشأن مستقبل الشركة، والترتيبات المطلوبة لإعادة الثقة في سوداتل. على أن ما جرى في الاجتماع سيُكشف لاحقا في اجتماع الجمعية العمومية مساء ذات اليوم كما سنرى.

مشهد (2)

شهدت أروقة سوداتل اجتماعات متعددة في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فالزمن لم يعد كافيا لفعل أي شيء ذي بال، إذ تبقت ساعات لاجتماع الجمعية العمومية بقاعة الصداقة. كان التوتر بالغا على إثر خطاب عاجل بعث به السيد عثمان حمد مدير الأسواق المالية للسادة شركة سوداتل يحذر فيه الشركة من مغبة توزيع أرباح نقدية على المساهمين من رأس مال الشركة (علاوة الإصدار). المأزق أن تقرير الشركة أشار لأرباح حققتها الشركة (98,2 مليون دولار). ويبدو أن الاجتماعات قد أسفرت عن موقف هو أغرب موقف في تاريخ الشركات كما سنرى حين إعلانه في اجتماع الجمعية.

مشهد (3)

جاء المساء والمساهمون يزحفون على قاعة الصداقة قدّر بعض شهود العيان الذي حضروا الاجتماع بألف مساهم وهو رقم لأول مرة يتحقق في طيلة الجمعيات العمومية في تاريخ سوداتل. كنت قد اتصلت بصديق ليرصد لي مادار في الجمعية العمومية اذا أن سوداتل قد استكثرت علينا متعة مشاهدة الفيلم الدرامي العالي الاثارة الذي عرض على شاشة القاعة بالامس. وصف لي الصديق مشهد المساهمين المغبونين يقبلون على الجمعية وهم في غاية الاستياء فبعضهم لم ينل أي أرباح منذ سنوات، والبعض الاخر دفعه النشر الاعلامي لأول مرة للحضور لمعرفة مصير استثماراته. كانت الاسئلة تتدفق من أفواه وألسنة المساهمين.. وشعرت بسعادة بالغة حين أشار لي الصديق بأن بعض المساهمين يحملون الأحداث بين أيديهم وعليها الاسئلة التي دعونا سوداتل للإجابة عليها. سعدت لأن صوتنا قد بحّ في طلب الاجابة على تلكم الأسئلة. إذن اليوم سنحصل على إجابة. الله أكبر.

مشهد (4)

بدا الاجتماع مكهرباً في جو مكفهر مملوء بالغضب. إذ بدأ بالقرآن الكريم. ومن ثم بدأ السيد رئيس مجلس الادارة عبد العزيز عثمان في تقديم كلمته بإعلان النصاب.. تلاه المدير التنفيذي الذي بشر به رئيس مجلس الادارة قائلا إن هناك ضجة إعلامية مقصود بها سوداتل.. سوداتل مستهدفة من الإعلام. قال انه عام للنماء (نماء شنو يا عماد)!!. هذه الأكذوبة لن تصمد بقية المساء!!

مشهد(5)

ثم جاء السيد مبارك ابراهيم المراجع القانوني الشهير ليقدم التقرير المالي للجمعية العمومية التي عينته مراجعا للشركة. قدم التقرير كما هو منشور في موقع سوداتل. وحين كان السيد مبارك يتلو تقريره كانت نذر العاصفة تتجمع في فضاء القاعة وتتصاعد الهمهمات ثم بدأ التململ والاستنكار. الى هنا انقطع البث المباشر من صديقي فأصبحت في

حيرة من أمري فكيف يمكن لي متابعة حدث القرن هذا دون بث مباشر؟ حاولت أن أصل القاعة مباشرة لعل وعسى يتكرم علينا أهل سوداتل بالحضور. بدأت أجرب تلفونات أخرى. تلفونات الاصداقاء بسوداتل لا تجيب يبدو أنهم شفروا تلفوني تماماً. معذورون. المهم أخيرا توصلت لرقم آخر داخل القاعة فعاد الإرسال. لحظتها كان الخبير المالي والاقتصادي امين سيد احمد ينثر في القاعة الدرر ويعلق الجميع على مشانق الارقام التي لاتكذب ولا تتجمل. قال السيد امين سيد احمد انه تحدث عن الوضع المالي المتردي للشركة والذي انعكس في انخفاض حقوق المساهمين في عام 2009 بمبلغ 75 مليون دولار وعام 2010 بمائة تسعة وثمانين مليون دولار مما يعكس خسائر كبيرة لم يتم الافصاح عنها في القوائم المالية، وتحدث عن عدم جواز توزيع أرباح نقدية أو عينية في ضوء النصوص الواضحة للمادة 73 -7- هـ كما تحدث عن تضليل المساهمين بكتابة اسم المدير المالي وبصورته في التقرير السنوي وهو الذي استقال في ابريل من العام الماضي وغادر الشركة نهائيا في يوليو من العام الماضي.. وتساءل هل يوجد مدير مالي حاليا في الشركة، واذا كان موجودا فلماذا لم يذكر اسمه في التقرير السنوي المقدم، كما تساءل عن من هو المساهم الذي عجز عن التزام سداد التزاماته للشركة البالغ قدرها 15 مليون دولار والتي ظهرت في عام 2009 أيضا، وهل يدفع هذا المساهم عائدا تعويضيا عن هذه المديونية الضخمة؟ تساءل السيد أمين كيف يمكن أن توزع الشركة مبلغ 24 مليون دولار للعاملين ومجلس الادارة في ظل الانخفاض الكبير في حقوق المساهمين والذي يعكس خسائر ضخمة لم تحدث لأي شركة في تاريخ قطاع الاتصالات. وتساءل عن ملكية لاري كوم وعلاقتها بالزوايا والمعاملات الكبيرة بينها وبين مجموعة شركات سوداتل.

إلى هنا كانت القاعة قد سرى فيها غضب بالغ وتصاعدت حدة الكلام وأصبحت المنصة على سطح صفيح ساخن.. كيف يا ترى سيكون ردها على هذا القصف المميت... ستندهشون بعد حين.. صبركم علينا!!.

مشهد (6)

جاء صوت آخر سعودي هو د. صالح الحميدان مدير عام الشركة العربية للاستثمار قائلا بأسى بالغ (استمعنا لتقرير الإدارة الذي يتحدث عن الانجازات، ولكن هذه الانجازات لم تنعكس على الوضع المالي والقوائم المالية للشركة؛ والتي تعكس خسائر تشغيلية صافية بلغت 49 مليون دولار.

حقوق المساهمين انخفضت بمبلغ 189 مليون دولار في عام 210 وهذا أداء مالي محبط لمستثمر مهتم وفي نفس الوقت قلق ومصاب بخيبة أمل متمثلة في عجز مجلس الإدارة عن تحمل مسئوليته في وقف عجلة التدهور والانحدار المستمر خلال الاربع سنوات الماضية في المؤشرات المالية.. وحجم العائد على السهم انخفض من 23 سنت في 2007 إلى 3 سنت في هذا العام. وسعر السهم السوقي انخفض من 2.25 دولار إلى 63 سنت في 2010. المساهمون يتجرعون الألم من تحطم آمالهم وفي لهفة تشبه لهفة الظمآن للماء... الآن ماهي رؤية مجلس الادارة المستقبلية.. وأطرح الأسئلة الآتية على المجلس

1- هل تشاركونني القلق والألم والحسرة وأنتم ترون قاطرة سوداتل تنحدر، أم أنكم لا تبالون (هل تسمع أيها الصحفي- المحرّر).

2- ماذا أنتم فاعلون... المساهمون يريدون أن يفهموا

3- شركة اكسبرسو استثماراتنا فيها 900 مليون دولار وتلتهم جزءاً معتبراً من الارباح.. المطلوب إتاحة المعلومات

للمساهمين.. المطلوب الشفافية والإفصاح والعمل بمتطلبات الحوكمة (حوكمة ايه ياراجل... ياخي سيبك- دي شركة الحاكمين بأمرهم !! المحرر).

انتهت كلمة السيد الحميدان فزلزلت القاعة زلزالها فقالت الإدارة العليا مالها.... لم تكن الجمعية بحاجة للمزيد من الكلام. ظلت كلمة الحميدان محل احتفاء بالغ وقوطع بالتصفيق أكثر من خمس مرات. شعرت بحالة من الهرج تنتاب القاعة وهنا انقطع الاتصال من المصدر مرة أخرى. بقيت على أعصابي.. الله يجيب العواقب سليمة.

بمجرد عودة الإرسال سمعت أصواتا متعالية وألفاظا عجيبة، فتخيلت انني اتصلت بسوق السمك ليس سوداتل!!

كانت الأصوات لنساء يبكين وأطفال يتصايحون وطلاقات قائمة وقاعدة ونداءات عاجلة

- أدونا قروشنا

- لاري كوم بتاعت منو؟

- زوجي مريض عازوة أرباحي هسع

- أطفالي منتظرين قروش أبوهم

- قروشي خليتها ليكم.

- يسقط مجلس الإدارة. سحب الثقة

هرج ومرج يبدو أن القاعة وقتئذ تحولت إلى فوضى شاملة خرج كثيرون وبقي آخرون.

مشهد (7)

كان موقف الحكومة ناصعا ومشرفا وهي تصطف بجانب المساهمين.. ويبدو أن اجتماع وزارة المالية قد أنتج موقفا محددا تجاه الشركة إذ صدع ممثلها السيد يوسف عبد الله حسين بموقف قوي أثار دهشة الحاضرين الذين كانوا ينتظرون أن تدافع الحكومة عن سوداتل وتقف ضدهم، ولكن السيد يوسف كان أمينا وهو ينتقد أداء مجموعة سوداتل قائلاً : مسئوليتنا إعادة هذا الصرح لسابق عهده ولا بد من إصلاح، والإصلاح يحتاج لجراحات) طالب إدارة سوداتل التحلي بسعة الصدر (لقد طلبت عزيزاً يا سيد يوسف- المحرر).

مشهد (8)

انتظر الحاضرون كلمة مدير الاسواق المالية السيد عثمان حمد الذي كان حاضرا ويشاهد ما يجري. الموضوع الذي شغل الناس هو توزيع أرباح نقدية وهذه أصبحت مستحيلة في ظل قانون سوق الأوراق المالية وخطاب السوق نفسه .السيد عثمان قال بالقانون لا توزع علاوة الاصدار كأرباح نقدا.. وقال إن سوداتل قالت إنها لن توزعها نقدا إنما في شكل أسهم وهو ما يستجيب للقانون!! هل يجيز القانون حقا توزيع أرباح عينية؟ أم أن الارباح هي أرباح نقدية، فلماذا «تتلولو» سوداتل والسادة في الاسواق. كان هذا الكلام مثار سخرية كاملة من الخبراء القانونيين. هذه النقطة استوقفتني فى إفادات أمين سيد أحمد فطفقت اسأل الخبراء. كانت إفادة أستاذنا شمينا الاكثر بلاغة ووضحا وسخرية حين قال: (الارباح هى ارباح)، مؤكدا (فى قانون الشركات هنالك لائحة نموذجية اسمها القائمة (أ) تقول فى الفقرة 97 انه لايجوز ان تدفع الشركة أي أرباح من رأس مالها، ان محاولة سوداتل دفع حصص أرباح وهمية من علاوة الإصدار وهي جزء من حقوق المساهمين خطأ، ذلك ان رسوم الاصدار جزء من رأس المال وحقوق المساهمين!! تهدف سوداتل من ذلك رفع قيمة أسهم الشركة بلا سند قانونى أو محاسبى أو تجارى مما يشكل إيهاما للمستثمرين لا

تقره القوانين، ويهدد مناخ الاستثمار) انتهى حديث أستاذنا شمينا متعه الله بالصحة والعافية.. هل يعلم السيد عثمان حمد هذه المعلومات وصمت، أم أنه لا يعرفها أصلا؟ .

مشهد (9)

انتهى هذا الفصل بعد منتصف الليل (وأنا زهجت وتعبت ونعست من بائخة المسرحية) وبدا الناس يغادرون القاعة.. لقد ضاقوا وملوا اللولوة. قُدم اقتراح بعض المساهمين للتصويت على توصية بإجازة التقرير، فحدث هرج ومرج آخر إذ انه لا أحد تكرم بالاجابة على عشرات التساؤلات التي طُرحت في الجلسة.. تصور لا أحد يجيب!! الصحفي المدفوع القيمة كان يجادلنا أن سوداتل قد أجابت على كافة الاسئلة، واليوم إدارتها وأمام الملأ لائذة بالصمت الرهيب.. فانطق أنت نيابة عنهم!! ها هم لاذوا بالصمت كافة وتركوا لك الرماد!!.

مشهد (10)

جرت بالتصويت مسرحية عجيبة كانت آخر فصول المأساة. الحضور عند بداية الجلسة قُدر بألف مساهم، ولكن عند التصويت لم يكن بالقاعة أكثر من 200 مساهم. رأس مال الشركة 900 مليون دولار. من كانوا بالقاعة لحظتئذ تقدر مساهماتهم بخمسمائة مليون، واعتقدوا أن الحكومة ستصوت معهم، ولكن حدث شي ما، بالدهاليز، ففي لحظة فرز الاصوات استُبعد صوت الحكومة (30% من الأصوات)، رغم موقف ممثلها الرائع في الاجتماع.. لم نتوصل بعد لماذا جرى ما جرى؟ حتما سنأتيك بالأنباء قريباً. أُجيز التقرير على خلفية موسيقية تصويرية جنائزية لم تشهدها جمعيات سوداتل من قبل. انتهت الحكاية في الساعات الأولى من الصباح بحضور لا يتعدى الخمسين شخصاً، (الغريبة أن أستاذنا ود البلال لم يأت بالخبر كعادته دائماً فذلك زمانه).

مشهد (11)

أثناء الجمعية العمومية بدأت تحركات سريعة من المساهمين لخطوة أخرى ستشعل الموقف وتمنح الشركة شفافيتها الكاملة والمطلوبة وقريباً.

مشهد (12)

آخر لقطة في الفيلم والمسرحية كانت حين صعد بعض المساهمين إلى المنصة ليحاصروا اليسد رئيس مجلس إدارة سوداتل والمدير التنفيذي. بالخارج تصاعدت التساؤلات ..لاري كوم بتاعة منو؟ (حقتي أنا ده) هذا هو الاعتراف الأول والإجابة الأولى لأحد أسئلتنا التسعة (لازم تتذكروها كويس إذ اننا سنطاردها سؤالا سؤال). الآن عرفتم أن لاري كوم التي تحظى بعقود وصفقات سوداتل هي للسيد رئيس مجلس إدارة سوداتل!!. انتهينا نلتقي غداً مع حكاية أخرى من حكايات الإمبراطورة أو تلك التي كانت.. ولا عزاء للمساهمين

الفساد في سوداتل ..

سوداتل .... وصحفي مدفوع القيمة !!

بقلم: عادل الباز

الاحداث، الإثنين، 30 مايو 2011

نقاط من المقال:

(في العام 2010 تم بيع 25 % من أسهم اكسبرسو القابضة لشركة (لاري كوم) مقابل 12 مليون دولار. السؤال: من هم مُلاك لاري كوم؟ وهل سعر البيع البالغ قدره 12 مليون دولار يتناسب مع ما انفقته سوداتل من استثمارات بتلك الدول (موريتانيا السنغال غانا ونيجيريا)؟ ماهو حجم الأموال التي استثمرتها سوداتل في تلك الدول وماهي عوائد أرباحها؟)

في ما أرى، في نهاية مقاله الإعلاني طالبني الصحفى prepaid أن أكمل بيتا من مطلع قصيدة ركيكة افترعها وها أنا أكملها... قال

سوداتل يا زهرة فاحت نضرة في بستان الوطن

قلنا

سوداتل:

يا زهرة فاحت ريحتا .

يازهرة زي شجرة حراز

ملفوفة للموت في كفن!!.

ما أود أن أشير إليه ابتداءً أنه ليست لدينا معركة مع شركة اسمها سوداتل إنما لدينا حرب ضد عصابة تخصصت في نهب سوداتل وهي ليس ملكا لآبائهم إنما لنا... للشعب السوداني... سعينا بالأمس واليوم وغدا لننفي عنها خبثها وبإذن الله سنفعل وقريبا.

بالأمس تفاجأت الأوساط الصحفية بصحفي مدفوع القيمة عاطل عن أي موهبة يتحول لصبي إعلان متجول يحمل مقالا إعلانيا يطوف به على الصحف يستجدي نشره ولو بالملايين يدافع فيه عن شركة سوداتل، وليست النائحة الثكلى كالمستأجرة. قاتل الله الفقر الذي يجعل صحفيا زميلا يتحول لمتحصل نفايات في بلاط الإمبراطورة. يا أسفي عليك.... أسفي عليك شخصيا أبلغ من أسفي على ما نثرته من هراء، وليست أبداً ثمة معركة شخصية معك إنما أنت تعتاش من فتات موائدهم الفاسدة... أنت لست بأول ضحاياها بل عشرات الآلاف من العطالى تُسد في وجوههم أبواب الرزق، والأباطرة يتقاضون ملايين الدولارات عمولات بالداخل والخارج كما سترون لاحقا. لماذا يدافع عن سوداتل صحفيون بلا قيمة ركيكو اللغة والأفكار؟، هذا صحفي يشبه زمان سوداتل هذا المملوء بالضحالة.!!

سنتجاوز هتر الصحفي الذي هو بلا قيمة لمن دفعوه يحاولون أن يصرفونا عن ماهو أخطر بإطلاق دخان كثيف يظنون أنهم يختبئون خلفه وهيهات، الآن حصص الحق هاهم كما تراهم العين.

على الجمعية العمومية أن تجد الإجابات عن ثلاثة أسئلة ملحة نضعها أمامها مجدداً:

من هم الوكلاء الموردون لأجهزة ومعدات سوداتل؟

ثانيا: ماهي الشركات التي تتولى تنفيذ أعمال سوداتل بالسودان وخارجه وماهي علاقتها بإدارة الشركة سابقا وحاليا؟. يقول الصحفي المدفوع: إن سوداتل أجابت عن الأسئلة.

يا ترى هل يعرف الصحفي . ابن مَن . الذي يتقاضى عملات التحصيل في سوداتل؟.

ثانيا: نسأل عن شركة اكسبرسو (expresso) . في العام 2009 كانت سوداتل تملك 100 % من أسهم شركة expresso بحسب تقرير المراجعة لسوداتل نفسها (راجع موقع سوداتل تقرير2009 www.sudatel.sd) . وهي الشركة المالكة لأربع شركات خارجية.

في العام 2010 تم بيع 25 % من أسهم اكسبرسو القابضة لشركة (لاري كوم) مقابل 12 مليون دولار. السؤال: من هم مُلاك لاري كوم؟ وهل سعر البيع البالغ قدره 12 مليون دولار يتناسب مع ما انفقته سوداتل من استثمارات بتلك الدول (موريتانيا السنغال غانا ونيجيريا)؟ ماهو حجم الأموال التي استثمرتها سوداتل في تلك الدول وماهي عوائد أرباحها؟، (التقرير المنشور على النت والذي سيقدم للجمعية العمومية يوم 26 من هذا الشهر يكشف جزءاً من الحقيقة).

هل يعرف الصحفي مدفوع القيمة الإجابة الصحيحة والعلاقة بين رئيس مجلس إدراة الإمبراطورة وشركة إكسبرسيو؟. ننصح الصحفيين دائما ألا يصبحوا ببغاوات عقولهم في أذنيهم، عليهم أن يسألوا ليجدوا الإجابات الصحيحة.

ثالثا: لماذا بيعت 23 % من أسهم شركة سوداتل بنيجريا لشركة لاري كوم؟ لماذا (لاري كوم) بالتحديد ومن هم ملاكها؟ هل اتبعت الإجراءات القانونية الصحيحة في البيع؟ كم بلغت قيمة الصفقة؟. هل أجابت سوداتل عن هذا السؤال وأنى لها؟. وأنى لصحفي يحمل على ظهره نفايات الإمبراطورة أن يدرك سر الزواج الكاثيوليكي بين لاري كوم وسوداتل.

سوداتل لن تجيب وننتظر الجمعية العمومية لتفعل أو على الأقل لتساءل عن أموالها المهدرة لتحصل على إجابات والشعب السوداني كله ينتظر. أما نحن فسنجيب عن تلك الأسئلة وغيرها ولكننا الآن وقبل الجمعية نضغط على الإمبراطورة لتفعل وستفعل طوعا أو كرها اليوم أو غدا.

أدعوكم لقراءة الخطاب المفتوح من أحد مساهمي سوداتل وهو الخبير المالي والاقتصادي الأستاذ أمين سيد أحمد على صفحتي (9/8)

الفساد فى سوداتل

بين سوداتل وزين.. (خليك سوداني) في عالم جميل

بقلم: يوسف عمارة أبوسن

الخميس 9 (يونيو) 2011

نقاط من المقال:

- (طبعا لإيمان غالبيتنا بأن الفساد في هذه الدولة تعدي مرحلة (الرُكب) فإننا لم نستغرب أو نتعجب من سعي سوداتل منذ البداية باستخدام آلية الدولة لتحطيم منافسها وذلك بانتزاع ترخيص موبيتل (زين) عنوة وإقتدارا بواسطة رئيس مجلس إدارتها أحمد مجذوب (وزير الدولة بالمالية)
- (وتوكيلات هذه الشركات لها قصص مختلفة تحكي حجم الفساد الذي يغرق الشركة الإمبراطورة والدولة معا)
- (ولذلك ظهر جليا أن سوداتل قد استغلت سلطة الدولة أسوأ استغلال في سبيل الوصول إلي أن تكون مشغلا للهاتف السيار يكسر عظام منافسه قبل بدء المباراة وقد حصلت سوداتل بالفعل علي رخصة الهاتف المحمول مجانا هذا غير ديون الهيئة القومية للاتصالات التي (نامت) بها سوداتل ومساهمتها التي يتم تسويفها من صندوق تطوير المعلوماتية والبالغة مئات الآلاف من الدولارات.)
- (ونشرت وثائق تفيد بان سوداتل قد دفعت مبلغ 40 مليون دولار لمتنفذين عام 2007 للفوز برخصة المشغل الثاني للهاتف السيار في السنغال وبوساطة نجل الرئيس السنغالي عبد الله واد في صفقة تعتبر فضيحة بكل المقاييس)
- (وهذا ما ردت عليه سوداتل بمقال إعلاني من أحد (كساري التلج) الذين أشار إليهم المهندس الطيب مصطفي والذي طلب من الأستاذ الباز أن يغني مادحا سوداتل إن هو أراد إنقاذ (صحيفته))

أذكر أن المهندس الطيب مصطفي أيام استقالته من الهيئة القومية للاتصالات كان ينشر مقالاته بصحيفة الصحافة وذلك قبل استقالته من الحزب الحاكم وتأسيسه لمنبر السلام العادل، كان المهندس يكثر من قول جمل علي شاكلة (لا أريد الخوض) و (في فمي ماء) و (لن أتوغل أكثر) وكان وقتها يتناول فساد قطاع الاتصالات وعلي رأسه مجموعة سوداتل (الحاكمة) وسياسات حزب المؤتمر الوطني الحاكم (بأمره)، بعدها ومنذ أن تحرر من قيود الدولة والحزب وجد لنفسه متسعا ليقول ما شاء لكن في مقال له قبل يومين بصحيفة الإنتباهة بدا متحفظا بعض الشئ لكنه كشف أشياء لم يجدر به إخفاؤها كل هذه الفترة ففي بداية مقاله أرجع الباش مهندس عدم رغبته في نكأ الجراح وأنه لن يقول كل شئ مما يعلم (بما يعني أنه يعلم أكثر من ما أثير مؤخرا) فقد أرجع ذلك إلي أن علاقته قد توطدت خلال السنوات الأخيرة مع الأخ عماد الدين حسين مدير سوداتل، ومع أنه أستدرك بأن العام يقدم علي الخاص إلا أنه في نهاية المقال وفي اعتذار وأسف بائنين لمدير سوداتل أشار الباشمهندس إلي أنه أجل مقاله إلي حين إنتهاء الجمعية العمومية لسوداتل حتي لا يسهم في توتير الأجواء أو يؤثر علي المداولات علي حد قوله، في الحقيقة لم تروقني هذه (الطبطبة) رغم إحترامي وتقديري العميقين لزعيم منبر السلام العادل -الذي هو حزبي الثاني- ورغم إعتزازي

بمواقفه القوية داخل السلطة وخارجها، فالشكر لمن أطلق عليه أحد (كساري التلج) لأنه أخرج الباشمهندس من صمته.

في ظل حضور كمية مقدرة من المساهمين عقدت مجموعة سوداتل إجتماعها العادي الثامن عشر وأجازت تقرير مجلس الإدارة والميزانية والحسابات الختامية للعام 2010 وبلا شك فإن الطابع التنظيمي كان هو الغالب علي مداولات مساهمي سوداتل ومجلس إدارتها والإدارة التنفيذية باعتبارها شركة (أخوان) ولذلك جاءت نتائج التصويت في كل ما طرح فوق ال 99% وهذا ما يميز مؤسسات الأخوان، ولا أظن أنه قد تمت مناقشة جدية لأسباب انخفاض أرباح المجموعة في العام المالي 2010 بنسبة 12% مقارنة بأرباح العام 2009 ففي 2009 كان الربح الصافي 38.4 مليون دولار بينما في العام 2010 تراجعت الأرباح بنسبة 12% إلي 33.9 مليون دولار مع إنخفاض أرباح الأسهم من 3.9 سنت للسهم إلي 3.4 سنت للسهم وهذا بحسب تقرير لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

طبعا لإيمان غالبيتنا بأن الفساد في هذه الدولة تعدي مرحلة (الرُكب) فإننا لم نستغرب أو نتعجب من سعي سوداتل منذ البداية باستخدام آلية الدولة لتحطيم منافسها وذلك بانتزاع ترخيص موبيتل (زين) عنوة وإقتدارا بواسطة رئيس مجلس إدارتها أحمد مجذوب (وزير الدولة بالمالية) آنذاك وأمين شوري المؤتمر الوطني لاحقا والذي بصفتيه في سوداتل والمالية أنتزع للمجموعة تجديدا للإعفاء الضريبي والجمركي من وزارة الاستثمار حتي 2009 وهو عام ما بعد إنشاء شركة سوداني والتي يشملها الإعفاء ضمن شركات المجموعة بما في ذلك الترخيص وواردات الكيبل والألياف ومكونات البني التحتية وأي أشياء أخري تخص أعضاء مجلس الإدارة الذين تبلغ حوافزهم الشهرية عشرات الآلاف من الدولارات وربما زيدت في الإجتماع الأخير..!

ولذلك ظهر جليا أن سوداتل قد استغلت سلطة الدولة أسوأ استغلال في سبيل الوصول إلي أن تكون مشغلا للهاتف السيار يكسر عظام منافسه قبل بدء المباراة وقد حصلت سوداتل بالفعل علي رخصة الهاتف المحمول مجانا هذا غير ديون الهيئة القومية للاتصالات التي (نامت) بها سوداتل ومساهمتها التي يتم تسويفها من صندوق تطوير المعلوماتية والبالغة مئات الآلاف من الدولارات، فبعد التسوية التي تمت بين المجموعة و MTC الكويتية والتي قضت بأيلولة موبيتل بالكامل ل MTCبعد أن كانت تمتلك 61% منها فقط صارت سوداتل تتخبط في كيفية منافسة الشركة التي خرجت من صلبها.

خسرت مجموعة سوداتل مشغل المحمول بالكامل لتنشئ مشغل سوداني الذي يعمل بتقنية ال CDMAبدلا عن نظام ال GSMالمعمول به في معظم مشغلات الهاتف المتحرك في العالم وقد استعانت سوداني بالإضافة للمدير الفرنسي السابق ل(موبيتل) استعانت بشركات صينية كشركتي ZTE كوبوريشن و HUAWEI للاتصالات وتوكيلات هذه الشركات لها قصص مختلفة تحكي حجم الفساد الذي يغرق الشركة الإمبراطورة والدولة معا، وبنفس أسلوبها في العمل اللامنهجي فقد دخلت سوداتل في مشاريع خارج الحدود في غرب أفريقيا والمغرب العربي وقد دارت حولها إستفهامات كثيرة من الرأي العام والمساهمين خصوصا ما أثارته الصحف السنغالية ونشرت وثائق تفيد بان سوداتل قد دفعت مبلغ 40 مليون دولار لمتنفذين عام 2007 للفوز برخصة المشغل الثاني للهاتف السيار في السنغال وبوساطة نجل الرئيس السنغالي عبد الله واد في صفقة تعتبر فضيحة بكل المقاييس والمستندات منشورة علي مواقع الإنترنت، وقد صادفت المجموعة فشلا ذريعا في عملياتها الخارجية حتي لجأت للمضاربات لتخفي سوأة إخفاقها وتدهورها

المالي، حتي أن هيئة أبوظبي للأوراق المالية هددت سوداتل بالعقوبات في 2010 إن هي لم توزع أرباح المساهمين من خارج السودان للعام المالي 2009 وهذا ما يهبط بسهم سوداتل وسمعتها وهي الشركة التي تنفق مبالغ طائلة للترويج لأرباحها وإنجازاتها في الخارج، فمثل أن تفوز سوداتل برخصة مشغل ثالث في بلد عدد سكانها يوازي مشتركي شركة زين السودان الحاليين كما في موريتانيا فهذا ليس إنجازا يحتفي به إنما تلاعب بأموال الدولة والمساهمين، وأن يقوم جناح الإستثمارات الخارجية لمجموعة سوداتل ممثلا في شركة إكسبرسو أن يقوم بشراء 70% من شركة (انترسيليولار نيجيريا) فهذا أيضاً لا يعتبر إنجازا لأنها لم تحقق شيئاً يذكر منذ العام 2007 والآن مدير سوداتل في إجتماع الجمعية االعمومية يعد المساهمين بأن أرباح مشاريع المجموعة في غرب أفريقيا ستظهر في العام 2013م.!!

الآن الرأي العام يقف في صف شركة زين لأنها إتصفت بالإتزان في سياساتها التسويقية والإدارية وإلتزمت بالمعيارية الراقية في طرح مزاياها التنافسية للجمهور أما سوداتل فلم تكن بقدر مستوي المنافسة الشريفة فقد لاحظنا حتي في الإعلانات هناك خروقات واضحة لقواعد التسويق التي تدين التبخيس من المنتج المنافس سواء كان ذلك تصريحا أو تلميحا وفي إعلان (أمسح التسعة) خير دليل علي هذه التجاوزات، هذا غير الضرب البائن تحت الحزام الذي أستخدمت فيه سوداتل الهيئات العلمية والفتاوي لمجابهة تمدد زين وتحجيم سياساتها التسويقية وهو ما يعتبر سبلا لا أخلاقية في إدارة التنافس التجاري، صحيح أن سوداتل إتخذت سبلا شتي لطرح نفسها وكسب قاعدة أكبر من المشتركين وذلك من خلال الحملات الإعلانية ورعاية المؤسسات والفعاليات الدينية والأعمال الخيرية (الدعائية) لكنها لم تفلح في منافسة شركة المحمول الرائدة (زين) التي ما زالت تشغل أكثر من 70% من مشتركي الهاتف المحمول بالسودان بثبات ينافس كل شركات مجموعة زين بالشرق الأوسط.

لسنا في هذا المقام ضد سوداتل ولا مع زين لكن ما يؤلمنا حقا هو الإستغفال وإستغلال الدولة لتحقيق مصالح ضيقة لفئات لا يهمها إلا ما يدخل جيوبها وسوداتل بحد ذاتها مؤسسة يجب أن تخرج من عباءة (الأخوان) لتكون مؤسسة محترمة تتمتع بالشفافية وروح المساءلة وأن تؤدي واجباتها تجاه الدولة والمجتمع من خلال إلتزامها بالضرائب المفروضة من الدولة علي قطاع الإتصالات والتركيز علي الخدمات الإجتماعية التي لا ينبغي أن تتبع بالمن والأذي، وبذلك ستكبر في عين منافسيها وبالطبع لدي مساهميها ومشتركيها، فالأسئلة التي طرحها الأستاذ عادل الباز علي الإدارة التنفيذية لسوداتل علي خلفية حواري الفريق عروة والمهندس عماد حسين كانت تعبر عن رغبة الرأي العام والمساهمين في معرفة العوالم (التحتانية) للإمبراطورة العجوز، وهذا ما ردت عليه سوداتل بمقال إعلاني من أحد (كساري التلج) الذين أشار إليهم المهندس الطيب مصطفي والذي طلب من الأستاذ الباز أن يغني مادحا سوداتل إن هو أراد إنقاذ (صحيفته) وأعطاه مدخلا أعتقد بأنه وصل أستوديوهات إذاعة الكوثر وقناة ساهور ليلحن ويؤدي كإنشاد ديني كما سمعنا من قبل مدحة (الكوثر إذاعة طه سوداتل أكيد ترعاها.(

أخيرا وفي تطور سلبي ومؤثر علي ساحة الشفافية في عالم الصحافة فقد أعد الزميل والصديق الصحفي عثمان شبونة ملفا كاملا عن صراع الإتصالات أسماه (صراع التفاهة) وقد أستصحب فيه الإستفهامات الذكية التي طرحها الأستاذ الباز بالأحداث وأضاف إليها إستفهامات أخري من واقع حاجة الناس للكلام في ظل حاجتهم لما هو أولي منه - علي حد وصفه- ووعد قرائه بكشف المستور في ملفه ولما أزف الموعد إعتذر رئيس التحرير عن السماح بنشره وبرر ذلك بأن صحيفتهم لديها عقد إعلاني مع إحدي الشركتين المتصارعتين، لكن رئيس التحرير عاد وقال أن الملف يمكن

أن ينشر لكن بشرط أن لا يذكر إسم زين أو سوداتل أو الفاتح عروة أو عماد حسين أو أي شئ يتعلق بحواريهما المنشورين بصحيفة الأحداث، لكن شبونة إعتذر عن الضحك علي القارئ وحول جزء من ملفه إلي صفحته في (فيسبوك) علما بأنه أحد ركائز الصحيفة المشار إليها ولو لا جهوده ضمن آخرين لما وقعت الشركة عقدها المذكور، فأي صحفي شريف ومهني يجب أن يكون لديه إلتزام أخلاقي مع جمهوره بأن يقف مع الحقيقة لكن ما يكسر هذا الإلتزام هو حاكمية سوق الإعلان، وشركات الإتصالات أفضالها علي الصحف لا تعد ولا تحصي لذلك لم نجد يوما من يكتب عن تدني مستوي خدمة الإتصال أو الإنترنت أو شبهات نصب وإحتيال حول مسابقات وعروض شركات المحمول الثلاث مع أن جميعها لا تخلو من هذه الشبهات.

http://www.aqlame.com/article4523.html

الفساد فى سوداتل .. اين ذهبت 2 مليار دولار ومائة وأربعون مليون دولار ؟

إلى ملوك سوداتل المتوَّجين على أنقاض مملكة!! ارحلوا

بقلم: عادل الباز

سودانايل السبت، 04 يونيو 2011

نقاط من المقال:

- **(هنالك مليار و200 مليون دولار عوائد من بيع رخصة موبيتل و 700 مليون دولار قروض من جهات مختلفة إضافة لـ 440 مليون دولار جاءت من الاكتتاب الخامس، جملة المبالغ التي استلمتها سوداتل منذ العام 2006 تبلغ 2 مليار دولار ومائة وأربعون مليون دولار. هل تعرفون أين ذهبت هذه المبالغ وفيمَ استُثمرت وما عوائد استثمارها!! أشك أن مجلسكم الموقر يعرف عنها شيئاً.. فإذا كان كبار المساهمين الخارجيين لا يعلمون من أمرها شيئاً. ألا يكفي ذلك وحده سبباً لرحيلكم؟)**

تبقت للسادة أعضاء مجلس إدارة سوداتل وإدارتها التنفيذية فضيلة واحدة هي الرحيل بهدوء!!. أعلم أنه لن يكون سهلاً عليهم مغادرة المملكة التي خرّبوها بأيدهم، فغدو ملوكاً متوجين على حطام مملكة. ولكن لا بُد مما ليس منه بُد. بأي حق يبقى مجلس إدارة فاشل على سدة أكبر مؤسسة مالية بالسودان؛ كانت نموذجاً للاستثمار الناجح فأضحت بفضله عنواناً للخسران المبين.

ولكن لماذا نطالبهم بالرحيل.. لا، ليس نحن من نطالبهم بالرحيل. بل آلاف المساهمين؛ كبارهم وصغارهم (صغار المساهمين يمتلكون 36% من الأسهم). لنحاول أن نقرأ مواقف مختلف الأطراف التي تشكل مجلس الإدارة.

موقف الحكومة:

تحسّر ممثل الحكومة؛ السيد يوسف حسين في الجمعية العمومية على موقف سوداتل التي كانت الشركة الأولى بالسودان، وانتقد طريقة أدائها قائلا: (مسئوليتنا إعادتها لسابق عهدها)، مؤكدا أن الأوضاع في سوداتل تحتاج لإصلاح، ولابد من جراحات، مطالباً بسعة صدر سوداتل!! ثم بعد ذلك جاء إصرار الحكومة وممثلها على التصويت ضد إجازة التقرير قبل أن يحدث ما حدث في التصويت الذي جرى عند الفجر!! يؤشر موقف الحكومة المعلن من

الشركة وإدائها عدم رضا أكبر المساهمين في الشركة بشكل كان يمكن أن يعصف بالتقرير والإدارة معاً. بنك السودان كان موقف مديره السيد محمد خير الزبير قبل الاجتماع واضحاً وناصعاً وهو رجل حقّاني ذو استقامة نادرة، كان موقفه ولا يزال ضد العبث في سوداتل، على أننا لم نتحصل على موقف ممثله في التصويت الذي جرى في تلك الليلة. من جانب آخر كان موقف الأوقاف واضحاً، ولسوداتل قصة طويلة مع أموال الأوقاف؛ فلا يزال الجدل قائماً حول قرار لرئيس الجمهورية بأحقية الأوقاف في مبنى دار الهاتف، على أن سوداتل لازالت تمانع في تنفيذ القرار الرئاسي. كان موقف الأوقاف ضد ما يجري من عبث بأموال مساهمي الأوقاف التي هي لله.. هي لله ولا تحتمل أكلها بالباطل!! الحكومة تملك 26% من الأسهم في الشركة هذا هو موقفها ضد إدارة سوداتل ومجلسها.

المساهمون الخارجيون

عبّر عن موقفهم بوضوح السيد صالح الحميدان؛ وهو رجل مُحب للسودانيين يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للشركة العربية للاستثمار؛ وهي أحد المساهمين الرئيسيين في سوداتل. صالح اعتبر أن هنالك خسارة فعلية تبلغ 49 مليون دولار في العمليات التشغيلية للاتصالات فأرباحها جاءت من الاستثمار في الصناديق، مؤكدا أن ذلك يؤشر على أن سوداتل من شركات الاتصالات القليلة الخاسرة في العالم. وأعرب عن دهشته من التردي المالي والإداري المتسارع في الشركة، وقال: (إن مما يزيد قلقه أنه يرى عجز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وحقوق المساهمين تتآكل متسائلا أين الأمانة التي حمّلناكم لها؟ متى يدرك مجلس الإدارة هذا الوضع المزري؟ معلناً أن تردي الأداء المالي يؤهل سوداتل لتحوز على جائزة الأداء المالي المحبط!! ووصف الحميدان اكسبرسو ذراع الاستثمارات الخارجية لسوداتل، والتي باتت لاري كوم تحوز على 25% من أسمهما بأنها (مغلفة بالغموض). وقال إن المعلومات حول هذه الشركة التي يبلغ رأسمالها المدفوع 955 مليون دولار غير واضحة للمساهمين، وأنهم لا يعرفون سوى اسمها الغريب. (المحرّر اكسبرسو اسم يقترب من أسهم قهوة شهيرة.... ليس غريباً أن ينادى على القهوة في بيت البكا!!.). قال الحميدان مختتماً حديثه لمجلس الإدارة (إن أنتم تدرون هذا الكائن الغريب المسمّى اكسبرسو؛ فتلك بلوى، وإن كنتم لا تدرون فالمصيبة أعظم). إذن هذا هو رأي أكبر مُساهم خارجي في سوداتل.. والحميدان رجل يجلس على قمة مؤسسة مهمتها استثمار مليارات الدولارات للحكومات العربية، وكلها استثمارات ناجحة ما عدا سوداتل بسبب غفلة المجلس وعدم كفاءة الإدارة والمصالح المتشابكة داخلياً وخارجياً لبعض أعضاء مجلس الإدارة مع شركة سوداتل.

المُحلِّلون الماليون؟.

يقول الأستاذ أمين سيد أحمد المساهم والمحلل الاقتصادي والمالي: (أما الانخفاض الحاد في الأرباح الموزعة والسعر السوقي للسهم خلال السنوات الثلاث الماضية.. فقد عكست القوائم المالية انخفاضاً ملحوظاً في حقوق المساهمين في عام 2009 بلغ (75) مليون دولار وارتفع العجز في عام 2010 ليبلغ (189) مليون دولار عما كان عليه في عام 2009 أي أن مجموع انخفاض حقوق المساهمين (وهو ما يعرف عامة بأموال المساهمين) بلغ في العامين الماضيين (264) مليون دولار.. ومعلوم أن أي انخفاض في حقوق المساهمين هو انعكاس لخسائر.. والمطلوب توضيح هذه الخسائر ومصادرها بصورة واضحة وشفافة، وعلى الرغم من ذلك هنالك توصية من مجلس الإدارة لتوزيع أرباح نقدية عن عام 2010 تعادل (3%) مقارنة بـ (4%) في العام الماضي، و40% في عام 2006 وذلك على الرغم من أنني ذكرت في مذكرتي في العام الماضي أن هذه الأرباح ليست حقيقية في ظل الانخفاض الحاد في حقوق المساهمين، ولم يقف الأمر

عند هذا الحد، بل هنالك توصية أخرى بتوزيع أرباح عينية في شكل أسهم بمبلغ 98,2 مليون دولار من حساب علاوة الإصدار للاكتتاب الخامس. يحدث كل هذا علماً بأن رقم الاحتياطي العام ظل كما هو في عام 2009 وهذه التوصية إذا ما تمت إجازتها يعتبر القرار بدعة تجميلية القصد منها تطمين المساهمين.... من مخاوف بعضهم من الوضع المالي المتردي للشركة وعلى الرغم من عدم قانونية ذلك حسب نص المادة (45) البند (7) هـ من قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي ورد فيها النص الآتي فيما يتعلق بعلاوة الإصدار «لا يجوز توزيع هذه العلاوة على المساهمين كأرباح وتسري عليها الأحكام الخاصة بالاحتياطي القانوني، وبغض النظر عن جواز أو عدم جواز توزيع أرباح من علاوة الإصدار في القوانين والاعراف والمعايير المحاسبية إلا أن الحكمة والحصافة المالية تتطلب عدم توزيع أرباح لشركة تواجه انخفاضاً حاداً على مدى عامين في حقوق مساهميها).

صغار المساهمين

صوت صغار المساهمين أدمى قلوب الجميع في الجمعية

< لاري كوم «بتاعت» منو.

< زوجي مريض عاوزة أرباحي «هسع».

< أطفالي منتظرين قروش أبوهم.

< قروشي خليتها ليكم.

< يسقط مجلس الإدارة.

< سحب الثقة.

أسمعوا إذا نادوا مجلساً حياً، ولكن للأسف القوم في آذانهم وقر لا يسمعون نداء المستضعفين في الأرض!!

على طريقة الإمام هناك عشرة أسباب تجعلكم ترحلون من سدة أعظم وأضخم استثمار في تاريخ السودان

1- هنالك مليار و200 مليون دولار عوائد من بيع رخصة موبيتل و 700 مليون دولار قروض من جهات مختلفة إضافة لـ 440 مليون دولار جاءت من الاكتتاب الخامس، جملة المبالغ التي استلمتها سوداتل منذ العام 2006 تبلغ 2 مليار دولار ومائة وأربعون مليون دولار. هل تعرفون أين ذهبت هذه المبالغ وفيمَ استُثمرت وما عوائد استثمارها!! أشك أن مجلسكم الموقر يعرف عنها شيئاً.. فإذا كان كبار المساهمين الخارجيين لا يعلمون من أمرها شيئاً. ألا يكفي ذلك وحده سبباً لرحيلكم؟

2- الصفقات الخاصة تجري مع الشركة التي تجلسون على قمتها، وأنتم تنظرون كأنّ الأمر طبيعي ولايعنيكم.. أليس فيكم رجل رشيد يرفض مثل هذا التعامل الذي لا تسنده أخلاق أو دين.

3- الحكومة تقول إن وضعكم يحتاج لجراحات.. والمحلِّلون الماليون يقولون إن وضع الشركة متردّي.. والمساهمون الخارجون يقولون إنكم تستحقون جائزة الأداء المالي المحبط! وصغار المساهمين بكوا ودعوا عليكم!.

4- تجلسون على رأس شركة اتصالات خاسرة. ألا يُخجلكم ذلك؟

5- استثمارات خارجية بملايين الدولارات لاتعرفون عنها شيئاً ولا عن عمولاتها التي هي أيضاً ملايين الدولارات.

6- سهم الشركة وأداؤها في الاسواق يتدنّى عاماً بعد عام حتى كاد يخرج من التداول من سوق الأوارق المالية وقد حدث من قبل في سوق أبوظبي. فأي مستوى متدني تنتظرون وصوله، وإلى أي درك تقودون سوداتل؟

7- شركة مساهموها الصغار بلا أرباح نقدية، بينما يقبض موظفوها الرئيسيون 4 ملايين من الدولارات.. فما لكم كيف تحكمون؟.

8- في الجمعية العمومية الأخيرة جلستم وكأن على رؤوسكم الطير؛ وأنتم تشاهدون الأسئلة المُحرجة تتدفق كنهر شاري، ولكنكم لُذتم بالصمت، وكأنكم ليسوا أمناء على أموال المساهمين.

ألا تكفي كل هذه الأسباب لتشكّل نقاطاً مقنعة لكم لترحلوا.. إذا كانت الإجابة بنعم فماذا تنتظرون؟. إذا كانت الإجابة لا فأي خير سيُرجى فيكم من بعد!!.

إذا كان نقص الكفاءة والفشل كفيليْن في هذه البلاد المنكوبة بدفع مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية للاستقالة فإن مجلس إدارة سوداتل وإدارتها التنفيذية هما الأجدر بالذهاب الآن لمنازلهم. لو كانوا يقدّرون المسئولية حقاً لذهبوا هم من تلقاء أنفسهم بعد أن سمعوا ما سمعوا في الجمعية الأخيرة.. ولدهشتي إنهم بعد الجمعية ازدادوا تشبثاً بمجلس الإدارة أكثر من ذي قبل، وهذا يشي بأن البقاء في مجلس إدارة معطوب كهذا ليس له سوى تفسير وحيد؛ وهو التستر على الفشل ولا أقول الآن شيئاً آخر. ولكنهم لو أرادوها مستورة فليستفيدوا من تجربة علي الحاج!!.

أعلم أن بين اعضاء مجلس الإدارة أناس أفاضل لا تهمهم آلاف الدولارات التي توزع عطايا لأعضاء المجلس سنوياً، وهؤلاء عليهم أن يغادروا مرفوعي الرأس، ليتركوا بقية المستفيدين الحقيقيين يقاتلوا من أجل معركة البقاء المصلحي وحدهم، وهي معركة خاسرة لن يربحوها هذه المرّة.

ماذا تنتظر الحكومة وهي ترى أكبر استثمار سوداني على الإطلاق في مهب الريح، وهي ترى أموال المساهمين الصغار تتآكل، وهي التي تدعو صباح مساء الأجانب للاستثمار في البلاد.. يقع تحت بصرها كيف يتم إحباط المستثمرين الأجانب ولا تحرّك ساكناً فأي مستثمر مجنون يسمع بهذ الحكايات ثم يأتي بأمواله للسودان. إن إصلاح سوداتل هو إصلاح للبيئة الاستثمارية في السودان، ونجاحها بطاقة دعوة للجميع للاستثمار في السودان. تحرك الحكومة لإصلاح سوداتل يتجاوز سوداتل كشركة، بل هو مؤشر لتعافي مناخ الاستثمار عموماً. أما إذا انصاعت الحكومة للوبيهات المتحركة الآن للحفاظ على أوضاعها ومكاسبها الخاصة داخل الشركة فإنها تغامر بفقدان أموال المساهمين.. أما الخسارة الكبرى فهي فقدان أي أمل في قدوم استثمارات عربية مرة أخرى بعد درس سوداتل الفاشل. إذا استمر مجلس الإدارة الحالي لسوداتل لعام آخر فعلى الحكومة أن تبحث لها عن كفن!.

الفساد فى سوداتل - رشاوي بقيمة 40 مليون دولار

واصل على

سودانيزاونلاين

04-05-2010

مجلة سنغالية: شركة سوداتل قدمت رشاوي بقيمة 40 مليون دولار للفوز برخصة المحمول عام 2007

قالت المجلة ان سوداتل استعانات بشخصيات عربية وامريكية للقيام بحملة ضغط وعلاقات عامة مع المسئولين السنغاليين للحصول على الرخصة واوردت ثلاثة اسماء:

-عبد العزيز عثمان

-حسين ابو بسيط

-حمزة الحسن

الأتفاق بين سوداتل والوسطاء العرب والأمريكيين هو الحصول على 10 ملايين دولار كأتعاب ويدفع 30 مليون دولار لشركة البحر الأحمر السنغالية ومقرها دبي والمملوكة لنجل الرئيس السنغالي عبدالله واد نظير اتمام الصفقة

اوردت المجلة صورة من التحويل الذي تم لشركة البحر الأحمر بقيمة 110 مليون درهم اماراتي او مايعادل 30 مليون دولار

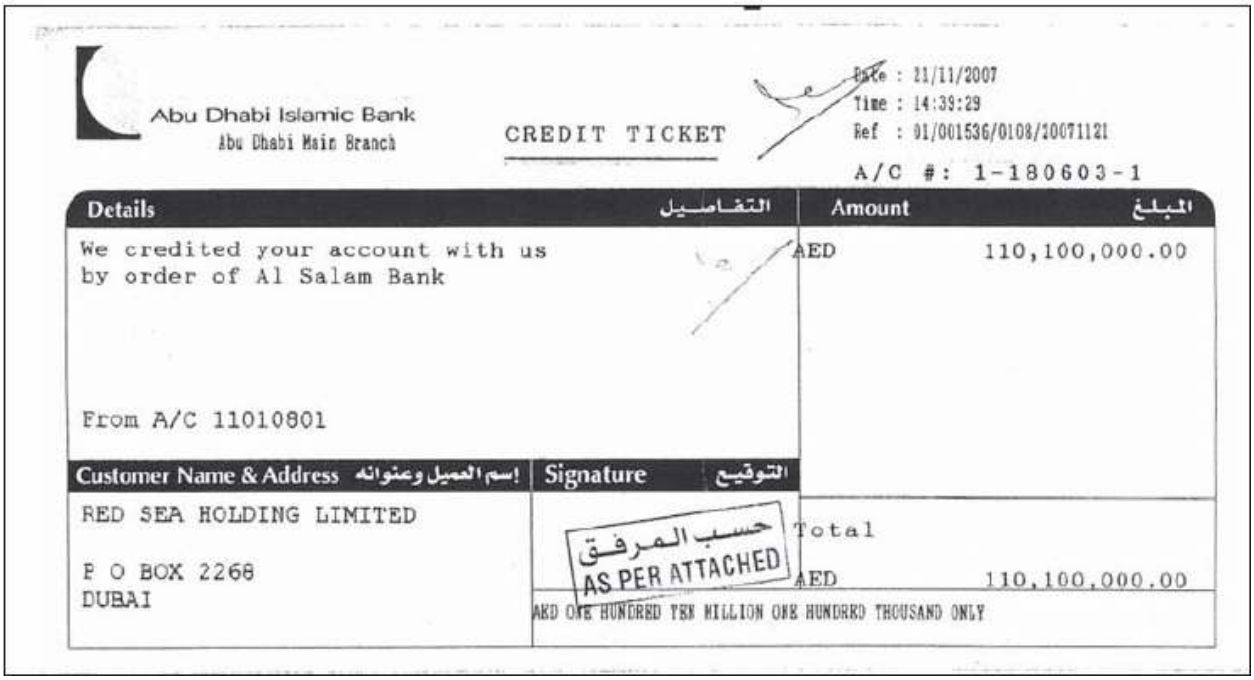

Abu Dhabi Islamic Bank
Abu Dhabi Main Branch

CREDIT TICKET

Date : 21/11/2007
Time : 14:39:29
Ref : 01/001536/0108/20071121

A/C #: 1-180603-1

Details التفاصيل	Amount المبلغ
We credited your account with us by order of Al Salam Bank From A/C 11010801	AED 110,100,000.00

Customer Name & Address إسم العميل وعنوانه	Signature التوقيع
RED SEA HOLDING LIMITED P O BOX 2268 DUBAI	حسب المرفق AS PER ATTACHED

Total AED 110,100,000.00

AED ONE HUNDRED TEN MILLION ONE HUNDRED THOUSAND ONLY

انكشف الموضوع وفاحت رائحته عندما لم تدفع النسبة المتفق عليها للوسطاء العرب وقاموا برفع قضية ضد سوداتل في محكمة دبي عام 2008 مطالبين الشركة بدفع مبلغ 10 مليون دولار امريكي

محكمة دبي الابتدائية

التاريخ : ٢٠٠٨-٠٣-١٨
الرقم : ٢٠٠٨/٧٤٧٥

إعلان صحيفة دعوى

في الدعوى رقم: ٢٠٠٨/١٣٣ تجاري كلي — الجلسة بتاريخ: ٢٠٠٨-٠٣-١٨

موضوع القضية: المطالبة بإلزام المدعى عليه الثالث والثاني بتقديم المستندات وفي الموضوع إلزام المدعى عليها الأولى بمبلغ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله بدراهم الإمارات مبلغ ٣٦٨٠٠٠٠٠٠ درهما وإلزام المدعى عليهما الثاني والثالث بالأداء المتضامن المبلغ المذكور من رصيد القرض المدين بهما ورد

ويمثلها: عمر الشيخ سيد أحمد الشيخ

المدعى عليه: سوداتل (شركة السودان للاتصالات)

عنوانه: السودان - الخرطوم - برج سوداتل بالمقرن

المطلوب إعلانه: سوداتل (شركة السودان للاتصالات)

صفته: مدعى عليه

عنوانه: السودان - الخرطوم - برج سوداتل بالمقرن

موضوع الإعلان: بناءعلى طلب المدعي أعلاه طلبكم بالدعوى المذكورة أعلاه وحددت لها المحكمة جلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨-٠٤-٢٢ الساعة ٩:٣٠ صباحا في القاعة رقم (٨) والتي يتوجب عليكم حضورها و تنبهكم بأنه لكم الحق بتقديم ما تشاءون من مذكرات أو مستندات موقع عليها منكم قبل الجلسة بـ٧ أيام

المرفقات: صورة من لائحة الدعوى + حافظة مستندات

إعداد: عايدة عبيد السويدي — رقم الصحيفة: ١١٣٣٥ / ٢٠٠٨

إنه في يوم الموافق / / في الساعة بالنصية أنا المحضر بالمحكمة انتقلت لإعلان المطلوب إعلانه :

توقيع المستلم أو بصمة إبهامه — توقيع المحضر

EFQM GENERAL MEMBER

هذا الخطاب من مصرف السلام في الخرطوم الذي يحوي حساب سوداتل يعطي الأمر بتحويل المبلغ لشركة البحر الأحمر في حسلبها في بنك ابوظبي الأسلامي

The manager
Abu Dhabi Islamic Bank,
P,O Box 313
Abu Dhabi

Date : 21, November 207

Dear Sir

Subj. Authorization to transfer US. $ 130 million

Further to our E-mail of 20th 2007 we here by authorize you to Debit our US$ A/C 11010801 held with you and effect the following payment.

1- US $ 100 million (US$ One hundred Million) (by equivalent in EURO applying best rate).
2- US $ 30 million (US$ Thirty Million) (by equivalent in UAE Dirham applying best rate) and arrange to credit the proceeds to A/C No. 1-180603-1.

3- Disbursement of the remaining balance of US$.10million (US.$ TEN MILLION) will follow timely.

Thank you & Best Regards

Ahmed Hilali
Branch Manager

Abdu Khalil
GM

AL SALAM BANK

PO Box 139 Khartoum Sudan Republic
Tel: +249 183 747 000
Fax: +249 183 747 007
Remittance Fax: +249 183 747 008

info@alsalambank.net
www.alsalambank.net

وفيما بيدو ان سوداتل دفعت كل مبلغ الرشوة لشركة البحر الأحمر على ان تقوم الأخيرة بتوزيع المبالغ المستحقة للوسطاء وهو مالم يحدث باستثناء الوسطاء الأمريكيين الذين تسلموا نصيبهم
حاولت وزارة المالية السنغالية فتح تحقيق في قضية الرشاوي على اعتبار انها اضرت بدافع الضرائب السنغالي ولكن لأسباب سياسية تم التكتم على الموضوع. قيمة الرخصة التي حصلت عليها سوداتل هو 200 مليون دولار امريكي.

ادناه تحويلين من سوداتل بقيمة 67 مليون يورو:

الفساد فى جامعة السودان المفتوحة

بكرى ابوبكر 08 -09- 2010 – سودانيزاونلاين

خطاب من الاستاذ محمد مصطفي مجذوب عن الفساد بجامعة السودان المفتوحة لبكرى ابوبكر

نقاط من المقال:

- (فطلب مني د. جلال مِن الله وكيل الجامعة تأييد قرار توقيع عقد بملبغ 475 الف دولار مع الشركة فرفضت وكتبت مشيرا الي ان التكلفة الحقيقيه لمثل هذا البرنامج لا تتعدي 150 الف الدولار)
- (وعندما عرضت علي التفاصيل دهشت لحجم مبلغ المائة وخمسين مليونا التي اقترح رصدها للمؤتمر. ولما اظهرت رعبي واستيائي تراجع المبلغ المقترح حتي نزل الي خمسين مليونا لاغير. المضحك الذي يبكي اقتراح عشرة من اصل الخمسين مليونا لاستقدام ثلاث موظفات بعينهن للمساعدة في طباعة بضعة اوراق)
- (ذات يوم جاءت الي من استقدمتها لتتعاون معنا ابان فترة غيابي خارج السودان تشكو ممن راودها وساومها علي هتك عرضها، واين ؟ في حرم الجامعة وداخل مكاتبها بل وعلي ايادي من يعد من كبار الاساتذة فيها)
- (كما سمعت وشهدت كيف يتاجر وكيل الجامعة وابن عمة صرافها وشريكه في تزويد العاملين وغيرهم باحتياجاتهم الحياتيه باقساط وتحصيل الفائدة المركبة لمصالحهم الذاتية)
- (في ذات الوقت كننا نسمع ونشاهد صرف من لا يخشي الفقر في شكل اغداق حوافز وهبات وتبرعات د. جلال مِن الله علي نفسه وعلي وبطانته من ذووي الحظوة من الاقارب والمعارف وعلي الساعين له بالغمز واللمز وعلي جمعيات من خارج الجامعة في شكل تبرعات بلغت في شهر واحد عشرة مليون جنية سوداني)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة المشير عمر حسن احمد البشير

رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة
السادة نواب رئيس الجمهورية ومستشارية
السادة الوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة و امناء الوزارات
السيد النائب العام
السيد المراجع العام
السادة سفراء جمورية السودان
السادة مديري الجامعات
السيد رئيس مجلس إدارة والزملاء بجامعة السودان المفتوحة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الموضوع: الفساد الاداري والمالي والاخلاقي بجامعة السودان المفتوحة
استهل حديثي مهنئا سيادة الرئيس وجميعكم والشعب السوداني بحلول رمضان المعظم متضرعا إلي الحق جل وعلا ان يعيدة علينا وعليكم وعلي اهل سوداننا بالطمأنينة واليمن والخير. واستميح سيادة الرئيس واصحاب السيادة الذين اشركت ، عذرا في الكتابة إليكم علي هذا النحو. فالعبء ثقيل ، والامانة ابت الجبال ان يحملنها.
سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة
السادة الوزراء والمسئولين
الزملاء الكرام
اكتب اليكم في هذا الشهر الحرام عملا بحديث المصطفي افضل الصلاة والسلام والذي جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) رواه مسلم. كذلك قوله صلى الله عليه وسلم :(ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون . فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن. وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل .) رواه مسلم.
سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة
السادة الوزراء والمسئولين
الزملاء الكرام
انا الموقع ادناه أ.م محمد مصطفي مجذوب سوداني الاصل بريطاني الجنسية. ما بعت بلدي قط وإن جار علي بنوها. ولا نسيت او تناسيت هموم ابناء جلدتي يوما ولا ينبغي لي . ولعلكم سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة تذكرون اسمي من زمن خلا حين جلسنا ذات يوم نتفاكر في امور ليس هذا مجال ذكرها ولا عتب.
فقد دار الزمان وجاد عليكم وعلينا جميعا من كريم عطاء من اذا وهب فلا تسألن عن السبب. فالارزاق مقسمة يقدرها صاحب الحول والارادة من وجبت له علينا الشكر والطاعة.
او ربما لعل سيادتة يذكر الماضي القريب حين جاءه وفد يسعي طامعا في أن يأمر بوقف نقل السيد/أ.د احمد الطيب

محمد مدير جامعة السودان المفتوحة انذاك نائبا لوالي الجزيرة .وقد قيل لي حينها والعهدة علي من روي، انهم ذكروا لسيادتة بان أ.د احمد الطيب محمد قد استقدم خبيرا من بريطاني من اصل سوداني لمعالجة مسألة فاقد السودان التربوي ومسألة ضعف مهارات شبابه بانشاء مسار تقني بجامعة السودان المفتوحة. فانا هو ذاك الخبير البريطاني السوداني الاصل .

وما عنَّ لي أن اكتب إليكم من قبل لاسيما بعد أن بدأت اعد لنقل تجربتي مع جامعة السودان وتعليمها المفتوح للعالم الخارجي. وما انا مشاء بنميم. لكن ابت علي نفسي أن اقف جانبا وانا اشاهد حجم الضررالذي سيصيب الامة السودانية من شرذمة تمدد أذاها حتي بات شرا يطال كل من حمل شهادة اكاديمية من هذا البلد المعطاء. ولااريد لما اقول ان يكون وقودا لما يشاع حقا او باطلا عن السودان واهله. وما رميت إذ اضع الامربين ايادیكم ولكن الله رمي.

ولا اخال يا سيادة الرئيس ما من اشركتهم في خطابي المفتوح هذا، الا سيعمل علي سبر غور ما اقول سائلا او مسئولا. وما منهم إلا ساعيا لابراء لذمة او دعما لولاء تعارفوه .

واخلص الي إنكم يا سيادة الرئيس اهل بيت. وصاحب البيت لابد له من معرفة ما يجري فيه. واستميحكم عذرا ياسيادة الرئيس فيما ساقول وافعل بإذن الله . فالله تبارك وتعالي من وراء القصد وهو الذي يعلم السر و أخفي فاسالة تعالي اللا اصيب قوما بجهالة.

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة

السادة الوزراء والمسئولين

الزملاء الكرام

لقد امضيت جل عمري أي منذ عام 1977 خارج السودان. وبعد أن حصلت علي الدكتوراه في القانون في مادة التحكيم، تخصصت في مجال التعليم التقني وبرمجة المهارات والتدريب حتي صرت بفضل الله من خبراء هذا المضمار الذين يعرفهم العالم برمته . وعلي الرغم من انني نقلت خبرتي ومعارفي باسم الحكومة البريطانية لسبع وثلاثين دولة ، الا انني ما جلست مجلسا قط إلا وذكرت ان اصلي من هذا البلد المعطاء. ولكن كدأب كثير من العلماء امثالي ، لم ينكرني ومن هم في شاكلتي اهل جلدتنا فحسب، بل جهلوا حتي وجودنا علي سطح هذه البسيطة. وكم سمعنا عن امانات تشكلت لحصرنا والاستفادة من معارفنا وخبراتنا . فحمدت ربي واثنيت عليه فهذه سنة الله في خلقه وطويت علي نفسي وما تهوي وصبرت علي المكارة وما غوي.

جبت بقاع الارض أعلم الاخرين التقانة واصول التدريب رفعا لكفائاتهم ومقدراتهم وانا اعلم إن أهلي في امس الحاجة الي ما ازود به الاخرين . وما بخلت علي السودان وما كان لمثلي أن يبخل . ولكن لم استسغ ان آتي طارقا الابواب سائلا او متسولا. فوكلت امري متعشما أن يغيض تبارك وتعالي لي ولهذا البلد فرجا.

وشاء قدري ان جائني الاستاذ الكريم أ.د مبارك محمد علي المجذوب وزير التعليم الاسبق ، والذي علي الرغم من تشابه الاسماء لا يمت لي بصلة قربي. وكان في صحبته الاستاذ الفاضل أ.د احمد الطيب مدير جامعة السودان المفتوحة سابقا ومدير جامعة النيلين حاليا. دعياني للحضور للسودان علَّي اكون ذا نفع لاهلي واقدم لآخرتي ما كنت وما زلت آطمع واتمني أن يكون لي صدقة جارية.

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة

السادة الوزراء والمسئولين

الزملاء الكرام

لكن للاسف ما أن وطئت قدمي جامعة السودان المفتوحة إلا ورأيت والعياذ بالله ،

بؤرفساد استشري كالحسكنيت.. وجهل ينبت كخضراء الدمن..... وصراع محموم علي فتات ..ولسان كاذب ودعوة كدعوة الجاهلية

1. **كم اثلج صدري تلك ألارقام الفلكية لاعداد الطلاب الذين إدعت الجامعة المفتوحة إنتسابهم اليها حتي وصل ما ادعوا الي ما يفوق المائة خمسة وثلاثون الفا. فصدقتهم وبت اروج داخل وخارج السودان لجامعة فتية بزت اعداد طلابها في سنوات قلائل كثير من الجامعات العتيقة سودانية كانت او غير سودانية.**

وكم راعني يا سيادة الرئيس أن اتضح لي فيما بعد إن اعداد الطلاب الحقيقية لم تتعد السبعه وعشرين الفا. فحزنت كثيرا حينما عرفت إن الجامعة المفتوحة ما إتخذتني ناقوسا كناقوس النصاري او ربما حتي بوقا مثل بوق اليهود إلا لعلمها انني الاعلي صوتا خارج السودان علها تتكسب بي شرعية وإعترافا عالميين لآكاديميات لم يحسنوا إدارتها او يأدوها حقها.

2. **ذات يوم وانا حديث عهد بالجامعة ، طلب مني المدير مراجعة عطاء من شركة تدعي Software Icon لتوريد برنامج لادارة الجامعة ومناهجها الاكاديمية . تقدمت به الشركة عن طريق أ. صبري بلدو مدير العلاقات الداخلية والخارجية بجامعة السودان المفتوحة الذي استقدمها خصيصا حيث ذكر لي انه تربطه بعض الصداقة مع مديرها . فطلب مني د. جلال مِن الله وكيل الجامعة تأييد قرار توقيع عقد بملبغ 475 الف دولار مع الشركة فرفضت وكتبت مشيرا الي ان التكلفة الحقيقيه لمثل هذا البرنامج لا تتعدي 150 الف الدولار ، وشرحت بإلحاح بان العقد المعروض للتوقيع به من الهنات والمزالق القانونية ما لن يستقيم لطالب في السنة الاولي في مدرسة القانون الموافقة عليه وطلبت أن يطرح الامر في مناقصة.**

ولكن علي الرغم مما كتبت وسببت مدعما بالادلة إلا انه تم بطريقة او اخري تم التعاقد مع الشركة واهدار الالاف الدولارات ولا اخالني في حاجة للحديث عن الاسباب.

3. **جاؤوني مرة ثانية بمقترح لاقامة مؤتمرا للتعليم التقني والتدريب ، فاعتذرت بان المشروع ما زال في مرحلة التخطيط وإن الجامعة لم توفر له حتي ابسط مقومات ادارتة من معدات ولم ترصد له حتي مجرد ميزانية او مصاريف لنقدية يومية Petty Cash اوموظفين. فاصروا اصرارا غريبا علي إعداد المقترح ورصد ميزانية لعقد المؤتمر وقالوا لي علي الا اشغل بالي بالتفاصيل. فاعدوا الميزانية ولاحقوني ايما ملاحقة للتوقيع عليها توطئة لاعتمادها.**

وعندما عرضت علي التفاصيل دهشت لحجم مبلغ المائة وخمسين مليونا التي اقترح رصدها للمؤتمر. ولما اظهرت رعبي واستيائي تراجع المبلغ المقترح حتي نزل الي خمسين مليونا لاغير. المضحك الذي يبكي اقتراح عشرة من اصل الخمسين مليونا لاستقدام ثلاث موظفات بعينهن للمساعدة في طباعة بضعة اوراق.

4. **تناقل العاملون بجامعة السودان المفتوحة علي اعلي مستويهم الاحاديث سرا وجهرة وانا شهود ، عن كيفية استهداف الاستاذ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهوريه للجامعة المفتوحة. وقيل في ذلك انه صب جام**

غضبة علي مؤسسها العالم الفاضل أ.د مبارك المجذوب حين كان وزيرا للتعليم العالي وانبري منتقدا لسياسات الاستاذ علي عثمان محمد طة التعليمية. ثم أشاروا الي كيفية انسحاب ذلك الاستهداف علي جامعة السودان المفتوحة وعلي مديرها أ.د احمد الطيب محمد ووكيلها د. جلال مِن الله

5. وشرحوا لي كيف إن الاستاذ علي عثمان محمد طه وجه بتسجيل جميع المعلمين في المرحلة الابتدائية لبكلاريوس التربيه بجامعة السودان المفتوحة. ثم اسهبوا في الحديث عن كيف عاد سيادتة فنكص عن وعوده بسداد مستحقات الجامعة مما اسقطها في هوة ديون تقارب المليار جنية محجوزة في ذمة الحكومة.
6. حدثوني كثيرا عن إن جامعة السودان المفتوحة اضطرت منذ حينها للاستلاف من خزائن وكيلها د. جلال مِن الله لسد النقص في الاموال التي تحتاجها لادارامورها . وكم عجبت للهمس الذي يتناقله العاملون بان ثروة د. جلال مِن الله او بالاحري ثروة زوجته قد تصل الي السبعماية مليونا من الجنيهات . وما دري من يهمس من هؤلاء البسطاء إن السبعماية مليون لا تكفي لميزانية عام واحد لمدرسة ثانوية ناهيك عن جامعة كجامعة السودان المفتوحة. وقلت لدكتور جلال مِن الله إنه لو كان يملك مفاتيح قارون لما كان بيده أن يغطي ما ظلت الجامعة تواجهة من عجز. واعدت وكررت القول بان ما ظل يلازمها من عجز ماهو إلا نتاج لفساد و فشل إداري وسوء معالجة نظم الجامعة الماليه والمحاسبيه والتي ظلت تدار كما تدار متاجر الاحياء الشعبية.
7. اشاع القائمون بامر الجامعة بانها فازت بجائزة ملكة بريطانيا في مشروع (تيسا) واقاموا الاحتفالات وضربوا الدفوف وتلقوا التهاني التي استجدوها استجداءا من اخرين او فيما بينهم . اثاروا ضجة اعلاميه كاذبة. دعوني للمشاركة في نفخ ابواق الدعاية فشرحت لهم انا وأحد الاساتذة الاجلاء مرارا وتكرارا حتي بح صوتنا ، بإن جائزة ملكة بريطانيا تمنح دائما وابدا للشخصيات العامة البريطانية و للمؤسسات البريطانية وقد تمنح احيانا لبعض شخصيات من الاربعة وخمسين دولة من دول الكمونويلث Commonwealth التي يري رئيس الوزراء انها قدمت خدمة متميزة للتاج البريطاني. وأن الجائزة منحت في الاصل لجامعة بريطانيا المفتوحة وليست لجامعة السودان المفتوحة . وإن ما نالت جامعة السودان المفتوحة لم يكن اكثر من خطاب شكر من مدير الجامعة البريطانية المفتوحة لمدير جامعة السودان المفتوحة يثني فية الاول ثناءا مستحقا علي ألاخت الفضلي العالمة المتعلمة د. اماني عبد الغفار
علي مجهودها الكبير في ادارتها لجزئية المشروع التي نفذت بالسودان. وإن هناك تسعة او عشر دول أفريقية اخري تجري في كل منها إدارة جزئية من اجزاء هذا المشروع تلقت كل منها خطابات شكر مماثلة.
8. لكن التطبيل والتهليل الاعلامي كانوا ومازال اهم لجامعة السودان المفتوحة من الحقائق المجردة. ووصلت بالجامعة المكابرة الي أن ذهب المتنفذين من القائمين بامرها علي الإصرار علي دعوة نائب رئيس الجمهورية الاستاذ علي عثمان محمد طه للمشاركة في الاحتفالات. وقالوا في إجتماعاتهم إن دعوتهم له نكاية وردا علي إستهدافه للجامعة المفتوحة.
9. شرحت لهم إن تداول الادعاءات الكاذبة في نطاق الجامعة شئ والترويج لها بحشد من يحشدون شئ آخر. ولكن أن يدعي نائب رئيس الجمهورية شخصيا وتستغل دعوته لتسخر اجهزة الاعلام السودانية والاجنبية للتضليل الاعلامي disinformation لامرجد خطير لما فيه من عدم مصداقية وعدم مسئولية ومس وتجريح لسيادته وللقصر

وللسودان ولا يزيد من قيمة الجامعة الادبية او الاكاديمية . وإعتذرت عن المشاركة في لجان الاعداد والتحضير. ولحسن الحظ اعتذر الاستاذ علي عثمان محمد طه عن المشاركة في آخر لحظة لظروف طارئه المت به. و باتوا يتهامسون ويشيعون بانه اعتذر حقدا لانه لم يتحمل ان تنجح جامعة السودان المفتوحة رغما عن تربصه بها.

10. التضليل الاعلامي disinformation المكرر بجامعة السودان المفتوحة عن مواقف الاستاذ علي عثمان محمد طة ضد جامعة السودان المفتوحة وغيره كنت انا ممن سقطوا ضحية له. فصدقت ما يقال ويعاد حتي حملت علي الاستاذ علي عثمان محمد طه وظننت به الظنون ولسان حالي يقول

هل أنا إلا من غزية أن غوت .. غويت وإن ترشد غزية أرشد

وكم ندمت بعدها ايما ندم ولا حول ولا قوة الا بالله إذ غاب عن بالي قوله تعالي ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ). ووجدت نفسي في منعرج. ان ذهبت لسيادته او لغيره بما اعلم ، لاستهدفت انا في شخصي وقيل عني انني اتسلق وانني كذا وكذا وإن سكت فانا شريك بصمتي في مناورات سياسية

رخيصة والساكت عن الحق شيطان اخرس. ولكن قال الله تعالى (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا.(

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة

السادة الوزراء والمسئولين

الزملاء الكرام

11. بحثت وتمعنت في الذين يحتلون معظم إن لم يكن كل المناصب الادارية في الجامعة فلاحظت الاتي

أ. معظم الذين يعملون بالخدمة المستديمة بجامعة السودان المفتوحة من الاساتذة من الجزيرة المروية وقراها ومن منطقة المناقل. ولم تضم الجامعة احدا من الاخوة الجنوبين اومن الذين هم من دارفور او شرق السودان بالتعيين اصلا. وإن وجد ايا من هولاء ، فهو اصلا بالانتداب ولا يعين وفي الاغلب الاعم أن يكون من الذين درسوا بجامعة الجزيرة.

ب. كل من اعرف من مديري الادارات هو في الاصل من منطقة الجزيرة المروية ومن لم يكن من منطقة الجزيرة واضطرت الجامعة لتعينه فهو مكلف وان استمر بتكليفة هذا بضعة اعوام حتي تجد إدارة الجامعة ما يناسبها من ابناء المنطقة

ت. حتي انا الذي طلبوه ليساعدهم في انشاء المسار التقني قال لي مدير الجامعة ذات يوم ممازحا بالحرف الواحد (لو كنا بنعرف شغلك ده ما كنا عيناك)

12. ذكر لي اكثر من مره إن وظيفة نائب مدير الجامعة قد تركت شاغرة عمدا حتي لا يطالب بها الجنوبيين. وإن الجامعة تبعد قدر ما استطاعت من التعامل مع وزير التعليم العالي الجنوبي

13. بل وصل الامر بدكتور جلآل مِن الله وكيل الجامعة ومديرها المكلف عندما اخطرته كتابة بان السيد وزير التعليم العالي كلفني لاكتب ورقة عن التعليم التقني ومدي نجاح جامعة السودان في تطبيقة ، ان كتب لي خطابا يأمرني فيه بعدم الاستجابة لتوجيهات وزير التعليم العالي.

14. رأيت جحافل العاملين الذين يتم استيعابهم في شكل مراسلات وعمال وبعضهم لا يملك من الشهادات إلا شهادة الميلاد والتي تشير الي صلة القربي التي تربطهم بوكيل الجامعة د. جلال مِن الله حتي فاق عدد هولاء الاربعين. ثم رأيت كيف تجمد الوظائف ليتدرج فيها هولاء من الوظائف العمالية الي الدرجات الماليه والكتابيه بعد تأهيلهم بشهادات جامعية لا استطع أن اجزم بصحتها من عدمة. عندما سألت عن السبب قيل لي إن التعليم العالي اصدر توجيها باللا يعين إلا حملة درجة البكلاريوس فما فوق.

وكم كانت دهشة كل العاملين كبيرة عندما تم تعيين مساعدتي الشخصية وهي فتاة يتيمة الابويين وعلي الرغم من صغر سنها يقع علي كاهلها إعالة بنتين واخ وهي اصلا من منطقة الجيلي. ولكنني كنت قد اشترطت قبل توقيع العقد مع الجامعة تعيينها لتعمل معي لا سيما انها ظلت تتعاون معي لمدة ثلاث اعوام في كل الدراسات التي قمت بها قبل قدومي للجامعة وقد قطعت انا شوطا في تدريبها علي عمل التعليم التقني فاخذت منه بنصيب وافر دعي مجموعة بيرسون البريطانية الي أن تعرض عليها القدوم لبريطانيا للعمل معها لمدة عام. فاعتذرت بقدم قدرتها لترك اخوتها ورائها بالخرطوم . وقياسا علي ماجري ، لا اشك كثيرا في إن هذه المسكينة ستجد نفسها قريبا جدا قد تم الاستغناء عنها اما عن طريق ابعادها نقلا للفاشراو لدنقلا وهم يعلمون مؤكدا انها سترفض النقل بعيدا عن اخوانها او فصلا باحدي قرارات د. جلال من الله الادايه.

15. وحدث ولا حرج عن استغلال بطانة الوكيل في رصد تحركات الآخرين والتحرش بهم واسكاتهم في الاجتماعات وفي غيرها. والويل كل الويل لمن يشتم منه تزمر او حتي استعداد للحديث او الاحتجاج. وتكفيني الاشارة الي إن مكتبي انا شخصيا يتم تفتيشة بشكل روتيني يومي كثيرا ما تم نقل اوراقي وتصويرها بل تصوير حتي ما القيه في سلة المهملات. حتي وصل الحال الي سرقة هاتفي النقال من داخل مكتبي المغلق ليتم استنساخة .وما ظهر الا بعد أن هددت بالذهاب للشرطة الي آخر تلك الاساليب التي اكل عليها الدهر وشرب من اساليب اجهزة الامن قديمها وحديثها.

16. شهدت وسمعت عن اموال واراضي ومزارع توزع علي اصحاب الحظوة واهل البطانة وعرض علي انا شخصيا منها ما عرض. كذلك كثر الحديث المتناقل عن اموال توزع في شكل ترقيات نقدية او ترقيات استثنائية و حوافز تستخرج فيما يسمي بشيك مختلفة او ما اطلق عليه تهكما اسم شيك مؤتلفة. والذي كان دائما وابدا لوكيل الجامعة د. جلال مِن الله ومن يرض عنه منها نصيب الاسد.

17. كما سمعت وشهدت كيف يتاجر وكيل الجامعة وابن عمة صرافها وشريكه في تزويد العاملين وغيرهم باحتياجاتهم الحياتيه باقساط وتحصيل الفائدة المركبة لمصالحهم الذاتية. ولا ادري ولا دليل عندي ان كان تمويل مثل هذه العمليات من خزائن د. جلال مِن الله ام من ميزانية الجامعة التي ظل يدعي دعمها من جيبه الخاص لسنين خلت. وسواء إن كان من هذا او ذاك فلا اعرف ماهو المبداء الشرعي الذي احل به د. جلال مِن الله وابن عمة هذه البيوع وفوائدها المركبة؟

18. حقيقة انني عشت في اروبا منذ عام 1977 زرت خلالها السودان عدت مرات ولكني لم اسمع من قبل او اري في داخل او خارج السودان عن مؤسسات تعليمية حتي علي مستوي رياض الاطفال ناهيك عن جامعة ، يتدني وكيلها

والذي يجمع ، خلافا لاعراف براءة الذمة ، بين السلطات الاداريه والمسئوليه الشاملة عن شئونها الماليه جمعا مطلقا ثم يدلف هذا للمتجارة حتي وإن كانت من امواله الخاصة ، بنفسه مباشرة اوعن طريق وسطاء من اهل بيته واقاربة مع العاملين الذين يفترض عليه إدارتهم وتوجيههم.

19. كذلك لم اسمع من قبل عن مبني كمبني الجامعة الجديد قيل لنا ان بناءة كلف 19 مليار جنية سودانيا. ولكن عندما اصرت ال UNDP علي الاطلاع علي المستندات الاصليه حتي يتم تأهيل الجامعة للعطاء الذي تقمت به لها نيابة عن الجامعة ، وجدت ما يشير الي إن المبني لم يكلف في مرحلته الاولي سوي 3,1693,20.00 جنية سوداني فقط. كما لم تتعد تكلفة المرحلة الثانية سوي 13,717,006.

20. وعندما رجعت للجامعة برأي بعض المهندسين الذين اشتركوا معنا في صياغة مستندات التأهيل الذين ابدوا تخوفا من إن هذه التكلفة مبالغ فيها وانها ربما تؤدي لاسقاطنا من برنامج التأهيل وقدروا تكلفة المباني ما بين التسعة احدي عشر مليار جنية سوداني وطلبت ان نجري تحقيقا في الامر ، سفه رائي علي اساس انني عشت خارج البلاد ولا اعرف كيف تدار الامور في السودان.

21. ولعل من غرائب امورجامعة السودان المفتوحة انه علي الرغم من هذه التكلفه الفلكية ظهر من العيوب في المبني ما ظهر ولا اقل من ان مصاعدها التي لم يمض عليها التسع اشهر تتعطل بين الفينة والاخري وهناك من يتحدث عن عدم سلامتها.

22. كذلك ثبت وجود عيوب كهروميكانيكية في مولدات المبني الضخمة والتي اضحت تربض في حضن الجامعة كتمثال ابا الهول مع الفارق إذ إن للاخير قيمة سياحية تدر علي مصر الالاف الدولارات كل يوم.

23. اما اثاثات المبني سواء أن في قاعات المحاضرات اوالمكاتب ، بمافي ذلك اثاث مكتبي المدير والوكيل ومكتبي انا والتي صرف علي استيرادها من دبي والصين مئات الالاف من
الدولارات وصلت غير مطابقة للمواصفات ولا تتماشي مع الاحتياجات الفعلية للتعليم الجامعي وها هي بدأت تتساقط تحت اقدامنا ولم يمض عليها عاما واحدا.

24. كذلك اطلعت علي تكلفة مباني المطبعة والتي تشير حسابات الجامعة الي انها قد وصلت الي 4,414,000 جنية سوداني. كما إطلعت علي تكلفة خطي الانتاج والذين قالوا انها بلغت 1,576,66يورو. وللاسف تناقصت قدرات خطي الانتاج وضعفت جودة الكتاب الجامعي بمطبعة الجامعة عما يمكن أن تنتجه مثيلاتها من المطابع التجارية في السودان ناهيك عن العالم الخارجي.

25. وفي ذات يوم استعار استاذا يمنيا زائرا بعض العناوين ليحاول طباعتها في اليمن. وحينما عاد بعد اسبوعين بالعينات التي انتجها، ترك مدير الجامعة أ.د احمد الطيب محمد يضرب كفا باخر حينما قارن جودة انتاج صنعاء بانتاج مطبعة الجامعة المفتوحة وكاد أن ينفجر عندما عرف إن تكلفة الطباعة بصنعاء اليمن لا تكاد تصل الي 35% من تكلفة مطبعة جامعة السودان المفتوحة.

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة
السادة الوزراء والمسئولين
الزملاء الكرام

26. يؤسفني ان اقرر كتابة مشفوعا باليمين عن وجود ممارسات لاأخلاقية ولا يمكن السكوت عنها بجامعة السودان المفتوحة. فمثلا:

أ. ذات يوم جاءت الي من استقدمتها لتتعاون معنا ابان فترة غيابي خارج السودان تشكو ممن راودها وساومها علي هتك عرضها

واين ؟

في حرم الجامعة وداخل مكاتبها

بل وعلي ايادي من يعد من كبار الاساتذة فيها.

واستكتبتها شكواها ودعمتها بتقرير من عندي ورفعتهما لمدير الجامعة مطالبا بالتحقيق وردع كل من تسول له نفسة ان يدنس الحرم الجامعي بغرض ومرض ولكنني كنت قد ناديت لو اسمعت حيا .

ب. كذلك جاءتني من تشكو من تهجم عليها في مكتبها فعليا حتي باتت تصرخ مستغيثة ولحق بها من لحق من العاملين فيما يعرفه القانون الجنائي السوداني وغيره بانه محاولة اغتصاب Attempted Rape وكيف إنها رفعت امرها

لمدير الجامعة ووكيلها كتابة وبدموع تفطر القلب. وتمت معالجة الامر بنقلها هي لإدارة اخري ولم يسأل الجاني عما فعل

ت. وكم من طالبة رأيتها جالسة تبكي في مكاتب وممرات الجامعة بل حتي في مكتب سكرتارية المدير. وبسؤالي لهن عرفت إن كل مطلبهن هو مجرد استخراج شهادة البكلاريوس او الدبلوم التي درسن لها علي ضنك وشدة اعوام عدة. وفشلن في الحصول علي ما يثبت اكمالهن لهذه المناهج.

لماذا ؟

لأنهن بعضهن اكتشف إن ثمن هذه الشهادات اغلي واعز من ان تجود به.

واخريات قيل لهن عن فشل الجامعة في رصد درجاتهن او اختفاء اوراقهن او عدم وجود ما يثبت التحاقهن بالجامعة او الكورس الذي درسنه حتي اكملهن مقرراته.

27. ناهيك عما سمعت من كثير من البحوث التي كان يفترض ان تجمع من الطلاب قبل الامتحانات وتشكل جزء لا يتجزأ من تقييمهم لينتهي جمعها منهم بعد انتهاء الامتحانات وبعد أن تكون قد رصدت لها درجات بالفعل علي الرغم من عدم إطلاع الاساتذة الدكاتره علي تلك البحوث.

28. وسمعت وشاهدت بل وناقشت القائمين بامر الجامعة في الامتحانات التي لا تصحح وعلي الرغم من ذلك ترصد لها درجات في محاولات يائسة لتغطية الفشل الاداري ولا حياة لمن تنادي.

29. واستشري أمر تزوير رصد نتائج لامتحانات لم تصحح حتي وصل الامر بتناقل الناس هذا العام داخل وخارج جامعة السودان المفتوحة كيف إن منطقة الجزيرة برمتها رصدت درجات طلابها بدون تصحيح اوراق امتحاناتها. وكيف ان بعض الشرفاء من الاساتذة رفضوا اجازة نتائج هذا العام مما اضطر د. جلال مِن الله لاجراء حركة تنقلات داخلية محمومة في محاولة مستميته لتغطية فضيحة مازال لهيبها متوهجا يعمي بصر وبصيرة من تسبب اهمالهم في الحاق ابلغ الضرر بهذا البلد.

30. كذلك وصلت ليدي شهادات ودبلومات في مادة التحكيم قام باجازتها والتوقيع عليها سرا د. جلال مِن الله بدون ان يجازمنهج التحكيم من مجلس اساتذة الجامعة او تحكم مواده.
31. وحتي لا يشهد بعض اساتذة القانون من الذين درجوا علي التمسح بدكتور جلال مِن الله سعيا وراء مناصب إدارية ومخصصات بانهم كانوا وراء إجازة هذه المادة استثنائيا ، اشير الي إنه ليس بجامعة السودان المفتوحة من هو مجاز في مادة التحكيم سوي شخصي الضعيف. هذا وقد سبق لي ان رفضت أعتماد نصوص وطرق تدريس المواد التي عرضت علي إعتبار إن وزنها الاكاديمي لا ترقي مادتة لمستوي الدبلوم . وشان تقديم هذه المواد يتم عن طريق التدريب وورش العمل وليس عن طريق محاضرات مطولة تجري لنصف عام.
32. وحتي لو توفرت المادة الصحيحة وحكمت تحكيما سليما لما كان في وسع د. جلال مِن الله كوكيل الجامعة بنص قانون الجامعة وضوابط ولوائح التعليم العالي التوقيع علي شهاداتها ودبلوماتها لا سيما في مادة هو لا يفقه فيها شيئا.
33. سمعت ورأيت كذلك من اساتذة جامعة السودان المفتوحة من يدعي انه من حملة درجة الدكتوراه وينادونه جهارا مرارا وتكرارا بالدكتور، بل رأيت منهم من يجرؤ علي تعليق الشهادات التقديريه الصادرة من اكثر مؤسسات الدولة انضباطا كالتوجية المعنوي مثلا تصفة بالدكتور وما هو بدكتورو ليس هناك من يجرؤ علي الاعتراض لان من هؤلاء الدكاتره المزعومين من يمت بصلة القربي لمدير الجامعة او من تربطة كما قيل لي صلة نسب باحد الوزراء المقربين او له مصلحة مشتركة بوكيل الجامعة.
وكم وقفت مناديا بحسم الممارسات غير الاخلاقية والتي لا يقرها شرع ولا دين ، وكم طالبت بمحاسبة كل من اقترف اثما في حق عروض وحرمات المسلمين وفي حق السودان و حق جامعة السودان المفتوحة بل وفي حق التعليم العالي السوداني برمته كما طالبت عدة مرات بوضع حد للشهادات والدرجات المزورة والاكاذيب التي تحط من قدر الجامعة اكاديميا في داخل وخارج السودان
ولم يعر حديثي من تولي امر الجامعة التفاتا. وقيل لي انني أعيش في يوتوبيا اروبية شتان ما بينها وبين السودان.
34. وفي تقديري و لعله اخطر ما وصل لعلمي ادعاء بعض العاملين جهرة بان مدير الجامعة ووكيلها وبعض الاساتذة المتنفذين منهم ، هم في الاصل يعملون سرا في اجهزة امن الدولة والاستخبارات العسكرية ويحملون رتبا عسكرية بدرجة اللواء والعميد والعقيد والمقدم. وإن د.جلال مِن الله من مستشاري مجلس الوزراء.
35. وعلي الرغم من قناعتي بان السودان مستهدف داخليا وخارجيا وان امنه لابد ان يحكم و كنت ومازلت اري ان سرية مثل هذه الترتيبات الامنية هي من ابجديات المهنة وشرف العمل في مثل هذه المهن يقتضي كتمان امرها حتي علي اقرب الاقربين.
36. ومعروف إن الجامعات في كل دول العالم تراقب من الاجهزة الامنية. لكن ان يعرف او حتي أن يشاع ان مديرها ووكيلها وبعض اساتذتها يعملون في الاجهزة الامنيه ، يفقد الاجهزة الامنية السودانية وهذه المؤسسة إن لم يكن كل الجامعات السودانية خصوصيتهم.
37. فالقيم التربوية والحريات الاكاديمية مفترض توفرهما في الجامعات والمعاهد حتي تساعد في تكييف الطلاب وتأهيلهم وإعدادهم للمشاركة في بناء انفسهم وبلادهم. واذا ثبت او حتي اذا اشتهر إن مديري الجامعات السودانية

ووكلائها واساتذتها هم من الاجهزة الامنية ، فسرعان ما ستجد الجامعات السودانية نفسها معزولة من التواصل العلمي والاكاديمي الخارجي الذي لابد منه للمساعدة في بناء وتطوير هذه الصروح الاكاديمية.

38. وأخطر من ذلك ولا اخاله يخفي عليكم ، ان ايا من العاملين بالجامعات السودانية التي يشاع إنها تدار بكوادر امنية سيكون موضوعا تحت رقابة من عدو لا يكل ولا يمل في محاولات جادة لاستقطابهم وتجنيدهم.

39. ولا تعليق لي علي أن يكون د. جلال مِن الله مستشارا لمجلس الوزراء فهذا شأن يعني المجلس واهل البلد وقياداتها السياسيه والوطنية.

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة

السادة الوزراء والمسئولي

الزملاء الكرام

40. التعليم التقني الذي ذكروا لسيادتكم ان الجامعة تري فيه مخرجا للامة السودانية من مطبات ومزالق فاقدها التربوي وقدموه كورقة رابحة لالغاء النقل السابق لمدير الجامعة ووكيلها

أ. لم يرصدوا له ولا جنيها سودانيا واحدا كميزانية طوال الستة عشر شهرا التي ظللت اعمل فيها بجامعة السودان المفتوحة.

ب. ولم يوفروا له ادني احتياجاته من اجهزة ومعدات. حتي اضطررت انا لاستلاف بعض اجهزة لحاسوب قديمة والتي تخلصت منها اكاديمية الخرطوم للتكنولوجيا.

ت. وبدلا من يوفروا لي من انست فيه الكفاءة وعشمت في تدريبه عله يساعدني في امري دسوا علي من يتجسس ومن يفتش مكتبي واوراقي خلسة.

ج. حتي اضحي حديث الناس في داخل وخارج الجامعة كيف ان د. جلال مِن الله يحمل من الضغينه علي محمد مصطفي مجذوب ما يدفعه دفعا لتحطيم مشروع التعليم التقني. علي الرغم من إن محمد مصطفي مجذوب عابر سبيل ليس اكثر.

واخيرا

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة

السادة الوزراء والمسئولين

الزملاء الكرام

حين تكشف للقائمين بامر الجامعة انني من طينة غير تلك التي ظنوها وان ما عرضوه ليشتروني به من ثمن بخس لا يسمن ولا يغني من جوع ، لجأ د. جلال مِن الله وبطانته في محاولاتهم لتحطيم مشروع التعليم التقني ، الي استراتيجية استهدفوني فيها شخصيا لعل القصد منها أن يفقدوني المصداقية امام زملائهم وامام الشعب السوداني. ولكن كما يقول الليبيون فإن (الله غالب).

كان وما زال من استراتيجيتهم:

41. أن اتهمت انا ومن استقدمت من العاملين في كبريات المؤسسات البريطانية للعمل في تطوير التعليم التقني بالسودان

أ. باننا جواسيس

ب. وقيل عني انني احضرت اليهود للسودان

ت. وانني ومن لب دعوتي من الاوربيين نسعي لنهب ثروات الشعب السوداني .

42. وعطل لي ولكل من استقدمت من الاخوة والاخوات السودانيين للعمل معي بشكل مؤقت في بناء التعليم التقني ، وبالرغم من إن ستقدامهم تم بعلم وموافقة الادارة ، صرف كثير من إستحقاقاتي وإستحقاقات من تعاون معي بدعوي فقر الجامعة او خلو خزينتها لعدم ايفاء الحكومة لهذا او ذاك، حتي وصل الامر الي أن تعرضت انا لكثير من التطاول من الذين غمطت الجامعة حقوقهم مما اضطرني في بعض الاحيان الي الوفاء ببعض حقوق الذين تعاوني معي من جيبي الخاص تجنبا للحرج.

43. في ذات الوقت كننا نسمع ونشاهد صرف من لا يخشي الفقر في شكل اغداق حوافز وهبات وتبرعات د. جلال مِن الله علي نفسه وعلي وبطانته من ذووي الحظوة من الاقارب والمعارف وعلي الساعين له بالغمز واللمز وعلي جمعيات من خارج الجامعة في شكل تبرعات بلغت في شهر واحد عشرة مليون جنية سوداني.

44. واخيرا عندما تم نقل أ.د احمد الطيب محمد الشهر الماضي فجأة من جامعة السودان المفتوحة لجامعة النيلين وتواترت الاشاعات عن نقل د.جلال مِن الله لمجلس شوري الجزيره اصاب د. جلال من الله ومعيته هلع غريب. فبدأت لعبة قذرة في تصفية جامعة السودان المفتوحة بالتخلص ممن هناك شك في ولائهم او من هم ليسوا علي استعداد علي كتم الشهادة ناهيك ان قد يتسببوا في لفت الانتباه لما خفي.

أ. فهناك من يقول ان الهدف هو أللا ينكشف المستور

ب. واخرين يرون إن الامر مقصود حتي يتأكد للرئيس ولمن تسبب في تحريكهم بان نجاح جامعة السودان المفتوحة كان وسيظل وقوفا علي اشخاصهم وما دروا انها لو دامت لغيرهم لما آلت اليهم ابتداءا. وَفاتت عليهم العظة من قوله تعالي (مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ).

45. وسواء ان كان هذا او ذاك ، و لما كنت انا ومازلت اشكل الخطر الاكبر الذي يهدد بنشر غسيل الجامعة ، استغل د. جلال مِن الله وبطانته كل ما بجعبتهم للحط من قدري والاساءة لي واتهامي بحلف يمين كاذب وتزوير مستندات وإدعآات باطله لا اود الدخول في تفاصيلها وهي مازالت تحت التمحيص والتدقيق القانونيين لا سيما وانا من اهل القانون علما وممارسة.

46. ولا اريد الحديث عن الكيفية التي سولت لدكتور جلال مِنة الله ومن سولت له نفسة بإسداء نصح إداريا وقانونيا فاسد له بانهاء عقدي ايجازيا خلافا للعقد الموقع بيننا علي أمل أن اختفي ويختفي معي ما لم ولن اسكت عليه

47. بل وصل الامر الي فتح مكتبي وانا غائب خارج السودان عشما في الاستيلاء علي ما قد حصلت عليه من اوراق ومستندات تكشف ما يندي له الجبين.

48. ولا اريد الحديث عن كيف لما لم يعثروا علي ضالتهم كيف ، خلافا لكل الاعراف والقوانين والتقاليد القضائية بل حتي خلافا لاخلاقيات السودانين التي غابت عن مستشاري د.

جلال من الله القانونيين تم استغلال صحيفة المؤتمر الوطني (الرائد) للتشهير بي. فنشروا الاعلانات التحذيرية والتي لم يترددوا أن يزينوها احيانا بصورتي تحذيرا للجمهور الكريم من التعامل معي بشكل متكرر في سباق محموم لدرء ما قد انشره عنهم داخل وخارج السودان

49. بل لا اريد الحديث عن تسخيرهم لمن كلفوهم برصد ومراقبة حركتي ذهابا وإيابا وعمدوا لان يرسلوا لي من يخطرني بانهم يتابعونني اينما ذهبت ودللوا علي ذلك بانني عندما قمت بزيارة مدير تحرير صحيفة السوداني في العاشرة ليلا الاسبوع الماضي ان جاء في اليوم التالي لتلك الزيارة من يقول لي بان (السوداني) او (غير السوداني) من الصحف لن ينفعني.
50. كما لا اريد الحديث عمن ارسلوه ليحذرني بأنني اذا لم اترك البلد سوف تتم تصفيتي مثل كما حدث لمجذوب الخليفة وجون قرنق ومثل المحاولات التي تمت في حق سلفاكير ماريديت وجمال السراج و الاستاذ الدكتور ابراهيم احمد عمر وغيرهم. وما خطر ببالهم انهم يعرضون سمعة البلاد وحكامها بتهديد مواطن بريطاني بانهم سيصفوه كما تمت تصفية غيره
51. واقول بصدق انني علي الرغم من طوال فترة معيشتي في اروبا منذ عام 1977 وحتي تاريخ اليوم لم يطرق علي بالي علي الرغم من كثرة ما سمعت وقرأت ولم يخطر لي خاطر بان الخرطوم اضحت كشيكاغو او دترويت. ولم اتوهم يوما بان ساسه الخرطوم و قياديها واتباعهم والمحسوبين عليهم قد يتحزبون كالمافيا وال كابوني ويصفون الناس لطمع في مصلحة او درءا لخطر يهددهم.
52. حتي لو كان الامر كذلك فإن كل من يعرفني ، يعلم علم اليقين بانني لن اسكت علي منكر ولن اتسترعلي فساد ولا اكتم الشهادة ؟ ولا اخشي سوي الحق عز وجل وليقض الله امرا كان مفعولا.

سيادة رئيس الجمهورية وراعي جامعة السودان المفتوحة

السادة الوزراء والمسئولين

الزملاء الكرام

ليس خطابي هذا طمعا في منفعة . ففضل ربي علي كثير. وقد بلغت من العمر عتيا. فالخير وان اصابني علي أيادكم او علي يد من يأتمر بامركم ، فهو اولا واخيرا من عند الله عز وجل، وليس لمخلوق منه مهما طالت هامته الا اجر المناولة ، هذا اذا صلحت نيته.

اما انا فوالله لا ارجو الا حسن الختام. والله وحده يعلم ماهية التضحيات المادية والعينية والنفسية التي قدمتها طائعا مختارا لعلي اساعد اهل هذا البلد ولم ارج جزاءا ولا شكور سوي ذنبا مغفور وصدقة جارية في تجارة أساله اللا تبور.

ولا اكتب لكم رهبة من ظلم او وجلا وان تربص بي د. جلال مِن الله او غيره . فانا اعلم علم اليقين انه لن يصيبني الا ما كتب الله لي. فالظلم الذي وقع وسيقع علي شحصي من المحسوبين عليكم ، إن حساب من علم به او عمل له عند ملك الملوك تعالي يوم لات حين مناص.

وانا وغيري ياسيادة الرئيس ، اقول قولة حق لا اريد بها باطل ، أعلم تمام العلم بان لي من القدرة الامكانيات ما يمكنني من نشر كل هذا واكثر علي نطاق العالم . فاسمي وشهرتهي واسم وشهرة اولادي وزوجي وباقي اهلنا الذين

يعيشون في السودان وفي لندن واستكهولم وفرنسا والامريكتين وفيهم من فيهم، بما فاء الله علينا بهم من مال ومواقع نافذة ، ما يكفي لآن نجعل العالم برمته يسمع لما نقول.

إلا انني ، كما قلت في مقدمة خطابي ، استحي من الله عز وجل ان أسخر شخصي او اسمح لاي من افراد اسرتي ومعارفي استغلال ما مكننا منه واهب النعم من علم ومادة وأدلة وإثباتات وبراهين في شن حرب علي اهلنا وابناء جلدتنا البسطاء انتصارا علي مستجد نعمة اومستطعم لسلطان جائر لا يدوم كدكتور جلال مِن الله ومتنفذي جامعة السودان المفتوحة ممن دار في فلكة بلا وعي ولا فكر .

و اربأ بنفسي واهلي ان نسير في خطي بعض اهل العراق نستعدي من يتربص بتراب بلدنا . واستعيذ بالله من أن يدفعني واياهم غضبنا وتوجسنا في يكون ايا منا سببا في ضرر بليغ قد يقع علي امة محمد عليه افضل الصلاة والسلام من السودانين ويأخذ المحسنين منهم بجريرة من سفه عقلة وقل فهمه.

وأضرع اليه بحرمة شهرنا هذا الا يجعلنا من يصب وقودا تأجيجا لاتهامات الفساد التي تحيط بالسودان والقائمين عليه ويروج لها من داخل البلاد وخارجها من اجل مصارعة من ينطح يمنة ويسرة هلعا كالثور في مستودع الخزف.

فها أنا ، اذ أرفع امري، بعد الله عز وجل، لكم ولمن هم اهل ثقتكم فيمن كلفتم بإدارة شئون البلاد والعباد ، لتفعلون ما ترون . واقول حسبي هو وهونعم الوكيل.

وارفع كفي ضراعة عسي أن يهديني واياكم سواء السبيل

وتفضلوا بقبول اسمي ايات احترامي وتقديري

Mohamed Mustafa Magzoub

أ.م محمد مصطفي مجذوب

الرابع من سبتمبر 2010

اعطاء حوافز غير مستحقة من المال العام لاعضاء لاعضاءالمؤتمر الوطنى بالحكومة

حافز المعتصم عبدالرحيم وكيل وزارة التعليم العام

(165) مليون.. حافز وكيل وزارة

احمد عمر خوجلي

التيار 2 ابريل 2011

فيما أكّدت مصادر موثوقة لـ (التيار) أنّ حافز وكيل وزارة التعليم العام الدكتور معتصم عبد الرحيم الخاص بتجهيز امتحانات مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية يصل إلى مائة وخمسة وستين ألف جنيه أكّد د. المعتصم عدم علمه بقيمة الحافز، وأقسم أنّه يوزعه لأصحاب الحاجات الخاصة.

ولزوجة المعتصم عبدالرحيم - أيضاً - كلمة اا

سيف الدولة حمدناالله عبدالقادر

الراكوبة، نشر بتاريخ 08-05-2011

نقاط من المقال:

- **(وقد جاء ذلك الحديث في سياق الدفاع عمًا لحق بالدكتور معتصم عبدالرحيم وكيل وزارة التربية والتعليم ، من أذى بسبب ما نسب اليه حول تقاضيه لمبلغ (165) مليون جنيه من الخزينة العامة كحافز شخصي لقيامه بأعباء وظيفته الاميرية)**
- **(على الرغم من فداحة مبلغ الحافز الذي تحصل عليه الوكيل التربوي ، والذي يقتضي جمعه حتى يبلغ جيب الوكيل ، ان يقوم 10 الف رأس من اصحاب الحرف والباعة الجائلين سداد ما عليهم من ضرائب ورسوم حكومية ، فرغم المصاب، فقد انفض الحديث عن الحافز وانصرف الناس الى فصول حالات فساد اخرى أولى بالرعاية مما قام به سعادة الوكيل)**
- **(لقد اهدتنا السيدة سمية القاضي وكشفت – دون أن تقصد – أن نهب المال العام بوزارة التعليم هي جريمة منظمة وجماعية تجري بأيدي أخوة المعتصم في المؤتمر الوطني بالوزارة ، فليس المعتصم وحده ، وقديماً قالوا " اذا اختلف اللصان ظهر المسروق")**

اطلعت بجريدة الصحافة اليومية ، على مقال بقلم الكاتبة الصحفية السيدة / سمية هاشم القاضي، بعنوان " ثق برجالك يا عمر" ، والمقال في مجمله عبارة عن رسالة – بحسب تعبير الكاتبة - من أخت في الاسلام لرئيس الجمهرية ، تذكره بوفاء من وقفوا الى جانبه منذ بداية عهد الانقاذ في بناء المشروع الحضاري الاسلامي وحتى الوصول الى الهناء الذي تعيشه البلاد، وقد جاء ذلك الحديث في سياق الدفاع عمًا لحق بالدكتور معتصم عبدالرحيم وكيل وزارة التربية والتعليم ، من أذى بسبب ما نسب اليه حول تقاضيه لمبلغ (165) مليون جنيه من الخزينة العامة كحافز شخصي لقيامه بأعباء وظيفته الاميرية .

الدكتور المعتصم عبدالرحيم ، من كوادر تنظيم الجبهة الاسلامية القومية ، الذين شاركوا في حكم الانقاذ منذ يومه الأول، وهو من الحالات الكونية النادرة التي تتم ترقيتها الى أسفل، فقد تم تعيينه في أوائل تسعينات القرن الماضي كحاكم عام على ولاية نهر النيل ، ثم تقلصت درجته الى وظيفته الحالية كوكيل لوزارة التعليم ، التي امضى فيها شباب عمره حتى صار شيخاً في الستين ، فالرجل يعتبر – دون منازع - عميد وكلاء الوزارت على نطاق السودان والدول المجاورة.

على الرغم من فداحة مبلغ الحافز الذي تحصل عليه الوكيل التربوي ، والذي يقتضي جمعه حتى يبلغ جيب الوكيل ،

ان يقوم 10 الف رأس من اصحاب الحرف والباعة الجائلين سداد ما عليهم من ضرائب ورسوم حكومية ، فرغم المصاب، فقد انفض الحديث عن الحافز وانصرف الناس الى فصول حالات فساد اخرى أولى بالرعاية مما قام به سعادة الوكيل ، حتى قامت السيدة / سمية القاضي بنشر المقال الذي نكأ علينا جراحنا التي كادت أن تندمل.
السيدة / سمية القاضي هي الزوجة الشخصية للسيد المعتصم عبدالرحيم ، وليست الزوجية وشراكة الابناء وحدها هي التي دفعت بها لكتابة المقال ، فهي – بحسب ما قالت به - صحفية محترفة تعمل في وظيفة رئيس تحرير (صحيفة التعليم العام) ، فيما يعمل بعلها – بحكم منصبه كوكيل للوزارة – كرئيس لهيئة تحرير الصحيفة ، وصحيفة التعليم العام من صحف التوصيل المنزلي التي لا توزع بالاكشاك، وهي تباع بالكيلو لا بالنسخة ، تتحمل ميزانية وزارة التعليم نفقات طباعتها ومشقة توزيعها ، ورواتب واجور العاملين بها ، والعاملين عليها .

بحسب ما ذكرت السيدة سمية القاضي فقد دفعتها لكتابة المقال ثلاثة أسباب، أولها ، الأمانة الصحفية وتقول في تفاصيل ذلك : " وجدت من باب الوفاء أن أقول الحق وأنصف المظلوم لأني صحفية ورئيسة تحرير وهو رئيس هيئة التحرير ووكيل وزارة التعليم ، وقد ظلمه قلم من بعض المرجفين والذين يبيعون أقلامهم ... ويسارعون للكتابة في أهل العلم والدين والتقوى، ويغضبون الله ... بالتطاول على رؤسائهم بدلاً من أن يوجهوا أقلامهم للعدل والانصاف ولكلمة الحق"

وثاني الاسباب هو المعرفة الجيدة للكاتبة بالسيد المعتصم عبدالرحيم ، فهو – والتعبير لصاحبة المقال " أحد أخوة الاسلام والوطن ورئيسي في العمل وهو تاج رأسي" . أما ثالثها فهو علاقة الزوجية التي أشرنا لها ، وفي هذا تروي قصة مؤثرة في عدل المعتصم فتقول " جاءتنا امرأة في دارنا وهي كثيراً ما كانت تأتي الينا لقضاء حوائجها، وحين شاهدت المعتصم قالت له : " لماذا تجلسوني في الحوش وتجلسوا اصحاب السيارات بالصالون؟" فما كان من المعتصم الا وأن أخذها من يدها وأجلسها بالصالون وقضى لها حوائجها قبل ان يقضي حوائج ضيوفه اصحاب السيارة. يا لعدل المعتصم.
قد يصلح كل ما ورد – وهو قيض من فيض - لتسرية القارئ ، وهو أمر مفهوم من زوجة مخلصة لبعلها وتاج رأسها ، بيد أن الذي حملني على تكبد المشقة في كتابة هذا المقال هو الفقرة التالية : " أقول لاخوة المعتصم في المؤتمر الوطني بوزراة التعليم من المتسلقين الذين يريدون ان يصلوا مكانته .. انه قوي ولا يوجد من يكسر شوكته ولكنكم أصحاب منفعة وأنتم اللصوص الحرامية !! وأما عن الحوافز التي ينالها الوكيل ، فلماذا لا تحسبون لانفسكم، وهل كان يتقاضى الحوافز هو وحده ؟ أم أن صغيركم وكبيركم كان له حوافز تفوق ما ذكرتموه عنه في الصحف ".
لقد اهدتنا السيدة سمية القاضي وكشفت – دون أن تقصد – أن نهب المال العام بوزارة التعليم هي جريمة منظمة وجماعية تجري بأيدي أخوة المعتصم في المؤتمر الوطني بالوزارة ، فليس المعتصم وحده ، وقديماً قالوا " اذا اختلف اللصان ظهر المسروق" فما فعلته السيدة / سمية بزوجها ليس بأفضل مما فعله زميلها الخال الرئاسي بالمرشح تلفون كوكو.

اعطاء حوافز غير مستحقة من المال العام لاعضاء لاعضاءالمؤتمر الوطنى بالحكومة

عقد عمل المدير العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية

السوداني ، الخميس 19 مايو 2011

الطاهر ساتي

نقاط من المقال:

- **(لم يغضبه عقد يتقاضى فيه مدير مؤسسة راتبا شهريا قدره (18 مليون جنيه))**
- **(ولم يغضبه بأن يتقاضى ذاك المدير بدل عيدين قدره (90 مليون جنيه سنويا))،**
- **(ولم يغضبه أن يتقاضى ذاك المدير بدل ملابس قدره (72 مليون جنيه سنويا))**
- **(ولم يغضبه أن يتقاضى ذاك المدير بدل بونص (راتب 18/15 شهر، سنويا))،**
- **(ولم يغضبه أو يوتره أن يتقاضى ذاك المدير بدل إجازة قدره (90 مليون جنيه سنويا))،**

عقد عمل المدير العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية يلزمنا بالإعتذار لوكيل وزارة التعليم العام ..نعم، ما كان علينا أن ننتقد الدكتور المعتصم عبد الرحيم - وكيل وزارة التعليم العام - حين تقاضى حافزا يقدر ب(165 مليون جنيه)، نظير إشرافه على إمتحانات الشهادة السودانية..حافز المعتصم، مقارنة بمزايا عقد عمل السيد عثمان حمد - مدير سوق الخرطوم للأوراق المالية - ضئيل جدا، ولذلك نتعذر له عما أصابه من نقد .. ثم نقترح لوزارة المالية بزيادة حافز هذا الوكيل ضعفا أو أكثر، ليخرج من زمرة فقراء الحكومة إلى رحاب أثريائها، أي كما حال مدير سوق الخرطوم وغيره، وهم كثر!!..

لقد إعترف وزير المالية بصحة معلومات عقد عمل مدير سوق الخرطوم ..ولقد نجح زميلنا المتميز أبو القاسم إبراهيم البارحة في توثيق إعتراف وزير المالية بصحة العقد، وذلك قبل أن يأمر حرسه الخاص بإعتقاله لحين الكشف عن (مصدر العقد)..لقد إرتبك الوزير حين واجهه زميلنا بصورة العقد، وفي خضم إرتباكه قال بالنص الموثق : (نعم هذا مستند رسمي، من الذي منحك هذه الوثيقة؟، لن أدعك تغادر إلا بعد أن تخبرني كيف تحصلت على هذه الوثيقة؟).. هكذا توتر معالي الوزير وغضب ثم أمر بحبس أبو القاسم .. كان عليه أن يتوتر ويغضب يوم عرض عليه العقد - 12 يناير 2011 - ليوقع عليه..لم يتوتر يومئذ ولم يغضب، بل كتب على اورقة العقد مفردة (أوافق)، ثم وقع تحت تلك المفردة بلا أي توتر أو غضب!!..

لم يغضبه عقد يتقاضى فيه مدير مؤسسة راتبا شهريا قدره (18 مليون جنيه)، بوطن راتب رئيسه (9 مليون جنيه)، أو كما أعلنوه.. ولم يغضبه بأن يتقاضى ذاك المدير بدل عيدين قدره (90 مليون جنيه سنويا)، في وطن لايزال فيه السواد الأعظم من أطفاله يقابلون العيدين بلاحلوى و بلا لحوم..ولم يغضبه أن يتقاضى ذاك المدير بدل ملابس قدره (72 مليون جنيه سنويا)، في وطن لايزال فيه بعض شعبه يتدثر بلظى الصيف وزمهرير الشتاء

تحت كراتين وخيم معسكرات النزوح.. ولم يغضبه أن يتقاضى ذاك المدير بدل بونص (راتب 18/15 شهر، سنويا)، بوطن شبكات مياه عاصمته تتهالك ثم تجف، ليبرر المسؤول عن ذاكما التهالك والجفاف ب(المعارضة قفلت البلوفات).. ولم يغضبه أو يوتره أن يتقاضى ذاك المدير بدل إجازة قدره (90 مليون جنيه سنويا)، في وطن جنود جيشه وشرطته وأمنه يقاتلون على مدار العام في الأحراش والجبال والفيافي، بلا إجازة وبمقابل بالكاد يفي حاجة أسرته لأسبوع أونصف شهر.. ولم يغصبه أو يوتره عقد يلزم شعبنا بدفع قيمة تذاكر المدير وأسرته ، في وطن يزرع فيه الزراع ثم يتعثرون ويعسرون، لتسجنهم المصارف.. ولم يغضبه أو يوتره أن يدفع شعبنا ضرائب هذا المدير وكذلك كهرباء منزله ومياهه وهواتفه، وكأن أفراد الشعب أرقاء وسيادته سيدهم!! ..

كل تلك البنود المعيبة والموثقة في عقد عمل مدير سوق الخرطوم للأوراق المالية، لم يغضب وزير مالية البلد ولم يوتره حين وقع على العقد..ولكنه يغضب ويتوتر حين تكشف صحيفة كل تلك (التفاصيل الفضائحية)..ولو لم تكن فضائحية لما تستر عليها وزير المالية ولما غضب بسبب كشفها وفضح بنودها ..ولو لم يكن تمرير هذا العقد بالموافقة عملا معيبا - وجريمة في حق الناس والبلد - لما غضب وتوتر سيادته ثم أمر بحبس الصحفي ليكشف له مصدر العقد، تحت تبرير (ده مستند رسمي، جبتو من وين ؟)..نعم مستند رسمي، بل رسمي جدا، ولكنه ليس بقسيمة زواج أحدكم ولا شهادة ميلاد أحد أنجالكم بحيث تظل حبيسة في أدراجكم..بل هو مستند يخص المواطن السوداني الذي تمثله حكومتك الرسمية - أو تمثل به - يا وزير المالية..ولذلك يجب أن يطلع على ذاك المستند صاحب الحق الأصيل (هذا الشعب الأصيل)..لماذا نخفي عقودات مؤسسات الشعب عن أنظار الشعب ؟، أوهكذا كان عليك أن تسأل نفسك عندما واجهك زميلنا بهذا العقد المعيب ..ولكن نهجك لايؤمن بأن مال الشعب للشعب ومؤسسات الشعب للشعب وأن محتويات عقودات المؤسسات العامة يجب أن تملك للعامة التي تدفع دم قلبها ضرائبا ورسوما وجماركا و(اتوات)..ولو كان نهجك يؤمن بأن الوطن للمواطن لبادرت - أنت وليس الصحفي - بعرض كل ما يخص المواطن للبرلمان والصحف بكل شفافية ووضوح ليعلم هذا المواطن تفاصيل مايحدث في مؤسساته الوطنية، ولما إنتظرت أن يأتيك الصحفي باحثا عن بعض ما يخص الشعب، فتغضب وتأمر بحبسه وكأنه أتاك ليفسد مع المفسدين وليس ليصلح ما تفسدونه بعقوداتكم المريبة!!..

وعليه.. بعد هذا العقد المعيب، لانخطئ حين نطالب وزير المالية بأن يعرض للبرلمان - والرأي العام - ما يحدث لأموال الناس في الوزارات والهيئات والمؤسسات والوحدات والمفوضيات والمصارف الحكومية..إن كانت مخصصات مدير سوق الخرطوم للأوراق المالية تقارب المليار سنويا، كم رواتب ومخصصات الوزراء والوكلاء والفيلق الإستشاري الذي ضاقت به ردهات القصر الرئاسي ؟.. وكم رواتب ومخصصات مدراء بنوك العامة ؟.. وكم رواتب ومخصصات مدراء مؤسسات وهئيات العامة ؟..هكذا يجب أن تتساءلوا - بشك وريبة - يا نواب البرلمان، ليعلم المواطن (ما خفي)، ولكي لايخفي الوزير عقد مدير ما ولا يخفي المدير عطاء عمل ما..العصابات هي التي تدير أعمالها في الظلام وتوقع عقوداتها في الخفاء، وليست الحكومات!! ..

عقد تعيين السيد / المدير العام

وافق مجلس إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية في اجتماعه رقم (4) المنعقد بتاريخ (2009/4/12) على التعاقد مع السيد / عثمان محمد سعيد خبير مشهود عاما للسوق وفقا للشروط والأسس الآتية :

(1) واجبات المدير العام :

أداء مهامه كمشير عام للسوق على هدى ما ورد في القوانين واللوائح المنظمة لعمل السوق .

(2) الحقوق والامتيازات :

(أ) يستحق مرتبا إجماليا وقدره 18,000 جنيه (فقط ثمانية عشر الف جنيه) مفصلا على النحو التالي :

المرتب الأساسي	7,200 جنيه
بدل السكن	2,700 جنيه
بدل السيارة	6,300 جنيه
بدل المسئولية	1,800 جنيه

(ب) الامتيازات :

- بدل اللبس — مرتب 4 شهور إجمالي
- بدل الصيدين — مرتب 5 شهور إجمالي
- المرتص — حسبما يقرره مجلس الإدارة .
- مصاريف الإجازة — مرتب 5 شهور إجمالي
- العلاج — مجاناً له ولكل أفراد أسرته .
- تذاكر السفر — 5 تذاكر سفر لأقصى ما تصل إليه الدرجة المشروطة للوزارة والدرجة الأولى أو الدرجة الممتازة .
- الإجازة — خمسون يوماً في السنة بالإضافة إلى الإجازة الرسمية والأعياد .

alrakoba.net

◦ التلفون والكهرباء والمياه	يتحمل السوق تكلفة فواتير الكهرباء والمياه والتلفونات .
◦ المرتب	يتحمل السوق المشروعة عن المرتب والمخصصات والبدلات الدورية .
◦ الإجازة السنوية	يستحق الطرف الثاني إجازة سنوية قدرها 45 يوماً .
◦ مكافأة نهاية الخدمة	يستحق الطرف الثاني مرتب ثلاثة أشهر إجمالي عن كل سنة أو جزء من السنة يقضيها في خدمة السوق .
◦ بحكم منصبه كمدير عام السوق يكون الطرف الثاني عضواً في مجالس إدارات المؤسسات الآتية :	سوق الخرطوم للأوراق المالية . الشركة الإستشارية الدولية للضمان الحكومية . شركة السودان للخدمات المالية .

alrakoba.net

(3) مدة العقد :

يسري هذا العقد لمدة ثلاثة سنوات ويجدد أو ينهى بناءً على رغبة الطرفين ويجب على أي من الطرفين إخطار الطرف الآخر وإنذاره قبل 3 أشهر في حالة الرغبة في إنهاء العقد .

alrakoba.net

اعطاء حوافز غير مستحقة من المال العام لاعضاء لاعضاءالمؤتمر الوطنى بالحكومة

صورة عقد عمل السيد الأمين العام لوزارة الثقافة بالخرطوم

الراكوبة 07-25-2011

هنا صورة عقد عمل السيد الأمين العام لوزارة الثقافة بالخرطوم هاشم محمد محمد صالح الجاز وذلك لمقارنته بمستوى رواتب الموظفين والعمال بالسودان - علما بأن السيد المذكور اعلاه يستعمل سيارتين احداهما كامري 2011م ..والجدير بالذكر حسب المصادر ان سيادته تبلغ حوافزه الشهرية خمسة مليون جنيه !!..

هذا بالاضافة الى الراتب الاجمالي البالغ ثمانية مليون واربعمائة الف جنيه.

مع امنياتنا له بالشفاء يعاني سيادته من مرض الغضروف وبسببه لا يتمكن من الحضور الى المكتب بشكل مستمر وان حضر لا يستمر وجوده اكثر من ساعة واحدة .

جمهورية السودان
ولاية الخرطوم
وزارة المالية والاقتصاد

تلفون: 798817 - 781108 فاكس: 794129 الخرطوم ص.ب: 9302

المستشار القانوني

التاريخ: ٢٠١٠/١٢/٢٠م النمرة: و/خ/و/م/م/ق/ ١/٥٠/١/

عقد عمل

"أبرم هذا العقد في اليوم الخامس عشر من شهر محرم لسنة ١٤٣٢هـ الموافق اليوم العشرين من شهر ديسمبر لسنة ٢٠١٠م بين كل من وزارة المالية والقوى العاملة ولاية الخرطوم ويمثلها السيد/ المدير العام السيد/عادل محمد عثمان ويشار اليه في هذا العقد (بالطرف الاول) وبين السيد/ هاشم محمد محمد صالح الجاز ويشار اليه في هذا العقد (بالطرف الثاني)

أولاً: ـــ تمهيد:ـــ

حيث إن الطرف الأول يرغب في تعيين مدير عام لوزارة الثقافة والإعلام بولاية الخرطوم وحيث إن الطرف الثاني قد وافق على ذلك بما له من خبره في هذا المجال ملتزماً بكل شروط العقد فقد إتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً وقانوناً للتعاقد على الاتي:ـــ

ثانياً:ـ مستندات العقد:ـــ

يعتبر خطاب السيدالأمين عام حكومة ولاية الخرطوم بالرقم و خ/أ ع ح و/ ٥٠/هـ/١ بتاريخ ١٢/١٢/ ٢٠١٠ والقرار رقم ٢٠١٠/١١٧ والقرار رقم ٢٠١٠/١١٥ وكل المستندات المرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه وتقرأ وتفسر معه.

ثالثاً:ـ التزامات الطرف الأول:ـــ

١/ يلتزم الطرف الاول بدفع الأ متيازات والمخصصات الآتية:ـ

(أ) مرتب شهري وقدرة ١٣٠٠ جنيه (فقط الف وثلاثمائة جنيه).

(ب) بدل سكن وقدرة ٧٠٠ جنية (فقط سبعمائة جنية) .

(ج) دفع مبلغ وقدرة ٤٥٠ جنية(فقط اربعمائة وخمسون جنية) لمقابلة إستهلاك الماء والكهرباء والإتصالات .

(د) دعم سكن قدرة ١٠٠٠ جنية (فقط الف جنية).

(هـ) بدل عربه قدرة ٧٥٠ جنية (فقط سبعمائة وخمسون جنية).

(و) علاوة خاصة قدرها ١٢٠٠ جنية (فقط الف ومئتان جنية).

(ز) بدل تمثيل قدرة ١٠٠٠ جنية (فقط الف جنية) .

(ح) دعم إجتماعي قدرة ٢٠٠٠ جنية (فقط الفين جنية).

(ط) إجازة قدرها ثلاثون يوما في السنة.

(ي) العلاج له ولافراد أسرته اثناء شغل المنصب وفق نظام التأمين المعمول به .

(ك) تزاكر السفر الداخلية والخارجية وفق ضوابط الولاية على القطاع الأول الخاص.

(ل) بدل ليس قدرة أجر شهر إجمالي مره كل عام .

(م) يمنح حوافز اللجان والمكافآت والمجالس التي يشارك فيها.

alrakoba.net

(ن) بدل ضيافة قدرة اجر شهر اجمالي مره كل عام.

(خ)مكافأة نهاية خدمه تعادل مرتب ثلاثة اشهر عن كل سنه قضاها بالمنصب.

رابعاً:- التزامات الطرف الثاني:-

أ/ يلتزم بأداء واجبات وظيفته بالعناية والدقه بمالدية من خبره في هذا المجال.

ب/ يأتمر بأوامر الطرف الاول بتنفيذ العمل المتفق عليه .

ج/ يحتفظ بالأسرار وبما يصل الى علمة من خلال أداء وظيفته حتى ولو بعد إنقضاء العقد .

د/ يلتزم بكل ماجرى العرف على إنه من توابع العمل ولو لم يشترط ذلك في العقد .

هـ/ لايجوز له أن يشغل نفسه وقت العمل بأى شئ آخر ولايعمل لدى غير الطرف الاول وإلا جاز للطرف الاول فسخ العقد أو القاص الأجر .

خامساً:- مدة العقد:-

١/ فترة سريان هذا العقد سنه تبدأ من ٢٠١٠/١٢/٢٠م الى ٢٠١١/١٢/١٩م قابل للتجديد بموافقة الطرفين كتابة .

سادساً:- احكام عامة:-

٢/ يُحدد وزارة الثقافة والإعلام بولاية الخرطوم شروط عمل الطرف الثاني.

٣/ يحق للطرف الاول فسخ العقد إذا :-

أ/ إذا أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته الواردة بهذا العقد .

ب/ إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

٤/ عند نشوء نزاع أو خلاف بين الطرفين بشأن تفسير أو تطبيق بنود هذا العقد تتم تسويته بالطرق الودية وإلا يحال للتحكيم وفقاً لقانون التحكيم لسنة ٢٠٠٥م.

إقراراً والتزاماً فقد وقع الطرفان أدناه

الطرف الأول	الطرف الثاني
الاسم :- خالد محمد عثمان	الاسم:- هاشم محمد محمد صالح الجاز
الصفة:- المدير العام	الصفة:-
التوقيع :-	التوقيع:-

الشهود :-

١/ ..... الصفة :- ..... التوقيع :- .....

٢/ ..... الصفة :- ..... التوقيع :- .....

توثيق رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠م

أشهد انا المستشار / عبد الرحمن الطيب علي - المستشار القانوني وزارة المالية ولاية الخرطوم بموجب التفويض الصادر من وزير العدل - على صحة التوقيعات اعلاه وذلك بعد أن تليته عليه وهو عالم بمضمونه ومحتواه.

صدر تحت ختمي وتوقيعي و في اليوم ..... من شهر ..... لسنة ١٤٣٢هـ الموافق اليوم ..... من شهر ..... لسنة ٢٠١٠م.

عبد الرحمن الطيب علي

المستشار القانوني

وزارة المالية- ولاية الخرطوم

alrakoba.net

http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-25753.htm

فساد البشير و أسرته و المقربين اليه

وداد تؤجر صندوق امانات ببنك فى لندن

رغم وساطة رجل اعمال كبير: البنوك الانجليزية ترفض فتح حساب لسيدة السودان الفضلى وداد بابكر

بخيت شوشو

الراكوبة - 06-23-2011

رفض بنك HSBC البريطاني في لندن فتح حساب او ايجار خزنة لزوجة الرئيس البشير امس الاول (الاثنين) معتذرين بانها لاتقيم في المدينة وانها زائرة فقط علاوة علي ان إثبات الهوية الذي تحمله جواز سفر دبلوماسي بصيغة زائر، رغم وساطة رجل اعمال سوداني كان يرافق حضرتها ويقوم باعمال الترجمة لها ويملك حساب بنفس البنك HSBC) (Mayfair premier branch، مما اضطرها الي ايجار صندوق امانات (Save Box) سعة مائة كيلو جرام في مايفير سايفين بلانكت وقامت بدفع مقدم خمسة سنوات وتوقيع عقد ابتدائي بواسطة محامي الموقع، وهو مكان امن تلجأ اليه الاسرة الكبيرة لحفظ مجوهراتها والمقتنيات الثمينة. وحاولت السيدة الاستعانة بالسفارة الا ان الصديق المرافق وبناء علي نصيحة موظفي البنك بعدم جدوي الخطوة مما اضطرها الي الغائها.

وكانت السيدة وصلت الي لندن قبل عدة ايام علي متن طائرة خاصة (Private Jet) ونزلت في ضيافة رجل اعمال سوداني صاعد يعمل رئيس لنادي قمة وله صلات مشهورة بزوجها والاسرة، في بناية يملكها خلف فندق ريتز قرين بارك الي جوار قصرالملكة. الرسالة

فساد البشير و أسرته و المقربين اليه

أشاعوا فيها الفساد.. عمر البشير.. وداد بابكر..علي عثمان..انهيار السودان.!!..

خالد ابواحمد

الراكوبة 7 يونيو 2011

نقاط من المقال:

- **(وفي الاسبوع الماضي ذكرت تقارير أخبارية أن لوداد بابكر ثروة طائلة تم وضعها في مصرف بريطاني تأميناً للمستقبل)**
- **(للسيدة وداد مستشارين ماليين يعملون معها لزيادة أرصدتها المالية على مستوى الدول ذات الصبغة المصرفية.**

للسيدة وداد بابكرمنتجعات في عدد من الدول من بينها ماليزيا.

للسيدة وداد بابكر عقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

للسيدة وداد بابكر مشاريع عقارية داخل العاصمة الخرطوم .)

يظل المشهد السوداني على حاله يتحكم فيه شخوص بعينهم أوصلوا البلاد لحافة الهاوية ولم يرف لهم جفن، لكن التاريخ السياسي الحديث للسودان سيكتب ان الذين تسيدوا الأمر في بلادنا العزيزة أشاعوا فيها الفساد، وتركوها نهباً لعصابات الحزب الحاكم، هم المسؤولون عن ما حدث لأكبر بلد في القارة الأفريقية والمنطقة العربية وأكثرها شهرة في كافة المجالات.

ليس غريباً ألبتة أن يكون رئيس البلاد هو المسؤول الأول عن ما صار إليه الحال، لكن الذين يتكسبون منه ويُسبحون بحمده هم الوحيدون الذين يسعدوا غاية السعادة عندما يطل عليهم الرئيس من على الشاشة وهو يصنع كل مبررات الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، أما الباقون من أمثالنا الذين هجروا القنوات الفضائية السودانية ليمنعوا أنفسهم من رؤية تلك الوجوه القترة، وأي وجوه تلك.. ؟!!.. الحاقدة على أهل الهامش والأطراف، لأنهم لا ينتمون للشريط النيلي ولا للقبائل التي أصبحت تتحكم في مصير شعوب السودان الأخرى.

الصدفة وحدها أوقعتني لمشاهدة الفضائية السودانية، وأنا أقلب لاختيار قناة أجد فيها سلوتي والعالم من حولنا يمور بالأحداث الجسام، وقفت عند ذلك الوجه المتجهم وكأن جيفة نتنة قد وضعت أمامه، يكذب ويتحرى الكذب ولم يصدق أبداً في إجابة واحدة على أسئلة صحفي القصر ، تحدث عن قوة الاقتصاد السوداني، وعن مشكلة الجنوب وكأن شيئاً لم يحدث.. ولم ينفصل الجنوب ولم تقتطع أجزاء عزيزة من الوطن، ولم ترحل عن عالمنا ملايين الأنفس في حرب ليس فيها كاسب، واصفاً الأوضاع في السودان بأنها على ما يرام.!!..

وأخبار السودان في وسائل الإعلام الخارجي ليس فيها ما يبشر بخير..وتصريحات على شاكلة "سنقطع رأس.. ونقتل.. ونضرب بيد من حديد..ونُسّيل دم..وتهديد ووعيد بفتح جبهات الحرب ومواصلة القتال.." إلخ.!!!...

وداد بابكر..امبراطورية السلطة والمال!!..

عندما نشرت في هذا الموقع (الراكوبة) قبل فترة تقريراً عن مليارات الرئيس عمر البشير في بنك لويدز الخاص في سويسرا وأكدنا المعلومات بذكر أسماء أحياء يرزقون، بعضهم سفراء للسودان في دول عربية وأجنبية، وبعضهم قادة في الحزب الحاكم وفي قمة السلطة، قامت الجهات الأمنية بتوجيه كل الوسائل الاعلامية والصحافية التي تضع يدها عليها بأن لا تتطرق لماذا ذكرته حول مليارات الرئيس، لكن الشعب السوداني بفطنته ووعيه أدرك الحقيقة.

وقبل سنوات قليلة وفي مقال طويل رداً على الدكتور محمد وقيع الله كنت قد ذكرت معلومة عن املاك السيدة وداد بابكر زوجة السيد الرئيس لمنتجعات في بعض الدول الآسيوية وعن امتلاكها عقارات في مشروع النخلة بدولة الامارات العربية، ومشاريع داخل الخرطوم، أيام قليلة وتأكد للناس صحة المعلومات من مصادر ليس لها علاقة مباشرة بالسودان.

وفي الاسبوع الماضي ذكرت تقارير أخبارية أن لوداد بابكر ثروة طائلة تم وضعها في مصرف بريطاني تأميناً للمستقبل، والغريبة أن السيدة وداد كانت قد وصفت قيادات المؤتمر (الوطني) بـ(التماسيح) وأنها لهذا السبب "لا تتعامل معهم"، قالت ذلك لمهندس سوداني مرموق يعمل في الخارج كان قد أوتي به لتنفيذ مشروعات تخصها وفي معرض حديثها معه ذكرت له هذه العبارة الأمر الذي جعله يعدل عن فكرة التعامل معها خوفاً من صراع (التماسيح) مع

زوجة الرئيس في حرب ليس له فيها ناقة ولا جمل.!!..
بينما تصف قادة الحزب الحاكم الذي يرأسه زوجها بالتماسيح تقوم هي بنهب أموال الشعب السوداني نهاراً جهاراً، وقد عرفت بالبساطة عندما كانت زوجةً لابراهيم شمس الدين الذي لم تعرف له أي عقارات ولا ممتلكات، كنا نعرفه ونعرف أقرب الأقرب إليه بشكل خاص ساعده الأيمن الأخ علي بدري وسائقه الخاص الاخ بانقا التوم، وهما يعرفان تماماً هذه الحقيقة.
وداد كانت تسكن في إحدى البيوت الحكومية القريبة من جهاز الأمن، وهو سكن متواضع للغاية، وفي الغالب زوجها لم يمكث معها طويلاً، فقد كان أغلب وقته في مناطق العمليات العسكرية ..فمن أين لوداد بهذه الثروات المنقولة والمشاريع العقارية والمنتجعات السياحية..؟.!

للسيدة وداد مستشارين ماليين يعملون معها لزيادة أرصدتها المالية على مستوى الدول ذات الصبغة المصرفية.
للسيدة وداد بابكرمنتجعات في عدد من الدول من بينها ماليزيا.
للسيدة وداد بابكر عقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
للسيدة وداد بابكر مشاريع عقارية داخل العاصمة الخرطوم .
وكان نشر بعض المعلومات عن ثروتها وتداول الناس حولها بشكل كبير أغضب عليها زوجها وحسب روايات متنفذين في الحزب الحاكم أنه قد طلقها، ولكن ما لبث أن أرجعها بثمن غال زاد من وجعة الاقتصاد السوداني وحرمان المرضى من العلاج كما زاد من الجوع والمسغبة..لم تكن مجرد ملايين بل مليارات ومعها أبنية.!!..
قد يتساءل القاري الكريم ما هي الخدمة التي تقدمها السيدة وداد بابكر لزوجها حتى تمتلك كل هذه الأموال..؟.!

تسببت السيدة وداد بنهبها خزينة الدولة في إفقار الشعب وتشرده بين الأمصار ودخوله السجون والمعتقلات، ونتج ذلك عن دمار كامل وشامل لكل مقومات الدولة في السودان، وكذلك ضياع القيم الاخلاقية السودانية، وانتشرت الدعارة وتضاعفت بشكل خيالي أعداد الأبناء مجهولي الوالدين، وحدث شرخ كبير في بنية المجتمع السوداني، وأصبحت الدولة السودانية في مهب الريح اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ السودان الذي لم يشهد تطبيقاً فعلياً لتجزئة البلاد.

ثم ماهي الخدمة التي تقوم بها السيدة وداد للشعب السوداني وللدولة السودانية حتى تتصدر قائمة أغنياء البلاد إن لم يكن قائمة نساء الرؤساء في العالم العربي.!!..
لكن في واقع الأمر حتى زوج السيدة وداد نفسه مغلوب على أمره مثل الشعب السوداني فهي كثيرة التسفار كثيرة الطلبات..كثيرة المشاكل التي تتسبب بها لنا جميعاً شعباً ورئيساً، أما الحكومة التي يقودها (التماسيح) والعهدة على السيدة وداد مشغولة بترتيبات المراحل المقبلة للأوضاع في السودان، فقد جاءت قبل أيام الأنباء تشير إلى أن وزارة الخارجية قد عينت مؤخراً السيدة اميرة داؤود قرناص سفيرةً لجمهورية السودان بايطاليا، والسيدة قرناص هي إحدى زوجات السيد علي كرتي وزير الخارجية المبجل، تاجر الأسمنت، ولمعلومية القراء الكرام أن عدداً غير قليل من

المسؤولين في الحكومة من الدرجة الأولى والثانية قد عينوا زوجاتهم بوزارة الخارجية..رأيتم كيف أن الدبلوماسية السودانية أصبحت كسيحة..؟.!
لماذا إسوّد وجه علي عثمان..؟!!!

قبل فترة تساءل الناس عن زيادة سواد وجه النائب علي عثمان محمد طه..البعض ارجعها للمرض وآخر للكُبر، لكن المتأمل في سيرة الرجل منذ بداية الحكم ا(لانقاذي) بإمكانه أن يجد تفسيرات لهذا السواد والحالة النفسية التي يعيشها، إذا ذكرنا حادثة واحدة فقط قد يجد فيها القارئ الكريم السبب.. وهي حادثة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اثيوبيا عام 1995م وقد اعترفت بها الحكومة رسمياً وبعد الثورة المصرية، وقد كان كاتب هذه السطور يذكر هذه الحادثة وأبعادها وتأثيرها على السودان استراتيجياً واقتصادياً،كان الكثير من الذين يناكفون يحاولوا إلصاق تهمة الكذب على الكاتب.
المهم أن محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المصري السابق راح ضحيتها من السودانيين 5 أشخاص من بينهم 2 اثنين كانا في العاصمة أديس أبابا في ذلك الوقت وكانا على صلة بالمحاولة وعندما فشلت عملية الإغتيال قامت المخابرات السودانية بتصفيتهما حتى لا تجد المخابرات الأثيوبية أي معلومات حول الفاعلين، أما الثلاث الآخرين تم تصفيتهم في الخرطوم وبأشكال مختلفة، وبالطبع أن الجميع الآن يعرف أن هذه المحاولة قام بالتخطيط لها علي عثمان محمد طه وبتنفيذ صلاح قوش عندما كان متنفذاً.
أتصور أن علي عثمان محمد طه لا بد أنه يتأثر بالدماء التي أريقت بسبب محاولة الاغتيال لتحقيق مآرب ذاتية خاصة وأن القتلى السودانيين جميعهم من جيل الشباب وفي مقتبل العمر، وقد كان سعادته صاحب الفكرة والدينمو المحرك لها، ولم يسمع كلام أخوانه عندما حذروه مراراً وتكراراً بأن يعدل عن الفكرة التي يعمل على تنفيذها عندما شاهدوه كثيراً يقابل مجموعة من المصريين أحياناً في بيته بمدينة الطائف ومن بينهم قيادي معروف في الجماعة الاسلامية المصرية، ولم يكن أخوان علي عثمان في التنظيم يعلمون بأن العملية هي إغتيال (الفرعون) وهو اسم العملية وفي وقتها تأكد للجميع الذين كانوا داخل السلطة أن رئيس الجمهورية عمر البشير ود. حسن الترابي كان لا يعرفان شيئاً عن ما حدث وكانا يستميتان في النفي ورد التهمة عن السودان.
هذه الأرواح التي زهقت لا محالة ستطارد علي عثمان أين ما حل وهو يعلم ذلك، وكل طاغية تسبب في قتل الناس ستطارده اللعنات أين ما يحل، فإن التسبب في انتهاء حياة البشر ليس بالأمر الهين، وقد قال المولى سبحانه وتعالى " مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً "..صدق الله العظيم.
علي عثمان وكراهية الأقران.!!..
علي عثمان محمد طه في عهد (الانقاذ) والسطوة التي وجدها مكنته من تصفية حسابات كثيرة مع العديد من الرفقاء داخل الحركة، وأولها مع شيخه د. حسن الترابي الذي لم يراع فيه إلا ولا ذمة وأسرته الذين كانوا أقرب الناس لشخصه، ويعرف الكثير منا دور السيدة وصال المهدي في زواجه من إحدى الأسرة المهداوية العريقة، إن علي عثمان محمد طه تنكر لكل ما قام به الترابي في اعتلاءه هرم السلطة أن جعل منه قيادياً شاباً يشار إليه بالبنان، ويذكر الجميع الهجمة القوية التي جابهها حسن الترابي عندما اختار علي عثمان لزعامة المعارضة في البرلمان (1986-

1989م) مما يسمى بالزعامات التاريخية أمثال يسين عمر الأمام وعثمان خالد مضوي، وابراهيم السنوسي وغيرهم، وقالوا له بالحرف الواحد" إن علي عثمان لم يلبس يوماً واحداُ قاشاً في صلبه، ولم يعيش حياة الأحراش في أثيوبيا وليبيا ومشقة التدريب والعمل العسكري، وعلي عثمان الوحيد من كل أجيال الحركة الذي لم يعتقل يوماً واحداً ولم يقاتل أبداً كما قاتلت غالبية أجيال الحركة في العديد من الجبهات، وعلي عثمان لم تختبر إرادته وشخصيته في أي مواقف صعبة.!!.."

والملاحظ أن علي عثمان محمد طه في سطوته تلك لم يُشرك في الحُكم الغالبية العظمي من الكوادر التنظيمية التي شاركته العمل في فترة من الفترات، بل أبخس حق الكثيرين وخاصة رؤساء الاتحادات الطلابية الجامعية أمثال ربيع حسن أحمد (استضاف منزله الاجتماع الشهير لوضع الترتيبات الاخيرة لتنفيذ انقلاب يونيو 1989م)، وكذلك الفقيد أحمد عثمان مكي، والاستاذ علي عبدالله يعقوب ورجل الأعمال محمد عبدالله جار النبي، وغيرهم من الذين يبغضهم علي عثمان بغضاً شديداً مُتفهاً اسهاماتهم التي لا ينكرها أحد.

كنت قد سألت أحد الاخوة قبل سنوات عن سبب كراهية الرجل للعديد من أعضاء الحركة وخاصة من الكوادر التي يُعتمد عليها.. رد عليّ الأخ قائلاً "أن علي عثمان لديه عقدة النقص فإن الغالبية من كادر الحركة (الاسلامية) بعد دراستهم بجامعة الخرطوم نالوا الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه في الخارج بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وكندا، وتقلدوا المناصب في الاتحادات الطلابية العالمية، بينما علي عثمان لم يبرح السودان كأقرانه"، لذا يشعر بعقدة نفسية تجاه الآخرين.

وأتذكر أن حسين خوجلي رئيس تحرير صحيفة (ألوان) كان قد وصف علي عثمان بالمحامي "الفاشل" ولم يكن حسيناً يتخيل أن الرجل سيغضب كل هذا الغضب، ويقول خوجلي "بالفعل لم يمارس المحاماة وعمل فترة قصيرة بديوان النائب العام، كما عمل بمجلس الشعب أبان الإتحاد الإشتراكي"، وكان دائما يرى نفسه الأقل شأناً فكان يُكمل هذا النقص بالتفكير والعمل الدائمين على اعتلاء سدة السلطة، وقد تحقق له ذلك بعد ضربة هاشم بدرالدين للدكتور الترابي في كندا، ومنذ تلك اللحظة أصبح ممسكاً بتلابيب الحكم من خلال السيطرة الفعلية على مؤسسات الحركة (الاسلامية)..!!

وبعد انقلاب 4 رمضان والانشقاق الشهير الذي لعب فيه علي عثمان الدور الرئيسي والكبير بمعاونة د. مجذوب الخليفة وصلاح قوش ود. نافع..إلخ ناصب علي عثمان العداء ما يسميهم دائماً بـ (أولاد الترابي) وهم أمين حسن عمر وغازي صلاح الدين وأحمد أبراهيم الطاهر، وقال ذات مرة في الأيام الأولى لانقلاب رمضان أن "أولاد الترابي مهما حصل سيرجعوا لشيخهم"، لذا نجده لا يتعامل معهم البتة إلا تقيةً، مثلاً شخص كأمين حسن عمر لا يُعطي أي منصب رسمي وقد كان ملء البصر والفؤاد كان حلقة الوصل بين الرئيس والشيخ أيام (العسل) وكان هو مندوب زعيم الحركة (الاسلامية) في السودان للحركات الاسلامية الأخرى، ويتم إبعاده دائماً فيما يتم تعين وزراء من صغار القوم أمثال حاج ماجد سوار وعفاف عبدالرحمن وسناء حمد وهم بمثابة أبناء لأمين حسن عمر من حيث السن والتجربة التنظيمية والمعرفة الفقهية والعلمية، والأمر المهم أن شخصية علي عثمان عنصرية من الدرجة الأولى تكره أبناء الغرب بشكل غريب، شخصياً كنت أستغرب هذه المسألة لأن أبناء غرب السودان في الحركة الكثيرين منهم أفنوا زهرة شبابهم في العمل التنظيمي والدعوي لم يعرفوا الطريق للتوزير وهم ليس من النوعية التي تجري وراء السطوع

والأضواء الكاشفة، ويمكننا كذلك أن نأخذ مثالاً آخراً هو الاعلامي البارز عوض جادين المؤسس للكثير من الأقنية الاعلامية في (الإنقاذ)، يُتنقل به من الإذاعة لوكالة الأنباء، وهو الخبير الذي علم الأجيال الاعلامية العمل الإذاعي والتلفزيوني، وجادين هو الذي قام بتسجيل البيان رقم (واحد) للإنقلاب من استديوهات منظمة الدعوة الاسلامية بالرياض الخرطوم قبل اسبوعين من التنفيذ) عموماً أن أبناء الجنوب والنوبة والنيل الأزرق لا تجد من بين صفوفهم وكوادرهم من يعمل مع علي عثمان محمد طه.!!..

سيلعنكم التاريخ!!..

آلمنا شديداً ما يتعرض له أهلنا في جنوب كردفان من إبادة جماعية، كما تألمنا من قبل ولا زلنا نتألم لما حدث في دارفور، فأي لغة هذه التي تعبر عن المأساة وعن عظم المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعاً ولا سيما وأن أبناء جلدتنا من أهل الشمال والأواسط ومن الذين يطلق عليهم أصحاب الدرجات العلمية الرفيعة قد أدمنوا السكوت والغياب الكبير في مكان الحضور الوطني.. آلام كثيرة وفواجع قاتلة يتعرض لها الشعب السوداني وتحديات جسيمة لم يمر بها السودان من قبل.

إن الغياب الكبير للصوت الوطني الرافض لممارسات الحزب الحاكم في السودان مّكن هذه الشرزمة من أن تقوم بما قامت به من تصفيات جسدية ومن إبادة جماعية وتطهير عرقي، وللأسف حتى المجتمع الدولي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا متواطئة في هذه الجريمة النكراء، لذا لم يكن غريباً أن يقول المجرم أحمد هارون "سنستخدم كل أنواع الأسلحة وكل الوسائل في جنوب كردفان.!!.."

أعداد القتلى والجرحى تتزايد كا يوم، وإرهاصات انتقال موجات العنف الحكومي لمناطق النيل الأزرق ومع زيادة القتل والحرق بالطائرات يقابل ذلك سكوت مخزي وتجاهل لصرخات المنكوبين، فهذا السكوت إما يكوت توافق مع الحكومة على الإبادة، أو هزيمة نفسية وجبن وعار فإن الله سبحانه كتب للأنسان أن يعيش عزيزاً مكرماً فإن ضاقت الأرض بما رحبت فهناك الكثير من الخيارات ومنها ما هو.. أضعف الايمان.!!..

فإن النار التي تأكل أبناء شعبنا في دارفور وجبال النوبة الآن لا محالة ستصل لبيوت كل الذين إرتضوا الخنوع والسكوت على الباطل..

الساكتون على الإبادة أين ستهربون من لعنات الثكالى والأرامل وأسر الشهداء.!!..

خلاصة القول أن البلاد التي يحكمها رئيس لا يدري ما يقول.. ولا ينصت لصوت العقل من الطبيعي أن تراق الدماء على جنباته، ويتشرد أبناءه، وتتقسم البلاد لكنتونات يأكل فيها القوي الضعيف..

حسبنا الله ونعم الوكيل .

فساد البشير و أسرته و المقربين اليه

فساد شقيق البشير عبدالله حسن البشير

شقيق البشير عبدالله حسن البشير، رغم انه طبيب و يعتبر موظفاً عادياً بالدولة إلا انه يستغل قرابته بالبشير ليحظي بإمتيازات- غير مستحقة - و مستغلاً أجهزة الدولة فى السودان لتمنية اعماله الخاصة، و فى بعض الاحيان يتم هذا

بمساعدة وزارة الماليةالقومية! هذا غير تلقيه لعمولات من المستثمرين العرب الذين يذهب اليهم بصفة انه فقط أخ الرئيس السودانى!! وكل هذا يتكشف من خلال الحوار الذى اجرته معه صحيفة السودانى. سعد مدنى

بعض من حوار رفيدة يس مع شقيق البشير عبدالله حسن البشير

السودانى 16 مارس 2011

نقاط من المقال:

- وكشف أنه أقنع رجال أعمال من الإمارات والسعودية بالاستثمار في السودان، لكنه لم يحصل على عمولات منهم
- وقال إن «هناك مجمع مدارس خاصة فخمة أديرها، ما أوحى للبعض بأنها قصور خاصة بالرئيس البشير». وأضاف أن «هذه المدارس شيدت بقرض من بنك التنمية الإسلامي في جدة بمبلغ خمسة ملايين ونصف المليون دولار، بضمان وزارة المال السودانية».
- أنا اسمي بره عنده قيمة.. يعني إحنا في السودان جوه ما عندنا وضعية خاصة لكن بره عندنا وضعية خاصة وأنا في مرة مشيت الإمارات قابلت الشيخ منصور بن زايد، والشيخ الناصر كان وزير البترول وقابلت بن خرباش بصفته وزير مالية، لو كنت زول تاني تفتكري كنت هاقدر إنو أقابل الناس ديل، وفي ثلاثة أيام أنا قدرتا أقنع خرباش ده إنه يجي السودان... عمل بنك الإمارات وبنى الفلل الرئاسية وواحة الخرطوم ولم أتكسب من ذلك مصالح شخصية ولا حتى عمولة كان كل ذلك من أجل السودان

دافعت عائلة الرئيس السوداني عمر البشير عن نفسها في مواجهة معلومات رائجة عن ثرائها وحصولها على مكاسب مالية ضخمة، مستغلة نفوذ البشير في السلطة. وأكدت أنها لا تملك أرصدة مالية في مصارف داخل البلاد أو خارجها.

واستمر الحديث همساً في مجالس الخرطوم عن ثراء أشقاء الرئيس وامتلاكهم شركات وقصوراً، خصوصاً بعد تشييد مجمع إسلامي فخم يحوي مجمعاً تجارياً ضخماً وفيلات تحيط به في واحدة من أرقى ضواحي الخرطوم. ونشرت مواقع إلكترونية صوراً للمكان وتحدثت عن استغلال نفوذ الأسرة في الحصول على مكاسب تجارية من شراكات مع رجال مال وأعمال.

وطفحت صحف محلية أخيراً بحديث عن الفساد باعتباره أحد محركات الثورات العربية، قبل أن يعلن البشير خلال لقاء مع الشباب والطلاب في الحزب الحاكم اعتزامه تشكيل مفوضية لمحاربة الفساد. وقال شقيق الرئيس اللواء عبدالله حسن البشير، وهو طبيب في المستشفى العسكري، إن شقيقه لا يملك قصراً وله منزل تحت التشييد. وأكد في حديث متزامن مع صحيفتين محليتين قريبتين من الحزب الحاكم، أن رصيده في المصارف المحلية «نحو جنيه واحد» وان أجره الشهري لا يتجاوز 12 ألف جنيه (نحو 4 آلاف دولار)

وكشف أنه أقنع رجال أعمال من الإمارات والسعودية بالاستثمار في السودان، لكنه لم يحصل على عمولات منهم. وأضاف أنه «سعيد بخلع الرئيس المصري حسني مبارك من السلطة لأنه كان يدعم المتمردين السابقين في جنوب السودان ويسعى إلى إضعاف السودان ويخشى من الإسلاميين»، موضحاً أن البشير «كان يزور القاهرة بصورة مستمرة لتجنب شرور مبارك، ونحن سعداء بسقوط نظام مبارك لأنه كان يكيد لنا.«

ونفى محمد شقيق الرئيس البشير أن تكون عائلتهم تملك قصوراً في الخرطوم. وقال إن «هناك مجمع مدارس خاصة فخمة أديرها، ما أوحى للبعض بأنها قصور خاصة بالرئيس البشير». وأضاف أن «هذه المدارس شيدت بقرض من بنك التنمية الإسلامي في جدة بمبلغ خمسة ملايين ونصف المليون دولار، بضمان وزارة المال السودانية». ورفض اتهامهم باستغلال نفوذ الرئيس، لافتاً إلى أن «كل القروض الخارجية تأتي بضمان وزارة المال.«

كل ثورة كشفت ثروة... وأحاديث تتردد هنا وهناك حول ثراء أسر رؤساء الأنظمة خاصة بعد أن أفلحت الثورات الأخيرة في تونس ثم مصر انتقالاً إلى ليبيا ورئيسها معمر القذافي الذي ما زال يقاوم شعبه (زنقة.. زنقة).. ظهرت أرصدة مليونية وبالعملة الصعبة في بنوك خارجية وإن اختلفت الأرقام.. كل ذلك جعل كل دول المنطقة تعيد ترتيب أوراقها من جديد.. ولفت أنظار الناس لإلقاء الاتهامات هنا وهناك وهو ما طال أخوة الرئيس عمر البشير..
(السوداني) التقت د. عبدالله البشير شقيق الرئيس ومدير مركز القلب واللواء العسكري بالجيش، ورد الرجل على كل تلك الاتهامات التي أشار إليها البعض بصراحة تقدر له، مستقبلاً تساؤلاتنا بصدر رحب وفي الحلقة الثانية يواصل اللواء الطبيب الحديث حول ما شغل (الرأي العام).. فإلى سطور الحوار:

حوار: رفيدة ياسين*
*عذرا يا دكتور ولكن الشعب لا أظنه يعرف أين تصرف النقود.. وهو ما دفع الرئيس نفسه لإنشاء مفوضية للفساد مؤخرا؟
=سكت قليلا ثم قال: "بيكون في فساد لكن ما بالصورة الظاهرة. أصلا مافي ملة في العالم كلها خالية من الفساد.. أكيد الرئيس شاف في مشاكل عشان كده أنشأ مفوضية فساد لكن مقارنة بالفساد الشايفنو حسي في الدول والأرقام الخيالية لأرصدة المسئولين في البنوك فلا يوجد فساد ظاهر في السودان."
*كل هذه الأرصدة التي تتحدث عنها لم تظهر إلا بعد سقوط الأنظمة فقط؟
=رد وهو رافعاً إصبعه السبابة: "نتحداهم ونعلن للعالم كله من الآن، أي مسئول عنده رصيد في البنوك بره يرجعوه لشعب السودان فورا."
*هذا عن المسئولين الحكوميين.. لكن ماذا عنكم أنتم إخوة الرئيس وما يتردد من إشارات لثرائكم.. ما تعليقك على ذلك؟
=رد ساخرا: "نحنا في كلام عننا لكن أنا أقول لك حاجة ممكن ما تصدقيها.. البيت الأنا ساكن فيهو لحد حسي عندي

باقي ديون.. وده موثق لدى محامي وهو دين لم أسدده حتى الآن... وأنا الليلة مسافر لندن إلى الآن لم أجد حق تذكرة السفر."

*هل لديك جرأة أن تكشف لنا بصراحة كم يبلغ رصيدك في البنك؟

=حسابي في البنك والله ما فيهو الف جنيه سوداني.

*لكنك دكتور كبير ومعروف ولديك أعمال عديدة ولديك دخل لا أظنه صغيرا؟

=دخلي ما بيكفيني أنا وأسرتي وما قدر حاجتي، وما عندي حاجة موفرها.

*هل لنا أن نعرف كم يبلغ دخلك الثابت شهريا؟

=طيب شوفي يا ستي أنا باخد من القوات المسلحة كضابط زي (1400) جنيه وباخد من مركز القلب حوالي (6000) جنيه ومن شيكان باخد حوالي (1400) جنيه يعني مرتبي كله زي (8.5) مليون بالقديم.. وعملنا بعض الشغل كنت ماسك الموارد في الهيئة الخيرية وعملنا شغل للهيئات الحكومية ودي بناخد قصادها زي 2 او 3 مليون في الشهر يعني احنا بنلقطا والحمد لله.. والجيش مديني عربية وبرضه معهد القلب مديني عربية والحمد لله، لكن غير كده ما عندي حاجة، وأنا بالمناسبة طبيب لي 32 سنة واغتربت في السعودية أنا وزوجتي وهي طبيبة ايضا لأكثر من 10 سنوات، الناس مستكترة انو أنا عندي بيت، وهي ما عارفة حاجة ولا بتتخيل قصة بيتي ده شنو..!!!

*نريد أن نعرف هذه القصة بالتفصيل إن سمحت لنا بذلك؟

=جدا... أنا بيتي في كافوري كان بيت اختي وزوجها اسمه نورالدائم إبراهيم محمد مقاول معروف ومشهور زول سيرته معروفة عنده اسم في السوق.. لما الإنقاذ دي بدت أنا كنت ببني.. بيتي ده؛ اشتريته من اختي وزوجها بالأقساط ولحد حسي مديون ما تميت قروشه.

*وماذا عن بقية إخوانك؟

=تذمر قليلا لكنه قال: أنا عندي اخوي مغترب دكتور صديق حسن أحمد البشير شقيقي أصغر مني مباشرة لحد الآن مغترب في لندن رغم أن شقيقه رئيس منذ أكثر من 20 سنة فافتكر إنه احنا أصلا لو عندنا قروش بنخلي إخوانا يغتربو ولا بنخليهو قاعد في لندن، هو يحب السودان جدا وبيجي كل سنة لكن ما قادر يرجع لأنه لو اشتغل هنا مرتبه ما هيعيشه كويس وما هيكفيهو رغم انه استشاري باطنية، وعندي أخوي علي حسن كان في فترة الضيق كان بيمشوا يستقطبوا اموال من الخليج للتصنيع الحربي وجياد وغيرها، وعلي مرة ربط على نفسه انه هيستقطب 15 مليون دولار من الخليج وبنوا (جياد والتصنيع الحربي وسوداتل) وما دخل في جيبه دولار واحد كلها دخلت للدولة... الآن أصبحنا نصنع العربات تصنيع محلي..

*لكنكم في نهاية الأمر إخوان الرئيس وهذا يلفت الأنظار إليكم.. أريد أن أسألك عن شقيقك العباس ما هي طبيعة العمل الذي كان بينه وبين الوليد بن طلال؟

العباس أصلاً رجل أعمال نحنا مختلفين لأننا موظفين دولة.. والوليد بن طلال إحنا حاولنا نستقطبه في تصدير اللحوم السودانية للسعودية فيما سمي بالحصرية في ذلك الوقت، والموضوع ده ما مشى لقدام لأنه الوليد أبى يصرف قروش وطلع من السودان وما عنده أي زول ولا أي حاجة وكانت حاجة مؤسفة لأنه جاء وقابل الرئيس وكان

داير الأرض مجاناً والمتعافي رفض، وقال إذا إحنا عندنا مناطق في الخرطوم فيها ناس ما بيشربوا موية نقوم نديهو الأرض مجاناً بس دي هية القصة كلها.

***لكنك قلت إنكم تستقطبون دعماً من الخارج.. ماذا قدمت أنت للدولة؟**

أنا اسمي بره عنده قيمة.. يعني إحنا في السودان جوه ما عندنا وضعية خاصة لكن بره عندنا وضعية خاصة وأنا في مرة مشيت الإمارات قابلت الشيخ منصور بن زايد، والشيخ الناصر كان وزير البترول وقابلت بن خرباش بصفته وزير مالية، لو كنت زول تاني تفتكري كنت هاقدر إنو أقابل الناس ديل، وفي ثلاثة أيام أنا قدرتا أقنع خرباش ده إنه يجي السودان... عمل بنك الإمارات وبنى الفلل الرئاسية وواحة الخرطوم ولم أتكسب من ذلك مصالح شخصية ولا حتى عمولة كان كل ذلك من أجل السودان.

***ليست لديكم أعمال تجارية واضحة لكن البعض يصفكم بالوسطاء؟**

لسنا وسطاء ولا نقبل لأنفسنا أن نكون وسطاء.

فساد الانقاذ و أسرة البشير

عندما تنتهي الغيبوبة ويفك تأثير البنج :-إنتهت صلاحية مادة التخدير يا أخواتي فهل أنتم منتهون؟

مزاهر نجم الدين

الراكوبة 2012/02/08 م

نقاط من المقال:

- **من أمثلة الفساد في فترة الإنقاذ الأولي و التي كتب عنها المرحوم محمد طه محمد أحمد علي صفحات جريدته آنذاك و- التي أذكر منها صفحة "لله وللحريه" قصة عن مستشفي مدني وأدوية الملاريا التي بقيت بميناء بورتسودان حتي إنتهاء مدة صلاحيتها فمات حينها بعض الأطفال في مدني بسب تأخر الدواء**
- **فؤجنا بازاحة أمين بناني من رئاسة اللجنة وتعيين آخر (جوكر) بدلا" عنه فماتت القضايا وماتت معها ما كانت تسمي همساً في تلك الأيام "بقضية شركة بدر" والتي -كانت تتبع لأحد كبار الرأسماليين الأسلاميين آنذاك**
- **لماذا لم يقل أن حزب البشير و حزبه قد فسدوا و الكل يعلم أن البشير وزوجته هما رأس الفساد في الدولة وأن كل الذين يفسدون يفعلون ذلك تحت سمعه و بصره ؟**
- **تحضرني هنا أحاديث السودانيين حوالي ثلاثة أعوام مضت في دولة الإمارات العربية كيف أن حرم رئيس الجمهورية -والتي وصلت هناك خصيصاً لشراء (شيلة)و كانت في ضيافة إحدي عائلات السفاره السودانية - كانت تخرج بنفسها وهي منقبة**

تنبيه:- يخاطب هذا المقال فئه سياسية معينة (من أخواتي) جمعني بهن العمل الإسلامي في الماضي وسبب الخطاب أنهن لا زلن تحت تخدير "المشروع الذي يسمي إسلامي" الذي خدعنا به حكام السودان، ولا جديد في هذا المقال المتواضع لقراء و كتاب الراكوبة الفطاحل و الملمين بكل قضايا ووثائق الفساد في السودان إنما يخاطب تحديدا"

أخوات لي كنت أقضي ساعات طويلة ومضنية معهن كي أقنعهن بعدم جدوي التفاؤل بشعارات حكومة الأنقاذ و إدعاءتها الأسلامية الفارغة وكنت أبني ذلك علي شواهد كثيرة أقلاها صور من فساد الإنقاذ في بداية عهدها، وهي - وإن بدأت بسيطة (مقارنة بما يحدث الآن) إلا أنها كانت تعني الكثير عندي في ذلك الوقت و- سوف لن أكذب هنا و- أدعي أنني فارقت عندها الإنقاذ جملة واحدة(خاصة وأنني كنت أري أناس أثق بهم)- لهم رأي آخر ، وكذلك كنت أظن أنها أخطاء أفراد وليس فسادا" منظما" أما الآن و- الحمد لله - إتضحت الرؤية وزال الرمد عن عيني ووقف عني تأثير البنج (الموضعي) في حالتي. والآن وقد مضت 23 عاما" ذبح خلالها هذا النظام قيم الدين ذبحا وبما أننا جميعا" قد هجرنا أوطاننا منذ زمن طويل و تعذر اللقاء رأيت أن أفتح صفحة حوار علي النت ، خاصة وأنني أعلم سلفا" أن بعضكن تكتفي بقرأة وسماع الإعلام الحكومي - حتي وهن خارج السودان - في معرفة ما يدور في البلاد .!!

وبالطبع سوف أسمع الكثير المر من بعض قراء الركوبة من شاكلة (شافو السفينة غرقت قالو أحسن نتلب)..... والله شفت الغرق من زمان بس ما كانت في "راكوبة زي دي الزمن داك عشان الواحد يتلب فيها - المهم لم يراني أحد منهم في أي نشاط لهم منذ عام 1996 ، و هي الفترة التي تحول فيها (البنج) من عقلي من جرعة كاملة "فل دوز" في المرحلة الجامعية إلي موضعي- بعد سنوات قليلة من الإنقاذ "فالعافية درجات ". (أهلا" بيكم علي كل حال) قولوها وقولو كل اللي عايزينو صدقوني مهما تقولو سوف لن (توجعوني) أكثر من وجع "المشروع التخديري" الذي غيب أذهاننا مدة من الزمن ولكن لي صديقات -كما قلت- يحاولن عبثا" التحصن ضد عملية (كيمياء التخدير) الفكري هذه فلهن أسطر هذه الكلمات إيمانا" بواجب التبصير، الإخاء السابق ولا يعني هذا أنني في غني عن آراء (غير المخدرين) من الحكماء ، وأذكر هنا ما قاله لي والدي رحمه الله -وكنا يومها في زيارة لمنزل السادة الأدارسة في المواردة- "كان أحسن ليك دول من جماعتك" ولكنها الأقدار .

أود إن ابدأ مقالي هذا بأنني بدأت حياتي الجامعيه كأخت مسلمه (كما كنا نسمي انذاك) بجامعة امدرمان الإسلاميه في مطلع الثمانينات وبالطبع كنا في أوج حماسنا للإتجاه الاسلامي فانخرطنا فيه بكل قوة الشباب المتعطش للانضمام لحزب ينادي لتطبيق تعاليم الاسلام الحنيف. كانت قوانين الجامعه انذاك لا تسمح باي نشاط لليسار خاصة الحزب الشيوعي فكنا نمارس انشطتنا بحرية تامة عبر إتحادات الجامعة والتي عملت في لجنته التنفيذية لدورتين علي التوالي في الثمانينات كما وكنا أيضاً في جمعيات كثيرة كانت تتبع للحركة الاسلامية انذاك مما أتاح لنا فرصة اللقاء بمعظم قيادات الحركة آنذاك وجلهم الآن متنفذين في هذا النظام ثم أتت فترة الديمقراطية لتجد شخصي الضعيف لازال موالياً كغيري من الأخوات و بقناعة شديدة بأننا رواد تطبيق الاسلام في وسط كم هائل من "العلمانيين أهل الكفر والضلال" -كما كنا نعتقد آنذاك . تعمدت إن اسوق هذه المقدمة كي يفهم القاريء خلفيتي السياسية، التي ربما تؤهلني أو- لأ تؤهلني- (حقيقة لأ أعلم) - الأدلاء برأي، كنت اقرأ كتب حسن البنا وأنا طالبة بجامعة امدرمان الأسلامية فكانت السبب في إنضمامي لتنظيم الأخوان المسلمين الذي كنا نظن أنه يحقق حلمنا في حكم

إسلامي رشيد. لا أخفي أنني كنت في فترة الجامعة ضيقة الصدر بالرأي المخالف تماما" كأهل الإنقاذ الآن" ولا اكاد

أطيق الحديث مع الآخرين ولا إتحاد يفوز به آخرون ، معذرة ولكنها الحقيقة التي أريد من الأجيال الجديدة معرفتها والوقوف عندها وعند كل من لديه الوقت لكتابة كلمات كل أملي و غايتي منها أن تضيء الدرب للآخرين وخاصة شباب الجامعات والذين غالبا" ما يقعون فريسة ووقودا" للإنتهازيين.

بإلطبع -و كما هو متوقع أيدنا الإنقاذ و- (لا أذكر إطلاقاً إن أحداً من الذين كنت علي صلة بهم قد تأسف علي طبيعتها الانقلابية) ومرت الأيام ولكن حدثت أشياء هنا وهنالك جعلتني أرفع (علامة الخطر) كما يقولون أو "الرد فلاق" فقد طفحت بعض أنواع الفساد في فترة مبكرة وكان يكتب عنها المرحوم محمد طه محمد أحمد من حين لآخر ،في ظل دكتاتورية فريدة، لا أدري كيف كان محمد طه يخترقها أحيانا"و لكن وللأمانة إذا جاز لنا القول أن أحدا" قال (بغم) في الفترة ما بين قيام الإنقاذ وحتي لسنوات بعدها -وفقا" لمتابعتي القليلة طبعا" بحكم مشغولياتي (كربة منزل) -، فهم محمد طه ود. عبد الوهاب الأفندي ود. الطيب زين العابدين- وإذا طعن البعض في شهادتي هذه بإن المرحوم طه ظل مواليا" لهم حتي رغما" عن ذلك فلهم العذر أيضا"، فأنا أكتب من ذاكرتي وقد تكون هنالك جوانب أخري لا أعرفها عنه .

من أمثلة الفساد في فترة الإنقاذ الأولي و التي كتب عنها المرحوم محمد طه محمد أحمد علي صفحات جريدته آنذاك و- التي أذكر منها صفحة "لله وللحريه" قصة عن مستشفي مدني وأدوية الملاريا التي بقيت بميناء بورتسودان حتي إنتهاء مدة صلاحيتها فمات حينها بعض الأطفال في مدني بسب تأخر الدواء - علي ما أظن- وكتب كذلك عن نقص مواد التعقيم بالمستشفي ذاته فتوفيت بعض النساء في غرفة الولادة !! وكان المرحوم يتساءل كثيرا عن أسباب رحلات المسؤوليين المكوكية الكثيرة لخارج البلاد ونساؤنا تموت في الولادة بسبب نقص مواد التعقيم ؟ كان يرأس لجنة الحسبة في البرلمان في تلك الحقبة الأخ أمين بناني الرئيس السابق لإتحاد جامعة الخرطوم وطرح أمين موضوع الدواء الفاسد مع تجاوزات أخري كثيرة لا أذكرها بالتفصيل ولم أنسي إلي اليوم كيف تفاني الأخ أمين في عرضه لخطورة الأمر في البرلمان ووعد أن يواصل مناقشة قضية الدواء بعد إنتهاء فترة العيد ، ولكن لما انتهت فترة العيد فؤجنا بازاحة أمين بناني من رئاسة اللجنة وتعيين آخر (جوكر) بدلا" عنه فماتت القضايا وماتت معها ما كانت تسمي همساً في تلك الأيام "بقضية شركة بدر" والتي -كانت تتبع لأحد كبار الرأسماليين الأسلاميين آنذاك- وهذه أيضا شركة للأدوية لها قصتها في التجاوزات المخفية غير أننا سمعنا في تبرير نجاتها من المساءلة في ذلك الوقت ذات السبب الذي لم يحاكم من أجله ذلك الوالي المعروف "بالنحيلة" فقيل لنا هذه المرة "أن الشركة محل الأتهام من "ممولي حكومة الإنقاذ!! " حدث كل هذا في وقت كان د. الترابي في أوج عظمته، ينهي ويأمر ما يشاء لذلك لست من أنصار الذين يظنون أن الحال كان سيكون أفضل و كانت ستحقق عدالة الاسلام لو كان د.الترابي موجودا" بينهم اليوم !! آسفة والله يا أخواتي في الشعبي أقولها لكم بصراحة وأتمني أن يصل حديثي هذا "للشعبيات الصغيرات" المتحمسات من الشباب لا فرق عندي بينهما أبداً كلها إنتهازية ودجل وعدم صدق، هذا هو الذي توصلت إليه بعد عمر طويل معهم. المهم أقول في معرض حديثي عن شبهات الفساد في المرحلتين بأنني - وبطبيعة الحال لا أملك وثائق في يدي (وليس fy مقالي شيء خطير أو حتي غير خطير فيما أسرده هنا يستدعي وثيقة) فالأخطر من ذلك عن الفساد معروف اليوم لكل

الناس و علي صفحات الراكوبة نفسها كل ما أعفعلي هنا أعنني عقنقل تجربتي للاجيال الجديدة للعظه و الإعتبار

مشهد آخر لفساد الإنقاذ وهو لا يزال طفلا":- (معليش طبعا" "فطيت سطر في موضوع الإنقلاب وما دخلتو في خانة الفساد) فأنا الآن أتحدث بلسان قديم عند السرد التاريخي وآخر جديد عند التحليل. ذكرت قبل قليل قصة رجل في بداية هذا العهد كان إسمه النحيلة (والذي كان -علي ما أذكر والياً علي سنار) أو نحو ذلك وكان الرجل قد حامت حوله شبهات أنه (اختلس مبلغاً من المال) ؟....ولكن كانت احاديث المدينة انذاك تقول أن صاحب الفساد المالي الحقيقي هو الرجل الذي (كان والياً لأحدي ولايات غرب السودان) والذي لا تستطيع الإنقاذ مساءلته حسب ما روي لي أحدهم لأنه -وحسب ما سمعنا عنه في ذاك الزمن -كان قد (ساعد في إنقلاب الإنقاذ!!)- مما حدا بالحكومة أن تضحي بآخر أقل خطورة أو أهمية منه و هو (النحيلة) والذي -ربما كان مفسداً هو الآخر - والله أعلم- ولكن قطعا" ليس أفسدهم تماما" كما يفعلون بقصة فساد شركة القطن اليوم .

فكتبوا عنه في صحيفتهم الناطقة بإسمهم انذاك وأقالوه من منصبه و بشعوا به وبقي الفاسد الأصلي في منصبه "واليا" لكردفان !! حتي نفد الغرض الذي جاء من أجله فرموه بعدها مما يدلل علي - سياسة (كبش الفداء) التي تتستر علي المفسدين الأصليين الكبار". أما الآن و بعد التمكين التام لأفرادهم سياسياً ومادياً لهم ولأبنائهم فلم نعد نري (اكباشاً) كثيرة، يدوشون بها أنفسهم و "طز" فيكم " والراجل يسألنا" . تذكرت كل ذلك وأنا أقرأ ما كتبه الدكتور بشري الفاضل منسوباً للأخ أمين عن فساد حكام الأنقاذ والذي قرأت عنه علي صفحات الراكوبة مطلع هذا الشهر. . يقول الدكتور بشري الفاضل نقلاً عن الأستاذ أمين -:
"أمين بناني رئيس حزب العدالة يكتب عن الفساد في ظل الإنقاذ فقال (الفساد كان في أطراف النظام لكن بدأ يتحرك حتى وصل إلى المركز أو قريباً منه. وكان في السفح، سفح الهرم ولكن بدأ يصعد إلى أعلى وبالتالي بدأ المركز يشعر بالفساد ويشتم رائحته. الحديث عن الفساد الآن يخرج من داخل المؤسسة الحاكمة والمذكرة نفسها" .. و- اضاف السيد أمين أن المذكرة تعني "أن الحزب الحكيم عنده ضمير ونفس لوامة أتمني -والحديث لا زال لأمين - أن تنتصر النفس اللوامة للنفس الأخري " إنتهي حديث الأخ أمين بناني.

لو كان الذي نقل عنه الدكتور بشري الفاضل مسؤولاً حكومياً في الحكومة لما كلف المرء نفسه بالرد عليه أصلا" ولكن جاء وصف فساد الإنقاذ هذه المرة من الأخ الأستاذ أمين والذي أكن له كل إحترام -وأعرف أنه إذا أراد وسعي للبقاء في مناصب هذه الحكومة لفعل و بجدارة - إلأ انني ورغماً عن ذلك اختلف مع الأخ أمين في وصفته لدرجة فساد الأنقاذ و بأن القوم "لديهم ضمير"، في اشارة لما يسمي "بمذكرة الألف مجاهد" والتي يشك فيها أقرب الناس بهم والتي لا شك عندي أن كاتبها هو ما يسمي بالطيب مصطفى رائد العنصرية التي أبغضها الإسلام والتي قال عنها رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم (دعوها فإنها نتنه) الطيب مصطفي في محاولة يائسة ومكشوفة كشفاً فاضحاً لحماية نظام الإنقاذ الذي يدرك القوم كله أنه قد أوشك علي السقوط يزعم أن حزب إبن أخته قد شاخ؟ لماذا لم يقل أن حزب البشير و حزبه قد فسدوا و الكل يعلم أن البشير وزوجته هما رأس الفساد في الدولة وأن كل الذين

يفسدون يفعلون ذلك تحت سمعه و بصره ؟ فلعمري لم اري في حياتي "ضحكا" علي عقول الناس علي نحو ما يفعله هؤولاء القوم. الفساد غير مخفي عن الرئيس حتي "يشمه" شما" يا أستاذ أمين فالفساد قد تم طبخه في مطبخ الحسناء وداد بابكر وأكل منه رئيس البلاد حتي شبع وأكل أولاد وداد وإمتلكوا العقارات بإسمهم وهم لا زالوا "شفع" أسال أعخونك "القدام" ناس التصنيع الحربي ، أسال علي حسن البشير "تيك" قول ليه "دخل كم في حساب وداد من جهاز أمن التصنيع الحربي"؟ "شم" شنو يا أمين؟

، تصريحات الطيب مصطفي الأخيرة للصحف وطرحه لنفسه بديلا"!!؟

تحدث الطيب مصطفي بعد طبخ ما يسمي "بمذكرة الألف مجاهد" مباشرة لأحدي الصحف طارحا" منبره بديلاً لحكم البلاد!! ، وذكر فيما معناه أنه يريد تطبييق الإسلام لأنه وربما (والأخيرة من عندي) لم يتمكن من تطبيقه في السابق ؟ لماذا الله أعلم ؟ أنظروا إلي القاعدة الفكرية التي يستند إليها الطيب مصطفي في شأن الإنفصال "نظرية الغابة" حسب ما فهمت عنها - تقول بإن الحيوانات المتنافرة لا تستطيع العيش في إنسجام لذلك يجب فصلها عن بعض!!) ولأني لا أتابع ما يكتب في الصحف كثيراً لا أدري إن كان المفكر الطيب قد أضاف إليها بنوداً أخري أو قام بتطويرها أم لم يفعل. ولكنها كانت من الأشياء التي ببرر بها وجوب إنفصال جنوب السودان!! فالرجل يجهل حتي حكمة المولي عز وجل في إختلاف مخلوقاته ونسي الرجل أن الغابة التي يبرر بها دعوته لإنفصال الجنوب يعيش فيها كل الحيوانات بإنسجام يأكلون ويشربون ويتكاثرون فيها !!يا آسفاي علي بلد يحكمه مثل هؤلاء ووالله لو كان في البلاد "علماء إسلام " بحق لكانوا قد أتوا برأي ديني في شأن هذا الرجل (بدلاً عن فتاويهم المنحطة عن تحريم سفر الرئيس (هذا الرجل لذى لم يكتفي بذلك فحسب بل خرج من مكتبه ليعلن للملأ أنه ذبح ثورا كبيراً فرحا" برحيل أهلنا إلي الجنوب، بل ذهب أبعد من ذلك ليبين للناس أن الثور الذي ذبحه كان أسود اللون!!!!! بئس المسؤول أنت وخابت دولتك، و خاب الذي ولاك أمر البلاد و- العباد لقد ضيعت الأمانة و جرحت مشاعر أهل السودان وسودت وجوه من كانوا يظنون بكم وبحزبكم خيراً، و ضربتم بعقيدة المصطفي صلي الله عليه وسلم -التي يقول فيها "لا فرق بين أسود ولا أبييض إلا بإلتقوي" - ضربتم به عرض حائط قصوركم التي تعيشون فيها و نكسمت رؤوسنا أمام إخوة لنا من الجنوب يسألوننا هنا عما تكتبون فلا نجد ما نقوله لهم. قبحكم المولي أينما حللتم و سود وجوهكم يوم البعث و - نسأل المولي الكريم أن يخلص الوطن الحبيب منكم wa من أمثالكم آمين .
ما هي السيرة الذاتية لهذا الرجل؟

ليس عندي الكثير عنه لأني لم أره قبل الإنقاذ وليس هذا هو المهم لأنني وبإلطبع لا أعرف كل الناس ولكنني كنت حريصة أن أعرف عن سيرة هذا الرجل الذي ملأ الدنيا صياحا" فسألت آخرين كانوا قبلي في الحزب سنين و كانوا في مجلس شوري الحزب فذكروا لي أنه كان مهاجرا" بدولة الإمارات العربية ربما طيلة سنوات ما قبل الحكومة و أنهم أيضا" لا يعرفونه كثيرا"، إذا" نفهم من ذلك أن الرجل جاء مع الإنقاذ و بإلتالي لم يتم تعيينه قطعا" لكفاءته العلمية أو بسبب "حكمة ما" يستطيع أن يسعفنا بها في "ساعة الحارة" أو الباردة حتي. ولكن ليس هذا هو المهم الأن ،

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي الملابسات والظروف والأسباب التي جعلت الرجل "يحكمنا" طيلة هذه المدة طرة مديرا" الأكبر جهاز إعلامي و تارة أخري مديرا" لما يسمي منبر السلام - و- يفتي" في أمور ذات أبعاد خطيرة كأمر الإنفصال والوحدة علما" بأن الرجل مثلا" لا يملك تأهيلا" اكاديميا" يسعفه للحديث عن أمور في غاية الأهمية تؤدي لحسم مصير أمة بإكمالها خاصة وأن مثل هذه الأمور كمشاكل الأقليات و- التنوع العرقي وفض النزاعات كلها قضايا حساسة و ذات طابع إجتماعي و وسياسي تتطلب من صاحبها دراية بأشياء كثيرة أقلها معرفة ثقافة هذه الأقليات وجغرافية هذه المناطق وثقافتها ، والإلمام بإلأساب التي أدت إلي نشوء الصراع لا أكاد أري واحدة منها تنطبق علي الطيب مصطفي فما هو السر في إختيار هذا الرجل ووضعه في هذا المكان ؟؟

الذي أود أن أقوله هنا -والله أعلم - أن الطيب مصطفي كان يلعب دوراً مرسوماً له من "مجموعية الإنفصاليين" في هذا النظام فالواضح الآن أن جناحا" من المجموعة الحاكمة (البشير و مجموعته) كانوا يقفون مع إنفصال الجنوب منذ زمن بعيد فأوكلوا هذا الدور لهذا لرجل العنصري و- صنعوا له "حريدة " ينشر من خلالها ثقافة العنصرية المتدثرة بثياب الدين (دين القوم) وليس الدين الذي يعرفه الجميع، (الم يستخدم الرجل آيات من كتاب الله في محاولة لإقناع الناس بالإنفصال؟) رجعوا إرشيف "صحيفته" للتأكد علي ما أقول ولأن السيد الرئيس نفسه عنصري (ولا أشك إطلاقا" في رواية د. الترابي عن عنصرية عمر البشير) علي الرغم من الأسباب والدواعي التي ينطلق منها الترابي في صراعه من أجل السلطة. صدقت رواية الترابي لأنني سمعت أخري مشابه لها في أيام حرب الجنوب في الماضي حينما وصلته الأخبار فجأه بإن إحدي المدن قد سقطت في يد جون قرنق نقل عن البشير أنه قال حينها ("العبيد" ديل جننونا) !! حدث هذا قبل رواية الترابي بسنين عديدة، لذلك لم "أصدم" عند حديث الترابي كما وأني والحمد لله قد تخلصت -كما ذكرت لكم في بداية حديثي - من "الجرعة" التي كانت تصدم المرء في السابق .

خلاصة الأمر أن القوم قد قرروا فصل الجنوب و-"مكنوا" لهذا الشخص وجعلوه "ينفخ" في هذا الموضوع في "جريدته التي كان يغذيها جهاز لأمن -و لا زال.." حتي تم لهم ذلك. وطالما أن العقلية السائدة هي عقلية "العبيد" فسوف نري مزيداً من البتر لأماكن تواجد فلول "العبيد" في سودانا ولا تنسوا "مثلث حمدي" و-"رخصة" إغتصاب صفية فنحن في يد قوم لا خلاق لهم ولا عهد ولا ذمة .

وداد بابكر والتسوق الرئاسي في مول دبي-:

أما فيما يخص الشق الآخر من حديث بناني فهو يقول فيه أن "الفساد بدأ يتحرك حتي وصل إلي المركز " أو قريباً منه"إنتهي حديث أمين .

أقول للأخ الكريم - مع ايماني التام بأن أمين أعلم مني كثيرا" -بفساد الحكومة وشرائها لذمم الخلق - أقول وبالصوت العالي وللمرة الألف أن الفساد لم يصل للرأس فحسب بل وصله وفات الرأس غادي إلي ما ورائه، الفساد يا أخي - كما تعلم قد طال و منذ مدة - رئيس الجمهوريه وأخوانه وحرمه وحتي عشيرة حرم الرئيس. و (تحضرني هنا أحاديث السودانيين حوالي ثلاثة أعوام مضت في دولة الإمارات العربية كيف أن حرم رئيس الجمهورية -والتي وصلت هناك خصيصاً لشراء (شيلة)و كانت في ضيافة إحدي عائلات السفاره السودانية - كانت تخرج بنفسها وهي منقبة (حتي لا

يتعرف عليها احد من السودانيين في إحدي متاجر دبي) كانت تقضي يومها ذهاباً و إياباً من الموول إلي بيت السفارة وبالعكس- ولكن لسوء حظها وقعت في أناس يبدو أنهم لا يؤمنون "بفقه الستره" فإنتشر الخبر وكان ال "shopping" الرئاسي ذاك حديث المدينة في ذلك الوقت ، نعم أعلم بأنها "بسيطة" و ما خفي أعظم ولكنني سقتها علي سبيل واقعه أعرف رواتها وأثق بهم و لا داعي لذكر تفاصيلها هنا - وأود أن أقول هنا أن التعامل بفقه السترة مع هؤلاء و ءاعتقاد أن المجاهرة بعورات هذا النظام تفرح الأعداء - لهو تفكير ساذج ،وبليد وهو ذات الرأي الذي (خدرنا) في السابق ، وما زال البعض يؤمن بها حتي هذه اللحظة -أقول لكن ليس هنالك أعداء يا أخواتي غير عداوة هذا النظام نفسه للإسلام و معاداته للنصيحة وسماع كلمة الحق (أنظري معي يا أختي معاقبة الأمن للمهندس المؤهل (العاطل!) البوشي الذي واجه نافع بكلمات كلها صواب ومع ذلك إقتاده الأمن من عقر داره وسجنه دون أي ذنب غير كلمة حق يسمعها نافع لأول مرة في مدة حكمه ولا أدري ما هي أخبار الدكتور عمر القراي؟ والذي يحاكم لأنه ساند الأخت صفية إسحاق في مأساتها أرجو من القراء المتابعين لهذا الموضوع إفادتي علي العنوان أعلاه ولكم الشكر .

مواصلة لموضوع الفساد أقول لو سمحت لنا ما تسمي "بلجنة مكافحة الفساد" أو بالأحري قامت بتفعييل حركتها بأثر رجعي وقررت فتح ملفات المذكورين في هذا المقال و- ملف سوداتل و- التصنيع الحربي و سودانير ، و- عمولات خصخصة البنوك و- ميزانية السد .و ... ذكروني .. إذا فعلت ذلك -دعك من أن تفعل إذا قالت " هوي أنا لجنتي قامت ليها 23 سنة بس عايزة تباشر عملها من تاريخ الليلة ونريد كشفاً بممتلكات وأموال كل من تقلد منصباً عاماً في الدولة من تاريخ 1989 وحتي تاريخ اليوم، ودعونا نبدأ برأس النظام ؟ .....

ثراء حكام الإنقاذ :- كم من الأسلاميين أثري في ظل هذا النظام ؟ (كل واحد هنا له زملاء كانوا معه في الجامعة صحيح؟)، ناهيك عن الذين يعرفونهم عشرات من معارفي (أكثر أهميةً مني) وليس صحيحاً ما روجه بعض الأسلاميين أن ذاك الطبيب -والذي شغل والياً- وشغل العباد بكنزه للمال أكثر من اشتغاله بشؤون ولايته - أنه كان ثرياً قبل الأنقاذ هذه فريه سازجه من بعض الذين لا يزالون في طور الغيبوبة التامة لما يدور حولهم من جرائم لا زالت ترتكب للأسف بأسمهم، ..

-

وحقيقة لا أدري كيف تسمح حكومة تدعي الأسلام لمسؤوليها ممارسة التجارة بان "يخرج الواحد من مكتب الحكومة ليدخل مكتبه الخاص" الزي يقع بجوار مكتبه الرسمي كما ذكر لي احد المحبطين؟، لقد شاهدنا في بلاد الغرب التي ننعل "علمانيتها" ليلاً ونهاراً - (زرزرة) الأعلام الأمريكي لزوجة الرئيس اوباما لقيامها بمجرد (أو نقول حتة زياره) لهولندا مع بنتيها في إجازتها الصيفية واجبرها الاعلام أن تكشف للشعب الذي صوت لها أبراز ميزانية الرحلة كاملة ففعلت مشيل اوباما ذلك بكل سرور وذهلنا جميعاً بتفاهة المبلغ الذي أثار ضجة إعلامية في أمريكا" !!

حكي لي من أثق في روايته أن سفارة السودان بالأردن كانت في فترة من الفترات كانت مرتعاً لمسؤولي الدولة الذين يأتون إما بحجة العلاج أو مجرد "التشييك" !! قال أن موظف السفارة وصف نفسه بإنه شغال "مراسلة" لضيوف

السفارة من مسؤولي الحكومة الذين تستضيفهم السفارة علي نفقتها!! و يظل هذا الموظف "إستاند باي" حتي يرجع المسؤول للسودان !!- شيء غريب حقا" أمر هذا البلد!!

لماذا لم تطبق هذه الحكومة المبدأ الإسلامي المعروف "من أين لك هذا؟" أليس هذا دليلاً قاطعاً علي أنها قصدت بل عملت علي تثبيت سياسة "التمكين" لمؤيدي النظام قصداً؟ ماذا يعني أن يملك احد الولاة مستشفًا بأكمله وأن يذهب الناس ليشاهدوا عمارة الوزير التي تهدمت بفعل فساد عبد الرحيم محمد حسين وما معني أن يقفل ملف خطير كهذا بجملة وحده " إستراحة محارب" لماذا تنصل السيد رئس الجمهورية من مسؤليته في هذه القضية؟ ما معني أن تمتلك زوجة الرئيس قصراً في كافوري ويذهب المغترب عن البلاد بصحبة أحد الأقرباء كي يتفرج عليه؟

-

ما معني أن يأخذ مسؤول في الدولة "commission" بملايين الدولارات نظير "خصخصة " الدولة لبعض البنوك بسبب أنه أحضر المستثمر الذي إشتري البنك؟ من الذي إستفاد وأخذ ال commission-بالكامل في قصة "حديقة الحيوان'؟ لماذا لم يحاسب الوزير الذي تحدثت عنه الصحف والذي بدد مبلغ 30,000$ في علاج ابنه بأمريكا وقامت سفارة السودان في واشنطن بسداد المبلغ في شيء كان بإمكان أطباء السودان فعله؟ هل يعني هذا أن يفعل "مالكي الفايلات" مايريدون؟ ثم ما هي قصة هذه الفايلات التي يفعل مالكوها ما يريدون؟ أليس يحق لنا نحن الشعب صاحب الشأن الأصلي أن نعرف ما يدور في من حولنا في هذا البلد ؟ وقصة "الفايلات" التي يهدددون بها بعضهم البعض؟

لماذا يسافر مسؤولو الدولة للعلاج بالخارج ،الا تستدعي شهامة الرجال ناهيك عن إي شيء آخر -أن يذهب المسؤول لمستشفي حكومي علي الأقل لمعرفة ما يدور في هذه المرافق- طالما أن الأمر لا يجتاج للسفر للخارج أليس هذه مفارقة مضحكة؟

-

ما معني أن يجيب السيد وزير الخارجية علي سؤال جريدة الشرق الأوسط عن أمواله "بأن الثراء نعمة لا انكرها وأني أسأل الله أن يزيدني؟ " نعم نسأل الله أن يزيدك يا سيادة الوزير -ولكننا أيضاً نريد معرفة مصادرها ؟، وبهذه المناسبة هل يحق لنا أن نسأل خاصة بعد أن خرجت علينا "لجنة مكافحة الفساد" المؤقرة باكتشافها الخطير و- "الأول" من نوعه في التاريخ السياسي الأسلامي!! "بأن "إستغلال النفوذ يدخل في باب الفساد" وبما اننا نملك رخصة الحديث الآن -بعد صدور هذه الفتوي والتي في حقيقتها محاولة من أجهزة أمن الرئس- في إعتقادي المتواضع لإحتواء الإنتفاضة القادمة -لا محالة- هل يمكننا أن نتساءل من أين حصل هؤلاء علي كل هذه الأموال التي يشترون بها الفنادق الفخمة في الداخل و فلل الجميرا و شاطيء الراحة في الخارج و ما خفي أعظم ؟ مجرد سؤال من مواطنة عادية تريد معرفة الحاصل؟ ولو ظلوا في أماكنهم الطبيعية التي كانوا فيها بسوق السجانة و لزم آخرون طبهم الذي درسوه لما سألهم أحد حتي لو نافست أموالهم ثروة الملياردير الأمريكي بيل قيت صاحب المايكروسوفت الشهير أما وهم يتولون أمورنا العامة - بل ويتخندقون فيها- حق لكل سوداني الآن أن يسأل تطبيقاً للمبدأ الأسلامي الشهير "من أين لك هذا؟" خاصة و نحن نعيش في السودان -هذا البلد الذي ازداد فقراً رغم بتروله الذي فرح به الناس ، في هذا البلد ياسيدي الذي ذكرت فيه وزيرة -(ماتسمونه بالرعاية الأجتماعية) - أن أطفال المايقوما في تزايد يومي مستمر في

ظل "المشروع الأسلامي"؟؟ و قبل مغادرتي لموضوع الملجأ هذا نريد أن نعرف ما هي قصة أطفال المايقوما التي تداولتها صحف النت، أشياء غرائب وعجائب تدور في البلاد ولا أحد يجيبك؟؟ حان الوقت بل فات كي نعرف ما يدور خلف الكواليس في بلادنا سوف لن نسكت ولماذا نسكت البلد حقة أبواتكم؟؟؟؟؟؟ /

لقد استوقفني حديث للسيدة زوجة (معالي) وزير الخارجية "الثانية" في مقابلة أجرتها معها احدي الصحف السودانية العام الماضي -علي ما أذكر- سألها الصحفي في إحدي الجرائد السودانية عن شائعات "حوض السباحة" التي تحدث الناس عنها في منزل الوزير فأجابت المدام "بأن حوض السباحة شيء عادي " ولا ينبغي أن يكون مادة للحديث!) و نحو ذلك) ثم درجت توصف في تعليق آخر - أو ربما سألها الصحفي -لا أذكر تفاصيل المقابلة قالت أن زوجها متدين وأنه كثيراً ما يدعوها بأن "تتصدق علي المساكين بثيابها الفائضة!" !! لا إعتراض لنا علي التبرع في حد ذاته ولكن هل ستحل عملية تقديم الملابس التي استغنت عنها زوجته مشكلة حواء الفقيرة التي تسكن في أطراف الخرطوم وبقية اطراف ومدن السودان؟ !!! أين الرؤوية الأسلامية الكلية لمشكلة الفقر؟؟ فحواء الفقيرة يا معالي الوزير تحتاج للدواء والمسكن ولقيمات تسد الرمق، لا حاجة لحواء الفقيرة يا علي كرتي لثياب التوتال السويسري، ولا لثياب الحرير الإيطالي التي إستغنت عنها مدام كرتي "الديبلوماسية" بوزارة الخارجية- فقيرات بلدي - سيدي الوزير- مشكلتهن أكبر و أعقد من وصفتك هذه بكثير انها مشكلة المأوي والطعام وليس ثياب الحرير. . فلا عجب إذا" يا سادتي إذا كانت هذه نظرتهم "للتدين" أن يكون في قلب عاصمة "المشروع الحضاري" مكان اسمه دار المايقوما يتزايد سكانه في كل مرة بإلمئات و تبحث إحدي طالبات جامعة الخرطوم عن وجبة إفطار لها في القمامة!! و يتجمد بإلبرد شيخ عجوز قرب جامع في قلب الخرطوم ..وتطول قائمة ضحايا مشروعنا "الخرابي" ليقضي علي كل شيء ، فلتستحي كل "سيدات الإنقاذ" المصنوعات الأوليات منهن و-"الثانيات" و ليتحدثن عن موضوع يليق بالمقام في "دعاياتهن" الصحفية القادمة.

إنتخابات الحكومة وتحصيل الحاصل:- لم أكلف نفسي عناء "النقاش الممل" مع أخواتي السابقات في عدم جدوي الذهاب للتصويت لعمر البشير في الإنتخابات الماضية لأني أعرف النتيجة مسبقا" و سألت إحدي الأخوات في دول المهجر لماذا تذهب وتصوت وهي تعلم تماما" بإن البشير سوف "يكتسحها"؟ فقالت لي " يعني لازم نضمن سقوط البشير عشان نمشي نصوت"؟ قلت لها لا "مش لازم تضمني سقوط البشير بس لازم تضمني إنها فعلا" إنتخابات" و أن البشير يمكن يفوز فيها أو ما يفوز". فذهبت أختي الوفية لسفارة السودان وصوتت افي الإنتخابات ولم يخيب عمر البشير ظنها كما تعلمون باقي القصة.

عثمان الهادي والشهادة الناقصة:- ذكر لي أحدهم أن المدعو عثمان الهادي إجتمع بهم قبل الإنتخابات "للتنوير" وقال لهم في نهاية الجلسة "أسمعوا كويس أولاً شهادة لا إله إلا الله بعدها طوالي الإنتخابات!!!!!!!! أريد أن أسمع رأي "شيوخ علماء " السودان أها أخوكم كفر وللا لسع؟ تخيلوا معي مثلا" أن علي محمود حسنين خاطب المستمعين وتلفظ بمثل هذه الكلمات؟ ما الذي كان سيحدث؟ سيجتمع علماء السلطان ويصدروا صكوك الكفر ويقومون حتي

بطرده من البرلمان "إن كان قد فاز" لأن أحدهم كان سوف يبلغ الجهات المختصة بعد إنتهاء الإجتماع مباشرة، أما وأن الذي تجرأ علي شهادتي التوحيد هو عثمان الهادي فلا ضير لأنه "أخو" طبعا" والمشكلة يعني كده بسيطه، يعني ... علي العموم مافي مشكلة. ملاحظة :- تم تعيين عوض الجاز مباشرة قبل الإنتخابات لمنصب وزير المالية؟

الإتحاد العام للمرأة السودانية ماذا يفعل وما هو دوره؟ السيدة رجاء حسن خليفة مستشارة لرئيس الجمهورية في وقت يشتكي فيه حتي غازي صلاح الدين في مجالسه الخاصة جدا" "إنه قاعد في القصر ساكت" وما عنده اي شغل وما في زول بستشيرو" طيب يا غازي السرور قاعد مستشار ليه طالما ما في زول بيشاورك هو أصلا" يشاوروكم في شنو؟ و ما تغور قاعد بتسو شنو؟ ؟ وكذلك رجاء و-....كل الشلة يقبعون في القصر وهم يعلمون علم اليقين أن السيد الرئيس شغال مع الأمن وهو المستشار الوحيد الحقيقي في البلاد ، والله يا سادتي ومع إني ما "مفتية " ولكني أقول لكم أيها المستشارون "غير المستشارين" إن ما تقبضونه من مرتب وسيارات وسواقين ومنازل حكومية وبدلات سفر.. و.. حرام وسحت يدخل عليكم من مال المساكين وحق توظيف البوشي المهندس العاطل وملايين المغلوبين علي أمرهم .. ملحوظة:-لا تنسوا أن البعض يدخر غازي "للإنقاذ 2 " والله لا خيراً في هذا ولا ذاك .

عثمان مرغني وإستعارة "الوكليكس" لم أتابع الراكوبة طيلة الأيام السابقة لإنشغالي بهذا المقال لذلك لا أدري ما تمخضت عنه مقالات ما يسمي "بفساد "شركة القطن" ولكني أود أن أقول لعثمان أن من السهل إستعارة اي صفة جميلة وإطلاقها علي صحيفتك ولكن هنالك حقيقة يجيب أن تعلمها يا عثمان وهي أن "الوكليكس سيدها رب العالمين" وهي لا تأتمر بإمر أحد من خلف الكواليس ولا أجندة لها و لا تخشي -مثلا" من إنتفاضة شعبية في بلد من البلدان "تودي تجارتها ومصالحها في 60 داهية " -- لذلك "فالوكليكس" حرة-- ولأنني لا أود إتهامك من غير مبرر أقول لك إذا كنا رأينا صحيفتك قد بدأت حملتها بفساد أهل القصر والنسيب أسامه و- ما يدور خلف الكواليس في التصنيع الحربي و- التجاوز "الجديد لنج بتاع الغاز"اللي من أجله "علي كرتي ضرب تلفون لوزير المالية والآخر إنزعج ولكن جاتو تعليمات من القصر أن ينفذ تعليمات السيد كرتي و-...و-... إلي آخر القائمة. عندها والله يا عثمان سوف نقدم طلب بإسم شعب السودان لحبيبتنا "وكليكس" ونقترح لها أن تفتح صفحة لجريدتكم "التيار" داخل الوكيلكس وببسايت جميل؟ و- لكننا و حتي ذلك الحين -وللأسف- سوف تظل شكوكنا قائمة بإن الذي تقوم به يا عثمان ما هو إلا إتفاق مع بعض الجهات و- جهد شاق جدا" وغير مجدي لإمتصاص غضب الجماهير والطوفان القادم -لا سيما يا عثمان وأنكم "خائفين شوية " من الشعب ومن أي "خلخلة" وبالواضح كده ما عايزين الحكاية دي تنتهي !!.

الإنقاذ وثقافة الغنيمة -

هل لاحظتم معي أن كل من يعارض هذا النظام إما أن يشتروه بالمال أو يتهموه بإنه يريد منصباً وأنه "يتباكي" لأن والوزاره فاتته؟؟ إنها لعمري ثقافة الإنحطاط وقلة العقل والتخلف، إنها سياسة الإسكات وللأسف نراها قد إنتقلت لكثير من الناس ، هذه من إفرازات هذا العهد فأحذروه.

خطاب أهل الإنقاذ ومسيرة الحجاج إبن يوسف-:

لقد خاطب علي عثمان جماهير ولاية الجزيرة وو وعدهم بإن الرؤوس ستتطاير إذا "حد قال بغم" للسيد الرئيس،

ويتحدي رئيس الجمهورية معارضي نظامه صباح كل يوم قائلا" لهم أنه جاء بالقوة ولا يفل الحديد إلا الحديد فأي عنف أكثر من ذلك يمكن أن يزرعه هذا النظام ؟ و ألان يتحدثون عن وجود تنظيم للقاعدة في البلاد في كذب فاضح ليشغلوا بها الناس ويوقدوا الحرب لأنه نظام لا يعيش إلا في جو الحرب، أنتم الذين بدأتم نشر ثقافة العنف يا سيادة الرئيس بالقول والفعل، من الذي سفك الدماء في دارفور وكردفان الآن؟ أين أنتم و ديننا يعلمنا أن من قتل نفسا" وأحدة بغير حق كأنما قتل الناس جميعا"؟ ماذا ستقول ألسنتكم وأيديكم التي ستشهد عليكم وما ذا سيكون جوابكم في سفك الدماء وتشريد آلاف الناس في دارفور ومدن السودان الأخري يوم تلقون ربكم؟ وبهذه المناسبة هل تؤمنون حقا" بيوم البعث؟ والله هذا سؤال جاد لا مبالغة فيه؟

ليس بالخمر و الحشيش وحدهما يتخدر الإنسان يا مساعد رئيس الجمهورية-:

خاطب نافع علي نافع مواطني بندة في بابنوسة ووصف في خطابه معارضي نظامه "بالمخمورين والسكاري" !! وبغض النظر من أن لساناً مثل هذا لا يمكن أن يكون قد تهذب بقراءة كتاب الله فإنني يا نافع أهدي لك بحثي هذا والذي توصلت فيه بعد أكثر من 20 عاما" في تنظيمكم "أن ليس بالخمر والحشيش وحدهما يغيب وعي الإنسان" فهناك يا سيدي محلول كيميائي أشد فتكا" وهي التركيبة التي تسمونها "حماية دولة التوجه الحضاري وحكم الإسلام " والذي تصنفون به كل من يخالفكم بانه مارق أو متمرد علي الشريعة. لماذا لم تعترضي يا نافع علي الطالب الذي قال عنك في ندوة "الإتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم " "نقدم لكم الرجل الذي إذا سار تهتز له الأرض!!" وأنت تعلم بأنك ليس نبي الله الخضر؟ لماذا لم تعلق علي هذا الطالب المسكين" المخدر" وتخبره بأن مثل هذا الوصف لا يجوز أن يطلق علي بشر؟ حتي ولو من باب التجمل المصنوع و إظهار التواضع أمام الناس؟ سكوتك يعني عندي أنك موافق علي هذا الإفتراء ويعني عندي أنكم تربون الأجيال علي الزندقة والتطبيل وهذا لا يتناسب والمكان الذي كنت تتحدث منه .

الإنقاذ في ثياب جديدة:-من والوضح عندي -والذي لا يحتاج لدرس "عصر"- أن القوم يبحثون عن أداور جديدة لهم الآن وملابس أخري وأدوات "مكياج" من النوع ال"تقيل" لتجميل وجوههم وما الحديث عن "القاعدة التي تريد أن تصفينا" ، وتحسيين الخدمة المدنية، و-"السماح لبعض الكوادر" بالحديث عن الفساد بل السماح الأمني بتسريح الوثائق عن المفسدين "الأقل أهمية" .....كلها تعني الإستعداد للمرحلة المقبلة ، و حصوله من عدمه يتوقف علي مدي إستعداد الجماهير علي الخروج للشارع، فالأسف تلكؤ المعارضة في صالح النظام وهم يعلمون ذلك ويعولون عليه بل ويندهشون أحياناً من صبر هذا الشعب عليهم ولا ثقة عندي فيما يسمي " بالشعبي" فكلهم "في الزندقة وحب السلطه والمال سواء.الحل الوحيد الذي امامنا هو سبيل الإنتفاضة وهي الوحيدة القادرة علي "كنس" كل هذه القمامة ولا يجدي "التلتيق" و نداء "ترك الجمل بما حمل" الذي أطلقه الأفندي. وإذا كان هذا الشعب قد إنتفض في الماضي علي نميري الذي مات بمنزل الأسرة في ود نوباوي فما الذي يجعلنا نترك جمل أناس نهبوا ملايين الدولارات "وزير سيادي واحد بس" دافع مبلغ 80 مليون دولار كقسط أول لشراء فندق قصر الصداقة ود. الأفندي يريدنا أن نترك هذا الجمل المحمل "تقيل" بما حمل؟؟؟؟ لا يا أخي حرام "بس إن شاء الله أكون فهمتك غلط"

رب ضارة نافعة:- في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لحكومة ثورة الإنقاذ الوطني التي علمتني دروسا" سوف لن أنساها ما دمت حية فلولا وجودي الطويل بينكم لما عرفت الفرق بين الحق والباطل الذي يمثل أمام عينيك و لما تعلمت -لولا وجودي معكم -أن الكلمة قد تعني أحياناً عكسها، و هنا أخص بالشكر -:

-السيد رئيس الجمهورية وأسرته الكريمة فقد تعلمت منكم يا سيدي الرئيس مغزي حديث المصطفي صلي الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " - كما أخص بالشكر الجزيل الأوفي السيد نافع علي نافع والذي يجعلني كل يوم في حالة تأمل وذهول في حكمة حديث النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام "ليس المؤمن بطعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء-"

السيد عبد الحليم المتعافي الذي لولاه ما تعلمنا قانون التولي الشهير "من أين لك هذا" كما وأرجو من الأخوة الباقيين والذين سقطت أسماؤهم من اللستة أن يعذروني لضيق وقتي وطول اللستة ولكي لا أكون قد "فرزت بينكم " سأختم شكري لكم جميعا" علي عملكم بالحديث النبوي الشريف " والله لايؤمن من بات شبعاناً وجاره جائع "

تعالوا نفكر معا" في الهواء الطلق -:

ثم إني أجلس في الهواء الطلق الآن يا أخواتي - لقد ذقت حلاوة الإنعتاق من التفكير في داخل البئر إلي الخروج والجري في الهواء !!!لا شيء يعدل الحرية في التفكير من غير إملاء ولا "تنوير" كاذب، ولا مقابلة صحفية أعدت أسئلتها مسبقا".... فأنا الآن يا شادية ويا سلمي أدخل الراكوبة وأقرأ لخضر عطا المنان "رد الله غربته"، والبرقاوي ، وأستمتع بردود الأستاذ علي محمود حسنين لأهل النظام وأتعاطف مع الدكتور عمر القراي في محنته وأود الآن يا أخواتي أن أهاتف والدة إبن السودان الشجاع المهندس البوشي و- أقول لها "تسلم بطنك"، ولا يهمني يا أخواتي ما هي المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها كل وحد منهم !!نعم لا يهم ، إنه الهواء الطلق الذي أشتمه لأول مرة و الذي أخرجني من بئر الإستعلاء وإزدراء الآخرين إلي النور الذي يشع الآن بيننا والذي سوف نعمل كلنا من أجله اليوم. غايتنا جميعا" اليوم يا أخوات الأمس إرجاع وطن كان يسمي السودان، لقد إنتهت مدة صلاحية المادة التي كانت تخدر عقولنا - أنظزروا إلي تاريخ إنتاج الزجاجة التي بين أيديكم ، إقرأوها جيدا" إنها منتهية فهل أنتم منتهون؟

فساد أسرة البشير

خبير سوداني يكشف عن تغطية عبدالله حسن أحمد البشير على محاولات إنتهاك العرض والأرض

March 4, 2012

(حريات خاص)

يواصل الخبير السوداني بالهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي كتابته عن فساد الهيئة وتجاوزاتها .

ويكشف في هذه الحلقة تغطية اللواء عبد الله حسن أحمد البشير على الفساد الأخلاقي لمدير الهيئة السابق ، والذي تحرش باحدى السودانيات الشريفات ، وعندما صدته فصلها وكل من ناصرها من الهيئة .

وكأنما تجئ شهادة الخبير السوداني ومعلوماته لتؤكد زيف الحديث المنافق عن حماية (الأرض والعرض) ، فعبد الله حسن أحمد البشير لقاء رشاوى تافهة يغطي على محاولة انتهاك العرض ! كما يغطي على نقل مقر الهيئة من السودان كأكبر كارثة على الإستثمار الزراعي بالبلاد ، مما يشكل خيانة وطنية ، وخيانة للأرض !!

(أدناه النص الكامل للرسالة) :

أحبتنا الأفاضل .. أسعد الله أوقاتكم.. واسمحوا لي قبل البدء بمقالة اليوم بتوجيه شكري وعرفاني للأخوة بصحيفة حريات الذين سأظل أكرر شكري لهم على وقفتهم الكريمة معي وإتاحتهم مساحة غالية لنعرض عبرها وفيها هذه القضية الهامة جداً والخطيرة جداً، بعدما تخاذلت العديد من الصحف والأقلام والمنتديات عن عرض القضية رغم ما عرضناه من أدلة وبراهين رأيتم بعضها المرة السابقة وسترون الآن جزءاً وسترون تباعاً ما يندي له الجبين.. لذلك كان لزاماً توجيه الشكر لحريات في كل حلقة وفي كل الأوقات.

الدكتور عبد الله حسن أحمد البشير (لواء الجيش وشقيق الرئيس) رجل يرتقي لمستوى الوصف بأنه التجاوز بعينه.. وعلاقته بالهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي – للحقيقة – لم تبدأ مع رئيسها الحالي وإنما بدأت منذ عهد رئيس الهيئة السابق عبد الكريم العامري (إماراتي الجنسية أيضاً)، حيث ساهم عبد الله البشير – منتهزاً علاقة القرابة والأخوة التي تربطه بأمير المؤمنين عمر البشير كشقيق أصغر له – في إخفاء التجاوزات التي تمت في حق السودانيين بل وشرفهم من قبل العامري ومن معه، مع إقرارنا بأن ما ارتكبه العامري في البلد وإن كان كبيراً، فإنه لا يصل بأية حال لما فعله رئيس الهيئة السيد/علي سعيد الشرهان. فالعامري مشاكله كانت تجاوزات إدارية ومخالفات اخلاقية والتي من أبرزها الموقف التافه والقذر في حق إحدى السودانيات (ر.س) والتي كانت تعمل كمساعد باحث بوحدة البحوث التطبيقية في الهيئة ، وقد وقع الحدث إبان ملتقى شركات الهيئة العربية الذي أقامته الهيئة في القاهرة عام 2000، وحينما أبدت المذكورة رفضها (أشرنا لحروفها الأولى فقط للسترة) وأبت نفسها الشريفة والأبية كافة المغريات مع وقوف بعض السودانيين الأحرار معها من منتسبي الهيئة ، ما كان من العامري إلا وأنهى خدماتها هي ومن آزرها في مصر.

وحينما أتت المذكورة إلى السودان ورفعت دعوى قضائية ضد الهيئة – هي ومن معها – بسبب الفصل التعسفي مع الإشارة للأسباب الحقيقية – وفي ضوء الأدلة القوية ممثلة في الشهود وعدم إمكانية إنقاذ العامري – قام الدكتور عبد الله حسن أحمد البشير (اللواء في الجيش السوداني أو ما كان يوصف بعرين العزة والكرامة) قام الدكتور عبد الله بسحب ملف القضية بواسطة النائب العام وأرهب كل من يقترب من هذا الملف أو فتحه مرة ثانية وذلك إرضاءً للعامري وظلماً لابنة بلده!! وبالطبع كان هناك مقابل لقاء ذلك والكل يعرف ما أخذه الدكتور عبد الله البشير من الهيئة (هو وزوجته نور الهدي) لواء الشرطة المزعومة وما مدارس نور الهدى ببعيدة فمن أين لهم بتكاليف بنائها وتعميرها لتصل إلى هذا المستوى؟! وعلى سبيل المثال لا الحصر أخذ الدكتور عبد الله البشير عدد أربعة سيارات لاندكروزر (بحجة إحلال وتجديد) مع أنها سيارات شبه جديدة كانت تملكها الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالإضافة إلى أربعة حافلات ركاب (سعة 15 راكب) وسيارتين مرسيدس وخمسة سيارات تويوتا (كامري) وما خفي أعظم!

ولم تقتصر خدمات الدكتور عبد الله البشير على قضية الآنسة (ر.س) وإنما شملت أيضاً القضايا التي رفعها العاملون بالأبحاث وإدارة المشروعات وشركات الهيئة (الزيوت، الدجاج، الخضر والفاكهة، النشا والجلوكوز) فجميعهم أصابتهم خيبة الأمل بفعل عبد الله البشير!!!

ظننا – وإن بعض الظن ليس إثم – بأن علاقة الدكتور عبد الله البشير ستقتصر على العامري فقط وعقب رحيله سيغيب ولكن هيهات، فالرجل يعرف من أين تؤكل الكتوف ولو على حساب كرامة بلده وعرزة أهلها وأثداء نسائها..!

فهاهو يتقرب للسيد/علي سعيد الشرهان منذ استلامه مهامه رئيساً للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بنهاية عام 2008، ودونكم سادتنا ما سترونه مرفقاً من قرارات إدارية أصدرها رئيس الهيئة لصالح السيد/عبد الله حسن أحمد البشير وزوجته من تذاكر سفر ومبالغ إكرامية (مع ملاحظة عدم وجود أي رابط للدكتور عبد الله البشير أو زوجته بل وحتى رئيس الجمهروية شقيقه الأكبر بالهيئة التي تعمل في الزراعة).

لن أكتب كثيراً سندعوكم فقط للنظر في القرارات المرفقة والتفكر في أسباب إصدارها ومبرراتها؟ وما علاقة لواءات بالجيش والشرطة بعمل هذه الهيئة العاملة في الزراعة؟ ثم الربط بين ذلك وبين الصمت الحكومي الرسمي على تجاوزات السيد/علي سعيد الشرهان رئيس الهيئة في خنق السودان والاستثمار الزراعي القائم فيه وتشريد السودانيين العاملين في هذه المشروعات وعدم تقدم أي قضية ترفع ضده.

دعوتنا لأمير المؤمنين المؤتمن على السودان وأهله المشير عمر البشير.. ماذا أنت فاعل مع شقيقك ؟ نرجوك يا فخامة المشير أن تسأل أخوك : ما الذي قدمته أنت وزوجتك ليفعل لك السيد/الشرهان ما فعل؟ ولماذا يمنحكما هذه المزايا؟ بل وما هي علاقتكما بالهيئة؟ ولماذا أصلاً هذه العلاقة بهيئة زراعية لا تربطكما بها صلة؟ وكيف سمحا لنفسيهما وهما بالازياء الرسمية لأشرف قطاع في البلد بأن يتصورا معه في إشارة واضحة لأشياء نستحي من كتابتها وذكرها؟

لقد أعلنتم فخامة المشير وملأتم الدنيا ضجيجاً عن مكافحة الفساد.. فماذا أنت فاعل بشقيقك وزوجته ؟

(حريات) تنشر وثائق تؤكد فساد اللواء عبد الله شقيق المشير عمر البشير

March 4, 2012

(حريات خاص)

أرسل خبير سوداني بالهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي وثيقتين تكشفان عن فساد اللواء عبد الله حسن أحمد البشير شقيق المشير عمر البشير.

والأولى قرار إداري رقم (88) لسنة 2009م بتقديم مكافأة (15) ألف دولار لكل من عبد الله حسن أحمد البشير والطيب مصطفى أبوقناية زائداً تكاليف تذاكر السفر والإعاشة والاقامة !

والثانية قرار إداري رقم (138) لسنة 2009 بتقديم مكافأة (30) ألف دولار لعبد الله حسن أحمد البشير وزوجته نور الهدى محمد الشفيع مع تذكرتي سفر (الخرطوم – دبي – الدار البيضاء – وبالعكس) . وتسلم المكافأة لعبد الله حسن أحمد البشير !

وعبد الله حسن أحمد البشير وزوجته نور الهدى محمد الشفيع لا علاقة لهما بالهيئة ، ولا بالاستثمار الزراعي ، ولكن الرشاوى التي تكشف الوثيقتين عن قليل منها نتيجة للخدمات غير الأخلاقية التي يقدمها اللواء عبد الله ، ومن بينها الخيانة الوطنية بالتغطية على نقل مقر الهيئة من السودان إلى الامارات وفصل الخبراء السودانيين العاملين بالهيئة مما يشكل أكبر كارثة على الإستثمار الزراعي في البلاد ، إضافة إلى التغطية على فضائح التحرش الجنسي بالنساء السودانيات الشريفات

الوثائق ادناه:

قرارات رئيس الهيئة
قرار إداري رقم (138) لسنة 2009

بعد الإطلاع على:
- المادة (14) من النظام الأساسي للهيئة.
- المادة (43) من لائحة شئون الموظفين.

تقـــرر

المـــادة (1): استخراج بطاقتي سفر للسادة المذكورين على درجة رجال الأعمال على المقطع (الخرطوم – دبي – الدار البيضاء والعكس) والسادة هم:
1. الدكتور/عبد الله حسن أحمد البشير.
2. الدكتورة/نور الهدى محمد الشفيع.

المـــادة (2): صـــرف مبلـــغ ثريـــة (30000) دولار أمريكـــي وتســـليمه للدكتور/عبد الله حسن أحمد البشير.
المادة (3): يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذه.

علي بن سعيد الشرهان

رئيس الهيئة

نسخة إلى:
- السادة/المركز الرئيسي – الخرطوم.
- السادة/المكتب الإقليمي – دبي

التاريخ: 2009/9/28

قرارات رئيس الهيئة
قرار إداري رقم (88) لسنة 2009

بهدف تقرر سفر السادة المذكورين أدناه إلى أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة – لحضور فعاليات المعرض الثالث للنخيل، خلال الفترة 21-2009/7/26 عدا أيام السفر، وهم:

1. السيد/العربي محمد بن رجب المراجع الداخلي
2. السيد/الهادي سعد سعيد الشنفري رئيس وحدة الأمن والسلامة.

بالإضافة إلى السادة التالية أسماؤهم على أن تتحمل الهيئة تكاليف تذاكر السفر على درجة رجال الأعمال (من مقر إقامتهم إلى أبو ظبي والعكس) زائداً تكاليف الإقامة والإعاشة ومكافأة مقطوعة مقدارها (15000) دولار لكل واحد منهم، وهم:

1. سعادة الدكتور/عبد الله حسن أحمد البشير
2. سعادة الدكتور/الطيب مصطفى أبو قناية

على جميع الإدارات والأقسام إجراء اللازم كل في دائرة اختصاصه.

علي بن سعيد الشرهان
رئيس الهيئة

نسخة إلى:
- السادة/المركز الرئيسي – الخرطوم.
- السادة/المكتب الإقليمي – دبي

التاريخ: 2009/7/16

فساد وزير المالية علي محمود
مخالفات و إبتزاز.. و فساد سلطة رابعة!

الطاهر ساتي
السودانى
7 مايو 2011

نقاط من المقال:

- **(وزارة المالية صدقت لإبن وزير المالية بمبلغ(32.391.70 دولارا)، للعلاج - شفاه الله - بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خصما من إيراد بعثة السودان الدبلوماسية بأمريكا،)**
- **(تفسيرها أن الدكتور أحمد بلال، مستشار رئيس الجمهورية، وجد وثيقة علاج إبن وزير المالية عند أحد الصحفيين، وأقنع الصحفي بعدم نشرها،)**
- **(أها، ح تعملوا شنو يا فتحي شيلا ويا شمو ويا تيتاوي ؟.. إذا تواصل صمتكم، بلاتحقيق يكشف هذا الصحفي المشار إليه ورئيس تحريره وصحيفتهما،)**

ما بين وزير المالية ومستشار رئيس الجمهورية ليس بقضية سياسية، ولكنها قضية مخالفات مالية وإدارية، وكذلك إبتزاز، ثم القضية كشفت بعض أوجه الفساد بالسلطة الرابعة..لقد نجح زميلنا - بالوطن - عبد الباقي جبارة، في رصد وتوثيق القضية بمهنية عالية أدانت فيها كل الأطراف.. وزارة المالية صدقت لإبن وزير المالية بمبلغ(32.391.70 دولارا)، للعلاج - شفاه الله - بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خصما من إيراد بعثة السودان الدبلوماسية بأمريكا، وعلى أن يكون المبلغ خصما من بند العلاج بالخارج للعام المالي الحالي، أوهكذا يقول نص الوثيقة التي تحمل توقيع منى أبوحراز، وكيل وزارة المالية بالإنابة، والمعنونة لوزارة الخارجية!!..

****لوزير المالية تبرير لمحتوى الوثيقة، نصه : لم أطلب من الوزارة أو أية جهة بدفع تكاليف علاج إبني، بل وزارة المالية هي التي طالبت وزارة الخارجية - دون علمي - بدفع ذاك المبلغ، وعلاج إبني حق يكفله الدستوروااللوائح، أوهكذا تبريره .. وعليه، نعم للوزير وأسرته حق العلاج بالداخل والخارج على حساب الدولة، حسب نصوص اللوائح العامة، وما في ذلك شك..ولكن تلك اللوائح تنظم هذا الحق، وللأسف لم تتبع وزارة المالية تلك اللوائح المنظمة ..الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي الجهة المناط بها علاج الدستوريين وأسرهم، بالداخل في مستشفى ساهرون وبالخارج حسب توصية القومسيون الطبي، وذلك خصما من بند العلاج بمجلس الوزراء ، وليس خصما من موارد وميزانيات السفارات..أوراق نجل الوزير- شفاه الله - لم تمر بأمانة ذاك المجلس، وكذلك لم تمر بإدارة مستشفى ساهرون، وأيضا لم تمر بالقومسيون الطبي، ثم تلك التكاليف لم تصرف من بند العلاج بمجلس الوزراء، ولكن من إيراد البعثة الدبلوماسية بأمريكا ، أي قبل أن توردها تلك البعثة في حساب وزارة المالية..وإن كان بغير علم الوزير تم ذاك الإجراء - حسب حديثه - أو بعلمه، فان وزارته إرتكبت حزمة مخالفات مالية وإدارية تستدعي التحقيق والمحاسبة وإسترجاع**

هذا المبلغ.. وكذلك مساءلة ومحاسبة الوزير، إن كان يعلم أولايعلم!!..

**ثم الطامة الأخرى، هي الوثيقة التالية..(الأخت العزيزة منى أبوحراز، لك الود والتحية، هناك أمر هام وضروري يتعلق بابن السيد الوزير وعلاجه بالخارج وبإمضائك..وجدت هذه الأوراق مع أحد الصحفيين وأوقفته لكم، والموضوع يحتاج إلى معالجة، سأمر عليك لاحقا اليوم..أوراقنا مع الأخت إنعام، نرجو أن ترى طريقها النور..مع تحياتي، د. أحمد)..هكذا الوثيقة، تفسيرها أن الدكتور أحمد بلال، مستشار رئيس الجمهورية، وجد وثيقة علاج إبن وزير المالية عند أحد الصحفيين، وأقنع الصحفي بعدم نشرها، ووافق الصحفي على ذلك مقابل (معالجة الأمر)..ولكن المستشار لم يخطر وكيل الوزارة بالإنابة بما فعله مع الصحفي حبا فيها ولا تقديرا لها، بل فعل لتدفع وزارة المالية مبلغ (100 مليون جنيها) لقربة سيادته، وكانت الوزارة قد تبرعت بالمبلغ لقربة المستشار وتلكأت في الإلتزام به..وعليه، الإبتزاز يتجلى في وثيقة مستشار الرئيس بشكل قبيح..إذ تقول تلك الوثيقة بالبلدى كدة : (يا جماعة انتو خالفتو اللوائح بعلاج ولد الوزير، وفي صحفي كان عاوز ينشر المخالفة لكن أنا منعتو..يلا أدوني المية مليون حقت قريتي عشان نلم الموضوع ده)، هكذا تفسير خطاب المستشار المعنون لوزارة المالية..إبتزاز رخيص، وتصرف غير مسؤول من مستشار رئيس الجمهورية.. لوكان مسؤلا لذهب بتلك الوثيقة إلى رئيس الجمهورية أو نائبه مع خطاب فحواه (للعلم والإفادة)..ولوكان صادقا مع الله ثم نفسه وأهل بلده لما منع الصحفي من نشرها..ولو كان مسؤولا لما لمح لوكيل الوزارة بأن تلك المخالفة يمكن معالجتها بشئ غير القانون، أي (ممكن نلمها مع بعض ونسكت الصحفي، وكل شئ بي تمنو)..هذا المستشار الذي يفسد السلطة الرابعة ويخفي الحقائق عن الرأي العام ويبتز المخالفين للقانون غير مؤهل بأن يكون مستشارا لرئيس جمهورية البلد!!..

**على كل حال، هذه قضية - كما القضايا السابقة - سوف تتبخر وقائعها بكل شخوصها من سطح الأحداث خلال هذا الأسبوع، وسوف تتناساها ذاكرة الصحف ولن تجد طريقا إلى دروب التحقيق والمحاسبة..ولذلك، لن نطالب بالتحقيق والمحاسبة، بل نطالب بترقية كل العارفين بوزارة المالية، وزيرا كان أو وكيلا، وكذلك مستشار رئيس الجمهورية، بحيث يكونوا أكثر نفوذا وأفدح مخالفة وأقبح إبتزازا في حكومة الجمهورية الثانية.. ولكن ثمة سؤال لسادة لجنة الإعلام بالبرلمان ومجلس الصحافة وإتحاد الصحفيين : هل من رد فعل في قضية فيها مستشار الرئيس يعترف - كتابة بخط يده - بأنه نجح في إقناع أحد الصحفيين بعدم نشر وثيقة مخالفة حدثت في وزارة المالية ؟.. فالقضية ليست بمخالفات وزارة أوإبتزاز مستشار فقط، بل فساد السلطة الرابعة يتجلى في سطور وثائقهم.. أها، ح تعملوا شنو يا فتحي شيلا ويا شمو ويا تيتاوي ؟.. إذا تواصل صمتكم، بلاتحقيق يكشف هذا الصحفي المشار إليه ورئيس تحريره وصحيفتهما، سوف نطالب بترقيتكم أيضا، لتكونوا أفضل حماة ل (مفسدي السلطة الرابعة!!..)

الوثائق:

The Presidency
Dr. Ahmed Bilal Osman
Advisor to the President

د/ احمد بلال عثمان
مستشار رئيس الجمهورية

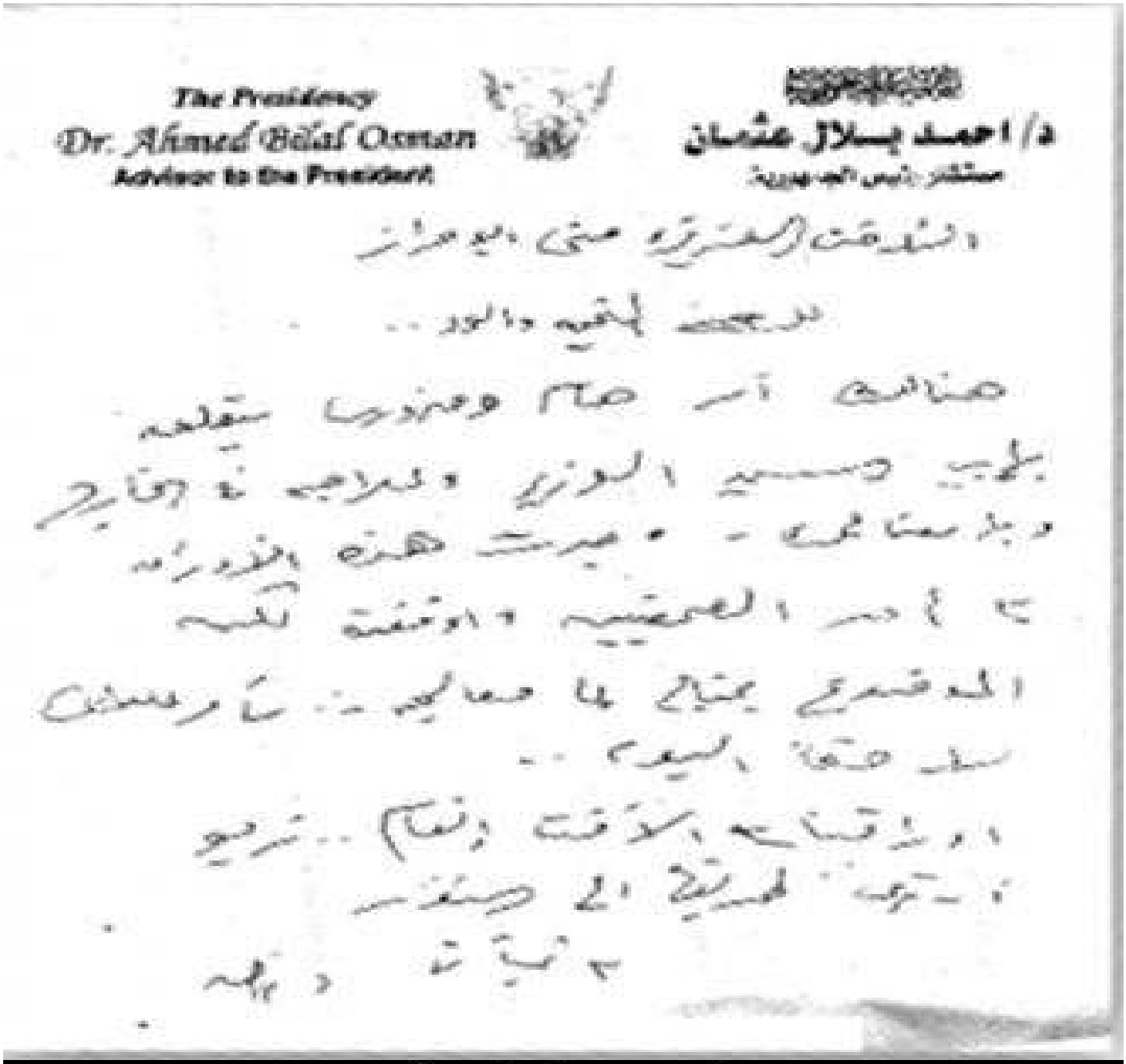

alrakoba.net

جمهورية السودان
Republic of The Sudan
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance &National Economy

الوكـــيل
Undersecretary

التاريخ ٢٠١١/٥/٣١
الثمرة:-م أ/م و/١٩

السيد/ وكيل وزارة الخارجية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

الموضوع: سداد تكلفة علاج السيد/ عمر على محمود بواشنطن

ارجو ان انقل لكم موافقة وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالتصديق بمبلغ ٣٢,٣٩١,٧٠ دولار ما يعادل ٨٧,٤٥٨ جنيه عبارة عن تكلفة علاج وقيمة تذكرة سفر للمذكور أعلاه على ان يدفع من ايراد البعثة الدبلوماسية وذلك خصماً على بند العلاج بالخارج للعام ٢٠١١م.

وشكـــــــــراً،،،

منى السيد ابوحراز

وكيل وزارة المالية والإقتصاد الوطنى بالانابة

صورة للسادة:-
- مدير عام الموازنة
- المراجع العام
- مدير المراجع العام بالمالية
- مدير الايرادات
- مدير عام ديوان الحسابات

alrakoba.net

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of the Sudan
Ministry of Foreign Affairs
General Department For the
Development
of Human and Financial Resources
Transfers Section

جمهورية السودان
وزارة الخارجية
الإدارة العامة للتنمية الموارد البشرية والمالية
قسم التحويلات

برقية صادرة

الي : سوداني – واشنطون
الرقم : وخ / تحويلات /٨٣٠
التاريخ : ٢٠١١/٦/٧م

نرجو ان نحيل لعنايتكم نسخة من خطاب وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالرقم: وأ و/م و/١٩ بتاريخ: ٢٠١١/٥/٣١م. بشأن علاج السيد/ عمر علي محمود بواشنطون. نرجو التكرم بسداد تكلفة علاج المذكور اعلاه خصماً علي إيرادات البعثة(.) للتكرم بالعلم وإجراء اللازم(.) مع فائق الشكر والتقدير(.)

محمد صلاح الدين عباس
ع/وكيل وزارة الخارجية

ر خ/ع ١٠/٦/١٠/إ ت/أمر مستديم
دياس /لورا/م/ ..

alrakoba.net
http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-24339.htm

فساد وزير الخارجية على كرتى
كيف بدأت قصة نهب الشركة الكبرى..؟.!

قائد الدبابين إمبراطور الأسمنت والحديد والاخشاب.!!.. رئيس الدبلوماسية السودانية "علي كرتي " ماذا فعلت بشركة البحر الأحمر للتجارة والملاحة..؟.!

نفى فساده الخبير الوطني في الكذب والتدليس د. ربيع عبدالعاطي!!..

خالد ابواحمد
الراكوبة 22أبريل 2011م

نقاط من المقال:

- **(بطل قصتنا علي كرتي هو صاحب امبراطورية الاسمنت والحديد والاخشاب بحي البراحة بالخرطوم بحري، ويمتلك مصنع بربر للأسمنت، مستحوزاً على تجارة الحديد والخشب ومواد البناء)**
- **(وقبل انقلاب يونيو 1989م لم يكن اسم علي كرتي متداولا في مجالس الاسلاميين ولا في سوق التجارة ولا حتى في كشوفات الوزراء والولاء والمحافظين المحتمل تعيينهم، ولم يكن يعرف علي كرتي إلا القليل جداً من الناس وفي محيط ضيق، وكان أبعد الناس عن التجارة ولغة الأرقام، وبتأكيد شديد انه حتى العام 1992م لم يكن لكرتي شركة ولا بناية ولا مصنع وكان جل همه أن يصل لمرحلة التوزير)**
- **(بدأت القصة عندما جاء النظام بوجهه الكالح تنفيذاً للمخطط الكبير الرامي لإستيلاء مجموعة من الاسلامويين على مقدرات البلاد وكانت البداية بشركة الخرطوم للتجارة والملاحة وقد استلموها من إدارتها الوطنية الكفوءة والمؤهلة والمتخصصة في العمل التجاري من هذا النوع ثم جاء الدور على شركة البحر الأحمر فكانت الخطوة الأولى ضم الشركة لمنسقية الدفاع الشعبى لتقوم بتمويل تجهيز المقاتلين من عتاد)**
- **(الوزير علي كرتي هو أول من ساهم في تدمير الشركة ونهج نهجه المنسق والمدير المالي للمنسقية حتي العام 2008 حيث انهم قامو بالتخلص من عدد خرافي من الموظفين70%)**
- **(شركة البحرالاحمر قامت بعملية تجارية لتحسين الايرادات فى سلعة الأسمنت باعتبارها وكيلاً لصوامع اسمنت فى ولاية البحر الأحمر وتم نقل الاسمنت من بورتسودان بالسكة حديد الى الخرطوم وفعلاً حققت العملية أرباحاً عالية، وكان من المفترض الاستمرار فى مثل هذه العمليات التجارية الناجحة، إلا أنه وفى أول اجتماع بعد هذه العملية لمجلس الادارة أصدر على كرتى رئيس مجلس الادارة حينها تعليمات بالتوقف، لأنه شخصياً وآخرين يعملون في تجارة الاسمنت ولايريدون منافس**

لهم حتى ولو كانت الشركة التى هو فى قمة الهرم فيها - يتشرد العاملين لضعف الايرادات ويحتكر هو تجارة هذه السلعة الإستراتيجية!!..)

- (السحب المالي في الشركة يتم من الإيرادات ليدخل في حسابات منسقية الدفاع الشعبي، وبدون تخطيط ودراية والإجراءات المتبعة في الصرف)

لازالت تتكشف للعيان فضائح قادة النظام الحاكم ودورهم (البطولي) في دمار وانهيار الاقتصاد الوطني، وقد أدخلوا في بطونهم وبطون أبنائهم وأسرهم أموال السحت بعضهم بنى بها العمارات السوامق والفنادق في ماليزيا وبعض اشترى بها أراض في مشروع النخيل بدبي، وبعضهم أسس بها شركات في تركيا ومصر ودخل بها في شراكات مع عرب وعجم غير مبالين بالعاقبة التي تنتظرهم ولو بعد حين، لم يتعلموا من التجارب حتى القريبة وهذا نموذج زين العابدين بن علي وأسرته في تونس ومحمد حسني مبارك وأسرته في مصر ومن قبلهم صدام حسين وأسرته في العراق، ولا زالت تأخذهم العزة بالنفس يشتمون هذا ويحاربون ذاك.!!..

وبطل قصة دمار شركة البحر الأحمر للتجارة والملاحة هو وزير الخارجية الحالي علي كرتي، والشركة المعينة من كبرى وأشهر شركات الملاحة والتجارة البحرية وقد ارتبطت اسمها بشركة الخرطوم للتجارة والملاحة التي دمرها مسؤول التنظيم العسكري السابق، وشركة البحر الاحمر للملاحة كذلك كانت من الشركات الرائدة في مجالها تتخذ من ولاية البحر الاحمر مقراً وشركة ذائعة الصيت في بلاد العالم.

كيف بدأت قصة نهب الشركة الكبرى..؟.!

بدأت القصة عندما جاء النظام بوجهه الكالح تنفيذاً للمخطط الكبير الرامي لإستيلاء مجموعة من الاسلامويين على مقدرات البلاد وكانت البداية بشركة الخرطوم للتجارة والملاحة وقد استلموها من إدارتها الوطنية الكفوءة والمؤهلة والمتخصصة في العمل التجاري من هذا النوع ثم جاء الدور على شركة البحر الأحمر فكانت الخطوة الأولى ضم الشركة لمنسقية الدفاع الشعبى لتقوم بتمويل تجهيز المقاتلين من عتاد،

سيناريو عجيب تم تنفيذه في هذه المؤسسة الحكومية الانتاجية فكان الايقاع سريعاً برغم الموسيقى الحزاينية التي صاحبت مشهد دمار مرفق اقتصادي كبير كان له حضوره في دعم الاقتصاد الوطني، وتكمن الموسيقي الحزاينية أيضاً في إبعاد الكفاءات الوطنية واستلام شأن الشركة لأصحاب الولاء السياسي، تم بناء مبني المنسقية من اموال الشركة وتم تاسيس شركة الرباط ومن ثم بشائر من اموال الشركة في عهد المنسق علي كرتي واخيراً تم بيع اسهم كانت للشركة فى هجليج للبترول بملايين الدولارات، ولم يتم توريد قيمة الأسهم لخزينة الشركة، فى نفس الفترة، وبذات الايقاع السريع للأحداث تم انشاء شركة اسمها لازوتين للتنمية والإستثمار المحدودة اذ انها اسست في نفس الفترة وهي الآن الممول الاساسي للمنسقية، كل هذا وموظفي الشركة يعانون الفقر ورداءة الرواتب والشركة في الخرطوم لاتمتلك مقراً خاصاً بها.!..

و الوزير علي كرتي هو أول من ساهم في تدمير الشركة ونهج نهجه المنسق والمدير المالي للمنسقية حتي العام2008 حيث انهم قامو بالتخلص من عدد خرافي من الموظفين(70%) وخلقوا فوارق عجيبة في الرواتب بين الادارة العليا وباقي

الموظفين الامر الغير مقبول حيث انها شركة تعتمد في مواردها علي مجهود الموظفين فقط ولم تقدم المنسقية أي دعم يذكر والآن تفكر جديا في تصفيتها حيث انها اصبحت عبئا عليها.

فلا غرابة أبداً أن تكون الفوضى المالية هي سيدة الموقف خاصة إذا عرفنا أن السحب المالي في الشركة يتم من الإيرادات ليدخل في حسابات منسقية الدفاع الشعبي، وبدون تخطيط ودراية والإجراءات المتبعة في الصرف، والشركة قبل مجئ النظام كانت موعودة بتطوير كبير وتوسع في الإيرادات وفي العمل التجاري بشكل مخطط له من قبل الكفاءات التي كانت موجودة في الشركة آنذاك..لكن.!!..

سيناريو عجيب تم تنفيذه في هذه المؤسسة الحكومية الانتاجية فكان الايقاع سريعاً برغم الموسيقى الحزاينية التي صاحبت مشهد دمار مرفق اقتصادي كبير كان له حضوره في دعم الاقتصاد الوطني، وتكمن الموسيقي الحزاينية أيضاً في إبعاد الكفاءات الوطنية واستلام شأن الشركة لأصحاب الولاء السياسي، والحظوة من الأهل والأقارب.

ولأن الاهل والاقارب من (الأحجار الكريمة) فإن علي كرتي لازال يبسط ذراعيه هنا وهنا..علي كرتي مرفوع عنه القلم.!!..

امبراطورية الاسمنت والحديد

بطل قصتنا علي كرتي هو صاحب امبراطورية الاسمنت والحديد والاخشاب بحي البراحة بالخرطوم بحري، ويمتلك مصنع بربر للأسمنت، مستحوزاً على تجارة الحديد والخشب ومواد البناء، علي كرتي درس في حجر العسل الابتدائية، ثم في مدرسة بانقا الوسطى، وشندي العليا، وحصل على بكالوريوس الحقوق من كلية القانون جامعة الخرطوم عام 1979م، هناك أقوال متضاربة حول مشاركته في الجبهة الوطنية السودانية في منتصف السبعينات في الصحراء الليبية، وإنه كان ضمن القوة التي هجمت على الخرطوم في الجمعة 2 يوليو 1976م فيما عرفت أيام العهد المايوي بـ(المرتزقة)، علي كرتي في هذا النظام كان قائداً لقوات الدفاع الشعبي، ثم أصبح وزير الدولة للشئون الخارجية قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وقد وثقت له اجهزة الاعلام العالمية العديد من التصريحات التي تعكس المستوى الهابط للدبلوماسية السودانية.

وقبل انقلاب يونيو 1989م لم يكن اسم علي كرتي متداولا في مجالس الاسلاميين ولا في سوق التجارة ولا حتى في كشوفات الوزراء والولاء والمحافظين المحتمل تعيينهم، ولم يكن يعرف علي كرتي إلا القليل جداً من الناس وفي محيط ضيق، وكان أبعد الناس عن التجارة ولغة الأرقام، وبتأكيد شديد انه حتى العام 1992م لم يكن لكرتي شركة ولا بناية ولا مصنع وكان جل همه أن يصل لمرحلة التوزير ولولا الانقلاب الداخلي في الحركة (الاسلامية) لما تسنى الوصول لمنصب وزير الخارجية ولا حتى وزير ولائي، بعد الانفصال المشهور في الرابع من رمضان عام 2000م برز علي كرتي، لكن نجمه لمع آخيراً من خلال امتلاكه لعدد من البنايات والشركات وساعده منصبه في التسويق التجاري على المستوى الداخلي والخارجي.

وعلي كرتي مصنف من ضمن أقوى رجال الرئيس عمر البشير، ولا سيما وان المنطقة التي ينتمي إليها (حجر العسل) التي سميناها داخل التنظيم في منتصف التسعينات مقرونة بـ(حجر الطير) بالأحجار الكريمة ذلك لأن غالبية المتنفذين داخل المؤسسات التنظيمية الأمنية العسكرية هم من (حجر الطير - حجر العسل) وما جاورها، وقبل فترة من الآن تحدثت المجالس الخاصة داخل الكيان الحكومي عن قوة أمن الرئيس الخاصة وأعتقد أن غالبيتها من هذه

المناطق بما فيها مناطق ريفي شندي شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، في مقابل قوة أمن نائب الرئيس علي عثمان محمد طه والتي ألمح إليها صلاح قوش ذات مرة، وهي تتكون من أبناء مناطق مروي وما جاورها وشايقية البحر الأحمر والتي من ضمنها مجموعة (الجهاد) الالكتروني التي يشرف عليها نائب الرئيس شخصياً التي تقوم برصد الكتابات المعادية للنظام إضافة للأدوار القذرة التي تتم عبر شبكة الانترنيت.

فإن وزير الخارجية علي كرتي تاجر الأسمنت الكبير يحظى بتأييد قوي من عمر البشير باعتبار الأول من كبار قادة الحزب وله شعبية عسكرية وأمنية داخل النظام يمكن أن نقول أنها (قوة ضاربة) يمكن استخدامها عند الحاجة.!!!..

علامات استفهام هنا وهناك!..

شركة البحرالاحمر قامت بعملية تجارية لتحسين الايرادات فى سلعة الأسمنت باعتبارها وكيلاً لصوامع اسمنت فى ولاية البحر الأحمر وتم نقل الاسمنت من بورتسودان بالسكة حديد الى الخرطوم وفعلاً حققت العملية أرباحاً عالية، وكان من المفترض الاستمرار فى مثل هذه العمليات التجارية الناجحة، إلا أنه وفى أول اجتماع بعد هذه العملية لمجلس الادارة أصدر على كرتى رئيس مجلس الادارة حينها تعليمات بالتوقف، لأنه شخصياً وآخرين يعملون في تجارة الاسمنت ولايريدون منافس لهم حتى ولو كانت الشركة التى هو فى قمة الهرم فيها - يتشرد العاملين لضعف الايرادات ويحتكر هو تجارة هذه السلعة الإستراتيجية.!!..

وفعلاً كانت العملية الأولى والأخيرة.!!..

عزيزي القارئ..

بعد نشر مقالات وتقارير الفساد بحجم فساد السيد علي كرتي وزير خارجيتنا لازال قادة النظام يتحدثون عن الشريعة الاسلامية أي نوع من الإستخفاف هذا بعقول المواطنين، بينما ينحت الخبير الوطني في الكذب والتدليس د. ربيع عبدالعاطي في الصخر لتحسين صورة قادته في الحزب الحاكم تستمر معارضة (الانترنيت) القوية في مسيرة تعرية النظام، وقد جعلت حتى الرئيس عمر البشير نفسه يتحدث عن الفساد بل يؤمن على ما ذكرناه لأكثر من 10 سنوات. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون..

علي كرتي يعترف بان ثروته جاءت بعد قيام ثورة الانقاذ فى لقاء بالشرق الاوسط

لقاء مع على كرتى وزير الخارجية السوداني

صحيفة الشرق الأوسط

الخميس 21 يوليو 2011

السيد الوزير، بدوركم، تطالكم اتهامات بالثراء واحتكار تجارة مواد البناء لا سيما مادة الإسمنت؟ -

أولا، الثراء ليس تهمة أنفيها، وآمل أن يزيدني الله ثراء، والجميع يعلم ومنذ 20 عاما أنني كنت أقوم بعمل ناجح في هذا المجال، وتقريبا كل أهلنا لهم عمل في مجال مواد البناء، ومن يريد أن يربط ذلك باسمي وحدي فهو مخطئ.

*ليس من المستبعد أن «الأهل» يستفيدون من اسمك كمسؤول؟

هؤلاء يدفعون ضرائبهم وزكاواتهم ولهم مشاركاتهم في المجتمع، ولا أعتقد أن من يعمل في أي مجال عليه أن يترك هذا المجال، لأن فردا منهم يتولى عملا عاما، ثانيا، ليس مطلوبا منهم أن يتركوا عملهم ومصدر رزقهم بسبب وظيفتي وهي مؤقتة، يمكن أن اتركها في أي وقت. وأرجو أن تفهم هذه المسألة حتى لا يحدث تجن، وكثير مما نشر لم يكن صحيحا.

علي كرتي يعين زوجته سفيرة بايطاليا

جاء فى صحيفة الصحافة بتاريخ 19 أغسطس 2011 التالى: (وتم امس وداع السفراء: اميرة داؤد حسن قرناص مبعوثة الى ايطاليا، والسفير ميرغني ابكر الطيب الى طهران، والسفير عادل يوسف بانقا الى افريقيا الوسطى، والسفير الشفيع أحمد محمد الى باكستان .) انتهي. و تعيين اميرة داؤد فى هذا المنصب يعتبر من انواع الفساد الادارى بتعيين الأقرباء فى وظائف عامة تدفع لهم مرتباتهم فيها من المواطن، و هو يعتبر من اشكال المحسوبية (الفساد) لصالح أفراد أسرة المتنفذ الحكومى بغض النظر عن الجدارة،

قضية المبيدات الفاسدة

المبيدات الفاسدة.. كارثة قادمة!!

الأهرام اليوم تكشف عن مئات الأطنان التالفة داخل مخازن بالمشاريع الزراعية

الجزيرة - أيوب السليك

الأهرام اليوم 2011/05/07

نقاط:

- مصادر مسؤولة أكدت لـ(الأهرام اليوم) أن هناك ما يربو عن (700) طن من المبيدات الفاسدة لم تستطع الجهات المسؤولة التخلص منها
- وقال إن مصدر خطورتها في تآكل البراميل ومن ثم انسياب المبيدات واختلاطها بالتربة ووصولها إلى المياه الجوفية مما يسبب مشكلات خطيرة في السودان
- د. دفع الله رمى بالاتهام مباشرةً صوب المبيدات الكيميائية المستخدمة في مكافحة الآفات ونمو الحشائش، واصفاً إياها بالمتهم الأول في أمراض الأورام، وقال إن «المضار متنوعة، منها ما يضر بالدماغ ومنها ما يضر بالجهاز الهضمي والكلى، وتتسبب في الإصابة بأنواع من السرطانات مثل (سرطان الدماغ) ولكن الأكيد حتى الآن سرطان الدماغ وأمراضه

الملف خطير للغاية.. ومكمن خطورته في إشارة المعطيات إلى استحالة معالجته في الوقت الراهن، ولا في المستقبل على ما يبدو. مئات الأطنان من المبيدات الفاسدة تتكدس الآن داخل المخازن بمشاريعنا الزراعية. مصادر مسؤولة أكدت لـ(الأهرام اليوم) أن هناك ما يربو عن (700) طن من المبيدات الفاسدة لم تستطع الجهات المسؤولة التخلص منها، وأكدت لـ(الأهرام اليوم) أن العملية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإرجاعها إلى محارقها في أوروبا، هذا بالإضافة إلى خطورة فوارغها، إذ أكد خبير سابق بوقاية النباتات بمشروع الجزيرة أن مكمن الخطورة في تآكل تلك الفوارغ. فيما طالب مختصون في حديثهم لـ(الأهرام اليوم) بفرض رقابة قوية على المبيدات المستخدمة بالولايات..!! في الوقت الذي أشار فيه المسجل القومي للمبيدات إلى أن السبيل الوحيد للتخلص من هذه المبيدات التالفة هو إعادة استخدامها في الرش مرة أخرى.. لتتجلى صورة متناقضة يرسمها المسؤولون أنفسهم تجاه هذا الملف!!!

اعتراف:

اعترف مسؤول الوقاية بمشروع الجزيرة عبد العاطي سليمان بوجود مبيدات غير صالحة للاستخدام ومنتهية الصلاحية منذ منتصف التسعينيات بمخازن مبيدات إدارة المشروع ببركات والمشاريع الزراعية الأخرى، وأضاف لـ(الأهرام اليوم): «توجد عشرات الأطنان من بينها سم الفأر إلا أنها لم تستعمل في المكافحة هذا الموسم»، وكشف عن وجود ما يربو عن (700) طن من المبيدات ذات الصلاحية المنتهية بالسودان، ومليوني لتر تالفة. وقال إن التخلص من المبيدات الفاسدة الموجودة بالسودان يحتاج إلى مساعدة من المنظمات الدولية، مشيراً إلى أن المجلس القومي للمبيدات طلب بالفعل في وقت سابق المساعدة من منظمتي الفاو والصحة العالمية لمواجهة هذا الخطر. وأردف أن عملية إبادة تلك المبيدات تحتاج إلى مليارات الدولارات لإرجاعها إلى محارقها في أوروبا والتخلص منها بحسب قوله، مطالباً الحكومة باتخاذ تدابير فعلية للتخلص من الكميات الهائلة للمبيدات ذات الصلاحية المنتهية، مشدداً على ضرورة فرض الرقابة وتفتيش المبيدات المستخدمة بالولايات.

فوارغ المبيدات:

وكشف مسجل المجلس القومي للمبيدات خضر جبريل عن وجود (700) طن من المبيدات التالفة كحصر رسمي بالسودان، وقال: «لكنها تعتبر بسيطة جداً إذا ما قورنت بدول الجوار والدول العربية فنحن أقل الدول استخداماً للمبيدات»، ودعا إلى فرض الرقابة والتفتيش على المبيدات المستخدمة بالولايات، وشدد على ضرورة أن تقوم الجهات المعنية ببحث آلية مثلى للتخلص من المبيدات، محذراً من مغبة الأمر وخطورته بعد أن تصبح غير قابلة للاستخدام، وأضاف أن المناطق في الولاية الشمالية خاصة التي تقع بين دنقلا وحلفا وشمال كردفان موبوءة بالسرطانات، ودعا المواطنين والمزارعين إلى التعامل بحذر، داعياً إلى عدم جني ثمار الخضراوات بعد الرش مباشرة، وقال: «يجب ترك قطف ثمار الخضراوات لأكثر من أسبوع بعد الوقاية.«

مدير وقاية سابق بالجزيرة استنطقته (الأهرام اليوم) فأكد لنا أن الكميات التالفة كبيرة جداً إذ أن الإحصاء الذي تم في منتصف التسعينيات أوضح أن كميتها تقريباً (650) طناً، وما زالت موجودة حتى الآن لعدم وجود معالجات، فيما بلغت كمية الفوارغ - التي حصرت في ذات الفترة - الموزعة في ولايات السودان (96)، موضحاً أن البحث شمل كل الولايات حيث تم جمعها بهدف الشروع في التخلص منها. ويواصل الرجل تأكيداته على الخطورة الكبيرة لوجود هذه الكميات الكبيرة من المبيدات التالفة والفوارغ، وكيفية التخلص منها، وقال إن مصدر خطورتها في تآكل البراميل ومن

ثم انسياب المبيدات واختلاطها بالتربة ووصولها إلى المياه الجوفية مما يسبب مشكلات خطيرة في السودان، والآن هناك العديد من المشكلات تعاني بعض الولايات من أثرها، وقال إن الفوارغ التي توجد بمخازن المشاريع الزراعية منذ عشرات السنين أضحت مسبباً رئيسياً للإصابة بالأمراض السرطانية.

مسببة للسرطان

وفي السياق شكا عميد معهد السرطان دفع الله أبو إدريس من ازدياد الضغوط على مستشفى الذرة بودمدني هذه الأيام لتوقف مستشفى الخرطوم لأمراض السرطان، وتحويل أكثر من (90) حالة خلال الأسبوع في ظل إمكانيات محدودة للغاية، مع وجود ثلاثة اختصاصيين لمعالجة المرضى. وأشار أبو إدريس فى حديثه لـ(الأهرام اليوم) إلى حجم معاناة مرضى السرطان والانتظار الذي يصل إلى أكثر من ستة أشهر للمريض الواحد نتيجة لوجود ماكينة أشعة واحدة بالمستشفى، وقال إن متوسط التردد يصل إلى أكثر من (100) حالة في الأسبوع، يضاف إليها مرضى الخرطوم المحولين بالإضافة إلى توافد أعداد كبيرة من المرضى بالولاية والولايات المجاورة مصابين بالسرطان بأنواعه المختلفة، وأشار إلى أن المستشفى يعمل بماكينة واحدة للجلسات العلاجية، وأرجع تزايد الإصابة بالمرض إلى المبيدات الزراعية وسوء استخدامها في المزارع ومبيدات مكافحة الآفات الحشرية، ونوه إلى مخاطر استعمال المبيدات على الذين يمارسون حرفة الزراعة ويستخدمون المبيدات الزراعية دون إرشاد وتوعية .

د. دفع الله رمى بالاتهام مباشرةً صوب المبيدات الكيميائية المستخدمة في مكافحة الآفات ونمو الحشائش، واصفاً إياها بالمتهم الأول في أمراض الأورام، وقال إن «المضار متنوعة، منها ما يضر بالدماغ ومنها ما يضر بالجهاز الهضمي والكلى، وتتسبب في الإصابة بأنواع من السرطانات مثل (سرطان الدماغ) ولكن الأكيد حتى الآن سرطان الدماغ وأمراضه، الباركنسون (الارتجاج)، أمراض في الخصوبة وسرطان البروستات عند الرجال. والأطفال هم الأكثر تضرراً لأن هذه السموم تتراكم في أجسادهم منذ الصغر ويكون ضررها أكبر.»

خبير المبيدات د.معتصم عبد الله يقول إن الباعة يتسابقون نحو السوق، ولكن من أجل عرض السموم، وإن أصحاب محال بيع البذور والمبيدات أدمنوا التعامل مع المبيدات الزراعية بأنواعها، سواء المسموح بها أم المحرمة، متجاهلين أنهم يقفون في الطابور ذاته الذي يقف فيه المستهلكون المغلوبون على أمرهم، إذ لم تعد هناك سلعة زراعية إلا وأصبحت المبيدات من مكوناتها الأساسية. مشيراً إلى جهود مبذولة بلا انقطاع تقابلها قلة وعي وانعدام ضمائر لدى البعض، وإن توغلها لا يزال ينشب أظفاره ويصطاد ضحاياه على مرأى ومسمع الجميع، يصاحب ذلك اندفاع جنوني من قبل بعض المزارعين والتجار والمتعاملين مع المبيدات الزراعية ونحوها دون أخذ الاحتياطات اللازمة وكأن الأمر لا يعنيهم .

وفي السياق يقول المهندس الزراعي عصمت السيد الهاشمي إن الناس يلجأون مضطرين إلى استخدام المبيدات، بمعنى أنها الشر الذي لا بد منه، وذلك لمكافحة الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية المختلفة، أو تلك التي تسبب أضراراً أخرى. وحتى نصل إلى الغاية المنشودة لا بد أن يكون المبيد الذي نستخدمه ذا فعالية جيدة وقادراً على القضاء على الآفة التي استخدم لأجل مكافحتها، كما أن من المهم جداً أن يكون مناسباً للغرض المستخدم له ومصرحاً به من قبل الجهات المختصة وأن يتم استخدامه في التوقيت الصحيح وبالطريقة المثلى وبالجرعة الموصى بها للاستخدام، مع الالتزام باتباع الإرشادات التي ترد على الديباجة الأصلية الدالة على عبوته. وفوق ذلك فإنه من

المهم أن نلتزم أيضاً بعدم جمع المحصول إلا بعد انقضاء فترة التحريم المدونة أيضاً على الديباجة، التي تعني الفترة التي يجب انقضاؤها منذ الرش أو المعاملة بالمبيد وحتى الوقت الذي يمكن بعده جمع المحصول. مضيفاً بالقول: «للأسف الشديد قد يلجأ البعض نظراً لارتفاع أسعار بعض المبيدات إلى عمليات الغش التجاري بمحاكاة العبوات والديباجات الاستدلالية وغش محتوياتها بحيث لا تمثل الحقيقة، كما قد يلجأ البعض من أولئك إلى محاولة إقناع المزارع بأن هذا المبيد أو ذاك يحتوي على نفس المبيد المطلوب ويقوم بذات الغرض أو أنه واسع الانتشار في الاستخدام، تحقيقاً لمكاسب على حساب البسطاء من المزارعين. وما عمليات الغش التجاري التي تحدث إلا مثال للغلو والإسراف في شراء مبيدات فوق حاجة البلد أو لظروف شراء مبيدات لمساحات محددة، وتنقص تلك المساحات لسبب أو لآخر، والنتيجة بقاء بعض المبيدات لا حاجة للبلد بها في ذلك الموسم لتصبح ضارة بالبيئة وينتفع منها المنتفعون.»

أما الخبير في مجال الرش الجوي للمبيدات عباس هجو النذير فيرى من جانبه أن الاستخدام السيئ للمبيدات الزراعية يحمل مخاطر كبيرة لكل من يتعامل معها سواء أكان التاجر أم المزارع أم المستهلك، فالجميع يحتاجون إلى المنتجات الزراعية ولا يستطيعون الاستغناء عنها، كما أن الخلط بين مبيدين واستخدام المخلوط يؤدي إلى كثير من الأمراض التي تمتلئ بها المستشفيات ومنها الخطيرة، وأوضح أن العاملين في مجال الزراعة يصابون بالحساسية والعمى نتيجة لاستخدامهم المبيدات الزراعية، إضافة إلى إصابة بعض المستهلكين بالسرطان وفيروس الكبد وغيرهما .

حدود مسموح بها

وفي السياق يقول اختصاصي وقاية النباتات عمر الصديق إن لكل مبيد حدوداً عليا من المسموح أن يوجد في نطاقها في النباتات والتربة والمياه، حسب سميته ونوعيته، وحسب صنف السلعة، فمثلاً يجب أن تكون نسبة المبيد في عينات المياه ضئيلة جداً لأن الإنسان يشرب كميات كبيرة من الماء، كذلك الخضراوات التي تطبخ تعامل معاملة غير تلك التي تؤكل بدون طبخ فلا بد أن تكون نسب المبيدات في الخضراوات التي تؤكل بدون طبخ صغيرة جداً أي بمقدار أجزاء من المليون تحسب بالمايكروجرام والنانوجرام. فيما عزا الأمين محمد الزبير خبير المبيدات الذي عمل سابقاً بإدارة مشروع الجزيرة، ارتفاع نسبة الإصابة بالأورام إلى المواد الكيميائية، وأشار إلى أن المواطن السوداني يتعامل مع المبيدات بعفوية دون أن يعلم أن مخاطرها لا تحمد عقباها، مشيراً إلى خطورة تناول المواطنين للخضراوات دون غسلها جيداً، وحمل منتجي الخضار والفاكهة مسؤولية الإضرار بصحة الإنسان، ووضع محاذير للمستهلكين والمنتجين، وقال: «لا بد من التقيد بالإرشادات الصحية». وأشار إلى وجود مبيدات منتهية الصلاحية بالمؤسسات والمشاريع الزراعية المروية والمطرية، وعزا تراكم المبيدات بالمخازن إلى التعاقد بين إدارات المشاريع السابقة والشركات وتراجع المساحات الزراعية، وطالب بجهود ملموسة للتخلص من كافة المبيدات ذات الصلاحية المنتهية بالاستخدام في الرش. فيما يؤكد مدير الوقاية الولائية بالجزيرة السابق عبد العزيز محمد خير لـ(الأهرام اليوم) أن التخلّص من الكميات الكبيرة جداً وغير المستخدمة من المبيدات التالفة ومتبقي المبيدات المتمثلة في الفوارغ، من المشاكل التي تواجه العالم الآن. موضحاً أنها تشكل مشكلة كبيرة لخطورتها على البيئة، ذاكراً أن العالم يبحث الآن عن كيفية التخلص من هذه المبيدات منتهية الصلاحية ومخلّفات العبوات من كراتين وبراميل وغيرها، قائلاً إن الحل الوحيد

للتخلص منها هو اتفاقية بازل التي وقع عليها السودان في العام 2005. وحول تداول وبيع بعض المبيدات في الأسواق وعلى قارعة الطريق كسم الفأر وغيرها قال: «إن القانون حظر تداول العديد من المبيدات وأشار إلى أن سم الفأر محظور تداوله إلا عبر وقاية النباتات ولا توجد جهة مصرح لها باستخدامه إلا وقاية النباتات وما يشاهد الآن من بيع وتداول مبيدات وسم الفأر في الأسواق هو مخالفة واضحة جداً والمفترض مصادرتها من قبل لجان التفتيش الموجودة وفتح بلاغات ضد الذين يتاجرون بها لأنها من المبيدات ذات الخطورة والسمية الشديدة والممنوع تداولها بين الأفراد وتشمل المبيدات المركزة وسم الفأر ومبيدات التبخير المستخدمة في تبخير المحاصيل الزراعية في المخازن». وقال إن أكبر العقبات هي توفير الميزانيات وقد تمت معالجتها قبل عام والآن لجان التفتيش تعمل بصورة جيدة ولكن الكثيرين لا تطالهم يد القانون لأسباب لم يكشف عنها. ناصحاً المواطنين بعدم التعامل مع مبيد سم الفأر لخطورته الشديدة وسُميته.

فيما أرجع مدير شركة عاملة في مجال الرش الجوي: محمد عز الدين عمر المكي، تفشي الأمراض والسرطانات في الآونة الأخيرة إلى العشوائية في استخدام المبيدات الزراعية بالطلمبات اليدوية دون عمل الخطوات الوقائية، وقال: «من المفترض أن يفعل الإرشاد الزراعي للقيام بدوره في توعية وتنبيه المنتجين الذين يستخدمون المبيدات بالطرق العشوائية، خاصة منتجي الخضراوات»، وأشار إلى أهمية التشدد في استخدام المبيدات بالطرق العلمية وأخذ المبيدات بوصفات اختصاصية باعتبارها مادة كيميائية خطيرة على البيئة والإنسان، ولكن نستطيع التخفيف من المخاطر عبر تقشير كل الخضار والفاكهة، وغسل الخضار جيداً بالصابون البلدي الذي لا تتخلله العطور، وفركه جيداً بالماء النظيف لمدة دقيقة على الأقل. هذه الإجراءات ضرورية بانتظار الوصول إلى الحلول الشاملة!!

قضية المبيدات الفاسدة

حفرة الموت

الطاهر ساتى

السودانى 11 يناير 2012

نقاط من المقال:

- (الأستاذ عمر أحمد عبد الله، مدير جهاز المراجعة بولاية الجزيرة، في تقريره الأخير الذي يحمل عنوان: إدارة وتداول واستخدام المبيدات بمشروع الجزيرة، مثل هذا التقرير الخطير، وما فيه من كوارث حالية وأخرى مرتقبة، يجب أن يصبح هما قوميا، إذ سيان الموت الجماعي بالرصاص في دارفور والنيل الأزرق، والموت الجماعي بالمبيد الفاسد في الحصاحيصا وبركات.)
- (القيمة الكلية للمبيدات الفاسدة، والمخزنة في مخازن ملقبة بحفرة الموت، تتجاوز (11 مليار جنيه))

العنوان أعلاه ليس اسم فيلم من أفلام العنف الأمريكية، ولا عنوان رواية بوليسية، ولكن تلك الحفرة المسماة - شعبيا - بحفرة الموت هي المخازن التي تدفن فيها المبيدات المنتهية الصلاحية بالحصاحيصا، ولأن أهل القرى المجاورة تأثروا بآثار تلك المبيدات لقبوا مخازنها بـ(حُفرة الموت)، واشتهر اللقب، ليس لمستوى أن توثقه هذه الزاوية فحسب، بل لمستوى توثيقه في تقارير المراجع العام أيضا، وليت البرلمان عقد جلسة طارئة لمناقشة المخاطر التي تحدث عنها -

بالأرقام والخرائط والوقائع - الأستاذ عمر أحمد عبد الله، مدير جهاز المراجعة بولاية الجزيرة، في تقريره الأخير الذي يحمل عنوان: إدارة وتداول واستخدام المبيدات بمشروع الجزيرة، مثل هذا التقرير الخطير، وما فيه من كوارث حالية وأخرى مرتقبة، يجب أن يصبح هما قوميا، إذ سيان الموت الجماعي بالرصاص في دارفور والنيل الأزرق، والموت الجماعي بالمبيد الفاسد في الحصاحيصا وبركات.

**والي الجزيرة يعلم أن المبيدات الفاسدة المخزنة بمخازن الرئاسة ببركات، تقدر قيمتها بـ (4.293.487 جنيها)، وكذلك هذا الوالي يعلم أن المبيدات الفاسدة المخزنة بأحد مخازن الحصاحيصا، تقدر بـ(2.039.255 جنيها)، ثم يعلم أن المبيدات الفاسدة المخزنة بمخزن آخر بالحصاحيصا أيضا، تقدر بـ (4.769.854 جنيها)، أي القيمة الكلية للمبيدات الفاسدة، والمخزنة في مخازن ملقبة بحفرة الموت، تتجاوز (11 مليار جنيه)، والي الجزيرة يعلم ذلك منذ منتصف العام الفائت، حيث موعد استلامه هذا التقرير من المراجع العام بولايته، وكذلك وزراء حكومته يعلمون ذلك، بل حتى ذاك الكيان الصامت المسمى - مجازا - بالمجلس التشريعي يعلم بمحتوى هذا التقرير وما فيه من أرقام ومحاذير، ومع ذلك لا يحركون ساكنا وكأن الأمر لا يعنيهم؛ ولذلك يجب أن تتحرك سادة مؤسسات الدولة المركزية، هذا إن كان الأمر يعنيهم.

**وقرأت الأسبوع الفائت صفحة إعلانية بصحف الخرطوم، تعلن فيها حكومة الجزيرة عن افتتاح ما أسمته بالمشاريع التنموية، وصورة الوالي تتوسط المشاريع المستهدفة بالافتتاح، ومن تلك المشاريع ما أسموه بمشروع المسجد المتحرك، سألت إمام مسجدنا عن معنى المسجد المتحرك الوارد ذكره في تلك الصفحة، فأجاب بدهشة: (يمكن عايز يدي كل مواطن ابريق ومصلاية، ويطردهم من ولايتو)، ليس كذلك، بل قد يكون هذا المشروع أغرب من ذلك بكثير، فلننتظر يوم تدشينه لنعرف، ولكن الأهل بالحصاحيصا وبركات - فعلا - بحاجة إلى مشروع كالذي في مخيلة أمام مسجدنا، هذا ما لم تتدخل الحكومة الاتحادية وتكافح تلك المبيدات الفاسدة التي تجاور بيوتاتهم وقراهم، كل ذي عقل سليم يعلم أن من أبجديات استيراد واستخدام المبيدات هي أن تستورد الحكومة -سنويا - مقدار ما يفي حاجة الموسم الزراعي فقط، بحيث لا تبقى كمية للتخزين؛ لأن تكاليف التخلص من المبيدات المنتهية الصلاحية أعلى من تكاليف استيراد مبيدات صالحة، وكذلك لهذا التخلص وسائل وطرائق وإمكانيات غير متوفرة لمشروع الجزيرة، ولذلك يبقونها في مخازنهم أو يدفنونها في آبار تتهالك أسطحها قبل مضي عام على حفرها، وليت البرلمان طلب من المراجع العام صور آبار الحصاحيصا - وتشققات أسطحها - ليشعر بحجم المخاطر الناتجة عن تفاعل المبيد الفاسد بقرب مساكن الناس.

**وعليه، سادتي ولاة الأمر، قمة الطموح فقط مكافحة تلك المبيدات الفاسدة - قيمتها حداشر مليار - والتخلص منها، ولا نطمع ولا نأمل مكافحة الذين جلبوها بهذه الكميات المهولة وخزنوها بلا مسؤولية بجوار أحياء الناس وسوح ملاعب أطفالهم، حالات مرض أزمة الأطفال بمستشفى الأطفال بود مدني، في عام 2008، كانت (20035 حالة)، بيد أن تلك الحالات ارتفعت في عام 2010، بذات المستشفى إلى (25670 حالة) ، والأرقام جزء من أرقام هذا التقرير، وصفحات التقرير تضج ببقية الأرقام، فلماذا لا يطلع عليها مجلس الوزراء الاتحادي ويناقشها في إحدى جلساته؟ إذ ربما مجلس الوزراء الولائي هناك تشغله إجازة ميزانية مشروع المسجد المتحرك، على كل حال، إذا تواصل تكدس

هذه المبيدات الفاسدة، وتكاثفت مخاطرها وأمراضها، فلنترقب من حكومة الجزيرة الإعلان عن تدشين مشروع (التابوت المتحرك).

قضية المبيدات الفاسدة

البرلمان يحقق في ملف مبيدات (الجزيرة) الأسبوع المقبل

أيوب السليك

الاهرام اليوم 2011/06/08

نقاط:

(وأضاف أن قضية المبيدات ذات الصلاحية المنتهية ستشكل كارثة أكبر على البيئة، وأردف أن المشكلة ليست في ضبط هذه السموم وأن المخازن مليئة بالمبيدات التالفة)

أكّد رئيس اللجنة الزراعية والحيوانية والمائية بالبرلمان، د.يونس الشريف الحسن، شروع اللجنة الأسبوع المقبل في التحقيق بشأن ملف تسلمته حول مبيدات فاسدة ظهرت بالجزيرة. وقال إن اللجنة ستتعامل مع الملف بذات مستوى التحقيق والاهتمام الذي وجدته قضية التقاوى الفاسدة، وأوضح أنها ستستدعي مباشرة الجهات ذات الصلة بالمبيدات الفاسدة والشروع في إجراء تحقيق موسع حول الملف. وقال إن اللجنة ستسلم الملف للجنة الزراعة للتحقيق فيه بسرعة لكشف الغموض الذي يكتنف تطبيق أحكام القانون بحق المتورطين في تزايد شكاوى المزارعين والجهات ذات الصلة بالقطاعين الزراعي والحيواني، وقال الشريف لـ(الأهرام اليوم) أمس (الثلاثاء) إن مجمل الشكاوى الواردة للجنة الزراعية عن تجاوزات ومخالفات تتعلق بالنشاط الزراعي والحيواني، وأضاف أن قضية المبيدات ذات الصلاحية المنتهية ستشكل كارثة أكبر على البيئة، وأردف أن المشكلة ليست في ضبط هذه السموم وأن المخازن مليئة بالمبيدات التالفة.

وفي السياق كشف رئيس لجنة الزراعة، د.عمر علي محمد الأمين، عن وصول خمس شكاوى إلى اللجنة من قبل ملاك أراضي الجزيرة ومتضرري المبيدات الفاسدة والآليات الزراعية المخالفة للمواصفات ومتضررين من الشراكة بين المشروعات الزراعية ومشكلة غابة ستيت.

قضية المبيدات الفاسدة

أخيرا.. المبيدات الفاسدة دخلت حوش البرلمان.!!!

الطاهر ساتى

السودانى 2011-24-06

نقاط:

- σ قال رئيس لجنة الشؤون الزراعية بالبرلمان إن لجنتهم تلقت شكاوي زراع القطن الذين تكبدوا الخسائر جراء استخدامهم لمبيدات منتهية الصلاحية

σ شركة الأقطان وزعت في تلك الحقول مبيدات منتهية الصلاحية، فاضطربت إدارة الشركة وملأت أرض الإعلام ضجيجا

الأسبوع الفائت، قال رئيس لجنة الشؤون الزراعية بالبرلمان إن لجنتهم تلقت شكاوي زراع القطن الذين تكبدوا الخسائر جراء استخدامهم لمبيدات منتهية الصلاحية، ثم أضاف قائلا بالنص: سوف نتحرى ونحقق، ثم نحيل القضية إلى وزارة العدل كما فعلنا في قضية تقاوي زهرة الشمس.. وبالمناسبة، لأصدقائي الذين يسألون - بإلحاح - عن مصير قضية تقاوى الزهرة، لم ننساها أو نتناساها، بيد أنها قضية دخلت إلى قاعة التحقيق القانوني، والحرص على تحقيق العدالة فيها يلزمنا بأن ننتظر نتائج التحقيق - بصمت - عند باب القاعة، وإن كان لابد من حديث في هذه القضية فإنه لن يتجاوز تذكير الرأي العام ثم وزارة العدل والبرلمان بأن موعد الإعلان عن نتائج التحقيق كان يجب أن يكون قبل ثلاثة أسابيع، حسب وعد الوزارة والبرلمان..المهم، فلندع تقاوي الزهرة لحين إعلان نتائج تحقيقها، ونتحدث عن المبيدات المنتهية الصلاحية.!!

قضية هذه المبيدات أيضا، كما قضية تقاوي الزهرة، خرجت من الحقول بعد أن خرج زراعها من موسمها بلا حمص.ثم تحصلت الصحف على معلومات تفيد بأن شركة الأقطان وزعت في تلك الحقول مبيدات منتهية الصلاحية، فاضطربت إدارة الشركة وملأت أرض الإعلام ضجيجا. لم تنف تلك التهمة القبيحة، بل غلفتها بإفادات أنيقة من شاكلة: (المبيدات ليست فاسدة، ولكنها منتهية الصلاحية، ويمكن تجاوز آثار انتهاء الصلاحية بزيادة الجرعة).. هكذا غلفت إدارة شركة الأقطان سوء نهجها وسوءات مبيدها، ووثقت تغليفها ذاك في الصحف والتلفاز، بلا خوف أو حياء.. ولذلك، أي بعد اعترافهم بما حدث، لاحقنا سادة الشركة بتساؤلات من شاكلة : طيب الفرق شنو بين أحمد وحاج أحمد؟.. فالمبيدات ذات الصلاحية المنتهية إن لم تضر الزرع فإنها لاتنفعه، أي كما الأدوية والأغذية المنتهية الصلاحية بالنسبة للإنسان، ولذلك أسميناها - ولا نزال - بالفاسدة، أي غير الصالحة للاستعمال.. ولو كانت صالحة، وذات مفعول إيجابي على الزرع، لما زاد سادة شركة الأقطان جرعة مبيدهم الفاسد بخلطها بمبيدات أخرى صالحة، وذلك بعد أن فضحتهم الصحافة.. ثم من - غير الزراع والبلد - يتحمل تكاليف زيادة الجرعة؟.. تلك كانت - ولاتزال - أسئلتنا، ومعها المطالبة بمحاسبة كل المتورطين في استجلاب واستخدام هذه المبيدات المسماة - كاسم دلع - بالمنتهية الصلاحية.!!

*والمدهش بعد تلك التساؤلات والمطالبة، هو أن شركة الأقطان تركت الزراع واللجنة الزراعية بالبرلمان، بل تركت حتى مديرها الذي (المبيدات ما فاسدة، بس صلاحيتها منتهية)، تركتهم جميعا وفتحت فينا بلاغا بمادة إشانة السمعة، وتطالبنا بـ(25 مليار جنيها)، نظير سمعتهم الغالية.. وهذا ليس مهما، حيث لا يمضي الأسبوع إلا ويكون قد أفادنا فيه الأخ معتصم الأمير - مستشارنا القانوني - بالتأهب لمواجهة بلاغ أو بلاغين، وتلك إفادة تصيب الأخ ضياء الدين بالاكتئاب، ليس توجسا من دفع قيمة سمعة الجهات الشاكية، ولكن خوفا على الزمن الذي نهدره في قضايا جهاتها الشاكية تخرج من قاعات النيابة والمحاكم بخفي حنين..المهم، فالمدهش ليس بلاغهم، بل قيمة سمعتهم، إذ تلك قيمة مليارية تختلف عن قيمة سمعة رفيقاتها اللائي يكتفين بطلب (50 أو 100 مليون جنيها)، نظير سمعتهن، وربما هذه القيمة المليارية تؤكد أن سمعة شركة الأقطان غالية وعزيزة، أوربما هي تسعى إلى أن نتحمل دفع تكاليف (زيادة الجرعة) الناتجة عن استخدام المبيدات الفاسدة.. ولكن خاب ظني في سمعتها عندما التمس مستشارهم القانوني

للمحكمة بطلب تخفيض قيمة سمعتهم من (25 مليار) إلى (3 مليار)، وذلك بعد أن طالبتهم المحكمة بتوريد (10%) من قيمة التعويض المطلوب في خزينة المحكمة، حسب القانون واللوائح..ولأن القانون يمنحنا حق قبول أو رفض قيمة السمعة الجديدة، رفض مستشارنا القانوني طلبهم ذاك وتمسك - ولايزال - بأن تظل سمعة شركة الأقطان غالية كما هي، وأن يورد سادتها في خزينة الدولة - عبر المحكمة - تلك النسبة من مبلغ الـ(25 مليار)، لا أدري لماذا؟، ربما لقناعة مفادها: أن يعود هذا المبلغ إلى خزينة الدولة خير من أن يهدره سادة شركة الأقطان في استجلاب واستخدام المبيدات الفاسدة أو المنتهية الصلاحية، (كما يدلعها مديرهم العام).. وعلى كل حال، فلننتظر لجنة الشؤون الزراعية بالبرلمان حتى تحيل قضية هذه المبيدات الفاسدة إلى وزارة العدل، أو كما وعد رئيس اللجنة الزراع والرأي العام

قضية المبيدات الفاسدة

طه يوجه بالتحقيق الفوري في قضية المبيدات الفاسدة بمشروع الجزيرة

رشا بركات

التيار 2010/10/19 م

نقاط:

- وعلمت "التيار" من مصادرها أن المزارعين بصدد التحرك لحل مجلس إدارة شركة السودان للاقطان التي تتسبب في الاضرار التي حاقت بهم
- وقال عدد من المزارعين لـ(التيّار) أن شركة السودان للأقطان تمتلك حصرياً حق توريد معظم مدخلات الإنتاج بالمشروع الامر الذي يفقد المزارع إمكانية إختيار الجهات التي يمكن ان توفر له المدخلات الجيدة باسعار مناسبة

وجه الأستاذ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية بإجراء تحقيق عاجل لنقص الحقائق حول المبيدات الفاسدة المستخدمة في رش القطن بمشروع الجزيرة وبعض المشاريع الزراعية القومية. وكانت (التيار) انفردت أمس بنشر تفاصيل استخدام شركة السودان للأقطان مبيدات فاسدة منتهية الصلاحية لرش مساحات شاسعة في كل انحاء السودان من محصول القطن، مما يترتب عليه اضراراً جسيمة للمحصول والمزارع.

وتعهد المهندس عبد الجبار حسين الأمين العام لهيئة النهضة الزراعية بمحاسبة المتورطين في هذه القضية. وفي الجزيرة استنكر عدد كبير من مزارعي مشروع الجزيرة الأمر. وطالب بعضهم بفتح تحقيق واسع يطال المتورطين بما فيهم شركات الرش العاملة بالولاية، خاصة شركة (آقروجيم) التي نفذت الرش في 40% من المساحات التي تم رشها رغم علمها بإنتهاء صلاحية المبيد. فيما استنكر البعض ضلوع شركة السودان للأقطان والتي يملك المزارعون معظم اسهمها في القضية التي تضر بالمحاصيل بصورة مباشرة. وقال عدد من المزارعين لـ(التيّار) أن شركة السودان

للأقطان تمتلك حصرياً حق توريد معظم مدخلات الإنتاج بالمشروع الامر الذي يفقد المزارع إمكانية إختيار الجهات التي يمكن ان توفر له المدخلات الجيدة باسعار مناسبة. وعلمت "التيار" من مصادرها أن المزارعين بصدد التحرك لحل مجلس إدارة شركة السودان للاقطان التي تتسبب في الاضرار التي حاقت بهم خاصة بعد انشائها عدد من المحالج بعيداً عن مناطق إنتاج القطن بمشروع الجزيرة. الأمر الذي يرفع تكلفة الإنتاج. فضلاً عن عدم إهتمام الشركة بمشاكل المزارعين الذين طالبوا المسؤولين فتح التحقيق في كثير من الامور المسكوت عنها مثل التقاوي التي لم بلغت نسبة الانبات فيها (صفر) خاصة محصول الذرة مما الحق بالمزارعين خسائر فوق طاقتهم.

الفساد فى مشروع نظافة ولاية الخرطوم

الخرطوم: أحمد يوسف التاي

03-31-2011

الانتباهة

تعرض مسؤول النفايات بمشروع نظافة ولاية الخرطوم السابق عصام محمد أحمد حسن، لتهديدات بالتصفية من مجهولين في حال استمراره كشف الفساد والتزوير في رسوم النفايات. وهو الملف الذي فتحته صحيفة «الإنتباهة» في حوار معه، وأقرَّ فيه بأنه قام بتزوير الأمر المحلي لوالي الخرطوم عام 2003م، مما أدى إلى ارتفاع الرسوم إلى عشرة أضعاف، وهو أمر مازالت عملية التحصيل تسير على أساسه.

وأكد عصام لـ «الإنتباهة» أنه تعرض منذ الأمس إلى جملة من التهديدات بالتصفية وشتى أنواع الترويع، لكنه أكد أن التهديدات لن تخيفه. وقال إنها وسيلة العاجزين. وأضاف أن البعض أوعز له بالتنصل عمّا أقرَّ به في الحوار، بحجة أنه كان (مخموراً)،وسخر عصام من هذه الحجة التي وصفها بـ (الساذجة)

الفساد فى مشروع نظافة ولاية الخرطوم

مسؤول النفايات عصام محمد أحمد يرد على مهاجميه في الصحف: مخصصات المدير تفوق مخصصات رئيس الجمهورية

الانتباهة 12-04-2011

بعد اكتمال التحريات الأولية، زار الأستاذ عصام محمد أحمد موظف النفايات السابق صحيفة «الإنتباهة» التي أجرت معه حواراً حول الفساد في عمليات تحصيل رسوم النفايات بمشروع نظافة ولاية الخرطوم، ودفع بمقال رداً على المقالات الصحافية التي هاجمته ووصف البعض له بالغباء و«الحرامية»، وفي ما يلي ننشر نص المقال:

في عدد الأربعاء 6 أبريل في صحيفة «آخر لحظة» هاجمني وبقوة أحد المدفوعين دفعاً، ونعتني بأني إما أن أكون غبياً أو حرامياً، وهذا هو المهم في معلقته.. والباقي لا يستحق الرد، فهو لا يعلم ويدعي أنه يعلم، وهذا هو الفرق بيني وبينه ولن أكون له معلماً.. أما بخصوص إنني غبي.. فممكن ومحتمل، ولكن الذي لا يقبل الجدل ولا النقاش انه أكثر غباءً مني.. ببساطة لأنه كشف نفسه عندما تحدث أن مدير القطاع هو الذي أطلق عليَّ اسم الساحر، وهذا ما لم يرد

بالحوار.. وأنا ذكرت أن الزملاء هم من أطلقوا عليَّ هذا اللقب. ولا يدري هذا الأحمق الجعلي بأنه عندما أطلق على المدير هذا اللقب كنا ثلاثة فقط... استوعب.

أما كلمة «حرامي» الله يعلم إني لو كنت حرامياً ما كان هذا حالي، فأنا إن سرقت ألف جنيه فهنالك من يسرق ملياراً.. فهل يتجرأ ويكشف سراً دفن لأكثر من ثماني سنوات، ويعلن عنه بنفسه في صحيفة «الإنتباهة» الأكثر انتشاراً بين الصحف. ثم يذهب للنيابة برجليه ويسلم نفسه، هل يفعل ذلك؟ هل كنت أنت لتفعل ذلك لو كنت مكاني... أن يأتي هذا الاعتراف متأخراً خير من ألا يأتي.. وأنا الآن أكثر راحةً من أي وقت مضى.. ويكفي أيها المتجني علي أنني دخلت الى هذا المشروع على رجلي وخرجت كما دخلت.. والبيت الذي أسكنه ليس ملكاً لي.. فقط أسألوا بقية العقد.. الذين جاءوا من بعدي ويملكون العربات الفارهة،وكمية أخرى من العربات يؤجرونها للمشروع ويركبونها بأنفسهم ويستخدمونها أثناء ساعات العمل الثماني فقط.

ومتوسط إيراداتي خلال الأربعة أعوام التي عملت فيها بمشروع النظافة كان حوالي مليار وستمائة مليون جنيه على أقل تقدير، وكان من المفترض في حالة تحقيقي للربط بنسبة مائة في المائة حسب المواعين الإيرادية التي تتكون فقط من ثلاث عشرة مؤسسة ألا تتجاوز إيراداتي في نفس الأربعة أعوام المذكورة فقط مائتين وسبعين مليون جنيه.. وهذا الأمر ليس بفعل السحر، ولكن بفعل التعديل الذي أجريناه على الأمر المحلي... السؤال إذا كان هذا الرقم الخرافي يحققه متحصل واحد، فكم يجب أن يحققه القطاع إذا أضفنا بقية القوى العاملة من المتحصلين والبالغ عددهم آنذاك أربعين متحصلاً الذين تضاعف عددهم الآن.. فأين تذهب هذه الأموال ومن يراجع مشروع النظافة؟ علماً بأن الإيرادات لا تتحصل عن طريق أورنيك مالي «51»، ولكن عن طريق ايصالات تتم طباعتها في السوق.. ولا رقابة لوزارة المالية عليها.

وطوال فترة عملي بالمشروع كنت الأعلى ربطاً والأول على مستوى الولاية تحقيقاً للإيرادات، ومع ذلك فإن أعلى حافز دفع لي وكان ذلك في شكل احتفاء بي وبوجود كافة القطاعات، فقد منحى السيد/ فتح الرحمن عوض الكريم مليون جنيه، وكان ذلك أضخم مبلغ يدفع في ذلك الوقت. أما الآن فإنه لا يتجاوز حافز متحصل منازل.. وبالرغم من أن متحصلي المنازل والتجاري يجوبون طوال النهار ويتعبون حتى يستطيعوا أن يحققوا الربط، إلا أن عرقهم يذهب لمجموعة الأشراف في شكل حوافز... وحوافز طوال الشهر.

فالمدير مخصصاته تتفوق على مخصصات رئيس الجمهورية، منها المعروف ومنها غير المرئي.. واتحدى علاقاته العامة إن كانت لديهم علاقات عامة، أن تنشر وبالأرقام مجموع الحوافز التي تدفع من هذه الإيرادات بمسمياتها المختلفة.

وللذين يسألون عن الجهة هي التي دفعتني في هذا الوقت «ربيع الثورات العربية» لهذا الاعتراف الجرئ، أقول لهم إذا كانت هناك جهة دفعتني لهذا فابحثوا عنها في صحف المعارضة. فأنا سرت على النهج المعلن من رئاسة الجمهورية، أن حيَّ على محاربة الفساد والمفسدين.. ففي كل موقع من المواقع العامة هناك فساد.. وأنا أجزم بذلك.. وأبصم عليه.

مثلاً لا للحصر.. هناك شركة حكومية خدمية قدمت مطالبة مالية لشركة خاصة كبيرة لتقديم خدمة، فقدمت هذه الشركة العامة الحكومية فاتورة بمبلغ «74» سبعة وأربعين مليون جنيه نظير تقديم هذه الخدمة. وفي تفاصيل الفاتورة 08% من قيمتها تتعلق بآليات للعمل، وفعلاً تمت المصادقة على الفاتورة ودفعها. وفوجئت الشركة الخاصة

وفي يوم عطلة رسمية بأن الشركة الحكومية قد جاءت بعدد كبير من العمالة المؤجرة ودفعت بهم الى الموقع، وأنجزت العمل في نفس اليوم، ولا آليات ولا يحزنون، وعندما سألتهم عن سر سكوتهم وصمتهم، قالوا إننا نخاف من الحكومة.. بكرة يحرضوا ناس الضرائب ليطالبونا بمتأخرات.. أليس هذا مضحكاً ومبكياً في نفس الوقت؟ إن هذا المال حتى ولو ذهب الى الخزينة في تلك الشركة العامة فهو مال فاسد وذو رائحة كريهة، لأنه جاء عن طريق الغش والاحتيال

الفساد فى مشروع نظافة ولاية الخرطوم

قاده عذاب الضمير للاعتراف بالتزوير «1 . 2»(أ)

حاوره: أحمد يوسف التاي

الانتباهة 29-03-2011

نقاط:

- في الحقيقة أردت أن أريح بالي من عذاب الضمير، ولأن الأوامر التي زوّرتها أنا ما زالت الولاية تعمل بها الآن، وهناك بعض الجهات مطاردة بسبب عدم دفعها لهذه المبالغ الكبيرة التي ارتفعت بسبب التزوير الذي قمت به في ذلك الوقت منذ العام 2003م والسبب في كل ذلك أنا
- وأعتقد أنهم يدركون أن هذه العملية «غلط» وهم حتى الآن يتحصلون الرسوم وفقاً للأمر المحلي الذي زوَّرناه بل هم الآن يزيدون على ذلك بأن حاولوا الآن تقنين ما قمت به من تزوير، يعني عملوا «مشروع جديد» ليصلوا به إلى المكان الذي أوصلتهم له بالتزوير

أولاً ما هي دوافع التزوير الذي مارستموه لصالح الحكومة؟

. دعني في البداية أعطيك خلفية عن مشروع نظافة ولاية الخرطوم الذي كنا نعمل ضمن الموظفين فيه، فالمشروع كانت تدعمه الولاية بعد أن أنشأته في العام 2001م، وبعد عامين أصدر الوالي أمراً بإيقاف الدعم عن المشروع، وأصبحت المحليات هي التي تدعم المشروع، بعد العامين قال الوالي آنذاك عبد الحليم المتعافي إن الطفل بعد إكمال العامين يُفطم ولذلك سنفطم المشروع عن الدعم، وعندما توقف دعم الولاية للمشروع اضطررنا نحن في التحصيل إلى زيادة الإيرادات.

طيب ما هو الدافع الشخصي للتزوير؟

. دافعنا الشخصي هو تحقيق أعلى ربط بهدف حصولنا على أكبر حافز.

لماذا جئت لتعترف الآن بهذه الجريمة؟

. في الحقيقة أردت أن أريح بالي من عذاب الضمير، ولأن الأوامر التي زوّرتها أنا ما زالت الولاية تعمل بها الآن، وهناك بعض الجهات مطاردة بسبب عدم دفعها لهذه المبالغ الكبيرة التي ارتفعت بسبب التزوير الذي قمت به في ذلك الوقت

منذ العام 2003م والسبب في كل ذلك أنا..

أخبرني كيف كنت تقوم بعملية التزوير؟

. في الواقع كان هناك أمر محلي أجازه مجلس الولاية، هذا الأمر يحدد الرسوم المطلوبة من الشركات والهيئات والمؤسسات، أنا ومعي بعض الإخوة قمنا بتزوير هذا الأمر، والأمر المحلي صادر عن الوالي وأجازه المجلس.

كم كانت رسوم النفايات لكل جهة في ذلك الأمر المحلي؟

. الرسوم تختلف من جهة إلى أخرى، مثلاً البنوك المطلوب منها دفع «125» جنيهًا شهرياً حسب الأمر المحلي الصادر عن الولاية لكن نحن زورنا هذا الأمر إلى «500» جنيه في الشهر حتى نحقق أكبر ربط لزيادة الحافز الذي نحصل عليه، والشركات الكبرى أيضاً نفس الشيء مثل مجموعة النفيدي وغيرها من الشركات..

وهذه المبالغ الزائدة تذهب إلى جيوبكم؟

. لا، لأن أغلب هذه المطالب توضع في شيك باسم المشروع لذلك لا نستطيع التصرف فيها، ومصلحتنا نحن في تحقيق أكبر ربط فقط.

لا بد أن هناك مبالغ ما تذهب إلى جيوبكم؟

. «مقاطعاً» أحياناً عندما نضع مطالبة عالية لجهة ما، تطلب منا هذه الجهة التخفيض، فنفعل، وتقوم بتحفيزنا، ونحن أساساً لم نخفض المطالب، هي نفسها غير قانونية، ونخفض شيئاً مما أضفناه عن طريق التزوير، ونحن أصلاً نأخذ أكثر من الحق القانوني.

هل تذكر مثالاً محدداً لذلك؟

. يا أخي نحن مثلاً نذهب إلى مؤسسة نطالبها برسوم نفايات بـ «6» ملايين. وعندما يطلبون التخفيض مثلاً نخفض لهم «3» ملايين ونأخذ منهم «3» ملايين ولكن في واقع الأمر أن المطالبة الحقيقية مليون واحد أو مليون ونصف المليون، ويعطونا «200» أو «300» جنيه نأخذها، والـ«3» ملايين تذهب إلى إدارة التحصيل بالمشروع الذي يتبع للولاية.

في رأيك لماذا تقبل الولاية ومشروعها بمبالغ زائدة عن الرسوم القانونية؟

. والله يا أخي هذا ما يحيّرني ولا أجد له إجابة، وأعتقد أنهم يدركون أن هذه العملية «غلط» وهم حتى الآن يتحصلون الرسوم وفقاً للأمر المحلي الذي زوَّرناه بل هم الآن يزيدون على ذلك بأن حاولوا الآن تقنين ما قمت به من تزوير، يعني عملوا «مشروع جديد» ليصلوا به إلى المكان الذي أوصلتهم له بالتزوير، ونحن كنا مضطرين لأننا إذا لم نحقق الربط المحدد لن يعطونا حافزًا إلا إذا حققنا الربط بنسبة «100%» أو «98%» وإلا كان الحافز ضعيفاً، وكانوا يتركون لنا الأمر لنتصرف بطريقتنا لتحقيق أعلى ربط.

هل تريد القول إن الإدارة دفعتكم دفعاً إلى التزوير؟

. نعم الإدارة هي التي دفعتنا لذلك، وكلما نحقق زيادة الإدارة تثبت لنا هذه الزيادة.

هل الإدارة تعلم تماماً أنكم تزوِّرون الأمر المحلي بهذه الطريقة...؟

. أقول بصراحة إن مدير القطاع هنا «الخرطوم» كان يعلم كل شيء لأنني أخبرته بذلك، لكن المدير العام لا يعلم، وكان مغيبًا تماماً، وكانت تأتيه هذه المبالغ و«ينبسط» لذلك، وأنا كان لديّ فقط «5» مواعين إيرادية، كنت أتحصل منها على «150» مليونًا في الشهر وكان الناس يستغربون لذلك، والمدير حفّزني لذلك، وفي الواقع أنا أيضاً «استغليت»

علاقاتي الشخصية في هذا الجانب، وهناك موظفون في الشركات والهيئات والمؤسسات والوزارات تقوم بتحفيزهم لتسهيل استخراج الشيك، والحافز نمنحه لهم بطريقة رسمية، وقد ذهبت للمدير العام وقلت له إن المبالغ التي نتحصلها لا تأتي نتيجة لقراراتكم أو أوامر لكن بعلاقتنا الشخصية مع هؤلاء الموظفين وأقنعته بذلك لتحفيزهم رسمياً.

نريد أمثلة أكثر تحديداً لعمليات التزوير التي قمت بها؟

. مثلاً في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول نتيجة «زعلة» واستفزاز وضعت لهم مطالبة بـ «60» مليونًا في السنة وذلك بعد أن أضفت في الكشف «أبراج»، والحقيقة «أبراج» ليست عندنا في الجدول، فقد كانت هناك بنوك وشركات فقط، فوضعت على الكشف «أبراج» وحددت المطالبة بنفسي بصورة غير قانونية وفعلاً قاموا بدفع «60» مليونًا في شيك واحد، والأمر بعد ذلك سار على هذا المنوال حتى بلغت مطالبتهم الآن «200» مليون في العام، ومن المفترض أن تكون رسومها «3» ملايين في السنة باعتبارها شركة كبرى فقط ورسومها الشهرية «250» جنيهًا والرسوم حسب الأمر المحلي . قبل تزويره . تصل «3» ملايين في السنة وإذا حصل أن أخذنا هذه المبالغ «كاش» يمكننا وضع «57» مليونًا منها في جيبنا لكن الشركة تعطينا هذه المبالغ في شيك باسم المشروع فلا نستطيع التصرف فيها.

أشرت إلى الشركة العربية؟

. نعم إحدى زميلاتنا وقّعت معهم عقدًا في المبنى الموجود فيه الآن شركة «زين» بمبلغ «2نصف» مليون جنيه وهذا عقد لا خلاف فيه، لكن أنا في نفس المبنى وقّعت عقدًا مع شركة «زين» بـ «60» مليونًا في السنة، ولا أدري كيف اقتنعوا بذلك.

في رأيك لماذا هذا التساهل؟

. لأننا كنا نحمل أمرًا محليًا . وهو الأمر المحلي الذي عدلناه.

تقصد «زوّرناه»؟

. نعم، وهؤلاء الناس «ما براجعوا» . لا يتحققون من المطالبة.

وأقول لك شيئًا غريبًا: أنا ذهبت وجلست مع أمين عام المجلس التشريعي بالولاية آنذاك عبد الملك البرير. معتمد الخرطوم الحالي ووضعت أمامه مطالبة عالية . فنظر إليها وقال لي: معقول نحن وضعنا رسومًا بهذا المبلغ الكبير. وهو الذي أجاز الأمر المحلي . الأصلي . الذي زوّرناه . وأنا بقلب قوي قلت له: «أيوه» لكنه لم يفكر في أن يراجع المسألة ولا يرجع إلى ناسه!! ووافق ولو أنه طلب من أي موظف كان سيأتي له بالأمر المحلي الحقيقي.

كم كان المبلغ؟

. المبلغ كان «6» ملايين تقريباً، ليس هو فقط وقد كان معي ضابط إداري أتيت معه لأنه كان يعرف عبد الملك البرير لا هو ولا الضابط لم ينتبهوا، وقلت له «ناسكم ديل» رفضوا يمرروا لنا هذه المطالبة فنظر فيها ووقّع عليها.

وكم هو المبلغ القانوني وفقاً للأمر المحلي الذي كان يُفترض أن يدفعه لكم المجلس؟

. المبلغ الحقيقي مليون ونصف مليون فقط والأمر هم الذين أجازوه وأخرجوه للناس.

في رأيك أنت إلى ماذا تعزو ذلك؟

. للفوضى الشديدة، والحقيقة الشغل كان عشوائيًا ومطالباتنا كانت في «شنطنا» وأي شخص منا كان يضع المطالبة

بمزاجه ويعدل الأمر المحلي بطريقتنا، لو كانت الجهة التي نذهب إليها «دسمة» وتدفع دون تعطيل نزيد لهم المطالبة كيفما نشاء.

هل تفعلون ذلك مع الوزارات؟

. نعم حتى وزارة المالية نفسها.

وهل هناك نماذج معينة؟

. ذهبنا ذات مرة إلى وزارة المالية وكان مدير الإيرادات في الوزارة كان رافضًا يمرر المبلغ، لكن بعد ذلك أصبحنا نحفزه «يضحك» وكثيرون كنا نحفزهم.

كم المبلغ الذي طالبتم به وزارة المالية آنذاك؟

. «10» ملايين ورفض المدير تمريره بحجة أن المبلغ كان كبيراً، وهي رسوم نفايات لمدة سنة، وبعد شهرين من المطالبة لم نظفر منه بشيء و«ناسنا أصبحوا يضايقوننا ويقولون لنا ليه الراجل دا غلبكم» بعد ذلك لجأنا لخطة جديدة.

ما هي تفاصيلها؟

. كنت أنا أقف إلى جانب . المدير المسؤول بالمالية، وكان زميلي اتصل بي وهو خلف مكتب ذلك المدير، وقال لي «أديني» المدير في التلفون، فقال له زميلي: معاك مدير مكتب الوالي: يا أخي الناس ديل انت ليه ما داير تمرر ليهم شغلهم، لو ما مررته لهم أنا بخلي الوالي يتصل بوزيركم دا يشوف شغلو معاه.. هنا في الحال مرر المدير الشيك.

لماذا كان زملاؤك يسمونك الساحر؟ هل لهذه الجرأة أم لماذا؟

. سبب التسمية أنني ذهبت يوماً إلى وزارة التعليم العالي في وقت سابق وكان زملاؤنا عملوا مطالبة بـ«8» ملايين لكن الأمين العام للوزارة رفض الدفع، لكن أنا عملت بمطالبة «21» مليونًا ووضعتها أمامه وكان للوزارة «6» إدارات وأنا أجملت كل تلك الإدارات ووضعت على كل إدارة «3» ملايين والوزارة «3» ملايين أي «21» مليونًا والإدارات أصلاً دفعت الرسوم التي عليها، كل إدارة دفعت المطلوب منها لكن أنا بعد ذلك أجملتها ووضعتها في مطالبة واحدة والوزارة قامت بدفعها.

. يعني الإدارات كانت تدفع مرتين مرة بنفسها ومرة تدفعها الوزارة، فقال لي يا أخي سبق أن طالبتمونا بـ «8» ملايين فقط والآن تطالبوننا بـ«21» مليونًا؟!، فقلت له «8» ملايين هذه رسوم نفايات الوزارة فقط وأنا خفضتها لكم، فطلب مني مزيدًا من التخفيض فخفضت له «6» ملايين فدفع «5» ملايين، لذلك الناس أطلقوا عليّ اسم الساحر لأن الأمين العام كان رافضًا دفع الـ«8» ملايين وأنا دفّعته «15» مليونًا.

كم المبلغ القانوني الذي كان يجب أن تدفعه أي إدارة قبل تزويركم للأمر المحلي؟

. كان مفروضًا أن تدفع كل إدارة مبلغ «600» جنيه فقط في السنة لكن نحن بعد التزوير عملناها «3» ملايين «بالقديم ..»

حريات تنشر وثائق فساد بنك فيصل الاسلامي

April 17, 2011

حريات خاص

تحصلت (حريات) على بعض وثائق فساد بنك فيصل الاسلامي.

ومنها مذكرة مجلس ادارة البنك لمحافظ البنك المركزي صابر محمد الحسن بتاريخ 18 ابريل 2005م.

وتكشف المذكرة بأن مدير عام البنك حينها ارتكب عدة مخالفات من بينها تمويل أحد اقربائه وشركاته بمبالغ تصل في جملتها (586,989,928) ديناراً اي ما يعادل (2,250,000) دولار أمريكي هذا رغم ان قريبه محظورمن البنك المركزي لتعثره.

ووثيقة اخرى مذكرة من عدد من المساهمين بتاريخ 25 اكتوبر 2010م تتحدث عن (عمليات فساد) بالبنك من بينها تعيين محاسيب واقرباء المديربالبنك والشركات التابعة ،وابتعاث المحاسيب للتدريب الخارجي (الماجستير بلندن) ، ومنح الاقرباء تمويل بالبنك وقيام بعض اشقاء المدير العام باستلام عمولات نظير تصديق عمليات تمويل للعملاء مستغلين في ذلك علاقتهم بأخيهم المدير ، واستغلال بند التبرعات للتبرع لاهل المدير العام واحبائه.

ومذكرة اخرى باسم حادبين سبق ونشرتها (حريات) تكشف فساد المدير العام الحالي ، الذي بز سابقيه من المدراء العامين، حيث أصدر خطاب ضمان بمبلغ (1.807.000) دولار أميركي لصالح شركة الأعمال التجارية والكيماوية المتقدمة المحدودة بينما أفاد بنك السودان بتعثرها بمبلغ(884.000) دولار أميركي بالإضافة لالتزامات أخرى عليها. وطلب فتح خطاب اعتماد بمبلغ (1.093.500) دولار أميركي لشركة المحور وهي شركة متعثرة مع بنك الخرطوم حتى وصل الأمر لبيع عقارات مملوكة لها في الدلالة.

ومنح الكثير من المقاولات لـ (عبد المحمود المتعافي) شقيق الدكتور عبد الحليم المتعافي ولا زال يعطيه المقاولات من الباطن على الرغم من تولي شركة الفيصل العقارية للمقاولات لكل الأعمال العقارية والإنشائية والمتصلة بالتمويل العقاري.

وأخذ حافزاً نصف مليار من الجنيهات قبل عامين ، وخفضه (استحياء) في العام قبل الماضي لثلاثمائة وخمسين مليون جنيها.

ووثائق اخرى تكشف فساد تمويل عمليات شركة (ميلريف) للتجارة والمقاولات المحدودة الاستثمارية وهي شركة خاصة مملوكة للمساهمين عوض الله محمد عوض الله الفكي ومحمد دفع الله الحاج يوسف وحاتم عبد الفتاح السيد الصادق وهؤلاء المساهمين أقرباء الأستاذ دفع الله الحاج يوسف رئيس لجنة مجلس الإدارة ومنهم ابنه الأكبر. وقامت هذه الشركة برهن العقار رقم (130/مربع 1/2) بمدينة أم درمان ضمانا لعملياتها الاستثمارية مع البنك وتم تقييم العقار بمبلغ كبير جدا يزيد عن قيمته السوقية وقد تأكد ذلك عندما بيع العقار وفاء للسداد. وقد كان المشتري ممن يمت لهم بصلة القرابة وقد كانت المفاجأة خروج محمد دفع الله الحاج يوسف من المساهمة في الشركة وقد تم ذلك بترتيب حتى يتخذ البنك من القرارات ما فيه مصلحة له وهو على الورق بعيد عن الشركة بل سجلت بدلا عنه طفلة هي إحدى بنات عماته وعين لها اسما وهميا لإدارتها.

وتقدم المدير العام بتوصية لإهلاك المبلغ المتبقي على شركة ميلريف وهو يزيد عن الستمائة مليون جنيه بسبب بيع الضمان الذي لم يغطي المديونية واختفاء العميل. ومما يجدر ذكره أن زوجة محمد دفع الله قريبة الأستاذ على عمر وان والده رئيس اللجنة وممثل مكتبه في لجنة تحصيل الديون المتعثرة ببنك فيصل الإسلامي وتدر على مكتبه شهريا مبلغا محترما بالإضافة لمكتب الأستاذ محمد يوسف محمد والأستاذ الطاهر حمد الله رئيسها.

وبعد خروج هذه المعلومات تم الاتصال بالأستاذ دفع الحاج يوسف وأكد استعداده لدفع المبلغ مما يؤكد معرفته بالأمر منذ حدوثه.

وتقدم تجربة بنك فيصل الاسلامي – كما تكشف عنها الوثائق التي ننشرها أدناه- دليلاً دامغاً على كذب الادعاءات عن الاسلام المعزولة عن العصر والديمقراطية وحقوق الانسان ، حيث تؤكد بان اية قيم مُعلنة لا يمكن تحقيقها بمعزل عن تراكم التجربة الانسانية ، والتي طورت كثيرا من الافكار والنظم والمؤسسات ، من بينها الاسس الاقتصادية والمحاسبية والمصرفية ، اضافة الى أسس الشفافية والمساءلة والمراقبة ، ولكن لان الاسلاميين يتعاملون مع التجربة الانسانية كجاهلية ومع أنفسهم كبدء جديد للتاريخ فقد انتهت ادعاءاتهم عن(تأصيل) العمل المصرفي و(أسلمته) الى درك من الفساد والانحطاط لم تصله تجارب المصارف (الربوية) في كل الدنيا

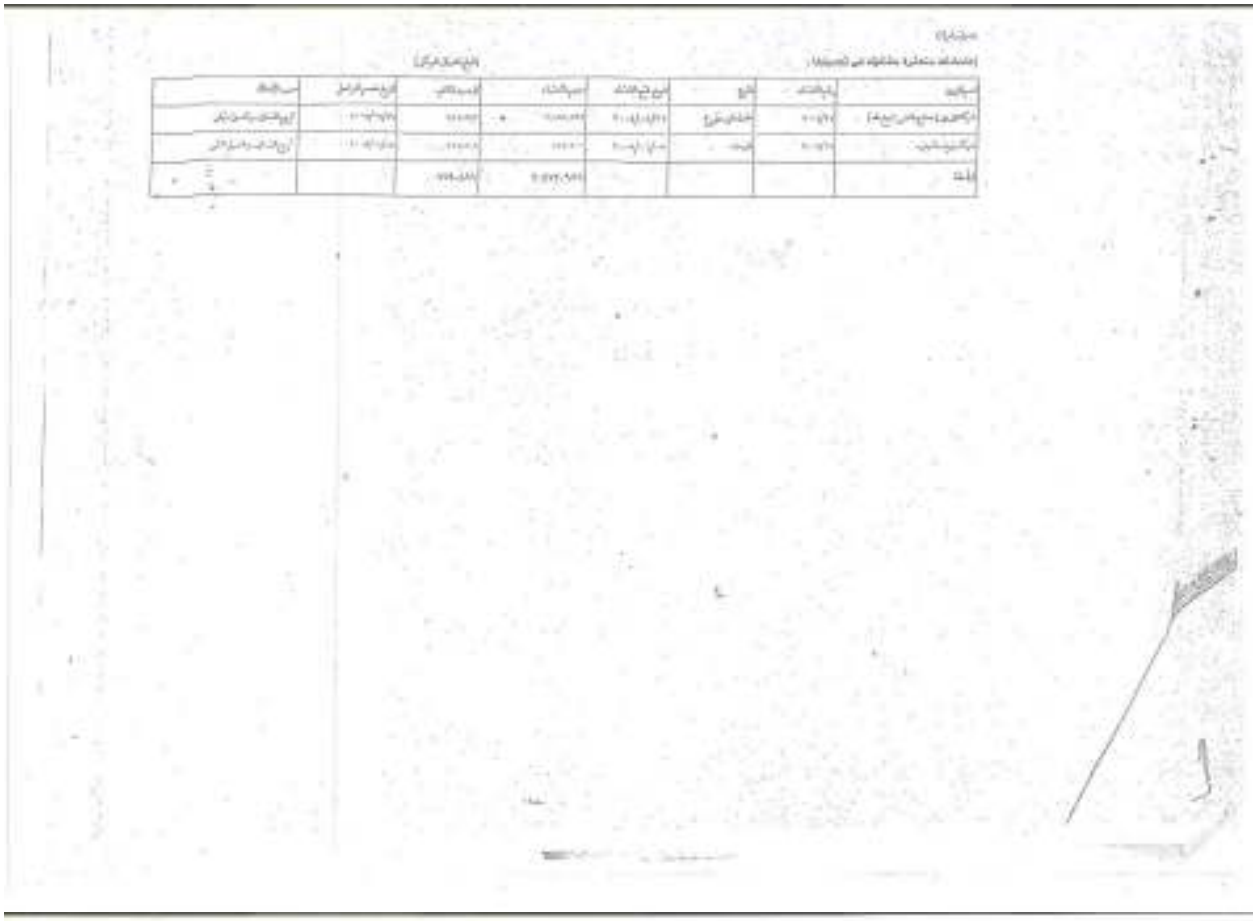

بسم الله الرحمن الرحيم
عمر بابكر المكي
المحامي والمفوض الرسمي
عمارة الفيحاء_الطابق السابع
ت: ٧٧٨١٥٨ – ٧٧٤٤٤٦
OMER BABIKER ALMAKKI
ADVOCATE & COMMI FOR OATHS KHARTOUM
TEL: ٧٧٤٤٤٦ – ٧٧٨١٥٨

عقد رهن عقاري أول

أبرم هذا العقد في اليوم الثامن عشر من شهر أبريل ٢٠٠٥م فيما بين كل من:

١/السادة/بنك فيصل الإسلامي السوداني ، ويشار إليه فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الأول البنك (المرتهن) .

٢/والسيدة/فوزية محمد خالد_المالك المسجل للقطعة رقم (١٣٠) مربع (١/٢) مدينة امدرمان والبالغ مساحتها (٥٩٦م.م) ، وينوب عنها/ عوض الله محمد عوض الله بموجب التوكيل رقم (أ.ع.ا/١٤٢/٢٠٠٤) توثيق الأستاذ/أسامه علي أحمد العساني/المحامي ببحري بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٤م ، ويشار إليه فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني (الراهن) .

بما أن السادة/شركة ميلريف التجارة والمقاولات المحدودة ترغب في الدخول في عمليات استثمارية مع الطرف الأول (البنك) وحيث أن هذه العمليات تتطلب رهن عقاري ، فقد أتفق الطرفان على ما يلي:

(١) يقوم الطرف الثاني برهن القطعة رقم (١٣٠) مربع (١/٢) مدينة امدرمان والبالغ مساحتها (٥٩٦م.م) ، رهناً عقارياً أولاً في حدود مبلغ #30.000.000# ثلاثين (فقط ثلاثون مليون دينار) لصالح الطرف الأول (البنك) (المرتهن)

(٢) يكون هذا الرهن ضماناً لالتزامات السادة/شركة ميلريف التجارة والمقاولات المحدودة الناشئة بموجب عقد المرابحة أو خطاب ضمان أو عقد مشاركة أو خطاب اعتماد أو أي عملية استثمارية تكون قد دخلت فيها مع فرع الفيحاء أو أحد فروع البنك في أو قبل أو بعد تاريخ هذا العقد

(٣) لا يجوز للطرف الثاني التصرف في هذة القطعة المرهونة بالبيع أو الهبة أو الرهن أو خلافه إلا بعد أخذ موافقة البنك كتابة .

(٤) لا يُفك هذا الرهن إلا بعد قيام السادة/شركة ميلريف التجارة والمقاولات المحدودة بسداد كل التزاماتها تجاه البنك .

(٥) يتحمل الطرف الثاني مصاريف تسجيل هذا الرهن لدي السلطات المختصة ، ويلتزم بدفع أي مصروفات تنشأ للدولة عند بيع القطعة في حالة خلق الرهن أو إخلاله بمضمون هذا العقد .

وقع عليه ع/الطرف الأول

محمد علي محمد فضل

ب/محلماة رقم ٤٧٥٥ - قطاع المحاسن الخرطوم

بتاريخ 2005/3/30

وقع عليه/الطرف الثاني

عوض الله محمد عوض الكريم

جواز سفر رقم ٤٨١٧٠ الخرطوم

٢٠٠٠/٣/٣م

محمد خير عوض الله محمد

ب/ش رقم ٣٧٥٢٧٩ تجديد الابيض

بتاريخ 2004/5/15

الشهود

١/ مختصم محمد الحسن

ب/ش رقم 001095332 ka الخرطوم

بتاريخ 2002/11/13

٢/علي بلال مفسط

ب/ش رقم 001065394 ka الخرطوم

بتاريخ 2002/11/13

توثيق/ع.ب.ا/2006/81

انا/ عمر بابكر المكي – المحامي وموثق العقود بالخرطوم/ اشهد انه حضر لمكتبي طرفا العقد ووقعا عليه بمحض إرادتيهما وهما عالمين بما جاء فيه وفي حضور الشاهدين الموقعين اعلاه .

حرر تحت توقيعي ومختمي بتاريخ اليوم الثامن عشر من شهر ابريل ٢٠٠٦م .

عمر بابكر المكي

المحامي وموثق العقود بالخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥/ /٢٠١٠

(ولاتفسدو في الارض بعد اصلاحها)

السيد/ – المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : الموضوع عمليات فساد بالبنك

نرفق لسيادتكم هذه العملية والتي تفوح منها رائحة الفساد الواضح والبين من أعلي قمة بالبنك أؤتمنو لقيادة البنك والمحافظة علي أمواله وليس العبث بها وسوف تتعرف علي ذلك بعد قراءتك لسطور هذه العملية علما بأننا خاطبنا الشيخ / علي عبدالله يعقوب الغيور والحادب علي مصلحة البنك منذ ٢٠١٠/١١/١٠م بتلك التفاصيل وكنا نتوقع ان يتم عرض هذا الأمر عليكم وأتخاذ اجراء مايلزم ، إلا أننا فوجنا بعدم إتخاذ أي أجراء حيال هذا الموضوع ، عليه نرسل لكم هذه الاوراق لعمل مايلزم لاسترداد الأموال المسروقة من البنك ، ومحاسبة من تسببوا فيها ، نقول لكم هذا وأمامنا الجمعية العمومية القادمة للبنك وستقوم بإثارة هذا الموضوع علي جميع مساهمي البنك كمساهمين وملاك شركاء معكم إن لم تلحظ أي إجراء تم فيها ، كما نفيدكم بأن هنالك كثير من الممارسات فيما يتعلق بالآتي :-

١/ في أمر التعين : يتم تعيين محاسيب وأقرباء المدير بالبنك والشركات التابعة وسوف نقدم بكشف بها في وقت لاحق .

٢/ ابتعاث المحاسيب بالتدريب الخارجي (المانجستير بلندن) .

٣/ منح الأقرباء تمويل بالبنك وقيام بعض الأشقاء أستلام عمولات نظير تصديق عمليات تمويل للعملاء مستقلين في ذلك بأخيهم المدير.

٤/ إستغلال بند التبرعات في التبرع لاهله وأحبائه.

٥/ بند المشتريات و الصيانة الذي تم فية دفع مرتب المهندسة.

ثم ماذا تبقي بعد ذلك من فساد مالي ومحاباة ومحسوبية وظلم للأخرين وسمعة رديئة لهؤلاء.

أملنا كبير في الإهتمام بهذا الموضوع والمواضيع المذكورة أعلاه والبت فيه ، والله لايحب الفساد .

هذا مالزم توضيحه لسيادتكم ،،

الحادبين علي مصلحة البنك

بسم الله الرحمن الرحيم
بنك فيصل الاسلامى السودانى
الفيحاء

التاريخ ٢٠٠٧/٣/٦

السيد / مدير ادارة المخابرات

السلام عليكم ورحمة الله

بالاشاره للموضوع اعلاه ، الرجاء التكرم بالاستعلام عن شركة ميلاريف للتجاره و المقاولات وملاكها:
١/ عوض الله محمد عوض الله الفكى
٢/ حاتم عبدالفتاح السيد الامين (المدير)
٣/ محمد دفع الله الحاج يوسف

مرابحه دولاريه فى حدود مبلغ ٧٥،٠٠٠ دولار

ولكم وافر الشكر

رئيس قسم الاستثمار

الفساد فى مشروع المدينة الرياضية

الغاء المدينة الرياضية الحالية و تخصيص 380 الف متر لمدينة رياضية جديدة بسوبا

صديق ابو نبيل

قوون 28 يوليو 2011

بعد مضي اكثر من عشرين عاماً تظل المدينة الرياضية مجرد هياكل خرصانية و سيخ دون ان ترى النور و في ظل تعدي متواصل لا ينقطع بحيث تم التعدي على 75% من مساحتها الكلية حيث سكن فيها من سكن و باع فيها من باع ليتحول حلم الرياضي الى سراب مع مدينة ظلت ضائعة و نائمة لسنوات دون ان تتحرك أو تتنفس حتى التقط المجلس الوطني القفاز و هو يحدث حراكاً بغية الوصول الى المسكوت عنه .. لكن قبل الوصول الى شفرة المدينة الرياضية اطلق الوزير السابق لوزارة التخطيط العمراني المهندس عبد الوهاب عثمان بالوناً جديداً في سماء المدينة الرياضية بالغاء فكرة المدينة الرياضية الحالية وتخصيص مدينة رياضية جديدة بمساحة 380 الف متر بمنطقة سوبا.. ؟؟

المجلس الوطني يتقصى الحقائق حول المدينة الرياضية

في اطار الاهتمام المتزائد من لجنة الرياضة بالمجلس الوطني قام اعضاء لجنة الثقافة و الشباب و الرياضة برئاسة الاستاذ فتحي شيلا صباح امس بزيارة الى المدينة الرياضية لتقصي الحقائق حول التعديات على اراضي المدينة الرياضية رافقه فيها وزير الطرق و الجسور المهندس عبد الوهاب عثمان (وزير التخطيط العمراني السابق) الى جانب وزير الدولة بوزارة الشباب و الرياضة (حسين عبد الرحمن) وقيادات وزارة الشباب و الرياضة و مسؤلى المساحة بولاية الخرطوم..

-وطاف الوفد على كافة المساحات المستقطعة داخل المساحة الكلية للمدينة الرياضية و التي تبلغ حسب شهادة البحث حوالى (1.488.144م.م) حسب شهادة البحث المستخرجة بتاريخ الثاني من ابريل 1995 من مكتب تسجيلات اراضي الخرطوم و شهادة ملكية (عين) مستخرجة من الهيئة القضائية بتاريخ 29/مارس 2001 برغم إيصال 817756 الى جانب بعض تقارير اللجان التي تؤكد حجم التعدي بحيث صارت مساحة المدينة الرياضية 406.629 فقط بعد التعدي الذي طال اكثر من75%

من المساحة الكلية .. كما استمع الوفد لتقرير وافي من كافة الجهات المختصة في سبيل الوصول الى الحقائق حول هذة المدينة التي ظلت طويلاً دون حراك

بيع اراضي المدينة الرياضية تم بموافقة وزارة الرياضة

و كشف الاستاذ فتحي شيلا ان لجنته تتحرك بناء على قرار من المجلس الوطني بما دار حول وجود اراضي مستقطعة من اراضي المدينة الرياضية مما استوجب القيام بتقصي الحقائق مع القائمين على الامر في وزارة الشباب و الرياضة و اضاف شيلا ان المساحات التي استقطعت لم تتم بعيداً عن الجهة التي تملك المدينة الرياضية و هي وزارة الشباب و الرياضة التي وافقت على بيع جزء من اراضي المدينة الياضية مما يؤكد ان بيع اراضي المدينة الريضية تم بموفقة الوزارة مما يعتبر بيعاً مقنناً و باتفاق مع الوزارة خاصة مربعي (29) و (26) الازهري بجانب مصحف افريقيا مما يعني عدم امكانية استرجاع هذه الاراضي ..و اضاف شيلا ان اللجنة الان في مرحلة البحث و التحري و تقصي الحقائق عن

قانونية التصرفات التي تمت من تعدي و بيع و ان اللجنة استمعت لشهادات كافة الاطراف قبيل تقديم تقرير للمجلس الوطني لاتخاذ القرارات المناسبة..

المدينة الرياضية صارت مجرد استاد اولمبي

-و في السياق ذاته اكد وزير الدولة بوزارة الشباب و الرياضة (حسين عبد الرحمن) بأن لجنة التقصي بالمجلس الوطني عاكفة الان على كشف الحقائق و المعلومات المطلوبة و هي تستقصى المعلومات فيما يتعلق بالمدينة الرياضية التي تعتبر هم كل الشعب السوداني و القطاع الرياضي بصفة خاصة باعتباره حلم لهذ القطاع .. و اضاف الوزير ان ما تبقى الان من مساحة المدينة افقدتها صفة المدينة الرياضية حيث صارت مجرد استاد اولمبي لذلك نتوقع ان تكون هناك مقترحات لمدينة اخرى بديلة غير المدينة الحالية..

مدينة رياضية بديلة بمنطقة سوبا

-و في افدته كشف وزير الطرق و الجسور المهندس عبد الوهاب عثمان و الذي كان الوزير السابق لوزارة التخطيط العمراني بأن المسألة المثارة تتعلق ببعض التصرفات التي تمت بالمدينة الرياضية حسب موقعهم السابق في وزارة التخطيط العمراني فقد ادلوا بشهادتهم حول هذا الامر مؤكدا ان البيع الذي تم في عهد غير عهده الى جانب ان وزارة الشباب و الرياضة في عهد الوزير العميد يوسف عبد الفتاح وافقت على بيع جزء من اراضي المدينة الرياضية من اجل بناء المدينة الرياضية و ان ما تم بناؤه الان في المدينة الرياضية من عائدات بيع الاراضي .. و كشف الوزير عبد الوهاب عثمان ان هناك مدينة رياضية جديدة بمنطقة سوبا بمساحة 380 الف متر خصصت كبيل للمدينة الرياضية الى جانب مدن رياضية اخرى لاخوجلاب و الوادي الخضر حيث يمكن ان تستوعب كل الانشطة..

فذلكة تاريخية عن المدينة الرياضية

اصدر السيد رئيس الجمهورية (القرار رقم (45) بنزع ملكية الاراضي البالغ مساحتها 354.23 فدان وتخصيصها لانشاء مدينة السودان الرياضية عليها وذلك بموجب المرسوم الدستوري الثالث لسنة 1991م بتاريخ 1991/2/4م.

-وبناءً على هذا القرار صدقت اللجنة المركزية للتخطيط العمراني في جلستها رقم (2) بتاريخ 10 مارس 1991م على تحويل الساقية (33) ومشتقاتها ماعدا السواقي من 33(1) الى 33(15) والبالغ مساحتها 354.23 فدان من من ارض زراعية الى سكنية وخصصتها للمدينة الرياضية بموجب خريطة مصدق عليها على أن تسجل باسم وزارة الشباب والرياضة وذلك بموجب قرارها رقم 38/ج/1/1 مكرر 1/أ/1/1 بتاريخ 1991/3/26م.وبناءً على القرار أعلاه خاطب رئيس تسجيلات اراضى الخرطوم السيد/ مدير اراضي الخرطوم بموجب خطابه بتاريخ اول مايو 1991م وذلك فتح سجل القطعة رقم (228) مربع 34 الدرجة الثالثة والبالغ مساحتها 1.488.144 متر مربع باسم حكومة السودان بموجب اورنيك المساحة رقم (10) بتاريخ 1991/4/20م وطالب بمده بالتخصيص النهائي للمدينة الرياضية.ومن ثم قام مدير عام مصلحة الاراضي بمخاطبة كبير رؤساء تسجيلات اراضي الخرطوم بموجب الخطاب رقم اراضي 38/ن/4 مكرر اراضي 38/د/1 مكرر 38/أ بتاريخ 6 مايو 1991م مرفق معه التخصيص النهائي للقطعة 228 مربع 34 الثالثة بتاريخ اول مايو 1991م لوزارة الشباب والرياضة واستخرجت لها شهادة البحث التي تثبت هذه الملكية (ملكية عين) اي ملك حر.

ولكن يد التعدي طالت المشروع وطال التعدي في تحد سافر حتى المساحة التي وضع عليها رئيس الجمهورية حجر الاساس للمدينة دونما أن يطرف جفن للمعتدين وللوقوف على التعدي والتصرفات فقد كانت كالآتي: وفقا لخطاب وزير الشباب والرياضة الاتحادي للمجلس الوطني مؤخرا

مربع (26) الازهري المساحة (323.850) متر مربع وهو عبارة عن 196 قطعة تم التصرف فيها بواسطة وزارة الشؤون الهندسية.

امتداد مربع (29) الازهري المساحة (55.800) متر مربع عبارة عن 91 قطعة تم بيعها استثمارياً بواسطة الشؤون الهندسية.

مربع جنوب السوق المركزي شمال مربع (26) الازهري المساحة (134.880) متر مربع 712 قطعة جنوب السوق المركزي تجارية استثمارية بيعت بواسطة الشؤون الهندسية.

جمعية أصحاب الميمنة المساحة (42.000) متر مربع.

- جامعة افريقيا المساحة (85.000) متر مربع وتضم المساحة التي وضع عليها السيد رئيس الجمهورية حجر الأساس للمدينة الرياضية.

-المساحات المختزلة للشوارع مساحتها (264.885) متر مربع بواسطة وزارة الشؤون الهندسية آنذاك التخطيط العمراني حالياً.

بناءً على التظلمات التي رفعها أصحاب الاراضي لديوان المظالم برئاسة الجمهورية المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية في خطاب بتاريخ 1994/6/25م لوزير الشؤون الهندسية ولاية الخرطوم بان الاخ رئيس الجمهورية وافق على مبدأ تعويض اصحاب الاراضى المنزوعة واستقر رأي اللجنة على تعويضهم في جزء من المساحة المخصصة للمدينة الرياضية بواقع (500) متر مربع للفدان الواحد بموافقة وزير التخطيط العمراني.

تمثل هذه التعديات والتصرفات تخالف الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2005م وتخالف قانونياً قانون نزع ملكية الاراضي وقانون التخطيط العمراني والتصرف في الاراضي لسنة 1994م والقانون الجنائي حسب نص المادة 183 من القانون الجنائي لسنة 1991م.وفي مجال التنفيذ فقدانتهت المرحلة الاولى والثانية للاستاد وتبقى جزء من المرحلة الثالثة والرابعة وكل المراحل من الاولى حتى الرابعة عبارة عن الهيكل الخرساني للاستاد.وصلت نسبة التنفيذ في الهيكل الخرساني للاستاد الاولمبي 68% وبتكلفة 65.842.378.20 جنيه وتبقت نسبة 32% بتكلفة 16.283.445.27 جنيه. امالمرحلة الخامسة للاستاد تشمل اعمال التشطيب (الاجلاس والاضاءة والجدران الداخلية والارضيات وأعمال الميادين والبياض النقاشة السباكة والصرف الصحي والأبواب والنوافذ والتأمين وسفلتة الطرق الداخلية المؤدية لمداخل الاستاد) وهذه المرحلة لم تكتمل تصاميمها بعد وتقدر التكلفة المبدئية لهذه المرحلة بـ 49.200.000 دولار. طالب الوزير الحالي حاج ماجد سوار في خطابه لدي البرلمان الي إلغاء القرارات التخطيطية لولاية الخرطوم ماعدا قرار تعويض الملاك الساقية (33).- عاما ان المساحات التي تم استقطاعها أثرت تأثيراً كبيراً على الشكل الهندسي للمدينة الرياضية حيث تم اسقاط بعض الميادين والمسارات لعدة أنواع من الرياضة لصغر المساحة المتبقية كسباق الهجن – السيارات – الدراجات..

الفساد فى مشروع المدينة الرياضية

سوار يهدد المتغولين على المدينة الرياضية بملاحقات قضائية

البرلمان: سامي عبد الرحمن

الصحافة 29 يونيو 2011

هدد وزير الشباب والرياضة، حاج ماجد سوار، بملاحقة عدد من الجهات قضائيا، من بينها جامعة افريقيا العالمية، ووزارة التخطيط العمراني بولاية واتهمها بالتعدي على اراضي تابعة للمدينة الرياضية، وكشف ان وزارته خاطبت رسمياً وزارة العدل، لمخاطبة الجهات المعتدية، وهي الآن في انتظار رد وزارة العدل .

وافاد وزير الشباب والرياضة، حاج ماج سوار، نواب البرلمان امس، في رده على مسألة مستعجلة تقدم بها النائب محمد طاهر اوشام، بان يد التعدي طالت اجزاء واسعة من المدينة الرياضية، واضاف ان «التعدي طال في تحد سافر حتى المساحة التي وضع عليها الرئيس عمر البشير، حجر الاساس للمدينة دون ان يطرف جفن للمعتدين .»

وكشف عن تعد في الاراضي التابعة للمدينة بلغ مساحته 323.850 متر مربع، تم التصرف فيها بواسطة وزارة الشؤون الهندسية، وبيع 55.800 متر مربع كاراضي استثمارية بواسطة الشؤون الهندسية، وبيع 134.880 متر مربع جنوب السوق المركزي بواسطة الجهة ذاتها، بجانب موافقة وزارة التخطيط العمراني على تخصيص 35.000 متر مربع لدار مصحف افريقيا، وتعدي جامعة افريقيا العالمية على 85.000 متر مربع .

واكد ان وزارته قطعت شوطا مقدرا في انفاذ مراحل المدينة الرياضية، وقال ان نسبة التنفيذ بلغت 68% بكلفة 56.842.378.20 جنيها، وتبقت نسبة 32% بكلفة 16.283.445.27 جنيها، وطالب بالاسراع في تكملة بقية المبالغ المرصودة البالغة 10 ملايين جنيه .

واتهم النائب معتصم جعفر، رئيس اتحاد كرة القدم، وزارة المالية بالمماطلة والتسويف وتعويق العمل في المدينة، وتعمدها اعاقة تنفيذ برامج الشباب والرياضة .

وقال ان البرلمان صادق على تخصيص مبلغ 10 ملايين جنيه للمدينة الرياضية لكن وزارة المالية ظلت تتجاهل مقررات المجلس الوطني .

وطالب النائب البرلماني، محمد طاهر اوشام، المجلس الوطني بالاضطلاع بدوره في ايقاف التعدي على الاراضي، واعتبره نوعا مقننا من الفساد الاداري، ووصف وضع المدينة الرياضية وتوقف العمل فيها بـ (الكارثي) كما طالب باحالة بيان الوزير الى اللجنة المختصة واحالة الملف الى القضاء .

الفساد فى مشروع المدينة الرياضية

أكثر من (300) مليون دولار قيمة الأراضي التي بيعت من المدينة الرياضية

البرلمان: ميادة صلاح

السودانى 2 فبراير 2012

كشفت وزارة الشباب والرياضة عن مقترح لوزير الدفاع عبدالرحيم احمد حسين بإصدار قرار من مجلس الوزراء لاستقطاع مرتب يوم كامل من كل موظفي الدولة لصالح تشييد المدينة الرياضية واتهمت الوزارة ولاية الخرطوم بوضع يدها على الأموال التي بيعت بها جزء من أراضي المدينة الرياضية لصالح بناء كبري أم درمان والتي تقارب الـ379 مليون دولار .

وقال وزير الشباب والرياضة الفاتح تاج السر لدى تقديم تنوير لأعضاء لجنة الشئون الاجتماعية والرياضة بالبرلمان أمس حول أداء الوزراة إن التربيات بشأن تشييد المدينة الرياضية تمضي على قدم وساق وذكر أن اللجنة المختصة شكلت خمس لجان لاستقطاب الدعم داخليا وخارجيا عبر الدفع بخطابات شخصية لعدد من رؤساء دول بعينها، وأكد أن تشييد المدينة بشكلها الحالي يتطلب مبلغ مائتي مليون دولار وكشف عن مقترح تقدم به وزير الدفاع عبدالرحيم احمد حسين يقضي باستقطاب مرت ب يوم من العاملين بأجهزة الدولة لصالح تشييد المدينة وأشار الى أن الرجل التزم بنفسه بحث مجلس الوزراء لإصدار مثل ذلك القرار وفي ذات المنحى قال مدير إدارة المنشأة بالوزارة حسان عبدالله إن الأراضي التي بيعت لصالح تشييد المدينة الرياضية دفع فيها مبلغ 378.832.500 مليون دولار، وأشار لقرار البرلمان السابق بتشكيل لجنة من وزارتي العدل والشباب والرياضة والبرلمان نفسه والمراجع العام للتقصي حول تلك الأموال وأين ذهبت وشدد على ضرورة تفعيل تلك اللجنة وأوضح أن المبلغ الذي بيعت به الأراضي والتي تصل الى 379 مليون دولار يكفي لتشييد المدينة مرتين.

الفساد فى مشروع المدينة الرياضية

منظمة غير مسجلة تحوز(42) ألف فدان من المدينة الرياضية

البرلمان وصفها بالجريمة مكتملة الأركان

البرلمان:عبد العزيز النقر

الاخبار 26 اكتوبر 2011

نقاط من المقال:

- **واعتبرت نائب رئيس البرلمان سامية احمد محمد ما حدث في المدينة الرياضية من تعد واستقطاع لأراضيها يؤكد أن هنالك فوضى في الأراضي عبر إداراتها التي (تكسر) قرارات رئيس الجمهورية، مطالبة بمحاسبتها**
- **من جهته اعتبر عضو البرلمان إبراهيم أبكر إسحاق أن قضية المدينة الرياضية هي أخطر قضية للفساد في الدولة ووصفها بالجريمة مكتملة الأركان، وطالب بتكوين لجنة لمراجعة ومحاسبة الذين تسببوا في ذلك**

كشفت تقرير قدمته لجنة الشباب والرياضة بالبرلمان عن أن منظمة غير مقيدة بسجلات المنظمات الطوعية قد منحت (42) ألف فدان من مساحة المدينة الرياضية التي فتح البرلمان تحقيقا بشأنها خلال الفترة السابقة. وطالب التقرير البرلمان باستصدار قرار يمنع أي إنشاءات بالمساحة المخصصة وإعادة المساحات التي سبق استقطاعها(الميمنة وقاعة المؤتمرات متعددة الأغراض والمساحات حولها). مطالبة المالية بتوفير الدعم اللازم لإكمال المدينة الرياضية وتشكيل لجنة من ديوان المراجع العام ووزارة العدل لمراجعة المنصرفات والإيرادات الخاصة بالمدينة الرياضية. فيما طالب نواب البرلمان بحسم فوضى إدارات الأراضي وكون المجلس أمس لجنة لإعادة صياغة قانون الأراضي واعتبرت نائب رئيس البرلمان سامية احمد محمد ما حدث في المدينة الرياضية من تعد واستقطاع لأراضيها يؤكد أن هنالك فوضى في الأراضي عبر إداراتها التي (تكسر) قرارات رئيس الجمهورية، مطالبة بمحاسبتها. وشددت عضو البرلمان بدرية سليمان على استرجاع جميع المساحات المستقطعة من المدينة الرياضية وتعويض ساكني مساحات التعدي بأراض أخر بجانب التعويض المادي واعتبرت بدرية أن الذي حدث تعدٍ ولائيٍ من وزارة التخطيط العمراني بولاية الخرطوم على مشروع قومي . من جهته اعتبر عضو البرلمان إبراهيم أبكر إسحاق أن قضية المدينة الرياضية هي أخطر قضية للفساد في الدولة ووصفها بالجريمة مكتملة الأركان، وطالب بتكوين لجنة لمراجعة ومحاسبة الذين تسببوا في ذلك. وأمن وزير الشباب والرياضة حاج ماجد سوار على توصيات اللجنة، مضيفا في تصريح لـ(الأخبار) أنه مع نزع جميع الأراضي التي استقطعت من المدينة الرياضة وعلى ولاية الخرطوم تعويض المواطنين الذين منحتهم شهادات البحث .

بلاغ باختلاس أكثر من مليون جنيه من صندوق الطلاب القومي لدعم الطلاب

الصحافة

17 أغسطس 2011

كشف تقرير المراجع العام عن تلاعب في حساب الصندوق القومي لدعم الطلاب وعجز يقدر بقيمة مليون و166الف و887 جنيها ،وتم فتح بلاغ في نيابة المال العام في هذا الشأن

وافادت مصادر «الصحافة»ان ممثل الاتهام وكيل النائب العام هشام عبدالله الشيخ تمكن من كشف تزوير في المستندات والايصالات ومبالغ مالية بواسطة موظفين (محاسب وصراف) باسم الطلاب، واوضحت ان المتهمين كانا يقومان بتزوير المبالغ التي تصرف للطلاب بقيمة«20» جنيهاً ،وتحويلها في الايصال المالي الى مبلغ 150 جنيهاً. واكدت ذات المصادر ان المتهمين قاما بتجديد تاريخ مبلغ 4 آلاف جنيه صرفت في العام 2009 عبارة عن دعم لجهه ما، لتصرف مرة اخرى في العام 2010.

اختلاس 800 مليار من شركة البترول الكبري

المحكمة تحدد موعدا للقرار بعد قفل قضيتي الاتهام والدفاع

الخرطوم/عرفة حمد السيد

اخبار اليوم 8 ديسمبر 2011

صدرت محكمة المال العام برئاسة مولانا ابوبكر سليمان جلسة في بلاغ اختلاس 800 مليون جنيه من شركة بترول كبرى المتهم فيها كان يعمل بالشركة وحسب افادات المتحري في البلاغ فانه كان يقوم بشراء الكهرباء للشركة ان حسب المتحري قام بتحويل 800 مليون جنيه الى منفعته الشخصية في شكل ايصالات استخرجها من عملية الشراء

فساد البنك الزراعى

بنك السودان.. وثيقة تحكي عن نهج صابر..!!

الطاهر ساتي

السودانى 13-02-2011

نقاط من المقال:

- **يختلس المختلس، ولكن نهج صابر يحمل الوطن والمواطن مسؤولية المبالغ المختلسة، ولذلك يوجه مدير البنك الزراعي بتحميل قائمة دخل العام المالي للبنك بتلك المبالغ المختلسة..وهذا لايحدث إلا في السودان**

**** العام الفائت..حدثت عملية إختلاس في بنك التسليف التعاوني الزراعي باليمن، وهو المصرف الذي يشرف على تمويل ومتابعة وتطوير الثروة الزراعية باليمن، وحجم المبلغ المختلس لم يكن مزعجا،بحيث لم يتجاوز (33 مليون ريال)،إستغل أحد الموظفين منصبه وصرف تلك المبالغ بغير وجه حق لأفراد كانوا على صلة به.. المراجعة العامة التي كشفت هذا الإختلاس لم ترفع التقرير للبرلمان ولا لرئاسة الجمهورية ولا لمجلس الوزراء، بل رفعته للجهاز المركزي لمكافحة الفساد، أقوى وأعلى سلطة محاسبية في اليمن، ويستمد سلطاته من البرلمان والرئاسة ومجلس الوزراء.. هذا الجهاز إستلم تقرير المراجعة، ثم حرك سلطاته ليلا والناس نيام، وبكامل التنسيق مع شرطة مدينة تعز - يقيم فيها ذاك الموظف وأفراد عصابته - أوقفهم وأودعهم في السجون.. وبالمساء ذاته ، أرسل ذاك الجهاز المركزي خبر إعتقال المختلسين إلى الصحف، ومع أول الفجرعلم كل أهل اليمن - حكومة وشعبا - بأن جهازهم المركزي لمكافحة الفساد وضع يده على البعض المخرب لإقتصاد وطنهم والمختلس لأموال زراعهم..هكذا تكافح الحكومة اليمينة فساد أجهزتها ولذلك يتقدم ترتيب اليمن في قائمة منظمة الشفافية الدولية عاما تلو الآخر نحو الأفضل، ومع ذلك يتظاهر الشعب اليمني منذ شهر ونيف في سبيل التغيير..ترتيب السودان يتدحرج كل عام في تلك قائمة الشفافية الدولية نحو الأسوأ، بحيث لم تعد تفصلنا عن ذيل القائمة إلا دولة العراق التي بلاحكومة ودولة الصومال ذات الفصائل الحاكمة..**

ولايتدحرج ترتيب وطننا في تلك القائمة إلا بفضل نماذج منها النموذج التالي ..!!

**** نموذج يشبه - شكلا ومضمونا وزمانا - ما حدث في اليمن..أي : في العام الفائت، حدثت عمليات إختلاس وتزوير في البنك الزراعي السوداني، وكما تعلمون هو المصرف المعنى بتمويل الزراعة في السودان والمساهمة في تطويرها،**

وعلمية الإختلاس لم تحدث مرة واحدة خلال ذاك العام بل أكثر من مرة، وكذلك عملية التزوير، وهذا موثق في الوثيقة التي سأختم بها الزاوية..و قبل النشر، نسأل : ماذا فعلت المراجعة بالتقرير الكاشف للإختلاس والتزوير؟.. لم تفعل كما فعلت مراجعة اليمن، بل كشفت العملية ثم وثقتها ورفعت تقريرها لمن نسميهم بمن يهمهم الأمر، وليس منهم وكيل نيابة الأموال العامة ولا إدارة مكافحة الفساد ولا نيابة المصارف ولا صحف السودان.. نعم كل تلك السلطات معنية بمكافحة الفساد والتجاوزات ومعنية بالرقابة على المال العام، ولكن لم تحظ إحداها بتقرير المراجع الذي كشف تلك الإختلاسات والتزوير بالبنك الزراعي. .وبالتأكيد لا ألوم المراجعة العامة، نعلم بأنها مقيدة بقانون يلزمها بأن يسلم تقريرها لجهات ليست منها تلك الجهات المعنية التي ذكرتها، ولذلك تجاوزتها وسلمت تقريرها لمن يهمهم الأمر ومنهم : بنك السودان ..!!

** إستلم بنك السودان التقرير المشار إليه بالإختلاس والتزوير، وبدلا عن التوجيه بالمحاسبة والمحاكمة وإسترداد المبالغ، أرسل لمدير البنك الزراعي الخطاب التالي : (السيد مدير عام البنك الزراعي السوداني، السلام عليكم ورحمة الله ، الموضوع : حالات الإختلاس والتزوير بمصرفكم خلال العام 2010، بالإشارة للموضوع أعلاه ولتكرار حدوث حالات الإختلاس والتزوير بمصرفكم خلال هذا العام، نرجو الإلتزام بالمنشور رقم (2007/15) الخاص بضوابط الحد من عمليات الإختلاس والتزوير بالجهاز المصرفي ..كما نرجو - وده المهم ياجماعة - العمل على تحميل قائمة الدخل لعام 2010 بالمبالغ المختلسة خلال العام .. ولكم الشكر والتقدير، ع بنك السودان / إدارة الرقابة الوقائية بالإدارة العامة للرقابة المصرفية .. 20 أكتوبر 2010)..هكذا نص الخطاب الصادر عن النهج الإداري للدكتور صابر محمد الحسن.. يختلس المختلس، ولكن نهج صابر يحمل الوطن والمواطن مسؤولية المبالغ المختلسة، ولذلك يوجه مدير البنك الزراعي بتحميل قائمة دخل العام المالي للبنك بتلك المبالغ المختلسة..وهذا لايحدث إلا في السودان ..

فالمختلس هو يجب عليه تحمل مسؤولية إختلاس، وذلك بالمحاكمة ثم إعادة المبالغ المختلسة ،وكذلك إدارة البنك الزراعي يجب عليها تحمل مسؤولية الإهمال والتقاعس وذلك بالمحاسبة والإقالة، ولكن نهج صابر غض الطرف عن كل هذا وحمل المواطن مسؤولية الإختلاس، ولذلك ليس بمدهش أن تدرج إدارة البنك الزراعي تلك المبالغ المختلسة في بند المصروفات.. هكذا يغطي نهج صابر فسادا متجليا كما قرص الشمس بالغربال.. وعليه، ما عليك أن تعلمه يا صاحب الوجع(المزارع السوداني) : إذ ربح البنك الزراعي فأن جملة المبالغ المختلسة مخصومة من تلك الأرباح،وإذا خسر فأن المبالغ المختلسة مضافة للخسائر.. هكذا نهج صابرالذي ظل يطالب الدولة منذ خمس سنوات برفع الدعم عن الوقود، نهج يقول للبنك الزراعي قولا معناه : (إختلاسات شنو ياخ، مشطوها بقملها وخلاص).. ولقد أحسنت الدولة عملا بالإستجابة لطلبه، ولو لم ترفع الدعم عن الوقود وكل مقومات الحياة الكريمة، لما إستطاع صابر- وأمثال صابر، وهم كثر- من تغطية (بنود المبالغ المختلسة)..ولك الله يا وطنا يقاد فيه المزارع إلي سجون الإعسار رغم أنف إنتاجه الوفير، بيد أن أمواله في مصارف يرتع فيها المفسدين وحماتهم ...!!

وثيقة فساد تزوير و اختلاس بالبنك الزراعى السودانى

بكرى ابوبكر

سودانيزاونلاين 03 – 01 - 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

CENTRAL BANK OF SUDAN
Financial Institutions & Systems Wing

بنك السودان المركزي
قطاع المؤسسات المالية و النظم

CBOS

التاريخ : 12 ذو القعدة 1431هـ
الموافق : 2010/10/20م

النمرة : ب س م / ا ع ر م / رقابة وقائية

السيد / مدير عام البنك الزراعي السوداني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / حالات الاختلاس والتزوير بمصرفكم خلال العام 2010م

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، ولتكرار حدوث حالات الإختلاس والتزوير بمصرفكم خلال هذا العام، نرجو التكرم بالالتزام بالمنشور رقم (2007/15) الخاص بضوابط الحد من عمليات الاختلاس والتزوير بالجهاز المصرفي وذلك بالعمل على سد الثغرات التي تمنع حدوث مثل هذه الحالات مستقبلا، كما نرجو العمل على تحميل قائمة الدخل لعام 2010م بالمبالغ المختلسة خلال العام .

ولكم الشكر والتقدير ،،،

ع/ بنك السودان المركزي

سعاد علي سالم

محمد ابراهيم الفكي

ادارة الرقابة الوقائية

الادارة العامة للرقابة المصرفية

SudaneseOnline.com

فساد قيادات المؤتمر الوطنى – قطبى المهدى

قطبي المهدي يدلي بشهادته أمام المحكمة

الاهرام اليوم

العدد668 صفحة5

الاثنين 31 اكتوبر 2011 ميلادية

مثل أمام محكمة جنايات بحري أمس الأحد أمين الأمانة السياسية بالمؤتمر الوطني القيادي قطبي المهدي للادلاء بافاداته حول الأموال التي قام متهمون بسرقتها من منزله بالصافية بحري.

حيث أفاد أنه كان في العمرة وتم ابلاغه بالحادثة هناك ليعود للبلاد في اليوم التالي واوضح ان الحارس أبلغه بأن أربعة أشخاص قد هاجموه ليلا واوثقوه بالحبال ودخلوا منزله.

وفصل للمحكمة حجم الأموال المسروقة والتي تشمل -:

414000جنيه سوداني

160000 يورو

100630 فرنك فرنسي

345 ليرة لبنانية

24 ليرة سورية

15000 جنية استرليني

12000 جنية مصري

19000 ريال سعودي

26000 دولار امريكي

وأكد للمحكمة أن تلك الأموال كان يحتفظ بها داخل منزله. ومن ناحية أخرى بلغ عدد الموقوفين على ذمة القضية تسعة متهمين.

تعليق:

قطبى المهدى واحد من قيادات المؤتمر الوطنى مثال حي علي مستوي الفساد الذى وصل اليه دهاقنة الانقاذ، و هذه السرقة أوضحت انه يحتفظ بمليغ اكثر من 300 مليون جنيه سودانى فى منزله فى شكل عملات دولية، هذا غير الذى لديه فى البنوك الداخلية او الخارجية.و تشير هذه الحادثة الي أن معظم قيادات الوطنى هم ايضاً تجار للعملات الصعبة و يعملون بشكل او آخر علي تدمير الاقتصاد، غير مبالين بما يسببه المتاجرة بالعملات فى ارتفاع الاسعار بالنسبة للمواطنيين المغلوبين علي أمرهم.سعد مدنى

الفساد فى شراء الأجهزة الطبية للمستشفيات الحكومية
مطلوب سجناء بمستشفى الخرطوم ..!!

الطاهر ساتي

السوداني 08-02-2012

نقاط من المقال:

- **في مايو 2009، نشر مستشفى الصداقة بأمدرمان اعلانا في الصحف لإستيراد جهاز قسطرة القلب، وذلك لحاجة المستشفى الي هذا الجهاز غير المتوفر في كل مشافي أمدرمان العامة**
- **وتم فرز العطاءات، وفازت إحدى الشركات بالعطاء، وهي الشركة التي أبدت إستعدادها لإستجلاب الجهاز للمستشفى بمبلغ قدره مليار وأربعمائة مليون جنيه**
- **الفاجعة، لقد مضى العام 2009، ثم العام 2010، وكذلك العام 2011، ويومنا هذا هو الثامن من يناير 2012، ولايزال جهاز قسطرة القلب يقبع في بيئة تحيط بها مخلفات المستشفى والعاملين والمواطنين، أي في (كوشة)**

**** نحن- يعني أنا وانت وباقي الشعب الفضل - بحاجة الي كيان حكومي يضع قاموسا لغويا يعيد فيه تعريف مفردة الفساد..نعم، فالفساد المعروف معناه منذ الأذل، لم يعد هو الفساد الذي تعنيه الحكومة.. ولو لم يكن للفساد معنى آخر عند الحكومة، لما ظلت تنفي بين الحين والآخر وجود الفساد في أجهزتها..رئيس البرلمان دائما ينفي وجود الفساد، وكذلك رئيس الجمهورية.. ولذلك، أي لكى نفهم معنى الفساد حسب المنطق الحكومي، ليس هناك مايعيب حين نطالب مجلس الوزراء والبرلمان بتأسيس كيان ضخم - كما صندوق دعم الشريعة سابقا وشنو كدة تزكية المجتمع حاليا - بحيث يؤدي هذا الكيان مهام الشرح والتعريف .. فليكن اسم الكيان - على سبيل المثال - صندوق شرح الفساد أو الأمانة العامة لتعريف الفساد أو المجلس الأعلى لتوضيح الفساد..إذ بجانب تثقيف الناس، يكون الكيان قد وفر أيضا مرتبات وحوافز ونثريات لبعض الذين فاتهم قطار التشكيل الوزاري الأخير، بمعنى هي فرصة ذهبية للحكومة بأن تضرب عصفورين بحجر، كما تضرب أجهزتها الشعب على مدار العام بأحجار الغبائن ..المهم، الى حين تعريف معنى الفساد بواسطة هذا الكيان المقترح، فلنحتفظ في ارشيفنا بالقصة التالية ..!!**

**** في مايو 2009، نشر مستشفى الصداقة بأمدرمان اعلانا في الصحف لإستيراد جهاز قسطرة القلب، وذلك لحاجة المستشفى الي هذا الجهاز غير المتوفر في كل مشافي أمدرمان العامة .. قرأت الشركات إعلان مستشفى الصداقة، وقدمت عروضها وأسعارها بكل مزاياها ونافست في الهواء الطلق..وتم فرز العطاءات، وفازت إحدى الشركات بالعطاء، وهي الشركة التي أبدت إستعدادها لإستجلاب الجهاز للمستشفى بمبلغ قدره مليار وأربعمائة مليون جنيه، بحيث تدفع إدارة المستشفى نصف المبلغ عند توقيع العقد والنصف الآخر بأقساط ذات جدولة زمنية مريحة بعد**

إستجلابها وتركيبها وتشغيلها.. تمام، إذ تم توقيع العقد ودفعت إدارة المبلغ نصف قيمة الجهاز، وإنتظرت وصول الجهاز، وكان هذا في العام 2009..التزمت الشركة بكل نصوص العقد، بما فيها موعد الاستجلاب والتركيب، وبعثت مناديبها الي إيطاليا وجاءوا بالجهاز في وقت وجيز جدا، وهو ذات الجهاز المطلوب وبذات المواصفات المطلوبة، ويجب أن يتم تركيبه في مستشفى الصداقة .. ولكن، ما أن وصل الجهاز الى مطار الخرطوم، تلقت الشركة خطابا من وزارة الصحة بالنص الآتي :(السيد مدير شركة ...، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نشكركم على تعاونكم في توفير قسطرة القلب الخاصة بمستشفى الصداقة، حسب العقد.. ولكن، نسبة للحاجة الماسة فقد تقرر الإستفادة منها بمستشفى الخرطوم، وذلك لحين إستجلاب جهاز آخر لمستشفى الصداقة لاحقا .. وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير، وكيل وزارة الصحة)..هكذا تغير مسار الجهاز من مستشفى الصداقة بامدرمان الى مستشفى الخرطوم .. هذا ليس مهما، فالمهم يجب أن يستفيد المواطن من هذا الجهاز الذي كلف الناس والبلد مليارا ونصفها..أخطرت الشركة إدارة مستشفى الصداقة بمحتوى خطاب وزارة الصحة، فالتزمت الإدارة بامر الوزارة وعلقت على خطاب الشركة بالنص : (من حق الوكيل تحويل هذا الجهاز وغيره الى أى مستشفى حكومى أخر) ..ممتاز..يلا ، تابع ماحدث ويحدث لهذا الجهاز..!!

** التزمت الشركة بأمر الوزارة وموافقة إدارة مستشفى الصداقة، ورحلت الجهاز من مطار الخرطوم الى مستشفى الخرطوم، ثم طالبت الوزارة وإدارة مستشفى الخرطوم وإدارة مستشفى الصداقة بتنفيذ ما ينص عليه العقد، وهو دفع القسط الأول من المبلغ المتبقي ليتم التركيب والتشغيل..فتلكأت الوزارة في دفع القسط المطلوب، وحولت الطلب الى مستشفى الخرطوم، فتلكأت إدارة مستشفى الخرطوم أيضا، أما إدارة مستشفى الصداقة التى دفعت نصف قيمة الجهاز (طلعت منها)، أى لم تعد طرفا في القضية منذ لحظة إستيلاء مستشفى الخرطوم على الجهاز..الفاجعة، لقد مضى العام 2009، ثم العام 2010، وكذلك العام 2011، ويومنا هذا هو الثامن من يناير 2012، ولايزال جهاز قسطرة القلب يقبع في بيئة تحيط بها مخلفات المستشفى والعاملين والمواطنين، أي في (كوشة)..هكذا الحال، كل مشافي أمدرمان العامة بلاجهاز قسطرة قلب، وتم استجلاب الجهاز بمليار واربعمائة مليون جنيه، دفعوا نصف المبلغ، ثم عجزوا عن دفع الأقساط المتبقية، ولذلك تم رمى الجهاز فى مكان أشبه ببرميل النفايات..أخيرا، وعدت إدارة المستشفى الخرطوم الشركة باحضار سجناء لتنظيف الجهاز و (حوش التخزين)، وذلك بعد أن أبدت الشركة توجسها من تلف قد يصيب الجهاز بسبب الشمس والمطر والغبار والنفايات..نعم والله، هكذا وعدتها إدارة مستشفى الخرطوم، والوثيقة بطرفي، احضار سجناء لتنظيف جهاز قسطرة القلب وكذلك لتنظيف (حوش التخزين)، ربما ليتواصل التخزين خمس سنوات أخرى..وعليه، نقترح لوزير الداخلية إنتداب مدير سجن كوبر بحيث يكون مديرا لمستشفى الخرطوم، وهكذا قد يصبح تنظيف الأجهزة الطبية الجديدة المكدسة - وحيشانها بواسطة السجناء، نهجا إداريا مألوفا وليس فسادا إداريا واهدارا للمال العام..نعم هذا ليس بفساد إداري أيها الأفاضل، ويجب أن ننتظر القاموس الحكومي المقترح لشرح معنى الفساد الإداري ..!!

فساد البنك الزراعى

حاصدات صينية فاسدة

بقلم: د. عبد اللطيف البوني

سودانايل الأحد، 24 أبريل 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة فاسدة مستلة من فساد وفساد هذة الايام رائجة جدا وبالتالي يسهل الترويج عبرها رغم ان جماعة الشركة صاحبة عقد الاذعان الذي سيفسد علاقات الانتاج الزراعية في مشروع الجزيرة الي الابد قالوا لاتقولوا مبيدات فاسدة بل قولوا مبيدات منتهية الصلاحية فقلنا ما الفرق طالما ان كلمة فاسدة تعني انها قد فقدت بعض خواصها وبالتالي نقصت جدواها واصبح ضررها اكثر من نفعها ؟فالادوية منتهية الصلاحية تتحول الي سموم تهلك جسم مستعملها . مشكورة لجنة الزراعة بالبرلمان انها وصفت تقاوي عباد الشمس التي اخرجت مئات الالاف من الافدانة من الموسم واوقفت المزارعين على ابواب السجن بانها فاسدة حاول وزير الزراعة نفى صفة الفساد عنها ولكن اللجنة اصرت لابل حددت الجهات الاربعة التي قامت بهذا الفساد وغدا ان شاء سوف يمثل وزير الزراعة امام البرلمان (هذا اذا لم يسافر) ويرى كل الشعب السوداني هذا الفليم الذي حتما سوف يكشف الكثير من السواهي والدواهي

هذة الرمية قصدت التوسل بها لفساد من نوع اخر فساد الة كبيرة ضخمة تسمى بالدراجي(الدقاقة) لانها تدق المحصول والتي نحن بصددها دقت الاقتصاد السوداني في ركبه ودقت مشتريها في ام راسه ولم تدق اي محصول رغم الخسارة الكبيرة . ففي موسم 2008 استجلب البنك الزراعي مايفوق الاربعمائة حاصدة من جمهورية الصين الشعبية فتقدم للشراء منها عدد من المزارعين التجار فاق عددهم 140 ودفعوا مقدم عقد الشراء بعضهم 18 مليون وبعضهم 10 مليون على ان يسددوا الباقي على اقساط ومتوسط سعر الحاصدة (الدقاقة) 100 مليون (الارقام هنا بالقديم) واخذ الذين دفعوا حاصدتهم وتوجهوا للقيط(الحواشات) يحدوهم الامل في ان (ينفعوا ويستنفعوا) ينفعوا المزارعين بالحاصدات الجديدة التي ستكون نسبة استخلاصها كبيرة جدا فالجديد كما يقولون شديد وينفعوا انفسهم بدخل مجزي يحل البنك ويزيد رصيدهم ولكن للاسف (بركت) كل الدقاقات ايخخخخخ لقد اتضح انها مفارقة للحد الادنى من المواصفات ، الماكينات سيحت كلها الترس الناقل هش الشاسى قابل للكسر (كع) في كل خطوة تحتاج لبرميل مياه من السخانة وفوق هذا استخلاص لايتجاوز العشرة في المائة و(كمان دريش) توقفت المائة ونيف دقاقة كلها وفي ظرف ساعات جرت محاولات لانقاذها وانقاذ سمعة البنك ولكنها باءت بالفشل فالعيب عيب صناعي (خلقي) . لقد اضرت باي حواشة دخلتها ومن ذلك الموسم سحب المشترين الحاصدات الي زرايبهم وبقيت الاخرى التي لم توزع في مخازن البنك في مدني والمشترون يطالبون البنك برد اموالهم واستلام (خراباته) لابل تعويضهم عن ضياع موسمهم وكل اتعابهم والبنك يلف ويدور (علمنا ان بعضهم او على الاقل احدهم سلم واستلم !!!)

مابين البنك والمشترين اصبحت قضية سيكون سحوها القضاء وان شاء الله لن يعامل المشترين معاملة مزارعي شمال الجزيرة الذين ضراهم ذات البنك بتقاوي قمح فاسدة وعوضهم جوالين فقط عن كل فدان رغم انه اضاع موسمهم (يمهل ولايهمل) و(وتقاوي عباد الشمس لسة مدورة يابنك) اسئلتنا هنا من الذي اعطى الصينيين مواصفات تلك الحاصدات ؟ ومن الذي ادخلها مشروع الجزيرة تووووش بدون مواصفات ومقاييس وبدون دستور او احم ؟ من المسؤل عن ضياع عشرات المليارات هذة ؟ ماهذة الفوضى، تقاوي فاسدة ،مبيدات فاسدة اسف منتهية الصلاحية وكمان اليات فاسدة ؟ الفساد في البشر ايها البشر المسؤلين عن البشر. هذا المسلسل يجب ان ينتهي اليوم قبل الغد اذا اردنا نهضة زراعية . والله العظيم ان هذا المشروع المسمى الجزيرة مشروع غير عادي مشروع قوي يتحمل كل هذا الفساد ويظل واقفا ؟ هذا المشروع لو وجد موسما واحدا خاليا من الفساد البشري (من البذرة الي السوق) سيعلم الدنيا كل الدنيا الزراعة ولكن من يزيح هذة الوجوه الكالحة المكنكشة في المشروع ؟

فساد البنك الزراعى

شكوى للبرلمان بشأن حاصدات فاسدة

الخرطوم: رقية الزاكي

الراي العام

تسلّمت اللجنة الزراعية بالبرلمان الخميس الماضي، شكوى حول حاصدات زراعية صينية فاسدة، وحَرّر مزارعون متضررون شكوى للبرلمان مع اعتزامهم تصعيد الأمر لرئاسة الجمهورية. وأكد د. عمر علي رئيس اللجنة الزراعية، تسلم لجنته الشكوى رسمياً، وكشف عن تكوين لجنة فنية للنظر فيها وتقصي الأمر، غير أنّه لم يخض في أية تفاصيل حول الشكوى. من جهته، كشف الزين حسين الزين أحد مزارعي الجزيرة المتضررين، أن الشكوى التي قدمت للبرلمان ضد البنك الزراعي بسبب حاصدات صينية فاسدة - على حد تعبيره -، وقال إن عددها يتجاوز الـ (420) حاصدة دخلت كل أنحاء السودان، وأضاف أن المتضررين في الجزيرة تَسلّموا حوالي (200) حاصدة، وقال الزين للصحفيين بالبرلمان عقب تسليم الشكوى، إن المزارعين اكتشفوا عيوباً بالحاصدات، وأشار إلى أن هيئة المواصفات منحت شهادة تسمح بدخول (25) حاصدة فقط للأغراض التجارية وليست الكمية التي دخلت، وأكّدَ أنّ المتضررين من دخول الحاصدات حوالي (200) في كل أنحاء السودان، ولفت إلى أن الشكوى تحوي تفاصيل الحاصدات التي استلمها المزارعون في العام 2009م، ووصف الأضرار بالمعيبة، وأشار لطلب تقدم به المزارعون للبنك بإرجاع تلك الآليات بسبب عيوبها، لكنه أشار إلى أن البنك رفض واتخذ إجراءات ضد المزارعين بسبب عدم السداد ويقوم بملاحقتهم، وشدد الزين على مطالب المزارعين للحكومة بأن تتسلم الآليات وتدفع حقوق المزارعين، وأشار الزين إلى أن حديد تصنيع الحاصدات غير جيد ويتعرض للتكسير ويتسبب في فقدان بنسبة (16%)، وقال إنّ الحاصدات دخلت البلاد بتكلفة (16) ألف دولار، وإن البنك الزراعي باعها بمبلغ (105) ملايين جنيه، ونوّه إلى أن البنك قَدّمَ دراسة جدوى بأنها تحصد ما يزيد عن (40) فداناً في اليوم وثبت بعد ذلك أنها لا تحصد أكثر من (10) افدنة بسبب الأعطال التي تتعرض لها، ونَبّه الزين إلى حديث سابق من مدير الاستثمار أقر فيه بوجود عيوب في الحاصدات، وتابع:

الآن بعد مرور موسمين لم نحصد جراء ذلك غير التعب والمشاكل، ولم نستطع توفير الأقساط للبنك بسبب أعطال الحاصدات المتكررة

http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=1228&id=101570

قضية التقاوى الفاسدة

تقاوي فاسدة؟ الاتصال بالمتعافي

بابكر عباس الأمين

سودانايل 26 اغسطس 2011

لقد أضحت الكتابة عن، أو القراءة في الشأن السوداني، تصيبان القلب بالوجيب، والنفس بالكآبة، والفم بالمرارة، وكلما نأي المرء عن الخوض فيهما حيناً من الدهر، لتفادي تلك الأعراض والأمراض، عاد إليهما كإدمان المخدرات. ذلك لأن هذا الوطن التعيس لم يستقبل خبراً يبعث علي السرور أو الأمل منذ صبيحة الثلاثين من حزيران الأسود عام 1989. أُبتليت بلادنا بنظام أفلح وأخلص واجتهد وأبدع في الفساد، واستباحة البلاد، واستعباد العباد، في صلف وعنجهية لم تبدران من المستعمر. يفعلون ذلك في عدم حياء ولا مبالاة وإدمان واستهتار بكل قيم ومباديء وأخلاق. كما هو معلوم ومعروف، فإن موضوع الساعة هو الجدل بين لجنة الشؤون الزراعية بالمجلس الوطني و(وزير الجِزارة) المتعافي، الذي طالب باستثناء عدد من التقاوي المستوردة من كافة الإجراءات، والسماح لها بالدخول فوراً. وجاء في تقرير اللجنة أن قرار الوزير تحدياً للرقابة البرلمانية، لأن هنالك تقريراً حول دخول تقاوي عباد الشمس فاسدة للسودان. وإثراءً لمفردات القاموس السياسي للمشروع الحضاري، من لحس كوع، ودغمسة، والمريسة كمصدر تمويل لأحزاب المعارضة، وإدخال مفاهيم جديدة لقاموس العلاقات الدولية (السودان محسود)، أضاف سيادة الوزير: "لن أكون كبش فداء في قضية فشنك." وذكر بأنه لن يستقيل، لكأنَّ هنالك سابقة استقال فيها مسؤول لفشله في أداء مهامه، أو لاستغلال نفوذ، أو بسبب فضيحة، أو شتيمة الشعب السوداني (شحاتين)، طيلة النيف وعشرين عاما من هذا العهد الغيهب.

غني عن البيان أن هذه البذور ستكون لها آثار كارثية علي البيئة والإنسان والحيوان. ومثلما يقال أن الله لم يُرَ بالعين، فإن تواطؤ الوزير وتورطه ماثلان للعيان لثلاثة أسباب. أولاً: هنالك سابقة مزارعين من ولاية سنار تضرروا من تقاوي فاسدة، وطالبوا بمحاكمة علنية للمتورطين في الأمر. ثانياً: تبرير الوزير، وإصراره علي دخول تلك التقاوي فوراً - وهو اللحاق بالموسم الزراعي - غير مقنع، لأن عدم دخول تلك البذور لا يعني نهاية الدنيا أو قيام الساعة. ثالثاً: إن رئيس رئيس لجنة الشؤون الزراعية الذي أثار الأمر، وحتي بقية أعضاء هذه اللجنة، هم جزءاً من منظومة مؤسسات النظام الحاكم. ذلك لأن المجلس الوطني ليس برلماناً منتخباً انتخاباً ديمقراطيا، حتي يتبادر إلي الذهن أنها نكاية سياسية من حزب سياسي معارض، هدفه تشويه سمعة وزير الجزارة، أو سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها. هذا يعني بداهة أن هذا نظام لا يحترم مؤسساته، ويثير التساؤل عن جدوي تلك اللجنة، مثلما يثير إستفهام حول وجود لجنة صحية بالمجلس الوطني، ومنصب مستشار بيئي بمجلس الوزراء في دولة يشرب مواطنوها ماءً يختلط

بفضلات البشر في القرن الحادي والعشرين.
وبما أن الشيء بالشيء يذكر، نتطرق لتنفيذي ورجل أعمال آخر، هو وزير الخارجية، علي كرتي. في سؤال عن ثرائه واحتكار مواد البناء كالأسمنت، أجاب محاوره بأن الثراء تهمة لا ينفيها، ويأمل أن يزيده الله ثراءً! وأنه مع أهله يعملون في هذا المجال منذ عشرين عاما! "الشرق الأوسط" 20\7\2011 هذا الوزير اهتماماته ومشاغله هي أسعار السيخ والمسامير وألواح الخشب والزنك، لدرجة أنها أثرَّت علي أدائه الدبلوماسي وتصريحاته الصحفية، حين ذكر أثناء المشاكسة مع الحركة الشعبية قائلاً: "أمريكا منحازة للحركة والرزق علي الله"؛ كأنه يجادل سماسرة في أحد أسواق مواد البناء في حلة كوكو أو الصحافة أو الثورة، ولم يبقَ له إلا أن يضيف حالفاً "عليَّ الطلاق." حتي لفة عمامته في الصورة التي تنشرها "سودانايل" هي أقرب لعمامة السماسرة من وزراء الخارجية.
هذا نظام البِدع، أول نظام في تاريخنا يحظي فيه شخص بنفوذ سياسي وإعلامي لأنه خال الرئيس. كما أنه أول نظام يضطر شعبنا للتخلي عن ميراث التسامح واللجوء للعنف السياسي، كما ضُرب نافع في لندن، أو عمرو بن العاص في أوتوا. ليس هذا فحسب، بل نقول بكل موضوعية وإدارك أن هذا النظام هو أسوأ نظام في العالم. قد يقول قائل نظام ميانمار (بورما)، إلا أن هذا النظام لم ينبطح وينكسر لدولة الاستكبار متعاوناً معها في الحرب علي الارهاب، بعد أن قال أن قد "أمريكا دنا عذابها." قد يقول قائل نظام كوريا الشمالية، إلا أن هذا النظام لم يتنازل عن سيادة ترابه لدولة أخري مثلما حدث لحلايب والفشقة.
إن الفساد أصبح هو القاعدة لا النشاز. وإن إستغلال الوزراء والمسؤولين لنفوذهم في إدارة الأعمال التجارية وللثراء لا تحتاج إلي عناء بحث أو لجان، يكفي تأمل القصور التي أشادوها. بيد أن إذلال الشعب، والعبث بموارد البلاد وبيئتها، بتلك الكيفية المستهترة، سيحدث - دون شك - نقلة نوعية في التغيير القادم في علاقة طردية. لن يكون التغيير القادم كما حدث في الماضي، ولن يُحاكم الذين أجرموا بدستور أفضل من دستورهم: 1956 المعدل 1964، بل سيكون الحساب كما حدث أثناء الثورة الفرنسية.

قضية التقاوى الفاسدة

البرلمان: عقوبات تصل للإعدام للمتورطين في التقاوي الفاسدة

الانتباهة - الجمعة، 19 أغسطس 2011

أكد رئيس لجنة الشؤون الزراعية والحيوانية والمائية بالمجلس الوطني د .يونس الشريف، مسؤولية البرلمان الدستورية وا لقانونية والأخلاقية، وحرصه على القيامبدوره الرقابي على الجهاز التنفيذي عبر تفعيل القوانين واللوائح ليستقيم أمر ا لشأن العام .وأشار يونس في المؤتمر الصحفي الذي عقدته لجنة الشؤون الزراعية ظهر
مس بالمجلس الوطني الذي تناولت خلاله تقرير وزارة العدل حول تقاوى عباد الشمس، أشار إلى أن ما قامت به اللجنة ت جاه ملفالتقاوى يعتبر دوراً رقابياً كبيراً، مشيداً بدور السلطة التشريعية والقضائية، وكذلك أجهزة الإعلام من خلال متاب عتها للقضايا التي تتعلق بمصلحة المواطن .وأضافد .يونس قائلاً إن مهمة المجلس الرقابية ستستمر وستلاحق وزير الزرا عة الحالي الذي تحدى المجلس الوطني وقام بمخاطبة إدارة التقاوى طالباً الإفراج عن التقاوىواستثناءها من شهادة التح ور الوراثي وشهادة فحص التقاوى الدولية وشهادة الإثبات وشهادة المعاملة ضد الحشرات المخزنية واستثناءها من كافة

الإجراءات بحجةاللحاق بالموسم الزراعي، مشيراً إلى أن العقوبات قد تصل
إلى حد الإعدام للمتورطين في التقاوى الفاسدة أو السجن لفترات طويلة.
ومن جانبه قال نائب رئيس لجنة الشؤون الزراعية بالمجلس الوطني د .حسين حمدي، إن أهداف تقرير اللجنة تتمثل في ت أكيد مسؤولية البرلمان الدستورية والقانونية والأخلاقية تجاه المواطن، واستقامةمؤسسات الدولة التشريعية، وجبر ال ضرر عن المتأثرين سلباً في ما عرف بقضية البذور وتقاوى عباد الشمس، مشيراً إلى انتفاء غرض استهداف المجلس لأي فرد أو مؤسسة من مؤسسات الدولة،وانتهاج المجلس للنهج الدستوري، واتباع اللوائح في التعاطي مع هذا الملف وعدم الإثارة الإعلامية.
وأضاف د .حسين أن الأهداف الحقيقية لتقرير المجلس قد تحققت من خلال تأكيد وزارة العدل للأخطاء الفنية والتجاو زات التجارية والتجاوزات التي صاحبت عملية استيراد التقاوى، وتحديد المسؤولينعن الأخطاء والتجاوزات، وتأكيد الضر ر الذي وقع على المزارعين، وتأكيد جواز تعويضهم من قبل المؤسسات المسؤولة عن هذه الأخطاء والتجاوزات.

قضية التقاوى الفاسدة

تقرير التقاوى الفاسدة يكشف تجاوزات مالية وفنية وقانونية

التقرير يشير إلى تسجيل شركة مستوردة بعد عام من الصفقة
البرلمان: علوية مختار
الصحافة، 19 ابريل 2011
تحصلت «الصحافة» على نسخة من تقرير لجنة الشؤون الزراعية بالمجلس الوطني حول قضية تقاوي عباد الشمس الفاسدة بعد سحبه من جلسة البرلمان امس، بسبب تمسك النواب بعرض التقرير في حضور وزير الزراعة. وكشف التقرير عن تجاوزات مالية وفنية وقانونية في قضية التقاوي ووجود خلل في البذور التي ادت لفشل الموسم الزارعي 2008 . 2009 ،واكد انها مصابة بنوع من الفطريات يضعف الانتاجية ويتسبب في سرطان الكبد للانسان، وحملت المسؤولية للبنك الزراعي وادارة التقاوي والوقاية والحجر الزراعي في وزارة الزراعة، واوصت اللجنة وزارة العدل بتكوين لجان تحقيق ومحاسبة قانونية وادارية واخرى متخصصة تحت اشرافها المباشر للتحقيق مع كل من تسبب في احداث ثغرة قانونية او فنية او مالية بالعقودات، بجانب محاسبة كل من ادلى بمعلومات غير دقيقة.
واعتبر التقرير «تدخلات من الاجهزة العليا بوزارة الزراعة» من اخطر الثغرات في القضية، مشيرا الى ان خطابات مدير ادارة الوقاية بالزراعة التي تفيد باستيراد التقاوي عبر شركة «هارفست» والتي اتضح فيما بعد للجنة انها لم يتم تسجيلها الا بعد عام من الصفقة.
وطالب التقرير بمحاسبة المدير العام للبنك الزراعي بسبب عدم تنفيذ وتطبيق قرار وزارة المالية الخاص بدعم المزارعين في الموسم الفاشل بما يعادل 25% من قيمة التقاوي بمبلغ 5,500,000 جنيه لمزارعي سنار، بجانب الاخطاء الادارية والفنية والمالية والقانونية المباشرة بالعقد الموقع مع الجهات المستوردة للتقاوى، اضافة لموافقته على اقرارات المزارعين بتحمل مسؤولية زراعة التقاوى لموسم 2009 . 2010 رغم علمه بضعف انباتها بنسبة 44%.
وطالبت اللجنة بمحاسبة الادارة القانونية والمراجعة الداخلية والادارة المالية بالبنك بسبب الاخطاء والثغرات

القانونية والمالية بالعقودات، واوردت اللجنة في التقرير مطالبات بتحقيق ومحاسبة رادعة لادارة الوقاية بوزارة الزراعة بسب ادلائها بمعلومات متضاربة وغير دقيقة وتأكيدات بصحة اجراءات الحجر الزراعي، وخلو التقاوى من الآفات الحجرية ما يخالف تماما نتائج البحوث الزراعية، واوصت بالتحقيق مع ادارة الحجر الزراعي بورتسودان بسبب الادلاء بمعلومات غير صحيحة للجنة الزراعية بإفادتها ان التقاوى محل التقصي تخص شركة «هارفست» والتي لم تكن اصلا مسجلة في وقت استيراد التقاوي، بجانب الوقوف على الاسباب التي قادت للافراج عن تقاوى زهرة عباد الشمس رغم اقرارها بإصابتها بالفطريات وتعليقها على انها لاتسبب امراضا، الامر الذي يخالف نتائج البحوث.

وطالب تقرير لجنة الشؤون الزراعية بالتحقيق مع مدير ادارة التقاوي لقبوله نسبة انبات من الشركات المستوردة تخالف المعايير الفنية الواردة بمذكرة المواصفات الفنية التي حددت النسبة بـ 90% ونسبة الـ85% التي قبلتها الادارة، اضافة لعدم القيام بالاختبارات الحقلية البعدية والمعملية وارساء العطاء لشركات لم تعمل في مجال استيراد تقاوى عباد الشمس، كما انها لم ترد ضمن الشركات المعتمدة لدى ادارة التقاوى.

واكدت اللجنة في تقريرها ان ذلك يعد تجاوزا للمعايير الفنية ودفعت بجملة من التوصيات على رأسها مطالبة البنك الزارعي بعمل تجميد فوري للبلاغات الخاصة بالديون الناجمة عن زراعة التقاوي للموسمين 2008 . 2009 و2009 . 2010، الى جانب الاعفاء الكامل لديون المزارعين في الموسمين وتبرئة ذمة الذين كتبوا اقرارا بتحمل فشل التقاوي في الموسم بناءً على طلب البنك، كما طالبت اللجنة في توصياتها بتعويض المزارعين عن الضرر الذي وقع بهم واوصت بأن يتحمل البنك الزراعي وشركة شيكان النسبة العليا من المساهمة في الديون والتعويض.

وطالب التقرير وزارة العدل بالتفاوض وديا مع شركتي «افرونيد» و»افروتلج» لتحديد نسبة مساهمتهما في تعويض المزارعين، وطالبت في حال رفض الشركتين المساهمة، وزارة العدل باتخاذ اجراءات قانونية بالطعن في العقد بسبب عدم اهلية او كفاءة الشركتين، وشددت اللجنة على حرمان الشركتين من ممارسة اي عمل خاص بإنتاج واستيراد تقاوي عباد الشمس مستقبلا، وحمل التقرير جملة من الملاحظات الخاصة بالشركتين التي وقعتا عقد استيراد البذور، واكد ان الشركتين لم يرد اسمهما ضمن الشركات التي تستورد زهرة عباد الشمس، كما ان ايا منهما لاتملك توكيلا من الشركات المنتجة لبذور عباد الشمس باستراليا وجنوب افريقيا، كما انهما ليس لديهما وكيل بالسودان، وذكر التقرير انه لم يتم استدعاء او التفاوض مع الشركات التي لها سابق خبرة في ذلك المجال كما لم تتم اعادة طرح العطاءات.

وقال التقرير ان البنك الزراعي تراجع من التعاقد مع الشركتين بالدفع المؤجل الي التعاقد بالدفع الاجل بحجة توفر التمويل بواسطة تلك الشركتين من الشركة العربية للاستثمار بالبحرين، واكد ان التصديق من الشركة العربية يوضح ان عملية التمويل تمت مباشرة بين الشركة العربية والبنك الزرعي بمبلغ 5,7 مليون يورو وبمرابحة 3% لمدة عام واكدت اللجنة انها لم تجد ما يؤكد دخول الشركتين في تمويل الدفع الفوري الذي تم كما ان خطاب التصديق بالتمويل من الشركة العربية تم للبنك مباشرة قبل صدور خطاب القبول من البنك للشركتين بالدفع الاجل، وذكرت اللجنة ان خطابات الدفع الفوري اكدت عدم وجود اية علاقة للشركتين بالتمويل وزاد التقرير «مما يؤكد ان البنك الزراعي قد اهدى الشركتين افرونيد وافروتلج قلادة شرف في التمويل لا تستحقانها مما يؤكد ان هناك خللا واضحا صاحب العملية تسبب فيه البنك».

واكدت اللجنة انها لم تجد افادة واضحة عن طريقة السداد التي قام بها البنك الزراعي ان كانت عينا او نقدا ولاية جهة تم السداد، واوضحت ان جملة تكلفة التمويل العام بالاجل لعدد 1500 طن تقاوي عباد الشمس «تسليم بورتسودان» للموسم الفاشل بلغت 22,627,341,47 جنيها، وشككت في تلك المبالغ واعتبرت ان هناك فرقا واضحا عند مقارنة ذلك المبلغ مع قيمة اليورو الصادر في خطاب القبول عند تاريخ السداد، واكدت اللجنة وجود خلل في الرقابة المالية للبنك الزراعي واشارت لاقرار ادارة البنك بالخطأ الذي تم في احد الخطابات التي حددت سعر الطن في العقد الموقع مع شركة افرواتلج بتحديد 418 يورو بدلا عن 4,180 يورو وابدت اللجنة ملاحظات قالت فيها ان الارقام بالعقدين تختلف تماما عن الارقام الحسابية، وذكرت ان هناك زيادة تمت عند إرساء العطاء لشركة افرونيد بمبلغ 3,300,000 يورو بزيادة 165,000 يورو عن مبلغ شركة افروتلج البالغ 3,135,000 ،واكدت ان تلك العملية تمت دون مبرر يذكر واضافت اللجنة «مما يعتبر اهدارا للمال بزيادة اسعار التقاوى بما يتجاوز الـ500,000 جنيه، الامر الذي ينعكس على المزارع» واتهم التقرير ادارة التقاوي بتجاوز المعايير الفنية وشكك في دقة المعلومات التي اوردتها بشأن انبات البذور المستوردة وكشف التقرير عن معلومات بخروج بعض الحاويات من ميناء بوؤتسودان دون اجراء الفحوصات الفنية اللازمة بحجة اللحاق بالموسم الزراعي، بجانب تدخلات من الاجهزة العليا بوزارة الزراعة ، ووصف ذلك بأخطر الثغرات، واوضح ان ذلك يؤكد وصول كميات من التقاوي للمواقع دون اجراء فحص لنسبة الانبات وذكر ان نسبة الانبات التي توصلت اليها هيئة المواصفات والمقاييس 44,25%. واشار لتحفظ البنك على الكميات المتبقية بعد قرار المواصفات واشتراطه في التوزيع كتابة اقرار من المزارعين بتحمل مسؤولية فشل او نجاح تلك التقاوى، واعتبرت اللجنة تلك الخطوة اقرارا ضمنيا من البنك بتدني نسبة الانبات في بعض الكميات الموزعة في القطاع المطري بولاية سنار. واضافت «وربما جهات اخرى» وذكرت اللجنة ان كل انواع التقاوى المستوردة افرج عنها بالرغم من وجود نسب متفاوتة من الفطريات بحجة انها خالية من الافات الحجرية وان الفطر الموجود لا يسبب مرضا بحسب تقرير الحجر الزراعي، واكدت اللجنة في التقرير ان نتائج هيئة البحوث الزراعية قدحت في تلك المعلومات حيث اكدت ان هنالك آثارا ضارة للفطريات المكتشفة في البذور حيث يسبب احدها مرض الفلاتوكسين للنبات والذي يسبب سرطان الكبد للانسان كما ان الفطر الاخر يسبب ضعفا في الانتاجية وافسادا لحيوية البذرة ويؤثر في قوامها ويضعف نسبة الانبات.

وكشف التقرير عن تضارب في خطابات مدير الوقاية بوزارة الزراعة حيث اكد ان التقاوي مستوردة بواسطة شركة هارفست والتي اتضح انها لم يتم تسجيلها الا بعد عام من وصول التقاوي بجانب الاشارة لشركة صافولا بأنها هي من قامت باستيراد كميات من التقاوي لذات الموسم وصحح ذلك لاحقا بعد ان ادخل اللجنة في احراج مع مدير الشركة الذي قام بالنفي.

ودفعت اللجنة برؤيتها حول تلك القضية واكدت ضعف صياغة العقودات الموقعة بين البنك الزراعي والشركتين المستوردتين الى جانب ضعف الرقابة المالية والادارية والقانونية بالبنك، وقالت انها لم تثبت اي دور للشركتين «افرونيد وافروتلج «في كل المراحل العملية من الاستيراد والفحص والشحن والتسليم بخلاف توقيع العقد واكدت ان كل تلك المعاملات تمت باسم البنك الزراعي.

واتهم التقرير البنك بالتهاون في تطبيق العقوبات والجزاءات الواردة في العقد بشأن التأخير في ايصال التقاوي، وذكر

ان 61% من الكمية المطلوبة وصلت متأخرة « وقال «لذا اي حديث عن امطار او تأخير للزراعة او نمو الحشائش او اية مبرارت على تلك الشاكلة لتبرير فشل الموسم الزراعي يتحمل البنك الزراعي مسؤوليته»، وانتقد التقرير قيام البنك الزراعي بفك الحجز عن مبلغ التأمين المقدر بـ10% وصرفه للشركتين مباشرة بعد استلام التقاوى رغم ان البنك لا يحجز التأمين لفترة اطول لان من الافضل ابقاءُه لفترة اطول لضمان التنفيذ باعتبار ان ذلك متعارف عليه في العقودات المحلية والعالمية.

وحمل التقرير جملة من اراء الجهات المعنية بشأن تقاوى زهرة الشمس واشار لاقرار الامين العام للنهضة الزراعية بمشكلة الحبوب الفارغة وضعف الانتاجية للموسم 2008 . 2009 واورد التقرير ملاحظات حول نتائج التقصي الذي قامت به لجنة كلفها الامين العام للنهضة الزراعية، واكد ان التجربة على البذور تمت بعد ستة اشهر من الحادثة وفي جو بيئي ومناخ مخالف للذي زرعت فيه وجاءت بنتائج سالبة.

واضاف التقرير ان التقاوى التي اخضعتها لجنة النهضة للاختبار استلمتها من البنك الزراعي ولم تتم بطريقة عشوائية، واخيرا طالب التقرير وزارة الزراعة بالاعتراف بوجود خلل صاحب خطتها في التوسع لزارعة عباد الشمس لزراعة 750 الف فدان خلال الموسم الفاشل بسبب الاستعجال بتنفيذ الخطة قبل اعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة.

قضية التقاوى الفاسدة

تقرير يكشف المستور ..

تقرير إخباري: عبد العزيز النقر

صحيفة الاخبار: 24 ابريل 2011

نقاط من المقال:

- حيث كشف التقرير عن تجاوزات مالية وفنية وقانونية في قضية التقاوي، ووجود خلل في البذور التي أدت لفشل الموسم الزراعي، وأكد أنها مصابة بنوع من الفطريات يضعف الإنتاجية ويتسبب في سرطان الكبد للإنسان
- وحمل التقرير المسؤولية للبنك الزراعي، وإدارة التقاوي والوقاية والحجر الزراعي في وزارة الزراعة.
- وطالب التقرير بمحاسبة المدير العام للبنك الزراعي بسبب عدم تنفيذ وتطبيق قرار وزارة المالية الخاص بدعم المزارعين في الموسم الفاشل بما يعادل 25% من قيمة التقاوي بمبلغ 5.500.000 جنيه لمزارعي سنار
- ويذهب رئيس اتحاد الزراعة المطرية بولاية سنار، نائب أمين أمانة الزراع بالمؤتمر الوطني بالولاية، إلى أن المتعافي يدافع عن باطل، وهنالك سند قانوني صادر من هيئة المواصفات والمقاييس بالولاية يؤكد أن البذور غير مطابقة للمواصفات، وانتهت إلى مديونية بلغت 13 مليار جنيه على المزارعين بالولاية
- وأضاف في تصريح لـ(الأخبار) إن على المتعافي أن يتساءل من الذي أتى بالخبراء من جنوب إفريقيا لولاية سنار والجزيرة للترويج لتلك البذور الفاسدة؟

- وكشف الرجل عن تضارب بين إدارة التقاوي وشخص يدعى (خضر شطة)، ويرى عثمان يعقوب رئيس اتحاد المزارعين بالقطاع المطري بولاية سنار أن له الضلع الأكبر، وهو الواجهة الرئيسة لشركة (هارفست) وشركة (صافولا) المنتجة للزيوت النباتية.

منذ أن زار عدد من مزارعي القطاع المطري في عطلة البرلمان لجنة الزراعة والثروة الحيوانية بشأن التقاوي الفاسدة للموسم الزراعي 2008- 2009، عقدت اللجنة حوالي اثنين وعشرين اجتماعا تزيد أو تنقص، استمعت فيها لكافة الأطراف ذات الصلة بتلك القضية. وتكتمت اللجنة على تقريرها الذي تحصلت (الأخبار) على نسخة منه، والذي كان سيتداول في جلسة الاثنين الماضي مما خلق أزمة بين وزير الزراعة د. عبد الحليم المتعافي والبرلمان، الأمر الذي أدى إلى تصعيد القضية بين الطرفين. وتعد الجلسة التي يترأسها حسب الترتيب واللوائح البرلمانية نائب رئيس البرلمان هجو قسم السيد، نسبة لسفر رئيس البرلمان إلى خارج البلاد، وعلى خلفية الرجل الزراعية، حيث تولى منصب مدير العام للبنك الزراعي، جلسة غد الاثنين، ستكون لها دلالاتها، ولها ما بعدها بالتأكيد، حيث كشف التقرير عن تجاوزات مالية وفنية وقانونية في قضية التقاوي، ووجود خلل في البذور التي أدت لفشل الموسم الزراعي، وأكد أنها مصابة بنوع من الفطريات يضعف الإنتاجية ويتسبب في سرطان الكبد للإنسان. وحمل التقرير المسؤولية للبنك الزراعي، وإدارة التقاوي والوقاية والحجر الزراعي في وزارة الزراعة. وأوصت اللجنة بعد تدارسها التقرير، وزارة العدل، بتكوين لجان تحقيق ومحاسبة قانونية وإدارية وأخرى متخصصة تحت إشرافها المباشر للتحقيق مع كل من تسبب في إحداث ثغرة قانونية أو فنية أو مالية بالعقودات، بجانب محاسبة كل من أدلى بمعلومات غير دقيقة. واعتبر التقرير (تدخلات الأجهزة العليا بوزارة الزراعة) من أخطر الثغرات في القضية، مشيرا إلى أن خطابات مدير إدارة الوقاية بالزراعة التي تفيد باستيراد التقاوي عبر شركة «هارفست» اتضح فيما بعد للجنة أنه لم يتم تسجيلها ألا بعد عام من الصفقة.

حجج المتعافي ..

ويتضح هنا للعيان أن الشركة المستوردة للتقاوي (هارفست) استوردت التقاوي قبل تسجيلها ولم يفصح التقرير عن من يملك تلك الشركة. وطالب التقرير بمحاسبة المدير العام للبنك الزراعي بسبب عدم تنفيذ وتطبيق قرار وزارة المالية الخاص بدعم المزارعين في الموسم الفاشل بما يعادل 25% من قيمة التقاوي بمبلغ 5.500.000 جنيه لمزارعي سنار، بجانب الأخطاء الإدارية والفنية والمالية والقانونية المباشرة بالعقد الموقع مع الجهات المستوردة للتقاوي. إضافة لموافقته على إقرارات المزارعين بتحمل مسؤولية زراعة التقاوي، على رغم علمه بضعف إنباتها بنسبة 44%. وحسب مصادر برلمانية في اللجنة التي كونتها لجنة الزراعة بالبرلمان تحدثت لـ(الأخبار)، فإن وزير الزراعة د. المتعافي تحجج في أحد اجتماعات اللجنة بأنه لم يكن موجودا بالوزارة في ذلك الوقت.

هارفست وجنوب إفريقيا ..

ويمضي التقرير بمطالبة وبمحاسبة الإدارة القانونية والمراجعة الداخلية والإدارة المالية بالبنك بسبب الأخطاء

والثغرات القانونية والمالية بالعقودات. وأوردت اللجنة في التقرير مطالبات بتحقيق ومحاسبة رادعة لإدارة الوقاية بوزارة الزراعة بسبب إدلائها بمعلومات متضاربة وغير دقيقة وتأكيدات بصحة إجراءات الحجر الزراعي، وخلو التقاوي من الآفات الحجرية ما يخالف تماما نتائج البحوث الزراعية. وأوصت بالتحقيق مع إدارة الحجر الزراعي بورتسودان بسبب الإدلاء بمعلومات غير صحيحة للجنة الزراعية بإفادتها أن التقاوي محل التقصي تخص شركة «هارفست» والتي لم تكن أصلا مسجلة في وقت استيراد التقاوي، بجانب الوقوف على الأسباب التي قادت للإفراج عن تقاوي زهرة عباد الشمس على رغم إقرارها بإصابتها بالفطريات وتعليقها على أنها لا تسبب أمراضا، الأمر الذي يخالف نتائج البحوث. ويذهب رئيس اتحاد الزراعة المطرية بولاية سنار، نائب أمين أمانة الزراع بالمؤتمر الوطني بالولاية، إلى أن المتعافي يدافع عن باطل، وهنالك سند قانوني صادر من هيئة المواصفات والمقاييس بالولاية يؤكد أن البذور غير مطابقة للمواصفات، وانتهت إلى مديونية بلغت 13 مليار جنيه على المزارعين بالولاية، أدت بدورها إلى تحجيم التمويل من البنك المركزي. وكشف المصدر عن اجتماع مرتقب يضمه مع نائب رئيس الجمهورية لبحث مستقبل الزراعة في الولاية. وأضاف في تصريح لـ(الأخبار) إن على المتعافي أن يتساءل من الذي أتى بالخبراء من جنوب إفريقيا لولاية سنار والجزيرة للترويج لتلك البذور الفاسدة؟ وكشف الرجل عن تضارب بين إدارة التقاوي وشخص يدعى (خضر شطة)، ويرى عثمان يعقوب رئيس اتحاد المزارعين بالقطاع المطري بولاية سنار أن له الضلع الأكبر، وهو الواجهة الرئيسة لشركة (هارفست) وشركة (صافولا) المنتجة للزيوت النباتية .

مستخلصات التقرير وتوصيات اللجنة

طالب تقرير لجنة الشؤون الزراعية بالمجلس الوطني، بالتحقيق مع مدير إدارة التقاوي لقبوله نسبة إنبات من الشركات المستوردة تخالف المعايير الفنية الواردة بمذكرة المواصفات الفنية التي حددت النسبة بـ90% ونسبة الـ85% التي قبلتها الإدارة، إضافة لعدم القيام بالاختبارات الحقلية البعدية والمعملية وإرساء العطاء لشركات لم تعمل في مجال استيراد تقاوي عباد الشمس، كما أنها لم ترد ضمن الشركات المعتمدة لدى إدارة التقاوي. وذهبت اللجنة في تقريرها إلى أن ذلك يعد تجاوزا للمعايير الفنية. ودفعت بجملة من التوصيات على رأسها مطالبة البنك الزراعي بعمل تجميد فوري للبلاغات الخاصة بالديون الناجمة عن زراعة التقاوي للموسمين الماضيين، إلى جانب الإعفاء الكامل لديون المزارعين في الموسمين وتبرئة ذمة الذين كتبوا إقرارا بتحمل فشل التقاوي في الموسم بناء على طلب البنك، كما طالبت اللجنة في توصياتها بتعويض المزارعين عن الضرر الذي وقع بهم، وأوصت بأن يتحمل البنك الزراعي وشركة شيكان النسبة العليا من المساهمة في الديون والتعويض. إلى ذلك طالب التقرير، وزارة العدل، بالتفاوض وديا مع شركتي "افرونيد" و"افروتلج"، لتحديد نسبة مساهمتهما في تعويض المزارعين. وطالبت في حال رفض الشركتين المساهمة، وزارة العدل باتخاذ إجراءات قانونية بالطعن في العقد بسبب عدم أهلية أو كفاءة الشركتين، وشدّدت اللجنة على حرمان الشركتين من ممارسة أي عمل خاص بإنتاج واستيراد تقاوي عباد الشمس مستقبلا. وحمل التقرير جملة من الملاحظات الخاصة بالشركتين اللتين وقعتا عقد استيراد البذور، وأكد أن الشركتين لم يرد اسمهما ضمن الشركات التي تستورد زهرة عباد الشمس، كما أن أيا منهما لا تملك توكيلا من الشركات المنتجة لبذور عباد الشمس بأستراليا وجنوب إفريقيا، كما أنهما ليس لديهما وكيل بالسودان. وذكر التقرير أنه لم يتم استدعاء أو

التفاوض مع الشركات التي لها سابق خبرة في ذلك المجال، كما لم تتم إعادة طرح العطاءات. وقال التقرير إن البنك الزراعي تراجع عن التعاقد مع الشركتين بالدفع المؤجل إلى التعاقد بالدفع الآجل بحجة توفر التمويل بواسطة تلك الشركتين من الشركة العربية للاستثمار بالبحرين. وأكد أن التصديق من الشركة العربية يوضح أن عملية التمويل تمت مباشرة بين الشركة العربية والبنك الزراعي بمبلغ 5.7 مليون يورو وبمرابحة 3% لمدة عام. وأكدت اللجنة أنها لم تجد ما يؤكد دخول الشركتين في تمويل الدفع الفوري الذي تم، كما أن خطاب التصديق بالتمويل من الشركة العربية تم للبنك مباشرة قبل صدور خطاب القبول من البنك للشركتين بالدفع الآجل. وذكرت اللجنة أن خطابات الدفع الفوري أكدت عدم وجود أية علاقة للشركتين بالتمويل وزاد التقرير «مما يؤكد أن البنك الزراعي قد أهدى الشركتين، افرونيد وافروتلج، قلادة شرف في التمويل لا تستحقانها مما يؤكد أن هناك خللا واضحا صاحب العملية تسبب فيه البنك». وأكدت اللجنة أنها لم تجد إفادة واضحة عن طريقة السداد التي قام بها البنك الزراعي إن كانت عينا أو نقدا ولأية جهة تم السداد، وأوضحت أن جملة تكلفة التمويل العام بالأجل لعدد 1500 طن تقاوي عباد الشمس «تسليم بورتسودان» للموسم الفاشل بلغت 22.627.341.47 جنيها، وشككت في تلك المبالغ واعتبرت أن هناك فرقا واضحا عند مقارنة ذلك المبلغ مع قيمة اليورو الصادرة في خطاب القبول عند تاريخ السداد، وأكدت اللجنة وجود خلل في الرقابة المالية للبنك الزراعي، وأشارت لإقرار إدارة البنك بالخطأ الذي تم في أحد الخطابات التي حددت سعر الطن في العقد الموقع مع شركة افرواتلج بتحديد 418 يورو بدلا عن 4.180 يورو. وأبدت اللجنة ملاحظات قالت فيها إن الأرقام بالعقدين تختلف تماما عن الأرقام الحسابية، وذكرت أن هناك زيادة تمت عند إرساء العطاء لشركة افرونيد بمبلغ 3.300.000 يورو بزيادة 165.000 يورو عن مبلغ شركة افروتلج البالغ 3.135.000، وأكدت أن تلك العملية تمت دون مبرر يذكر. وأضافت اللجنة «مما يعد إهدارا للمال بزيادة أسعار التقاوي بما يتجاوز الـ500.000 جنيه، الأمر الذي ينعكس على المزارع». واتهم التقرير إدارة التقاوي بتجاوز المعايير الفنية وشكك في دقة المعلومات التي أوردتها بشأن إنبات البذور المستوردة. وكشف التقرير عن معلومات بخروج بعض الحاويات من ميناء بورتسودان دون إجراء الفحوصات الفنية اللازمة بحجة اللحاق بالموسم الزراعي، بجانب تدخلات من الأجهزة العليا بوزارة الزراعة، ووصف ذلك بأخطر الثغرات. وأوضح أن ذلك يؤكد وصول كميات من التقاوي للمواقع دون إجراء فحص لنسبة الإنبات. وذكر أن نسبة الإنبات التي توصلت إليها هيئة المواصفات والمقاييس، هي 44.25%. وأشار إلى تحفظ البنك على الكميات المتبقية بعد قرار المواصفات واشتراطه في التوزيع كتابة إقرار من المزارعين بتحمل مسؤولية فشل أو نجاح تلك التقاوي. واعتبرت اللجنة تلك الخطوة إقرارا ضمنيا من البنك بتدني نسبة الإنبات في بعض الكميات الموزعة في القطاع المطري بولاية سنار، وأضافت «وربما جهات أخرى». وذكرت اللجنة أن كل أنواع التقاوي المستوردة أفرج عنها على الرغم من وجود نسب متفاوتة من الفطريات بحجة أنها خالية من الآفات الحجرية، وأن الفطر الموجود لا يسبب مرضا حسب تقرير الحجر الزراعي. وأكدت اللجنة في التقرير أن نتائج هيئة البحوث الزراعية قدحت في تلك المعلومات، حيث أكدت أن هنالك آثارا ضارة للفطريات المكتشفة في البذور، حيث يسبب أحدها مرض الفلاتوكسين للنبات والذي يسبب سرطان الكبد للإنسان، كما أن الفطر الآخر يسبب ضعفا في الإنتاجية وإفسادا لحيوية البذرة ويؤثر في قوامها ويضعف نسبة الإنبات .

اتهام بالتهاون ودعوة للاعتراف ..

وكشف التقرير عن تضارب في خطابات مدير الوقاية بوزارة الزراعة، حيث أكد أن التقاوي مستوردة بواسطة شركة "هارفست" والتي اتضح أنه لم يتم تسجيلها إلا بعد عام من وصول التقاوي، بجانب الإشارة لشركة "صافولا" بأنها هي من قامت باستيراد كميات من التقاوي لذات الموسم، وصحح ذلك لاحقا بعد أن ادخل اللجنة في إحراج مع مدير الشركة الذي قام بالنفي. ودفعت اللجنة برؤيتها حول تلك القضية، وأكدت ضعف صياغة العقودات الموقعة بين البنك الزراعي والشركتين المستوردتين، إلى جانب ضعف الرقابة المالية والإدارية والقانونية بالبنك. وقالت إنها لم تثبت أي دور للشركتين "افرونيد وافروتلج" في كل المراحل العملية من الاستيراد والفحص والشحن والتسليم بخلاف توقيع العقد، وأكدت أن كل تلك المعاملات تمت باسم البنك الزراعي. واتهم التقرير البنك بالتهاون في تطبيق العقوبات والجزاءات الواردة في العقد بشأن التأخير في إيصال التقاوي، وذكر أن 61% من الكمية المطلوبة وصلت متأخرة، وقال "لذا أي حديث عن أمطار أو تأخير للزراعة أو نمو الحشائش أو أي مبررات على تلك الشاكلة لتبرير فشل الموسم الزراعي يتحمل البنك الزراعي مسؤوليته". وانتقد التقرير قيام البنك الزراعي بفك الحجز عن مبلغ التأمين المقدر بـ10% وصرفه للشركتين مباشرة بعد تسلم التقاوي على رغم أن البنك لا يحجز التأمين لفترة أطول، لأن من الأفضل إبقاءه لفترة أطول لضمان التنفيذ باعتبار أن ذلك متعارف عليه في العقودات المحلية والعالمية.

وحمل التقرير جملة من آراء الجهات المعنية بشأن تقاوي زهرة الشمس، وأشار لإقرار الأمين العام للنهضة الزراعية بمشكلة الحبوب الفارغة وضعف الإنتاجية للموسم 2008- 2009. وأورد التقرير ملاحظات حول نتائج التقصي الذي قامت به لجنة كلفها الأمين العام للنهضة الزراعية، وأكد أن التجربة على البذور تمت بعد ستة أشهر من الحادثة وفي جو بيئي ومناخ مخالف للذي زرعت فيه وجاءت بنتائج سالبة. وأضاف التقرير إن التقاوي التي أخضعتها لجنة النهضة للاختبار تسلمتها من البنك الزراعي ولم تتم بطريقة عشوائية. وأخيرا طالب التقرير وزارة الزراعة بالاعتراف بوجود خلل صاحب خطتها في التوسع لزارعة عباد الشمس لزراعة 750 ألف فدان خلال الموسم الفاشل بسبب الاستعجال بتنفيذ الخطة قبل إعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة. خلص التقرير إلى تلك التوصيات الضرورية لبحث مواطن الخلل واللبس، ويضيف رئيس لجنة الزراعة الفرعية بلجنة الزراعة بالبرلمان د. عمر علي، بأن اللجنة لن تتهاون في اتخاذ أي قرار ينصف المزارعين، وأضاف د. علي في حديث له لـ(الأخبار) إن التقرير استوفى كافة شروط التحقيق الواجب توفرها لبحث القضية، وأقسم قسما غليظا بأنهم لن يخونوا الأمانة التي أولاها لهم الشعب السوداني بتفويض شعبي للبرلمان والقيام بالدور الرقابي على أكمل وجه .

قضية التقاوى الفاسدة

الشريف: على المتعافي أن يصلح إدارته بدلاً عن المهاترات

الخرطوم: رقية الزاكى

الراي العام 12 أغسطس 2011

شرع البرلمان على خلفية قضية التقاوى الفاسدة، عبر الإدارة القانونية بواسطة المستشار القانوني للبرلمان، في تحريك إجراءات للمطالبة بإرجاع مبلغ (10) ملايين يورو (45 مليار جنيه) إلى خزينة الدولة نظير الخسائر التي تسببت فيها

شركة (هارفست) الزراعية للتقاوى غير الصالحة التي يحقق فيها البرلمان عبر المسجل التجاري لمعرفة صاحبها. فيما أكد د. يونس الشريف لـ (الرأي العام) أمس، أن البرلمان لن ترهبه تصريحات د. عبد الحليم المتعافي بالمقاضاة، وأكد مسؤولية الوزير في القضية، وقال: (المفلس هو الذي يتجه نحو القضاء والقضية قضية مجلس وطني، وإذا أراد المتعافي أن يتجه للقضاء فالمجلس مسنود بالشعب السوداني)، وأكد ثقة البرلمان في القضاء السوداني، وأضاف أن على المتعافي أن يقرأ تقرير وزارة العدل، وزاد: نهديه هذا التقرير ليقرأه بتمعن ويصلح من شأن إدارته بدلاً عن الدخول في مهاترات. وأكد د. يونس، أن شركة (هارفست) استوردت في عهد المتعافي تقاوى بـ (10) ملايين يورو وثبت بعد الفحص أنها دون المسموح بها، وأشار إلى أن الشركة كانت تعيد الفحص لمدة (3) سنوات دون جدوى، وأنها لم تلتزم بإرجاع التقاوى إلى مصدرها، ولم تلتزم بإبادتها واستلمت المقابل واستوردتها من الصين بدلاً عن أستراليا بلد المنشأ ما يعد مخالفا لقانون التقاوى، وأكد وجود مسؤولية فنية وإدارية وأخلاقية، ولفت إلى أن مدير التقاوى الذي تمت إحالته للنيابة كان في عهد المتعافي، وتابع بأن على المتعافي أن يصلح إداراته بدلاً من أن يشغل نفسه بالمهاترات ولغة التهديد لأن البرلمان جهة مسؤوليتها المراقبة.

الفساد فى بناء مجمعات المستشفيات الحكومية
حسناً.. ولكن ماذا عن الحوادث الجديدة ..؟؟

الطاهر ساتي

السوداني - 2012-01-10

نقاط من المقال:

- وأشارت اللجنة الى أن هناك خلل وعدم مطابقة في بعض نواحى المباني وهناك بعض النواقص التى يجب إكمالها حتى يتم التشغيل
- فالمشاريع إتحادية، وأطرافها هي وزارة المالية ووزارة الصحة ثم شركتي إنجاز الهندسية وعماد الهندسية، وولاية الخرطوم لم تكن بحاجة الى توضيح عدم مسؤوليتها عما حدث، فالأطراف التي يجب مساءلتها ومحاسبتها
- ثم، وهذا سؤال مهم جدا يا وزير الصحة بولاية الخرطوم، ماذا عن مستشفى الحوادث والطوارئ بجبرة ؟..لم يرد اسمه في تعقيبكم، رغم أنه آل إليكم بنص قرار الآيلولة..لقد إكتملت المباني، وكلفت الناس والبلد (7 مليار جنيه)

شكرا لوزارة الصحة بولاية الخرطوم، لقد وصلني تعقيبها على زاوية أول البارحة التي عرضت ماحدث - ويحدث - لمباني مجمعي بحري وأمدرمان للعمليات، فلنقرأ التعقيب أولا : (الأخ / الطاهر ساتي ..السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..في البدء ننقل لكم تحية البروف مأمون حميدة، وزير الصحة بولاية الخرطوم، وشكره لكم فيما تقدمونه

من مشاركة إيجابية في تطوير العمل الصحي بالولاية، وذلك بما تقدمونه من ملاحظات وآراء في عمودكم المقروء والذي يساعد الوزارة في تقديم الخدمات الجيدة ومعالجة مواقع الخلل..وبالإشارة لماورد في عمودكم بتاريخ 7 يناير 2012، والذي أشار للمجمعات الجراحية بمستشفي أمدرمان وبحري، نفيدكم بالآتي..أولا، بالنسبة لمجمع العمليات بالخرطوم بحري، لقد تم تشكيل لجنة برئاسة مدير مستشفى بحري من قبل وزارة الصحة الإتحادية قبل قرار ايلولة المستشفيات لولاية الخرطوم، وأشارت اللجنة الى أن هناك خلل وعدم مطابقة في بعض نواحى المباني وهناك بعض النواقص التى يجب إكمالها حتى يتم التشغيل، وبعد قرار ايلولة المستشفيات لم يتم إستلام هذه المباني وهى لاتزل على ما عليها، ونحن غير مسؤولين عنها..ثانيا، بالنسبة لمجمع عمليات أمدرمان، أيضا لم يتم إستلام المباني وليست في عهدة الإدارة الحالية أو السابقة للمستشفى، وعليه نحن غير مسؤولين عنها الى الآن، ولانعلم شئ عن هذه المباني، لأنها لم يتم تسليمها لوزارة الصحة بصورة كاملة..وأخيرا، نفيدكم نحن لسنا الجهة التي لها حق مساءلة أو محاسبة اى أحد حول هذه المباني، ونشكركم على ما تثيرونه في معالجة أي خلل في الشأن الصحي بولاية الخرطوم..والله الموفق..إدارة الإعلام والعلاقات العامة بوزارة الصحة بولاية الخرطوم ..)

** ذاك تعقيب وزارة الصحة بالخرطوم، ونشكرها عليه، ومختصره يؤكد بأن ولاية الخرطوم لم تستلم تلك المباني بعد، وهي لاتعلم عنها أي شئ، وليست مسؤولة عما حدث من نواقص وعدم مطابقة المباني للمواصفة، أو هكذا يشير التعقيب..وهذا ما كان واضحا في سرد الزاوية الفائتة، فالمشاريع إتحادية، وأطرافها هي وزارة المالية ووزارة الصحة ثم شركتي إنجاز الهندسية وعماد الهندسية، وولاية الخرطوم لم تكن بحاجة الى توضيح عدم مسؤوليتها عما حدث، فالأطراف التي يجب مساءلتها ومحاسبتها – إن كان بنهج الدولة إرادة المساءلة والمحاسبة - هي تلك الأطراف المشار اليها حسب ما ذكرتها عقود العطاء، وكلها أطراف إتحادية..نعم ولاية الخرطوم غير مسؤولة عما حدث، ولكنها مسؤولة عن اتخاذ قرار حول ما يجب أن يكون حال هذه المباني التي مشافيها آلت إليها.. لقد آل مستشفى بحري الى ولاية الخرطوم، وكذلك مستشفى أمدرمان، والمباني التى نتحدث عنها تقع - جغرافيا وخدميا وإداريا - في صحن هذا المستشفى وذاك، وليس من المنطق الإبقاء على المباني كأطلال في فناء المستشفى - منذ العام 2009- بتبرير فحواه (نحن ما مسؤولين منها).. فالمطلوب عاجلا من ولاية الخرطوم - لأجل مواطنها - إصلاح ما يمكن إصلاحها من تلك المباني ثم تشغيلها، أوهدمها وإزالتا بحيث لاتصبح المباني المهجورة - مع مرور الزمن - أطلالا ذات آثار ومخاطر تضاف الي آثار ومخاطر نفايات العاصمة ومشافيها.. بمعنى، مطلوب حل لتلك المباني المهجورة التي تتوسط فناء مستشفي بحري والخرطوم، إما بالإصلاح وإكمال النواقص والإستخدام أو بالهدم والإزالة..هذا أو ذاك - فقط لاغيرهما - هما المطلوب من ولاية الخرطوم، ما لم تكن الإتكاءة على عنصر الزمن والرهان عليه في حل القضايا والازمات والكوارث نهجا ولائيا أيضا ..!!

** ثم، وهذا سؤال مهم جدا يا وزير الصحة بولاية الخرطوم، ماذا عن مستشفى الحوادث والطوارئ بجبرة ؟..لم يرد اسمه في تعقيبكم، رغم أنه آل إليكم بنص قرار الآيلولة..لقد إكتملت المباني، وكلفت الناس والبلد (7 مليار جنيه)، ولم تتبق غير مرحلة جلب الأجهزة والمعدات، و هذه المرحلة ميزانيتها مجازة ومصدقة من قبل المالية، وكان يجب إفتتاحه قبل نصف عام، ولكن اللواء طبيب الصادق قسم الله أصدر قرارا غريبا ومريبا بتحويل غرض هذا المرفق الإستراتيجي من مستشفى حوادث وطوارئ الي مكاتب إدارية لمعهد الصحة العامة.. وزارة المالية رفضت

قرار تحويل الغرض.. وعليه، حسب قرار الأيلولة، لقد ألت مباني حوادث وطوارئ جبرة - بما فيها قرار وزارة المالية الأخير - الى ولاية الخرطوم، و يجب أن تكتمل المرحلة الأخيرة، لتهنأ الناس والبلد بحوادث وطوارئ تخفف الأعباء عن حوادث وطوارئ الخرطوم الحالية، وهذا التخفيف المرتجى من أهم أهداف مستشفى حوادث جبرة..ويساهم أيضا في تنفيذ الخارطة الهندسية لولاية الخرطوم، فالخارطة ضد التكدس والزحام، وما يحدث في حوادث وطوارئ الخرطوم الحالية هو التكدس والزحام في أقبح صورهما.. ثم نعيد السؤال غير البرئ : من المستفيد من تعطيل هذا المرفق الإستراتيجي البعيد عن زحام الخرطوم، والذي كلفت بناياته المواطن مبلغا قدره (7 مليار جنيه) ؟.. لا أحد غير أصحاب المشافي الخاصة الواقعة في زحام شارع مستشفى الخرطوم..وعليه، نأمل أن يكمل البروف حميدة ما بدأته وزارة الصحة الإتحادية، وذلك بمتابعة ملف حوادث وطوارئ جبرة حتى يصل مرحلة التشغيل.. وكثيرة هي المباني التي بلامعاني - أوعطاء أو إنتاج - في قلب العاصمة، ويمكن إستخدامها ك (مكاتب إدارية لمعهد الصحة العامة)، مباني مقر الإدارة العامة لمشروع سندس الزراعي نموذجا ..!!

الفساد فى بناء مجمعات المستشفيات الحكومية

مشاريع في مهب الريح ..!!

الطاهر ساتي

السوداني - 2012-01-07

نقاط من المقال:

- (7 مليار جنيها)، مليار تنطح مليار، هي تكلفة المرحلة الأولى التي إنتهت بفضل الله قبل شهرين
- ذاك مشروع يا صديق، وتلك تكلفته المدفوعة من أموال الناس والبلد .. ثم هناك مشروعا وآخر، هما مجمع عمليات ببحري و مجمع عمليات آخر بأمدرمان، تم تشييد مبانييهما بمبلغ يتجاوز(34 مليار جنيها)
- ولماذا تأخر موعد إفتتاح تلك المرافق وإستخدامها عن تلك المواعيد المذكورة أعلاها، وتلك هي الموثقة في العقود والصحف حسب تصريحات ولاة أمر الصحة؟..يعني بصراحة كدة : المشاريع دي حصل فيها شنو؟

** أنقل لك ما يلي يا صديق، لكي لاتسقط من ذاكرتك، وكنت قد كتبتها منتصف العام الفائت..إذ كتبت بالنص : قبل ثلاث سنوات، قدمت وزارة الصحة الإتحادية خارطتها الصحية لوزارة المالية، وبها عدد من المشاريع الصحية .. منها مشروع إنشاء مستشفى حوداث جديد بمنطقة جبرة، جنوب الخرطوم ..أجازت المالية مشروع المستشفى لجدواه ..حوداث الخرطوم الحالية لم تعد تسع كثافة آلام وحوادث وطوارئ وإصابات سكان الخرطوم .. إذ هي تستقبل حوالي (1000 حالة يوميا)، وسعة عنابرها لاتتجاوز(40 سريرا)..ثم حوادث الخرطوم الحالية لم تعد تتوسط أحياء الخرطوم التي جاورت أحياء النيل الأبيض جنوبا.. ثم حوادث الخرطوم الحالية تقع في منطقة هي الأكثر زحاما وتكدسا بالمارة والسيارة، ولايصلها المصاب إلا بشق الأنفس.. لكل ما سبق، وافقت وزارة المالية على مشروع المستشفى الجديد بجبرة، وتحمست له لتخفف الأعباء على الحوادث الخرطوم الحالية، ولتريح كل سكان أحياء جنوب الخرطوم من الصحافة الي جبل أولياء..بل قد تصل خدمات حوادث جبرة بعض أحياء ولاية النيل الأبيض

أيضا..يلا، خير وبركة.. تجاوبت المالية مع فكرة المشروع ووافقت عليها.. فشكلت وزارة الصحة لجنة فنية لترجمة فكرة المشروع الي أرض الواقع..وإنبثقت من تلك اللجنة لجان طبية وأخرى هندسية وسافرت الي الأمارات وماليزيا و روسيا، ثم عادت وإجتمعت بالأيام والأسابيع، حتى توصلوا الي خارطة مشروع يتكون من (5 طوابق)،على مساحة (3500 متر مربع)، تسع (160 سريرا)..وبها لأول مرة في تاريخ السودان (قسم خاص لإصابات حوداث المرور)، (قسم خاص لحالات التسمم)، (4 غرف للعناية)، (8 عنابر)..أي هي الأكبر - والأحدث - في السودان من حيث المواصفة الهندسية والفنية، إذ جمعت تجارب مشافي حوادث تلك الدول التي زارتها تلك اللجان.. وقدمت اللجنة خارطتها وميزانيتها لوزارة الصحة..وهذه قدمتها للسلطات العليا والموازية، بما فيها وزارة المالية..فصدقت لهم المالية - فورا - بالتمويل بنظام الصكوك.. علما بأن الحكومة لاتمول مشروعا بهذا النظام ما لم يكن مشروعا إستراتيجيا و(مهما جدا)..(7 مليار جنيها)، مليار تنطح مليار، هي تكلفة المرحلة الأولى التي إنتهت بفضل الله قبل شهرين(ولاتنسى يا صديقي بأني نشرت هذه الزاوية قبل نصف عام)، تلك المرحلة هي مرحلة المباني..ثم شرعت اللجنة في التعاقد مع الشركات لتنفيذ المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة إستيراد وتركيب المعدات الطبية، وتكلفتها تقدر ب (8 مليار جنيه)..وموعد الإفتتاح الذي يجب أن يشرفه رئيس الجمهورية أو نائبه هو نوفمبر القادم ..أها..أليس من حق الشعب أن يحتفي بميلاد هذا المشروع ..؟؟

** ذاك مشروع يا صديق، وتلك تكلفته المدفوعة من أموال الناس والبلد .. ثم هناك مشروعا وآخر، هما مجمع عمليات ببحري و مجمع عمليات آخر بأمدرمان، تم تشييد مبانييهما بمبلغ يتجاوز(34 مليار جنيها)..بمواصفة هندسية وفنية - 5 طوابق - وصفت بالحديثة، لتخفف الأعباء على مستشفيي بحري وأمدرمان..بكل مجمع (10 غرف عمليات)، (عنابر سعة 60 سريرا)،(غرف عناية مكثفة سعة 30 سريرا)..مجمع بحري كان يجب إفتتاحه في ديسمبر العام الفائت، أما مجمع أمدرمان كان يجب إستخدامه منذ فبراير العام الفائت..ولكن إلى يومنا هذا (لا حس ولاخبر)، رغم إكتمال المباني وجاهزية ميزانية الأجهزة التي وصلت مرحلة طرح عطاء إستجلاب الأجهزة والمعدات الطبية، فالتمويل يتم حسب النظام الذي يتم به تمويل مستشفى حوادث جبرة، أي من موارد الصكوك.. رغم تلك الجاهزية، ورغم أنف حاجة الناس إلى خدماتهما، لايزال هذا المجمع وذاك محض مبان لم يدخلها طبيب ولايقربها مريض..هنا ينتهي نقل مانشرته قبل نصف عام بهذه الزاوية ياصديقي القارئ، ومن هنا وحتى نهاية الزاوية محض أسئلة مشروعة، منها : أعزائي ولاة أمر الصحة، بعد التحية، نسأل : ماذا حدث لحوادث جبرة ؟، وماحدث لمجمع عمليات بحري؟، وماذا حدث لمجمع عمليات أمدرمان ؟، ولماذا التلكؤ في إستلام هذه المشاريع المهمة ؟، ولماذا تأخر موعد إفتتاح تلك المرافق وإستخدامها عن تلك المواعيد المذكورة أعلاها، وتلك هي الموثقة في العقود والصحف حسب تصريحات ولاة أمر الصحة؟..يعني بصراحة كدة : المشاريع دي حصل فيها شنو؟.. تلك أسئلتنا لولاة الأمر، ولا تنقصنا الإجابات التي سوف نعرضها غدا - باذن العلي القدير – لهذا الشعب المنكوب الذي دفع تلك المليارات خصما من ثمن الغذاء والدواء والكساء، وهي إجابات مؤلمة وفاضحة لبؤر الفساد والمفسدين..فليتابعنا الدكتور الطيب أبوقناية، رئيس ألية مكافحة الفساد، لنعرف مهام هذه الألية - بيانا بالعمل - وكذلك لنتلمس أثرها في حياة الناس والبلد ..هذا إن كانت لتلك الحياة قيمة عند المفسدين و..(حماتهم) ..!!

الفساد فى بناء مجمعات المستشفيات الحكومية
الى أبو قناية ... (قول واحد)..!!

الطاهر ساتي
السوداني - 2012-01-08

نقاط من المقال:

- **وزارة الصحة الإتحادية - بكامل العلم والتنسيق مع وزارة المالية- وقعت عقد تشييد مجمع عمليات بحري مع شركة عماد الهندسية، وليست لهذه الشركة خبرة سابقة في مجال إنشاء المرافق الطبية، ومع ذلك تم توقيع العقد معها، ربما لتتدرب على مشافي بلادي**
- **اللجان الهندسية والطبية المناط بها مهام إستلام مجمع عمليات بحري، إكتشفت ما يلي :..لم تجد طابقا كاملا من الطوابق الموثقة في العقد والموضحة في الخارطة الهندسية، وهو الطابق الخامس، أي الطابق في العقد والخريطة فقط لاغيرهما، بيد أنه (فص ملح وذاب) في أرض الواقع، رغم قيمته المدفوعة**

** فليقرأنا اليوم الدكتور الطيب أبوقناية، رئيس ألية مكافحة الفساد، والشكر للحكومة التي أوجدت لنا هذه الألية، وهي إن عجزت عن مكافحة الفساد، فلتكن لنا بمثابة (حائط مبكي)..المهم ،مجمع عمليات ببحري ومجمع عمليات آخر بأمدرمان، تم تشييد مبانيهما بمبلغ يتجاوز (34 مليار جنيه)..بمواصفة هندسية وفنية وصفت بالحديثة، بل الأحدث في السودان، لتخفف الأعباء على مستشفيي بحري وأمدرمان..بكل مجمع (10 غرف عمليات)، (عنابر سعة 60 سريرا)،(غرف عناية مكثفة سعة 30 سريرا)..مجمع بحري كان يجب إفتتاحه في ديسمبر العام قبل الفائت، أما مجمع أمدرمان كان يجب إستخدامه منذ فبراير العام قبل الفائت.. ولكن إلى يومنا هذا (لا حس ولاخبر)، رغم إكتمال المباني وجاهزية ميزانية الأجهزة والمعدات التي وصلت مرحلة طرح عطاء الإستجلاب قبل عام ونيف..فالتمويل يتم نظام موارد الصكوك، والحكومة لاتمول مشروعا بهذا النظام ما لم يكن إستراتيجيا..رغم تلك الجاهزية، ورغم أنف حاجة الناس إلى خدماتهما، لايزال هذا المجمع وذاك محض مبان لم يدخلها طبيب ولايقربها مريض منذ عام ونيف، وهو عمر إكتمال المباني.. لماذا ..؟؟

** قبل الإجابة، نفيدكم أيها الأكارم بأن هناك معايير ومواصفة خاصة لإنشاء المشافي، أقرتها منظمة الصحة العالمية ومعمول بها في كل بلاد الدنيا والعالمين، ما عدا هذا البلد الحبيب، أو كما ستعرف لاحقا..من تلك المواصفة، التخطيط الجيد للموقع والخرائط الهندسية ثم الدراسة العلمية بواسطة خبراء في مجالات الهندسة المعمارية والكهربائية والإمدادات وكذلك خبراء في المجالات الطبية المختلفة.. أي تُشيد المباني وفق معايير علمية وفنية لاتغفل شاردة أو واردة إلا تُخضعها للمراجعة قبل التنفيذ.. وبعد ذلك، يجب التنفيذ بواسطة شركة متخصصة في إنشاء المشافي والمرافق الطبية وفق المواصفة العالمية..وتفاصيل تلك المواصفة العالمية متاحة بالموقع الإكتروني لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك معروفة حتى لطلاب سنة أولى طب بآخر جامعة تم إفتتاحها في هذه الكرة الأرضية..وزارة

الصحة الإتحادية - بكامل العلم والتنسيق مع وزارة المالية- وقعت عقد تشييد مجمع عمليات بحري مع شركة عماد الهندسية، وليست لهذه الشركة خبرة سابقة في مجال إنشاء المرافق الطبية، ومع ذلك تم توقيع العقد معها، ربما لتتدرب على مشافي بلادي..وكذلك وقعت وزارة الصحة عقد تشييد مجمع عمليات أمدرمان مع ذات الشركة، ربما للمزيد من التدريب، وسلمتها تلك المليارات (على داير المليم)، ثم جهزت حفل الإفتتاح والتشغيل بعد إكتمال المباني .. يلا على بركة الله، تابع الحفل البهيج، ولكن بصبر الصابرين ..!!

** اللجان الهندسية والطبية المناط بها مهام إستلام مجمع عمليات بحري، إكتشفت ما يلي :..لم تجد طابقا كاملا من الطوابق الموثقة في العقد والموضحة في الخارطة الهندسية، وهو الطابق الخامس، أي الطابق في العقد والخريطة فقط لاغيرهما، بيد أنه (فص ملح وذاب) في أرض الواقع، رغم قيمته المدفوعة..كذلك لم تجد اللجان المصاعد الكهربائية المطلوبة والموثقة قيمتها في الدراسة والموضحة أشكالها في الخرائط، أي إن كان لك مريضا علاجه يستدعي الصعود الي الطابق الرابع، لاتبحث عن الأسانسير، بل ما عليك إلا أن تحمله على ظهرك وتصعد به السلالم حتى تصل به الطابق الرابع حيا أو ميتا، هذا أوعليك أن تستأجر إحدى طائرات الرش المستخدمة في المشاريع الزراعية، غير هذه وتلك ليست هناك وسيلة توصلك الى الطابق الرابع..ثم إكتشفت اللجنة بأن الجرادل هي الوسيلة الوحيدة لتصريف مياه الأمطار حين تهطل وتتجمع على أسطح المجمع، أي كل الأسطح خالية حتى من مجرد (سبلوقة) تصرف مياه الأمطار، وكأن المراد تحويل سطح البحيرة الى بحيرة..أما أخطاء التوصيلات الكهربائية - فى كل المجمع- بحاجة إلى مراجعتها (من أول وجديد)، ولك أن تقدر تكاليف هذه المراجعة..!!

ثم لك أن تتخيل يا صديق بأن غرف العمليات بمجمع عمليات بحري - كما زنازين هتلر - بلا منافذ تجلب بعض الضوء، أي هي غرف كما صوامع الغلال، مظلمة وبلاهواء أو أضواء ..والطريف جدا أن سقوفات غرف العمليات مغلفة بالسقف المستعار رغم أنف مخاطر تلوث هذا السقف على الطبيب وأجهزته الطبية، ناهيك عن مخاطره على جراحات مريض ينزف دما..ثم، بالمجمع عيادات للأطباء، وصفها صعب جدا، إذ أبوابها تفتح في إتجاه الشمال، ولكن يستعصى على المريض الوصول الى تلك الأبواب عبر المسار المخصص له، إذ مسار المريض يؤدي الي الناحية الجنوبية للعيادت حيث النوافذ، أى عكس اتجاه الأبواب، وكأن المراد أن يدخل المريض الى الطبيب بالنافذة وليس بالباب، أو على الطبيب أن يخدم مريضه من وراء النافذة كما (الخباز)، نعم الأفران البلدية هى الوحيدة التى تخدم زبائنها عبر نافذة صغيرة، وكذلك أطباء مجمع عمليات بحري..ثم وحدة الأوكسجين المركزية غير موجودة بالمجمع، حالها كما حال ذاك الطابق المفقود، رغم أن قيمتها غير مفقودة في عقد التنفيذ.. أما المسماة بغرفة العناية المركزة - رسما وتخطيطا وكذلك حال توصيلاتها الكهربائية - بحاجة الى (عناية مركزة).. وكذلك تناست الشركة تشييد الحمامات وأحواض الغسيل ومخارج المياه بكامل المجمع، ولك أن تعلم يا صديق بأن الحديث لايزال عن (مجمع عمليات) موصوف بالأحدث في السودان..ثم هناك صالة كبيرة - كما صالات البلياردو - هي المكان الذي يجب أن يكون فيه المعمل و الصيدلية والأشعة، ولافواصل بين هذا الثالوث غير الفراغ..هكذا حال مجمع عمليات بحري الذي زرته ضحى البارحة بعد أن تحصلت على تقرير حاله.. ولهذا لايزال - منذ عام ونيف - محض (أطلال مهجورة).. أما حال مجمع عمليات أمدرمان، فهذا أمره عجب، منذ عام ونيف لايزال أيضا محض (أطلال مهجورة).. إدارة المشروعات والتنمية بوزارة الصحة جاءت بأحد خبراء منظمة الصحة العالمية لمعاينة وإستلام مجمع عمليات بحري، فقال الخبير بالنص (هذا

المجمع صفر في الأمن والسلامة، هذا غير الأخطاء الأخرى، وغير مطابق للمواصفة، وننصح بعدم تشغيله وهو بوضعه الحالي، أنصح بهدمه وإعادة تشييده بالمواصفة المطلوبة)..أها، شن قولك يا ألية مكافحة الفساد ورئيسها أبوقناية ؟..من المسؤول عما حدث لمليارات الشعب السوداني، بحيث تحولت الى مجرد (أطلال مهجورة)..ثم ماذا أنت فاعل أمام حدث كهذا يا بروف مأمون حميدة، وزير الصحة بولاية الخرطوم؟، فالمشافي التي كانت إتحادية قد آلت إليك، بما فيها من كوارث كهذه.. فلنتظر رد الفعل، ربما يشعرون ..!!

قضية السكر الفاسد و فساد الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

المواصفات: السكر الفاسد لم يتسرب إلى الأسواق

الخرطوم - معتز – عرفة

الاهرام اليوم - 27 نوفمبر 2011

نقاط من المقال:

- وأوضح بروفيسور الهادي الذي كان يتحدث أمس (السبت) في منتدى الجمعية السودانية لحماية المستهلك بعنوان: «السكر أزمة متكررة»، بأن اللجنة المكلفة بالتحقيق حول السكر زارت مخازنه ووجدت به فطريات عالقة وغبار نتيجة لتعرضه للبلل
- أعلن رئيس لجنة التحقيق في السكر الفاسد خبير الأغذية د. حسن مضوي قرار اللجنة القاضي بمنع دخول السكر إلى البلاد وذلك نسبة لتسببه في إضرار محتملة للمستهلك. وقال إن لجنة التحقيق وقفت على السكر الفاسد وكانت بعض الجوالات تحتوي على فطريات واضحة من الخارج.

نفت الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس تسرب السكر الفاسد المحجوز ببورتسودان إلى الأسواق. وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة؛ بروفيسورالهادي هاشم: كانت هنالك محاولات لإدخال (33) طناً من السكر الفاسد إلى البلاد تم استيرادها عبر سفينتين بواسطة شركة ساريا (16) ألف طن منها و(17) ألف طن بواسطة شركة السكر السودانية بدون موافقة المواصفات. مؤكداً أن السكر تم حجزه في (13) مخزناً بالمنطقة الحرة ببورتسودان. وزاد: السكر لم يدخل البلاد حتى يتم الحديث عن وجوده بالأسواق. وأوضح بروفيسور الهادي الذي كان يتحدث أمس (السبت) في منتدى الجمعية السودانية لحماية المستهلك بعنوان: «السكر أزمة متكررة»، بأن اللجنة المكلفة بالتحقيق حول السكر زارت مخازنه ووجدت به فطريات عالقة وغبار نتيجة لتعرضه للبلل. لكنه قلل من تأثيرها صحياً على المستهلك ومن جانبه أعلن رئيس لجنة التحقيق في السكر الفاسد خبير الأغذية د. حسن مضوي قرار اللجنة القاضي بمنع دخول السكر إلى البلاد وذلك نسبة لتسببه في إضرار محتملة للمستهلك. وقال إن لجنة التحقيق وقفت على السكر الفاسد وكانت بعض الجوالات تحتوي على فطريات واضحة من الخارج. وفي ذات السياق نفى رئيس غرفة تجارة السكر باتحاد الغرف التجارية حاج الطيب الطاهر أية علاقة لهم بارتفاع أسعار السكر. وقال: ليس لدينا علاقة لا من قريب أو بعيد بأزمة ارتفاع السلعة، مشيراً إلى أن الغرفة كانت لها تحفظات على إلغاء عبوة (50) كيلو واستبدالها بعبوة زنة (10-5-1) كيلو وقدر بأن التجار يدفعون للدولة مبلغ (5) مليارات جنيه عبارة عن رسوم تعبئة وقيمة مضافة، وكشف أن شركات توزيع السكر رفضت تسليمهم السلعة منذ أربعة أشهر.

قضية السكر الفاسد و فساد الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

السكر الفاسد.. تبادل اتهامات!

أنور شمبال

السودانى - 24/01/2012

نقاط من المقال:

- **هناك شكاوى من المواطنين عن وجود سكر متحجر في بعض الجوالات، وتعود القضية المختلف حولها بين أهل الاختصاص، إلى وجود فطريات على أسطح الجوالات، وبلل وتحجر ووجود رائحة تخمر وعفونة.**
- **تقرير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس الأخير الذي منح شهادة مطابقته للمواصفات وصلاحيته للاستهلاك الآدمي، ودخوله الأسواق**

يتواصل الجدل بين أهل الاختصاص والدراية بشأن الأغذية والمواصفات حول رسالتي السكر المستورد من الهند بواسطة شركتي السكر السودانية وساريا العالمية، المسمى بحسب تقارير لجان الفرز (بالسكر التالف أو الفاسد) والمقدرة بـ"33" ألف طن، رغم تقرير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس الأخير الذي منح شهادة مطابقته للمواصفات وصلاحيته للاستهلاك الآدمي، ودخوله الأسواق، ونشر إعلان مدفوع الثمن في أكثر من خمس صحف، على مدى يومين دعمت فيها الهيئة موقفها من القرار الذي أصدرته، بعد أن أزيل بعض السكر التالف الذي حددته بـ(7%) لشركة السكر السودانية، و 20% لشركة ساريا.

ولكن الجمعية السودانية لحماية البيئة أعادت فتح الجرح مرة أخرى لتفوح رائحة الشكوك جراء اختلاف الجهات المحكمة التي سبق لها أن فحصت هذه الرسائل، الأمر الذي يعيد القضية إلى مربعها الأول خاصة، أن هناك شكاوى من المواطنين عن وجود سكر متحجر في بعض الجوالات، وتعود القضية المختلف حولها بين أهل الاختصاص، إلى وجود فطريات على أسطح الجوالات، وبلل وتحجر ووجود رائحة تخمر وعفونة.

السؤال الجوهري: لماذا تأخر فرز الرسالتين إلى هذا الوقت؟ (أكثر من سبعة أشهر) في حين أن هذا السكر جاء ليحجم موجة الغلاء في أسعار السكر في ذلك الوقت؟ حيث يصادف قرار السماح دخول الإنتاج الجديد لشركات السكر المحلية، الأمر الذي يشوش على إنتاج شركات السكر المحلية في ظل السماح لشركات متعددة بتعبئة السكر، ومن هذا المنطلق أعيد مطالبتي بأن تعبئ شركات السكر (70%) من إنتاجها بالعبوات المطلوبة في السوق، حتى لا تفقد سمعتها.

يتبلور الاختلاف حول فهم القوانين الضابطة لاستيراد الأغذية حيث يرى البعض أن شحنات الأغذية لو وجد فيها أي شك لا يسمح بدخولها البلد وتعاد السلعة إلى بلد المنشأ بحسب ما هو معمول به عالمياً، وهو خط الدفاع الذي

تتبناه جمعية حماية المستهلك، التي تسعى لرفع دعوة دستورية بشأن القضية برمتها، فيما يذهب آخرون إلى القول إن التعامل مع سلعة السكر باعتبارها سلعة سياسية، بالتالي تقبل القسمة على اثنين، وكل طرف يدافع عن وجهته، فقط الأيام المقبلة هي المسئولة عن مآلات هذه القضية.

قضية السكر الفاسد

مجلس إدارة المواصفات يسمح بدخول (السكر الفاسد) إلى الأسواق

الخرطوم : ريم الأحمر

الاخبار - 27 ديسمبر2011

علمت (الأخبار) من مصادر موثوقة أن مجلس إدارة الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس أصدر في اجتماعه أمس قرار بالإفراج عن شحنتي السكر الفاسدة التي كانت الهيئة قد احتجزته بالمنطقة الحرة ببورتسودان والسماح له بدخول الأسواق .

وأبلغ مصدر رفيع (الأخبار) أن تقرير اللجنة الأخيرة التي كونها مجلس الإدارة عقب استئناف الشركات لقرار اللجنة الأولى التي أفادت في تقريرها أن السكر غير صالح ووجهت بحجزه، حيث كشف التقرير أن شحنة شركة ساريا بلغت نسبة السكر الفاسد فيها (32%) بينما بلغ في شحنة شركة السكر السودانية (10%) لتوجه اللجنة بفك الحظر عن السكر والسماح بدخوله إلى السودان .

وكانت هيئة المواصفات والمقاييس كونت لجنة لفحص السكر أصدرت قرارا بعدم صلاحيته إلا أن الشركتين مالكتا الشحنة رفضتا التقرير وتقدمتا باستئناف إلى الهيئة لتقوم بدورها بتشكيل لجنة جديدة أكدت هي الأخرى عدم صلاحية السكر، إلا أن رئيس مجلس إدارة الهيئة تدخل وكون لجنة أخرى سمحت بدخول السكر الفاسد إلى الأسواق

قضية السكر الفاسد

اللجنة القومية لفرز السكر الفاسد ..!!

الطاهر ساتي

السودانى - 12-12-2011

نقاط من المقال:

- والمعلومة الفاجعة هي أن سادة شركتي السكر وساريا إستجلبوا في شهر يونيو الفائت أطنانا من السكر تقدر ب (33 الف طن)، فكشفتها سلطات المواصفات وفحصتها بواسطة خبرائها ومعاملها، وقالت قولتها العلمية(هذا السكر غير مطابق للمواصفات).وبه بعض الفطريات و لونه غريب وبه مواد لزجة وأن تاريخ صلاحيته غير صحيح..هكذا وصفت سلطات المواصفات كل أطان السكر، كلام واضح، ويعنى بالبلدي كدة : (سكر

مضروب)..ولذلك وصت لجنة الفحص بعدم التخليص وسلمت سلطات الجمارك صورة من تلك التوصية..وبطرفي نص (التقرير والتوصية)!!

- ثم شكلوا لجنتهم لتفرز السكر الفاسد..هي ليست بلجنة فرز يا سادة يا كرام، بل هي الغطاء الذي سوف يدثر هذا السكر ليدخل في الأسواق وبيوت الناس، أي هي لجنة تبرير فحواه (خلاص اشربوا، فرزنا ليكم السكر الفاسد من السكر الما فاسد)..

** رحم الله عم عابدين، كان أمينا ومخلصا، وكذلك كان يصبر على ديون زبائنه لحدين السداد، ولذلك أحبوه..اختلف ذات يوم مع عتالي السوق في سعر تخزين بضاعته، ربما طالبه العتالي بمبلغ غير المتعارف عليه في السوق، فاختلف معه عم عابدين وشرع يخزن بضاعته بنفسه، وجلس العتالي بقرب المخزن حزينا وغاضبا..لسوء حظ عم عابدين، احتك جوال سكر محمول على ظهره بمسامير باب المخزن وتمزق الجوال وإنهمر السكر على التراب ..إستنجد عم عابدين بذات العتالي صائحا : (ياخ تعال ساعدني ولم معاي السكر دا من التراب)، فغادر العتالي الموقع بعد أن سخر منه قائلا : (امشي جيب ليك نمل يفرز ليك سكرك من التراب) ..!!

** بالتأكيد يتقن النمل عملية فرز السكر من كل الأشياء بما فيها التراب، ولكنه - للأسف - لايتقن فرز السكر الفاسد من السكر غير الفاسد، ولو كان يتقن هذا النوع من الفرز لطالبنا الحكومة بإدراج بعض أسراب النمل في عضوية (لجنة فرز السكر الفاسد)..نعم يا سادة ياكرام، لقد تم تشكيل لجنة وأسموها (لجنة فرز السكر الفاسد)، وغادر أعضاء اللجنة الخرطوم إلى ميناء بورتسودان يوم الثلاثاء الفائت لإعادة فحص آلاف الأطنان من السكر المستورد بواسطة شركة السكر السودانية وشركة ساريا.. ومهمة اللجنة هي فرز السكر الصالح من السكر الفاسد، ولذلك أسموها (لجنة فرز السكر الفاسد)..والمعلومة الفاجعة هي أن سادة شركتي السكر وساريا إستجلبوا في شهر يونيو الفائت أطنانا من السكر تقدر ب (33 الف طن)، فكشفتها سلطات المواصفات وفحصتها بواسطة خبرائها ومعاملها، وقالت قولتها العلمية(هذا السكر غير مطابق للمواصفات)،وبه بعض الفطريات و لونه غريب وبه مواد لزجة وأن تاريخ صلاحيته غير صحيح..هكذا وصفت سلطات المواصفات كل أطان السكر، كلام واضح، ويعنى بالبلدي كدة : (سكر مضروب)..ولذلك وصت لجنة الفحص بعدم التخليص وسلمت سلطات الجمارك صورة من تلك التوصية..وبطرفي نص (التقرير والتوصية)!!

** سلطة المواصفات - في أي وطن أجهزته تحترم المؤسسية والمؤسسات وتلتزم بالقوانين - هي أعلى سلطة في مثل هذه القضايا والمواقف، ولا تتعرض لأي نوع من أنواع الترهيب أو الترغيب لكى (لاتختل صحة الناس أو تزهق أرواحهم)..ولكن، نحن في السودان - نهوى أوطانا- وكذلك نسمع ونرى الغرائب التي تقزم ذاك الهوى في نفوس أهل بلادي، ولذلك ليس بمدهش أن ترغم مراكز القوى النافذة سلطة المواصفات على إعادة فحص ذات السكر غير المطابق للمواصفة، بشهادة المواصفات ذاتها..والأدهى والأمر أنهم يعترفون بأن هذا السكر- غير المطابق للمواصفة - بحاجة الى (الفرز)، ثم شكلوا لجنتهم لتفرز السكر الفاسد..هي ليست بلجنة فرز يا سادة يا كرام، بل هي الغطاء الذي سوف يدثر هذا السكر ليدخل في الأسواق وبيوت الناس، أي هي لجنة تبرير فحواه (خلاص اشربوا، فرزنا ليكم

السكر الفاسد من السكر الما فاسد).. لماذا لم تقرر المواصفات هذا الفرز المريب في شهر يونيو الفائت؟، ولماذا قررت آنذاك بأن كل السكر غير صالح؟، ومتى وكيف علمت بأن بعضه صار صالحا وفقط بحاجة إلى فرز؟ ثم من المسؤول عن إستجلاب هذا السكر الفاسد ؟، ومن يحاسبه ومتى ؟؟..إذا عجز مدير المواصفات عن حماية الناس والبلاد من السلع غير الصالحة وغير المطابقة للمواصفات - كما يعكس حال هذا السكر- فليرحل بشرف، أي يقدم إستقالته ويرفق معها الأسباب، وليس بعيب أن يقول لأهل بلده (عذرا، لقد عجزت عن حماية صحتكم وأرواحكم)، فعلا كهذا أكرم وأفضل من لعبة خبيثة كهذه مساة ب (لجنة فرز السكر الفاسد)..ياخ إختشوا شوية، واحترموا عقول الناس وارحموا هذا الوطن المنكوب بكم وبفسادكم..!!

** على كل حال، ما لم يتدخل البرلمان عاجلا، نقترح تأسيس (وزارة الذمم الفاسدة وشؤون الأكفان)، وتشكيل لجنة عليا - بشرط تكون قومية - لفرز السلع الفاسدة في بلد المنشأة، ثم (ترخيص إستيرادها)..وكذلك لانمانع تشكيل لجنة تحقيق عليا عند الوفيات والوبائيات لتصدر قرارات حظر النشر في قضايا الفساد والسلع الفاسدة، أي كما فعلت لجنة المستشار محمد فريد - منتصف مساء الخميس الفائت - في قضية صديقه المستشار مدحت .. !!

فساد شركة مواصلات ولاية الخرطوم

عيد ميلاد شركة حكومية ..!!

الطاهر ساتي

السودانى - 2011-10-24

نقاط من المقال:

- بعد إستجلابها ل (200 بص) في يوليو 2010، إستجلبت الشركة أيضا (100 بص) في وقت لاحق، ليصبح عدد البصات بالشركة (300 بصا)، حسب حديث مديرها العام .. ولكن لك أن تعلم يا صديق بأن الشركة تحتفل بعيد ميلادها الأول هذه الأيام وهي تقف على ركام بصات يقدر عددها ب(200)، هي جملة البصات المتراكمة في حوش الشركة

** لو أن هناك جهة رقابية بإحدى الحكومتين - مركزية كانت أو ولائية - فان السادة أعضاء مجلس الإدارة وإدارة شركة مواصلات ولاية الخرطوم يجب أن يحالوا إلى المحاكم أو الشارع العام من أجل الصالح العام..نعم أمثال هؤلاء الذين يكبدون الشعب خسائر مليارية هم الذين يجب محاسبتهمو فصلهم للصالح العام، وليس الذين يحملون أفكار وأراء سياسية غير موالية لأفكار وآراء الحزب الحاكم..قبل عام ونيف، شرع إتحاد أصحاب العمل في تنفيذ مشروع يوفر وسائل النقل للمواطن وكذلك يوفر وسائل الكسب لصاحب المركبة وسائقها، بحيث يكون مشروعا أهليا وشعبيا ولايمت إلى الحكومة بأية صلة، وفكرته الأساسية هي إستجلاب البصات وتمليكها لمن يشاء بشروط متفق عليها، وعلى تلك الفكرة أسس الإتحاد شركة و أسماها بالماهل..ولكن الحكومة التي دأبت أن تفسد للمجتمع مشاريعه الخاصة، أبت نفسها إلا أن تفسد هذا المشروع أيضا..فأستولت حكومة الولاية على الفكرة ثم حولت شركة الماهل إلى شركة مواصلات ولاية الخرطوم، وقبضت مقاليد الإدارة بقوة السلطة التي تتقن إضعاف

القطاع الخاص لصالح (فئة خاصة)، فهرب صاحب الفكرة - إتحاد أصحاب العمل - بجلده، تاركا لحكومة الخرطوم الجمل بما حمل، أسهما كانت أو ماهلا..وفرحت الحكومة الولائية بذلك، ثم بسطت سيطرتها على الشركة بواسطة مجلس الإدارة والإدارة التي مديرها علي خضر، ولقد جاءها من منظمة حسن الخاتمة التي تتقن دفن الموتى..!!

** في يوليو 2010، تم تدشين بصات هذه الشركة بعدد (200 بص)، تم إستيرادها من الصين، وفي حفل التدشين قال الوالي الخضر بالنص (نهاية العام سيرتفع العدد الي 1000 بص)، ثم أضاف بالنص أيضا (خلال ثلاث سنوات سيرتفع العدد الي 3000 بص، وعلى السادة أصحاب المركبات الخاصة التحسب لذلك بتوفيق أوضاعهم)، هكذا كان الوعد والتحذير.. إكتمل عام التدشين، فلم يكتمل الوعد بحيث يصبح (1000 بصا)، ثم بلغ وعد التدشين حولا كاملا في يوليو الفائت، فاحتفل سادة المجلس والإدارة بعيد ميلاد شركتهم التي فيها للشعب نصيب من الأسهم يقدر ب (19%)..فلنحتفل معهم بعد الإعتذار على التأخير..عام وثلاثة أشهر من عمر شركة ولاية الخرطوم للمواصلات، فلنحصد هذا الحصاد المر..وكما حذر الوالي الخضر ملاك المركبات الخاصة بالتحسب من آثار نهضة الشركة، نحن أيضا نحذر القراء الأفاضل من آثار الحصاد المر الذي سوف يلطمهم بأرقامه وحقائقه المولمة، يعني بصراحة كدة : واصل ما لم تكن مصابا ب (السكري والضغط) ..!!

** المهم ..بعد إستجلابها ل (200 بص) في يوليو 2010، إستجلبت الشركة أيضا (100 بص) في وقت لاحق، ليصبح عدد البصات بالشركة (300 بصا)، حسب حديث مديرها العام .. ولكن لك أن تعلم يا صديق بأن الشركة تحتفل بعيد ميلادها الأول هذه الأيام وهي تقف على ركام بصات يقدر عددها ب(200)، هي جملة البصات المتراكمة في حوش الشركة، جوار سباق الخيل، بعد أن فقدت قدرتها على النقل ولم تعد تصلاح إلا أقفاصا للدواجن .. نعم، (200 بص)، لم يكتمل العام عمرا، ولكنها تعطلت وتوقفت عن العمل ولاتزال .. وللأسف، أي يا للحسرة، بعضها تعطل بعد عشرين يوما فقط من العمل، أي لم يكمل حتى الشهر، بل هناك - في ذات الحوش - بصات لم تكمل اليوم، حيث سخنت مايكيناتها فسحبوها من الشارع و(ركنوها في الحوش)، ولاتزال .. هذا بعض الحصاد.. ولاتسأل نفسك ياصديقي - بسذاجة - عن المواصفات والمعايير واللجان الفنية وكيفية إختيارها لبص لايكمل يوما أو شهرا أو عاما في الطرقات.. لاتسأل تلك الأسئلة الساذجة، فأنت في السودان، حيث الفساد يمشي على ساقين تحت سمع وبصر الناس والمسماة بالحكومة ..يلا، تابع بقية الحصاد، ولكن تحلى بالصبر..!!

** تلك البصات - المكدسة في الحوش - ماركات يوتونق و تاتا ومارسيدس، ليست جديدة بالكامل، بل فيها المستعملة أيضا منذ الأعوام (1997، 1999، 2000)، وهذا يعني بأن الحكومة التي تحظر إستيراد الناس للسيارات المستعملة، هي ذات الحكومة التي تمنح لشركاتها تحويل بلادنا إلى (سلة نفايات) الصين والأمارات ..مع ذلك، أي رغم انها نفايات، أسعارها على حسب توالي تلك الماركات (84 الف دولار، 72 الف دولار، 22 الف دولار) سعر البص.. بفطنتكم - أيها الأفاضل - تكونوا قد توصلتم إلى (أحجام العملة الحرة) الذي أهدرتها الشركة في فواتير شراء تلك البصات.. ومع ذلك، أي كان إهدار العملة الأجنبية وحده لايكفي، يتواصل الإهدار بالعملة الوطنية أيضا، خصما من غذاء وكساء ودواء المواطن..إذ يقول مدير الشركة - بلا خوف أو حياء - بالنص (الشركة تخسر يوميا 8 مليون جنيها).. وبمنتهى البراءة يجمع تلك الخسائر ويقول (يعني خسرنا زي 700 مليون

جنيه في السنة الفاتت) ..أي وهم يحتفلون بعيد الميلاد الأول خسروا سبعمائة مليون جنيها فقط لاغير، بجانب (200 بص)..ثم يقول مدير الشركة بمنتهى البراءة أيضا (لاتوجد إسبيرات لهذه البصات في السودان) ..أي بعد إستجلابهم للبصات إكتشفوا عدم توفر إسبيراتها بالسودان، ولذلك لم يجدوا حلا غير (يركنوها في حوش سباق الخيل)..ثم يصف الخضر كل تلك الخسائر قائلا (ده شئ طبيعي، وانها عثرات البداية)، قالها هكذا، بكل بساطة، ثم وعد الشعب بأنهم بصدد إستجلاب (300 بصا)..وعليه، إن كانت كل تلك الخسائر التي تحتفل بها الشركة في عيد ميلادها الأول هي (عثرات البداية)، فلنترقب عيد الميلاد الثاني لنحتفل معها ب(عثرات النهاية) .. ولك الله يا بلد ..!!

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة
إلى رئاسة الجمهورية .. كارثة مرتقبة ..!!

الطاهر ساتي
السوداني - 2011-09-25

نقاط من المقال:

- لقد نجحت هيئة الحج بإمتياز في إحتكار النقل البحري لشركة نما، بحيث لم يكن العطاء عالميا وكذلك تلكأت في إعتماد شركة أخرى - مستوفية الشروط - شهرا ونيف، حتى تتعاقد القطاعات الولائية مع تلك الشركة المراد لها الإحتكار..
- ولكم أن تتخيلوا أيها الأفاضل مخاطر المغامرة التي تكدس كل ضيوف الرحمن - 14/ 16 الف حاجا - في بواخر شركة واحدة، رغم توفر مئات الشركات العالمية التي لم تسمع بعطاء الهيئة وكذلك رغم توفر بواخر شركة اخرى سمعت بالعطاء ونافست ونالت ولكن أبعدوها بتأخير فحص وإعتماد بواخرها

** الهيئة العامة للحج والعمرة، كما السواد الأعظم من مؤسسات الدولة ومرافقها العامة، لاتستلهم تجارب الآخرين ولا تستفيد من تجاربها ذات المحن و الكوارث..نعم هي هيئة تضج دهاليزها بالملفات القذرة التي أزكمت صفحات الصحف وأنف الرأي العام قبل شهر ونيف، وهي الملفات التي تحقق فيها اللجان بسلفحائية غريبة، و لايزال مديرها العام موقوف عن العمل لحين إكتمال التحري والتحقيق في قضايا فساد أو ربما لحين تناسي الرأي العام تفاصيل تلك القضايا..ومع ذلك، أي رغم كل تلك الفضائح التي لم تتبخر من ذاكرة الناس بعد، لاتزال الهيئة تمضي قدما نحو تحقيق المزيد من الفضائح في عالم الفساد والمفسدين.. وهذا يؤكد، بما لايدع مجالا لأي شك، بأن الفساد والتجاوزات والمخالفات في مؤسسات بلادي لم تعد معقودة بزيد من الناس، بحيث إذ تم إيقافه توقفت التجاوزات إنتهى الفساد، بل آفة التجاوزات والإخفاقات والفساد صارت نهجا يرضعه زيد و يشبع منه ثم يترجل طوعا أو يعفى مكرها، ليواصل عبيد في رضاعة ذات النهج.. بدليل، إقرأ ما يلي ..!!

** للاسف، لم تطرح الهيئة العامة للحج عطاءات نقل ضيوف الرحمن إلى الشركات العالمية بشفافية تخاطب كل شركات الدنيا والعالمين بواسطة وسائط الإعلام العالمية والإقليمية، كما تفعل هيئات كل الدول في مواسم الحج.. بل

إكتفت بطرح العطاء بنهج (زيتنا في بيتنا)، بحيث إتصال هنا وآخر هناك ثم بعض الهمس الذي يصل الي الشركات المستهدفة فقط. لقد كان طرح العطاء هزيلا وضعيفا ومعيبا، بحيث ينبئ بأن الهيئة لاترغب في توسيع دائرة المنافسة.. ولقد كان.. لم يجد عطاء الهيئة حظا من التقديم والمنافسة هذا العام إلا من قبل شركتين فقط لاغيرهما.. إحداها مصرية واسمها نما، والأخرى سعودية واسمها برشا..هذه وتلك، فقط لاغيرهما، من كل شركات الدنيا والعالمين..لماذا هذا العزوف أو فلنقل : هذه المقاطعة؟.. ليس لأن الشركات العالمية مضربة عن العمل وزيادة أرباحها، وليس لأن هناك قرارا دوليا يحاصر السودان ويمنع الشركات العالميةعن نقل ضيوف الرحمن.. لا، ما لهذا ولاذاك هذا العزوف الذي إختزل قائمة التنافس في شركتين لا ثالثة لهما، بل لأن نهج الهيئة يستهوى إختزال المنافسة ومغرم بالإحتكار..بدليل، إقرأ ما يلي أيضا ياصديقي القارئ، لتصاب بدواربحر وغثيان البر..!!

** بعد أن تقدمت شركة نما و شركة برشا بأوراقهما للهيئة، وتأكدت لجنتها من إستيفائهما لشروط المنافسة، رأت الهيئة أهمية فحص بواخرهما والتأكد من صلاحيتهما..سافر الوفد - برئاسة المدير العام المكلف - إلى قناة السويس، حيث ترسو بواخر نما وبرشا.. وبدلا عن فحص كل البواخر، إكتفى وفد الهيئة بفحص بواخر شركة نما فقط، ثم عاد الي الخرطوم رغم رجاءات شركة برشا بأن تتم عملية فحص بواخرها أيضا، ولكن الوفد - لشئ في أنفس الأعضاء - رفض كل الرجاءات وعاد الى الخرطوم، وإعتمد شركة نما ناقلا بحريا لضيوف الرحمن، وخاطب الحكومات الولائية وقطاعاتها بهذا الإعتماد..ولكي لاتثير شركة برشا غبار التظلم في الصحف ومكاتب السلطات العليا، عاد ذات الوفد - برئاسة المدير العام المكلف أيضا- مرة أخرى، إلى قناة السويس أيضا، وفحصت بواخر شركة برشا، ثم عاد الى الخرطوم وإعتمدها ناقلا بحريا لضيوف الرحمن وسلمها خطاب الإعتماد، ولكن بعد شهر ونيف من مخاطبة الحكومات الولائية وقطاعاتها بخطاب إعتماد شركة نما المنافسة في ذات العطاء.. نعم أيها الأفاضل، تلكأت الهيئة - بلا أي سبب إداري أو هندسي - في إعتماد شركة برشا شهرا ونيف، وما إعتمدتها إلا بعد أن تأكدت بأن كل القطاعات الولائية قد تعاقدت مع شركة نما.. ولذلك، لم يكن مدهشا لشركة برشا حين أخطرت القطاعات بخطاب إعتمادها ناقلا بحريا لحجاجها، بأن تتلقى من القطاعات رد من شاكلة (إعتماد شنو يا برشا ؟، نحن زماااان حجزنا في شركة نما بأمر الهيئة)..!!

** نعم هذا مايحدث حاليا يا رئاسة الجمهورية..اناشدك أيتها الرئاسة رحمة بالحجاج، وليس لمحاسبة المفسدين، فهؤلاء أقوى من المحاسبة.. نعم لقد نجحت هيئة الحج بإمتياز في إحتكار النقل البحري لشركة نما، بحيث لم يكن العطاء عالميا وكذلك تلكأت في إعتماد شركة أخرى - مستوفية الشروط - شهرا ونيف، حتى تتعاقد القطاعات الولائية مع تلك الشركة المراد لها الإحتكار..ولكم أن تتخيلوا أيها الأفاضل مخاطر المغامرة التي تكدس كل ضيوف الرحمن - 14/ 16 الف حاجا - في بواخر شركة واحدة، رغم توفر مئات الشركات العالمية التي لم تسمع بعطاء الهيئة وكذلك رغم توفر بواخر شركة اخرى سمعت بالعطاء ونافست ونالت ولكن أبعدوها بتأخير فحص وإعتماد بواخرها ..نرى أن تتدخل رئاسة الجمهورية بالتحقيق والتحري، ثم معالجة الأمر عاجلا .. إذ لايعقل أن تضع الهيئة كل البيض في سلة واحدة، وتجربة باعبود المأساوية - قبل عامين- لم تسقط من ذاكرة الحجاج، إذ إحتكرت النقل ثم تسببت في تكدس الموانئ بالحجاج عندما تعطلت باخرتها..ولذلك، نحذر من وقوع كارثة تكدس أخرى من جراء هذا الإحتكار الحالي ..لماذا كل هذا الفساد يارئيس الجمهورية؟، وإلى متى كل هذا القبح يا النائب الأول لرئيس الجمهورية ؟، وهل

صار قدرا أن يصطلي الحاج السوداني - في كل موسم - بافعال فئة كهذه يا نائب الرئيس؟.. يا عالم والله العظيم حرام وعيب، أن تنتهج الهيئة العامة نهج الإحتكار - بكل هذا الخبث، وليس الذكاء - تحت سمع وبصر الرئاسة والوزارة والراي العام، ليدفع ضيوف الرحمن الثمن تكدسا وزحاما ورهقا .. رجاء، ورجاء، ثم رجاء إجتهدوا فقط في فك هذا الإحتكار المحفوف بالمتاعب والمخاطر، أما محاسبة سادة الهيئة على تلك التجاوزات (قنعنا منها)، ولن نزعجكم بطلبات المحاسبة ..!!

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة
حجاج للبيع !!

عبد الباقي الظافر

التيار - 2011-10-24

نقاط من المقال:

- أمس نشر زميلنا أحمد عمر خوجلي تحقيقاً جديداً في مفاسد هيئة الحج والعمرة.. هل تصدقون أن أحد شيوخ الصوفية نال تصديقاً من وزارة الأوقاف بعدد سبعين فرصة حج.. الشيخ باعها في السوق الأسود بسعر ثلاثة ملايين للرأس الواحد.. فوق البيعة تمويل حجته بالكامل وإرسال خادمته إلى أندونسيا

وجد موظف الدرجة الخامسة نفسه وحيداً في حرب جنرالات الحج والعمرة.. الموظف المقهور شاء حظه العاثر أن يرد اسمه في التحقيق الذي نشر في هذه الصحيفة باسم (كواليس الحج والعمرة).. سكرتير المدير العام وجد نفسه يواجه أخطاء الكبار.. كل ما فعله مدير عام الهيئة الجديد أن شكل مجلس تحقيق يتهم هذا الأفندي بتسريب معلومات للصحافة. كان ذلك ثمرة تحقيقنا الأول.. أمس نشر زميلنا أحمد عمر خوجلي تحقيقاً جديداً في مفاسد هيئة الحج والعمرة.. هل تصدقون أن أحد شيوخ الصوفية نال تصديقاً من وزارة الأوقاف بعدد سبعين فرصة حج.. الشيخ باعها في السوق الأسود بسعر ثلاثة ملايين للرأس الواحد.. فوق البيعة تمويل حجته بالكامل وإرسال خادمته إلى أندونسيا.. الشيخ لم ينسَ نصيبه حتى من فرق العملة بين السعرين الأبيض والأسود. صاحب الوكالة الذي اشترى من صديق الوزير بعد أن ضرب (خماسيها في سداسيها) وجد أنه خاسر لا محالة إن تتبع رغبات الشيخ وطلباته.. ذهب مدير الوكالة للهيئة العامة للحج واجتمع برئيس مجلس الإدارة شخصياً.. هل تصدقون أن الهيئة ما زالت تطالبه بإحضار تفويض من الشيخ الصوفي حتى يتم الإفراج عن الجوازات المعتقلة لحين دفع القسط الثاني من عملية الشراء والبيع. نترك صاحب الوكالة وحجاجه المنتظرين.. نمضي إلى مكتب مدير الهيئة الجديد الشيخ آدم جماع.. المدير المكلف ترأس وفدا لتفتيش بواخر في موانئ مصر.. وبما أن الشيخ ليس مهندساً ولم يدرس فندقة وسياحة يصبح السؤال لماذا يكلفه المدير نفسه رهق السفر والترحال.. الإجابة تأتي في طيات رحلة أخرى.. هذه المرة يقود الشيخ جماع وفداً آخر إلى العربية السعودية للإشراف على عملية توظيف

عمالة محلية وشراء بعض احتياجات بعثة الحج من السوق السعودي.. التحليل يقول: إما أن الشيخ لا يثق في مرؤوسيه، وإما أنه يسعى لجمع فوائد السفر من العملات الصعبة. في أي بلد محترم عندما تقع مثل هذه الفواجع يبادر المسؤول الأول عن الإدارة بالاستقالة.. إن لم يفعل وحدثته نفسه الأمارة بحب السلطة بغير ذلك.. فلن يجد وقتها غير الإقالة والتوبيخ.. فعلها وزير الدفاع البريطاني.. استقال الرجل لأنه وفر وظيفة لأحد أصدقائه. في هذا البلد يكافأ الوزراء على الفشل.. الوزير أزهري التيجاني يتم الترتيب لتعميده سفيراً في ليبيا.. وحسين خوجلي بلغة دبلوماسية ينصح ولاة أمورنا أن هذا الرجل لا يصلح للتصدير.. ويبدو أن مسؤولينا لا يقرأون الصحف.. النائب الأول في رحلتيه لأرض الربيع العربي في مصر وليبيا لم يجد من الـ (77) وزيراً أحد يرافقه إلا وزير الإرشاد والتوجيه الدكتور إزهري التيجاني. من الممكن أن نصبر على هذه الإخفاقات ولكن عندما يصل الأمر إلى الشعائر الدينية يصبح الصمت ضرب من العار.. سمعنا أن أنصار بعض الحكومات الفاسدة يغتنون من الاتجار في السكر.. وبعضهم يحتكر الحديد والاسمنت. وفريق يسوق الدواء الفاسد.. ولكن أن يتم بيع الحجاج بالرأس فهذا لم يأتِ إلا من حكومتنا هذه.

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

مدير الأوقاف يتهم (الحج والعمرة) بتبديد اثنين مليار على شركة مجهولة

احمد عمر خوجلي

التيار

اتهم د/ الطيب مختار أمين ديوان الأوقاف جهات اعتبارية وأفراد بالطمع للاستفادة من عقارات ديوان الأوقاف والسعي إلى تشويه صورة الديوان ومحاولة الصاق تهم الفساد المالي بإدارته مؤكداً أنه يتحدى أي جهة (حفرت) أن تثبت أي فساد لهم وقال أنهم واثقين من موقفهم وجاهزين للمحاسبة والمساءلة أمام أي تهم تتعلق بالفساد حين ذاك نافياً أن يكون ديوان الأوقاف مسئولاً عن مبلغ ستة ملايين وأربعمئة ألف ريال سعوديّ جاء ذلك في رده على تعقيب صادر عن الهيئة العامة للحج والعمرة نشرته التيار في الثالث عشر من ديسمبر الجاري، وقال الطيب مختار فيه إن المبلغ المذكور مدرج كاملا في ميزانية مراجعة الهيئة للعام السابق وكذلك في تقرير المراجع العام الذي تمت مداولته في المجلس الوطني مؤخراً تحت بند تجميع صكوك الاوقاف ولفت الطيب النظر لأن الهيئة أدرجته في تقاريرها للأعوام 2006م و2007 م و2008 م مستفهماً عن سبب إدراجها في ميزانية العام 2010م مرة أخرى، سائلاً عن الشخص المسئول الذي صادق على صرف هذه المبالغ، وعلى أي بند وأين هي مستندات صرفها مؤكدا أن ما أنفق على الأوقاف هو مبلغ ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف ريال انفقتها الهيئة العامة للحج العمرة بتصديق من مديرها العام واعتماد الوزيرالمسئول وقتذاك حيث كانت أوقاف الخارج تتبع للهيئة العامة للحج والعمرة - وتمت بها إعادة صكوك أوقاف تصل قيمتها ثلاثمائة وخمسين مليون ريال مشيرا لأن الفرق بين المبلغ المثبت في ميزانية الهيئة العامة للحج والعمرة وديوان المراجع العام في تقريره وبين ما صرفته الهيئة على أوقاف الخارج يفوق الاثنين مليون وستمائة جنيه ورجح أن المبلغ المذكور تمت به معالجة اختلالات في صرف هيئة الحج والعمرة حاولت تغطيتها بالحديث عن

مسئولية الأوقاف عن الأموال المذكورة وألمح إلى تجاوز صرف هيئة الحج والعمرة لمبلغ خمسة ملايين جنيه من ميزانيتها المصدقة للعام 2010م، وضرب الطيب مثلا على اختلالات الصرف أيضاً بمصادقة المدير السابق أحمد عبد الله ومدير الشئون المالية والإدارية المدير المكلف الحالي آدم جماع على مبلغ اثنين مليون جنيه من مالية الهيئة لشركة مغمورة لا يعرف عنوانها أحد وأشاروا إلى أن دفع المبلغ للشركة المذكورة تمّ لغرض الاستثمار داعيا لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس الوطني للتقصي حول هذا الأمر.

http://www.altayarnews.net/shownewstxt.aspx?cno=32991

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

رشوة للتيار لتغيير مجرى التحقيق !!

التيار - 2011/08/03

نقاط من المقال:

- من الجانب الآخر كان الشيخ أحمد عبدالله متحدثا.. استغربت أن الشيخ كان يستخدم هاتفا غير هاتفه ذو الرقم المميز
- أخيراً أدخل الرجل يده في جيبه.. أخرج حزمة من النقود تبلغ مليون جنيهاً بالقديم

مدير الحج الموقوف طلب مني الاتصال بمدير مكتبه الذي يحمل أمانة حامل الرشوة قال إنه مجاهد ومرسلها حج خمس عشرة مرة. مقدم الرشوة طالب بمراجعة التحقيق قبل النشر. أخبرني الرجل أنه جاهز لمزيد من الدفعيات فقط على أن أتصل. ترددنا كثيراً في نشر تفاصيل هذا المسلك المحزن المخجل.. لكننا رجحنا أن النشر يمنع تكرار مثل هذا المسلك.. فالصحافة الحرة لسان الشعب وتجوع الحرة ولا تأكل بثديها. لكن يبدو أن نظرة بعض المسؤولين للصحافة أنها تعمل بـ(شحن الرصيد).. وبكل أسف حتى هذا (الشحن) لا يحتاج إلى رصيد كبير. ولو كانت الرشوة تدفع لنا من أموال من يدفعونها لهان الأمر بعض الشيء. لكنها من أموالنا نحن الشعب.. الذي تطارده الجبايات وتقهره إيصالات التحصيل. على كل حال.. إليك بالتفصيل.. وقائع ما تعرضنا له من رشوة.. وسنستمرّ بعد ذلك في نشر التحقيق الصحفي حول هيئة الحج والعمرة. مرحباً أحمد عبدالله على الهاتف. الوقت ظهراً..هاتفي ينبئني بمكالمة.. من الجانب الآخر كان الشيخ أحمد عبدالله متحدثا.. استغربت أن الشيخ كان يستخدم هاتفا غير هاتفه ذو الرقم المميز.. فهمت منه أنه يشعر بأن هاتفه مراقب.. لم يتحدّث الشيخ طويلاً.. أبدى استحساناً على الحلقة الأولى من تحقيق حول كواليس ما يدور في هيئة الحج والعمرة واستغرب دقة المعلومات.. دلف مباشرة نحو هدفه من المحادثة.. سألني إن كنت تعاملت من قبل مع مدير مكتبه.. أجبت بالنفي.. منحني رقم مساعده وقال لي سيأتي لك بأمانة.. قلبي حدثني أنها رشوة.. اتّصلت على رئيس التحرير وعبرت له عن هواجسي.. عثمان ميرغني طلب مني مجاراتهم في الأمر. لقاء في فندق على شاطئ النيل. المشهد كأنه فيلم بوليسي مثير.. اتصلت بالوسيط الذي طلب رؤيتي في الحال.. حدّدت له فندق القراند فيلا هوليدي عند الرابعة

عصراً.. عدت لزميلي أحمد عمر خوجلي.. طلبت منه إعداد الكاميرا والمسجّل والتوجه إلى الفندق المعني.. سبقنا إلى الفندق مساعد أحمد عبدالله.. نصبنا المسرح بشكل جيد.. أحمد وإحدى الزميلات الصحفيات جلسوا في داخل كافتريا الفندق.. كانا مثل عاشقين.. جلست في منضدة تجاورهما.. وصممنا الأمر بحيث يجلس ضيفنا الكبير في الاتجاه المضادّ.. جاء الرجل في الموعد.. شاب في منتصف الثلاثينات.. سجلّه يقول إنه من الإسلاميين الذين حاربوا في الجنوب.. بعد المفاصلة قيد الرجل في جبهة المنشية.. ثم بعد أقل من عامين عاد إلى ضفة المؤتمر الوطني.. له علاقة ومعرفة بـ أحمد عبدالله منذ زمن طويل.. عندما تم تعيين أحمد عبدالله مديراً للحج والعمرة لم يكن يعرف شخصاً في مؤسسته الجديدة إلا هذا الموظف.. أحمد يقربه ويجعله مديراً لمكتبه وكاتماً لأسراره ومنسقاً لتعاملاته الخاصة مع الإعلام وربما مع غير الإعلام. رشوة بالصوت والصورة في بهو فندق الهولدي فيلا (الفندق الكبير سابقاً) بدأ الرجل متحفظاً في الكلام.. أبدى إعجابه الشخصي بكتاباتي الراتبة.. علق على ذلك أنني أبدو معارضاً للحكومة.. كأنما يتلمّس تصنيفي سياسياً.. وكان يحمل ظرفاً كبيراً.. بدأ ينثر محتويات المظروف.. عبارة عن أوراق بها معلومات عامة عن الهيئة.. أخبرته أنني أحفظ هذه المعلومات عن ظهر قلب.. أخيراً أدخل الرجل يده في جيبه.. أخرج حزمة من النقود تبلغ مليون جنيهاً بالقديم.. هنا بدأ زميلي أحمد من جانب خفي في التقاط الصور، فيما كان المسجل يلتقط بوضوح عبارات الرجل.. وضع الضيف المبلغ على الكرسي المجاور، وهو يخبرني: "دي أمانة من شيخ أحمد عبدالله".. عندما رأى ارتباكي فسّر الأمر باعتباره احتجاجاً على قلة المبلغ المدفوع.. أخبرني أنهم يدركون أن الحصول على المعلومات يكلّف الكثير من المال.. وأوضح لي أن هذه الدفعة الأولى.. في حالة الحاجة إلى مزيد من المال فقط اتّصل.. خرج الرجل مسروراً.. عدت وزميلي أحمد عمر خوجلي إلى السيد رئيس التحرير.. سلمناه مبلغ الرشوة ووثقنا المشهد بالصور التى تحكي لفساد لا يمكن تخيله. الدفعة الثانية رشاوي انقضت بضعة أيام ولم ننشر الحلقة الثانية من التحقيق الصحفي الذي يتناول حبايا وكواليس ما يجري في هيئة الحج والعمرة.. مدير مكتب أحمد عبدالله اتصل مستفسراً.. أخبرته أننا بحاجة إلى مزيد من المستندات.. مدير المكتب طلب مني الحضور أو إرسال مندوب.. هنا يتطوع أحمد عمر خوجلي للقيام بالمهمة.. اللقاء هذه المرة خارج مكاتب هيئة الحج والعمرة.. مساعد أحمد عبدالله أيقن أن "الكاش يقلل النقاش".. ناول زميلنا أحمد عمر ظرفاً آخر يحمل كالعادة أوراقاً غير مهمة ومعها مبلغ مليون جنيه (بالقديم).. أحمد عمر يفضّ المظروف، ويشهد زميلنا سائق عربة التيار على المبلغ المستلم.. الآن في ذمتنا مبلغ "اثنين مليون بالقديم". يبدو أنّ دافع الرشوة ظنّ أنّ (ذمتنا) كانت أغلى من المليون الأولى.. فأرسل لنا المليون الثانية على رأي إخواننا المصريين: (كلو.. بتمنو..) أين فلوسنا!! أظنكم الآن تسألون عن مصير أموال الشعب السوداني التي دفعت لنا على سبيل الرشوة.. أموالكم في الحفظ والصون.. بعد تسلّم الرشوة عقدنا اجتماعاً صغيراً مع رئيس التحرير.. رئيس التحرير كان يرى تحويل مبلغ الرشوة إلى منظمة خيرية وإرسال الإيصال لمدير الحج والعمرة.. ومع ورقة نكتب فيها: (أموال الشعب.. ردت إلى صاحبها الشعب). فيما كان رأيي وزميلي أحمد التريّث والانتظار.. هنا اتّصل مدير مكتب الوزير مستفسراً عن الحلقة التي دفع مقابلها. انتحال صفة رئيس التحرير!! صاحب المال الذي ظنّ أنّه اشترى ضمائرنا كرر الاتصالات مستفسراً.. أخبرت رئيس التحرير بهذه الملاحقات.. اتّفقنا على إحكام كمين ومواجهة الراشي.. انتظرته حتّى اتصل.. أخبرته أن المادة جاهزة وأنه بإمكانه الحضور لمراجعة المادة قبل الطبع.. رحّب

بالفكرة وأبدى ملاحظات حول (تأمين!!) وصوله ودخوله إلى مقرّ صحيفة "التيار".. ألم نقل لكم إن القصة كلها أشبه بفليم بوليسي مثير.. أخبرته أن كل شيء سيكون محكماً.. فقط عليه أن يأتي بعد أن يرخي الليل سدوله.. في الموعد المحدد جاء ضيفنا.. الضيف كان حذراً اتصل بي هاتفياً بعد أن أوقف سيارته بعيداً عن مقر التيار.. خرجت إليه، كان مركزاً بالكامل على مسألة دخوله.. سألني إن كانت الأجواء مهيئة بصورة آمنة. في بيتنا راشي!! قبل وصوله بدقائق قمنا بإعداد المسرح.. رئيس التحرير أخلى مكتبه.. تمكنّا من إعداد الشهود.. وصل ضيفنا انسرب إلى داخل المكتب كلمح البصر.. جلست بجواره، وشرعت في فتح جهاز الـ(لابتوب) الذي من المفترض أن يحوي مادة التحقيق الصحفي بالصورة التي يريدها هو أن تنشر.. و المراد مراجعتها للتأكد من أنها فعلاً تظهر الحقيقة بالوجه الذي يراه هو أو من يمثله.. مفاجأة لم يكن يتوقعها الضيف.. بدلاً من التحقيق الصحفي (المزور والمحور) عرضنا عليه صوره داخل فندق القراند فيلا.. أصيب الرجل بانهيار، هنا بدأ الشهود يدخلون الواحد تلو الآخر.. المسجل كان يسجل لحظات اعتراف نادرة.. الكاميرا وثقت لكل مشهد من المشاهد.. رئيس التحرير أعاد للرجل كل مبالغ الرشاوي المدفوعة.. أخبره أن (التيار) صحيفة يملكها الشعب السوداني.. ملكية حقيقية وليس مجازاً.. لأن الشعب هو من يدفع مرتبات العاملين فيها.. يدفعها القراء من حرّ مالهم بالجنيه الذي يشترون به نسخة الصحيفة كل صباح.. وأنّ ذمتها لا تشترى ولا تباع. الدفاع عن الشيخ أم عن النفس!! قس زخم الحصار.. أقرّ مدير مكتب أحمد عبدالله بحجم الخطأ الذي ارتكبه.. طلب منحه فرصة لتصحيح الخطأ.. سألناه: لماذا فعلت ذلك.؟.. لم تكن إجابته حاضرة.. أقر أنه دفع الرشاوي من حرّ ماله ليدافع عن رئيسه الموقوف أحمد عبدالله المدير السابق لهيئة الحج والعمرة.. قال إنها ليست المرة الأولى التي يتصرف فيها نيابة عن الشيخ أحمد عبدالله.. وأنه اعتاد أن يدفع وليس بينه والشيخ حساب.. قلنا له أنت موظف بسيط من أين لك بكل هذه الأموال.. لتدفعها (رشاوي).. كانت كل محاولاته منصبة ليتحمل المسؤولية بصورة شخصية.. و(يشيل) التهمة نيابة عن رئيسه.. أخيراً جمع الرجل كل مبالغ الرشاوي التي قدمها لنا وغادر مكتبنا. ونواصل .. التحقيق..!! هذه التراجيديا تنطح بكل قوة في ذمة السلطة الرابعة. لأن مجرد إحساس مسؤول كبير أن ضمير الصحافة له ثمن. يعني أن هناك من السوابق ما قد يشجع مثل هذا السلوك.. ومن هنا نرسل صوتنا للمجلس القومي للصحافة والاتحاد العام للصحافيين السودانيين لتقييد هذه الواقعة في سجلاتهما.. فنحن مهمتنا الصحفية تنحصر في المرافعة أمام الشعب.. فلسنا شرطة مباحث أو سلطة مقاضاة.. ونواصل غداً بإذن الله نشر الحلقة الثانية من التحقيق الذي أرادوا تعويقه وتحريفه بالرشوة.. وأنتم تنتظروننا لغد تذكروا.. أن الذي نتحدث عنه هو هيئة لواحدة من أهم شعائر الدين.. الحج.. والعمرة!!..

http://www.altayarnews.net/shownewstxt.aspx?cno=27040

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

تحصيل 275 جنيها على كل جواز لصالح هيئة الحج والعمرة

منال سعد الدين

صحيفة التيار

نقاط من المقال:

- منددين في ذات الوقت بما أسموه باستنزاف إدارة العمرة لهم بتحصيلها مبلغ 275 جنيهاً عن كل جواز لإدارة العمرة رغم حلها من قبل الهيئة العامة للحج والعمرة

وكشف عدد من أصحاب وكالات السفر والسياحة العاملة في تقديم خدمات الحج والعمرة بوجود تزوير في شعبة الوكالات فيما يتعلق بالتاهيل مشيرين إلى وجود أيادي خفية تمتد لهيئة الحج والعمرة نفذت الأمر وفق أجندة خاصة بها، منددين في ذات الوقت بما أسموه باستنزاف إدارة العمرة لهم بتحصيلها مبلغ 275 جنيهاً عن كل جواز لإدارة العمرة رغم حلها من قبل الهيئة العامة للحج والعمرة. وهددت ثلاثون من وكالات السفر باعتصامهم أمام البرلمان وداخل هيئة الحج والعمرة للظلم الذي وقع عليهم من قبل اللجنة المكوّنة من شعبة الوكالات والهيئة العامة للحج والعمرة الناتج عن تدخل الهيئة المخالف لقرار المحكمة الدستورية القاضي بأن يؤول تأهيل الوكالات واختيارها لوزارة الثقافة والإعلام ولاية الخرطوم. وناشدوا خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدوه أمس رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ووزير الأوقاف لرفع الظلم عنهم وإصدار قرار بإلغاء كافة القرارات التي اتخذتها الهيئة بمخالفة قرار المحكمة الدستورية وقرار مجلس الوزراء وكف يد الهيئة عن التدخل في أعمال غيرها. وأكد شاذلي عبد الكريم صاحب وكالة القضارف للسفر والسياحة بإدخال الشعبة لعدد من الوكالات الجديدة والغير مؤهلة تتبع لأصحاب في سلطة الحج والعمرة فيما تم إبعاد ثلاثون وكالة مطابقة للشروط، مشيراً إلى وجود تجاوزات كثيرة من قبل الشعبة

http://www.altayarnews.net/shownewstxt.aspx?cno=25896

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

رفض مدير الحج التصديق بنثرية (200) مليون للوزير فبدأت الحرب

عبد الباقي الظافر

التيار - 8 /8/ 2011

نقاط من المقال:

- مصادر أكدت لنا أنّ الوزير أزهري التيجاني طلب نثرية شهرية تبلغ (200) مليون جنيه تدفعها هيئة الحج والعمرة أول كل شهر
- بالفعل سلّمت سكرتارية الوزير نثرية قدرها خمسة آلاف ريال سعودي
- نثرية جيب بمبلغ عشرة آلاف ريال وبعدها بأيام يستقبل الوزير مبلغ (18) ألف ريال سعودي
- رئيس مجلس الإدارة يتقاضي (2500) جنيهاً عن عمله غير الراتب.. المبلغ يقارب مرتب بروفيسور في جامعة حكومية

خصوم الوزير بدأوا في استخدام كل الأسلحة ..إنّها حرب الإخوان والأنداد وكسر العظم .. الملفات تبدأ من العام ولا تنتهي في الخاص بل تتوغل إلى الخاص جدا.. مصادر أكدت لنا أنّ الوزير أزهري التيجاني طلب نثرية شهرية تبلغ (200) مليون جنيه تدفعها هيئة الحج والعمرة أول كل شهر.. النثرية حسب رأيه ستستخدم للإنفاق في سبيل الله.. بعد ثلاثة شهور توقفت الهيئة عن الدفع.. ليس لغموض بنود الصرف بل ببساطة لأنّ الوزير لم يخل عهد النثرية لعدد من الشهور.. مصادر أكّدت أنّ ميزانية الدعوة من الصعب ضبطها.. معظم أبواب الانفاق تمثل جماعات صوفية وخلاوي لتدريس القرآن ومساعدات فردية.. الصرف على هذه البنود يتم نقداً وأحيانا في شكل مواد عينية. التوقف للتزود بالنقود!! أمّا حكاية التوقف للتزود بـ(النقود) في جدة.. فهي فاجعة تبين حجم الهاوية التي انحدرت إليها هيئة الحج والعمرة.. التي تجمع المال من حجاج ضعفاء كل ذنبهم أنّ المنادي ناداهم فلبوه بعد أن باعوا ما يملكون.. فإذا بهذه الأموال تفيض كالسيول في جيوب لا ترحم. الوزير أزهري التيجاني سافر إلى العاصمة اليمنية في مهمة رسمية .. تدفع له الدولة نثرية عادية مثلما تفعل في سفريات كل الوزراء.. لكنّه في طريق العودة توقف في جدة.. هيئة الحج والعمرة – من فرط كرمها- اعتبرت التوقف بغرض التزود بالوقود (أو بالأحرى النقود).. بالفعل سلّمت سكرتارية الوزير نثرية قدرها خمسة آلاف ريال سعودي.. الخير كثير ولا رقيب أو حسيب.. ولم يشاءوا أن يزعجوا الوزير بالتفاصيل.. حملوا الأمانة لسكرتيره الشخصي.. الوزير بعد أن وصل الخرطوم علم بالأمر أنّ (هديّة) هيئة الحج والعمرة له بمناسبة توقفه في جدة كانت خمسة آلاف ريال.. أمر بإرجاعها إليهم.. من يحاسب على مثل هذا التصرف.. هل أمر الوزير بالتحقيق في (السهولة) التي يصرف بها مال الله.. هل سأل الوزير نفسه كم من الوزراء مرّوا بجدة وتزوّدوا بـ(النقود).. كم من المسؤولين الآخرين.. من يملك مفتاح هذه الخزائن الخرافية.. الله أعلم. حافز لجنة توزيع الحوافز حكاية الحوافز في هيئة الحج والعمرة يشيب من هولها الولدان..!! هل سمعتم بقصة (لجنة توزيع الحوافز) التي طالبت بحافز عن عملها في توزيع الحوافز.. هنا في هيئة الحج والعمرة..الرسوم التي يدفعها الحاج والمعتمر يتم توزيعها على العاملين عليها.. رئيس بعثة الحج في العام قبل الماضي كان وزير الإرشاد نفسه.. الوزير كان يرى أن يتم تحفيزه من مجلس الوزراء باعتباره في مهمة رسمية.. وقدّم الوزير طلباً رسمياً لوزير المالية يطلب حقه بالعملة الحرة في مهمته في (خدمة الحجيج!!).. وزير المالية وقتها الزبير أحمد الحسن رفض التماس الوزير.. ولكن هنالك من داخل بعثة الحج من (يفهمها طائرة!).. نثرية جيب بمبلغ عشرة آلاف ريال وبعدها بأيام يستقبل الوزير مبلغ (18) ألف ريال سعودي.. مصادر أكّدت أنّ الوزير رد للخزينة المبلغ الأخير.. مصدر مطلع أكد أنّ حوافز الكبار في موسم الحج تصل إلى (120) ألف ريال سعودي للشخص الواحد.. كم يا تُرى يحتاج المغترب السوداني في جدة ليحصل على مثل هذا المال.. ربما عمره كله. هيئة الحج تبرر ضخامة الحوافز التي تتكرم بها بسبب تطبيقها لائحة مجلس الوزراء التي تنظم النثريات والبدلات في حالة السفر إلى خارج السودان.. ولكن متعة الدهشة تكتمل عندما تعلم أن هنالك موظفين في هذه الهيئة يقضون نصف العام في مهمة رسمية.. ويقبضون الحوافز.. الحج على حساب الشعب حكاية الحوافز التي تنزل كالمطر على رأس مسئولي الحج والعمرة اللوائح للأسف تبررها.. رئيس مجلس الإدارة يتقاضي (2500) جنيهاً عن عمله غير الراتب.. المبلغ يقارب مرتب بروفيسور في جامعة حكومية.. أعضاء مجلس الإدارة ينال كل فرد منهم (2000) جنيه هذا غير الحوافز الأخرى في الأعياد والمواسم.. الحج المجاني (والصحيح الحج

على حساب الشعب) كان بنداً مفتوحاً في الموسم الماضي ذهب كل مديري الهيئة السابقين في رحلة حج مجانية مكافأة سياحية للخدمة الطويلة الممتازة. لن أتحدث اليكم !! حاولت (التيار) استقصاء أمر الحوافز الضخمة التي ينالها أعضاء مجلس الإدارة إلا أنّ رئيس المجلس أحمد البشير عبد الهادي ظل يعتذر باستمرار.. في آخر اتصال أوضح الشيخ بجلاء أنّه لن يتحدث الينا أبداً ووجهنا بالذهاب إلى الإدارة التنفيذية للحج والعمرة.. من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة كيف كتب رئيس مجلس الإدارة خطابا يطالب بتوقيف مدير الحج والعمرة.. المعلومات المتوافرة أنّ الرئيس عبدالهادي كتب مقترحاته باسم المجلس الذي لم يجتمع أصلا. توقيت مناسب للهجوم!! نعود للصراع بين الوزير ومدير عام هيئة الحج والعمرة.. الذي فصلنا فيه في الحلقة الماضية.. أيقن الوزير أزهري التيجاني أنّ التوقيت مناسب للهجوم على أحمد عبد الله مدير عام هيئة الحج والعمرة.. الوزير يتناول الهاتف ويبلغ أحمد عبدالله بقرار إيقافه عن العمل.. أحمد يغضب في وجه الوزير.. الوزير بدوره يضطر لإغلاق الهاتف في وجهه.. فيما رواية أخرى تقول أنّ الوزير لم يجد الجرأة في مواجهة أحمد عبدالله وفضل الوزير أن يحمل مدير مكتبه الرسالة ويسلمها لأحمد عبدالله اينما كان.. الثابت أنّ أحمد عبد الله تسلم خطاب إيقافه جوار المسجد الكبير بالخرطوم. ملاحظات على تكوين لجنة التحقيق عندما فكر أزهري التيجاني في تكوين لجنة تحقيق بدأ ينقب في شخصيات يعرفها جيداً وذلك لأنّه يدرك قوة الخصم.. رئيس اللجنة اللواء طه جلال الدين سبق أن عمل بهيئة العمرة ممثلاً لشرطة الجوازات.. المستشار عوض جعفر تربطه صلة جيّدة بالوزير وعمل معه في وزارة الشباب وكذلك في هيئة الأوقاف.. التيار لم تتمكن من إيجاد أى صلة أو معرفة ببقية أعضاء اللجنة الثلاثة وهم ممثل لجهاز الأمن وممثل لوزارة العدل وممثل للشرطة الجنائية. اللجنة تمثل أمام المتهم!! مصادر أكدت أنّ لجنة التحقيق لم تستدعي أحمد عبدالله بل ذهبت له في مكتبه الذي من المفترض ألا يدخله.. وطلبت اللجنة في اجتماعها الأول مع أحمد عبدالله الذي تمّ في غياب رئيسها اللواء طه جلال الدين إحضار بعض الموظفين الذين يشملهم التحقيق وكذلك طلبت من المدير الموقوف تهيئة مقر.. المدير أمر مدير مكتبه بتهيئة مكتب مجلس الإدارة ليكون مقرا.. (التيار) لاحظت لطف التعامل مع أحمد عبدالله.. وكيف أن اللجنة لم تتعامل مع قرار إيقاف أحمد عبدالله بل إنّ أحد أعضائها أشار للمدير المكلف آدم جماع باللجوء إلى الشرطة إن كان يريد منع أحمد عبدالله من الولوج إلى مكتبه.. ولكن شرطة حماية المنشآت لم تتمكن من منع أحمد عبدالله من دخول مكتبه ومزاولة أعماله. أين التقرير؟ تأكد لنا أنّ التقرير الختامي تمّ رفعه للسيّد وزير الأوقاف في مبنى هيئة الأوقاف.. الوزير كان يرى أنّ المحطة النهائية للتقرير يجب أن تتوقف عنده باعتباره الآمر بتشكيل اللجنة.. معسكر أحمد عبدالله يتكئ على توجيه نائب الرئيس الذي يطلب من لجنة التقصي الإسراع في عملها ورفع عملها بأعجل ما تيسّر.. المعسكر فسّر الأمر باعتبار أنّ التقرير النهائي يجب أن يصل لمكتب شيخ علي... الوزير حاول أن يكسب الوقت ويؤخر التقرير.. طلب أولاً من رئيس اللجنة تلخيص التقرير.. ثمّ كلف لجنة أخرى ترأسها الدكتور الطيب مختار المُقرب من الوزير للتنقيب في الملفات المالية.. بعد ضغوط مكثفة سلّم الوزير وزارة مجلس الوزراء التقرير مصحوباً بملاحظة أنّ هنالك معلومات مازالت تحت التحقيق • .تقرير دبلوماسي التقرير حاول أن يكون منصفاً ودبلوماسياً.. لم يبرىء ساحة أحمد عبدالله تماماً وفي ذات الوقت لم يوجه له اتهاماً مباشراً.. التقرير أكد أنّ مسألة تسرب تأشيرات الحجاج خطأ لا يتحمله أحمد عبدالله وأن جهات من داخل السفارة كانت تتحمل الوزر.. ولهذا قامت السفارة السعودية بمعالجة وتوفيق أوضاع كل التأشيرات المفقودة ماعدا أربعة وعشرين حالة..

في الاتهام الثاني المتعلق بوفورات تحويلات الحجاج (فارق سعر تحويل العملة) خلص التقرير إلى أنّها ممارسة قديمة في الهيئة، وأنّ المبالغ المتوفرة بسبب افتراض هيئة الحج لسعر عملة أعلى صرفت بالكامل على قطاعات الحجاج والأعمال المرتبطة بتيسير شعيرة الحج.. إلا أنّ التقرير يؤكد أن بعض المصروفات لم تكن مطابقة للائحة المالية التي تنظم هذه الأمور. ملامح التقرير الإضافي !! اللجنة المالية التي يترأسها الطيب مختار بدأت عملها بمتابعة حسابات هيئة الحج والعمرة واكتشفت نحو (17) حساباً في مختلف البنوك.. لماذا (17) حساباً بنكياً نترك الإجابة لكم.. ذات اللجنة تابعت بند التبرعات ورأت أنّ المدير تجاوزه بثلاث أضعاف.. بل إنّ اللجنة تابعت شيكاً بـ(20) مليون من المفترض أن يكون ذهب في شكل تبرع لإدارة شرطية إلا أنّ اللجنة اكتشفت أن الشيك لم يمض إلى هدفه مباشرة.. ولاحظت اللجنة أنّ هنالك حسابات تفتح ثم يتم إغلاقها وتصفيرها.. مصادر أكدت للتيار أن الأمر في الغالب لا يبدو مخالفات شخصية لمدير الحج والعمرة بل منهج منظم يفضي بأموال الحج والعمرة لأغراض سياسية متفق عليها، وأنّ دور أحمد عبدالله كان مجرد الوسيط. ملفات شخصية ضد الوزير!! (حمائم السلام) منظمة طوعية يديرها ابن أخت وزير الإرشاد.. سالم الصافي -وهذا اسمه - شاب يمتلىء حيوية.. بجانب منصبه الطوعي يشغل أيضاً مدير مكتب وزير الدولة بوزارة المعادن.. المعلومات كانت تقول أنّ المنظمة هذه تلقت دعماً معنوياً ومادياً كبيراً من الوزير ازهري التجاني.. بعض المصادر أفادت أنّ عربة الوزير المرسيدس الفارهة دخلت البلاد عبر هذه المنظمة ومصدر آخر أفاد أنّ الوزير تلقى شيكاً بمبلغ كبير مسحوباً على أحد البنوك.. ذهبنا إلى مقر المنظمة في شارع 47. لاتوجد حتى لافتة صغيرة يمكن رؤيتها بوضوح تشير إلى المقر سأل زميلي أحمد بعد أن أضناه البحث عن هذه المنظمة المتوارية عن الأنظار برغم أن العالمية مقرونة باسمها.. صاحب البقالة في المبنى المقابل الذي تقوم عليه لم يكن يعلم بوجود هذه المنظمة ولكن موظف أمني بالعمارة تصادف وجوده في البقالة التقط الاسم ولحق بنا، مشيراً إلى أن المنظمة كائنة في هذه العمارة المقابلة للبقالة. البحث عن المدير!! عندما وصلنا المقر لم يكن المدير موجوداً.. ولكنّه لاحقاً اتصل بالصحيفة ثم جاء بنفسه إلى مقر التيار.. الصافي يؤكد أن أزهري التيجاني خاله.. وأنّ المنظمة انشئت لخدمة أهله في محلية ابوزبد إلا أنّها توسعت لاحقا ليشمل عملها مناطق متفرقة من السودان.. سألناه عن الدعم الذي يوفره الوزير أزهري التجاني للمنظمة أقر أنّ الخال أزهري يكتب مذكرات لبعض معارفه لمساعدة المنظمة.. إلا أن مصادر أخرى أكّدت أن الوزير أزهري بدأ مؤخرا في الابتعاد عن قريبه وأكّد أكثر من مرة أن علاقته معه ليست خؤولة مباشرة. العربة الغامضة !! عن العربة المرسيدس الذي يروج خصوم أزهري أنها دخلت إلى حوزته عبر منظمة حمائم السلام.. ينفي الصافي المعلومة جملة وتفصيلا.. ويؤكد أنّ منظمته نالت إعفاءً جمركيا لاثنين من السيارات إلا أنها لم تستخدمه أبداً بسبب قلة الموارد المالية.. مصادر مقربة من الوزير أفادت التيّار أنّ السيّارة الغامضة تتبع للحزب، ولكن مصادر أخرى أفادت أنّ السيارة مُسجلة في السجلات الرسمية باسم أزهري التيجاني عوض السيد.. ملف السيارة الغامضة تمّ استخدامه ضد الوزير أزهري التيجاني أمام القيادة السياسية. ملفات شخصية ضد الوزير!! في خضم الحرب الطاحنة الجائرة بين أزهري وخصومه تطايرت كثير من الملفات الشخصية.. واستخدمت كروت ضغط ضد وزير الإرشاد منها شبهة زواج غير معلن، ومنها أيضاً شقيق زوجة الوزير الذي تمّ تعيينه محاسباً في هيئة الحج والعمرة في عهد الوزير أزهري التيجاني.. خصوم الوزير حملوا الملف إلى أعلى أمام القيادة خاصة أنّ النسيب تربطه صلة وثيقة مع الوزير الذي أخلى له داره في جبرة ليسكن فيها بعد رحيل الوزير إلى منزله الجديد بالرياض.. التيّار لم تتحصل على

معلومات تؤكد إن كان التعيين في المنصب قد تمّ فيه تجاوز لضوابط التعيين. الساقية لسه مدورة..!! لم تنته الفصول بعد.. في هيئة الحج والعمرة أسرار دفينة مظلمة الأركان.. لا أمل في التنقيب عنها.. الأمل كله أن تقتنع الدولة بأنّ ما تفعله هيئة الحج والعمرة ليس إلا تصيد لأموال المساكين من الحجاج.. التي تفيض بعد ذلك وتسيل في أودية الشيطان.. نحن في انتظار صدور قرار حل هيئة الحج والعمرة.!! وإن لم يأت.. فيصبح من حقنا أن نسأل . لمصلحة من؟؟ كل هذا الفساد؟

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

اعترف مدير الحج والعمرة بأنه باع الريال للحجاج بأكثر من سعره فغضب الوزير لهذه الصراحة .

الوزير استعان بالرئيس لتكسير تعليمات على عثمان.

الرئيس اعفي أحمد عبدالله وهؤلاء اعادوه بعد يوم واحد.

بسبب الاوقاف الرئيس هدد بالاستقالة ومكتب علي عثمان طرد الوزير الكباشي.

عبد الباقي الظافر - أحمد عمر خوجلى.

صحيفة التيار - الإثنين 2011/08/08

ملف هيئة الحج والعمرة أكثر تشابكاً مما تخيلنا.. كل معلومة نحصل عليها كانت – مثل المغارة - تفتح لنا أبواباً أكثر غموضاً.. لم نترك مصدر معلومات محتمل إلا ولاحقناه وألححنا عليه إلى أن يستجيب لنا. وصارت المعلومات بين أيدينا كثيرة ومثيرة. أكثر ما يثير الدهشة فيها تشابك الخاص والعام بصورة صارخة في كل ثنايا الحكاية.. تبدو بعض جوانب الحكاية وكأنها في مجملها خلافات في الشأن العام لكن فجأة تطفر قضية خاصة.. وربما خاصة جداً.. في هذه الحلقة نضع بين أيديكم حصاد ما حصلنا عليه من المصادر المهمة والرفيعة.. ولا تزال للقضية وجوه أخرى سنطرقها أيضاً بإذن الله. •

أزهري التيجاني في مواجهة نائب الرئيس.

تركناكم أعزاءنا القراء في الحلقة الأولى بعد أن أصدر وزير الإرشاد قراراً بإعفاء مدير عام هيئة الحج والعمرة الأستاذ أحمد عبدالله.. ولكن الأخير تحدى قرار الوزير نهاراً جهاراً.. مدير الحج والعمرة يسفه قرار وزير الإرشاد ويعود لمقر عمله.. أزهري التيجاني يعود من مأمورية رسمية في الدوحة القطرية.. مناوئو أحمد عبدالله يخبروه أن نائب الرئيس علي عثمان أصدر توجيهاً يسمح للشيخ أحمد عبد الله بممارسة عمله.

غضب الوزير أزهري التيجاني.. فكر في الاستقالة ولم يستطع أن يتخذ القرار الصعب.. في إحدى جلسات مجلس الوزراء يمرر الوزير الغاضب ورقة للشيخ علي عثمان يطلب لقائه بصورة عاجلة.. الرد يأتيه أن اللقاء ممكن بعد هذه الجلسة مباشرة.. كان الأستاذ علي عثمان يدرك أنّ وزيره التيجاني غاضب وأن الصحف قد تحدثت عن استقالته.. الوزير يخبر النائب أنه استند على قانون عام 1954 الذي ينظم عقد مجالس التحقيق.. الوزير يقرأ النص

القانوني كاملاً.. نائب الرئيس لم يمنح أزهري بغيته بتأييد إيقاف المدير أحمد عبد الله.. أدرك الوزير أزهري أنّ نائب الرئيس لا يمكن أن يتراجع عن قراره. • إعفاء أحمد عبدالله: الوزير باتت خياراته محدودة.. الاستقالة أو تصعيد الموقف.. لكل من الخيارين ثمن فادح.. الاستقالة تعني التمرد على التنظيم الذي ترعرع فيه أزهري التيجاني منذ نعومة أظفاره.. التصعيد يعني مواجهة نفوذ القيادة.. أزهري أخذ بفقه أخف الضررين .

في مكتب رئيس الجمهورية.

لم تكن المقابلة مُبرمجة لتأخذ وقتا طويلاً.. دخل الوزير أزهري إلى الرئيس في مكتبه.. الرئيس البشير كان مشغولا بتقييد بعض الملاحظات من شاشة تلفازية ضخمة أمامه.. بعد أن فرغ من الكتابة التفت إلى الوزير أزهري التجاني ورحّب به.. الوزير والرئيس جمع بينهما أكثر من ملف خاصة ملف الأوقاف الذي سنعود إليه لاحقاً.. الوزير بدا غاضباً يكاد الدمع يطفر من عينيه.. قدّم طلباً مختصراً للرئيس بإعفاء أحمد عبدالله من منصبه.. الرئيس لم يجادل كثيراً وعلّق على الخطاب الذي يحمله الوزير يعفي المذكور أعلاه من منصبه. •

رأي ثالث

توجيه الرئيس بإعفاء أحمد عبدالله وصل إلى منضدة مجلس الوزراء.. هنا للشيخ أحمد عبدالله الكثير من الأصدقاء.. وزيرا مجلس الوزراء كرمنو ومختار تربطهما علاقة جيّدة بالمدير الموقوف الذي يماثلهما جيلاً في التنظيم.. العقبة الكبرى أنّ توجيه الرئيس بإعفاء أحمد عبد الله يصادم توجيهاً آخر كان قد أصدره نائب رئيس الجمهورية يقضي بأن يزاول أحمد عبدالله أعماله.. دبلوماسية مجلس الوزراء تقنع الوزير أزهري بتأجيل إعلان الإعفاء الذي يعتبر في هذه الحالة إدانة مسبقة لأحمد عبدالله.. وزير مجلس الوزراء يقنع أزهري التجاني بوجهة النظر هذه.. الالتماس المشترك يصل إلى منضدة الرئيس.. الرئيس بعد نقاش يوافق ولكنه يصدر توجيهاً آخر أن يلزم أحمد عبد الله داره لحين اكتمال التحقيقات. •

لماذا بدا الرئيس متعاطفاً مع الوزير التيجاني.

الوزير أزهري التيجاني كان دائماً يعرف كيف يكسب رضا الرئيس.. ملف الأوقاف من الملفات التي يهتم بها الرئيس.. أزهري التيجاني الذي بدأ يجمع بين منصب وزير الإرشاد وناظر الأوقاف تمكن عبر رئاسة الجمهورية من إصدار القرار رقم (72) الخاص بتغيير شرط الواقف.. القرار يمكن وزارة الأوقاف الاتحادية من الاستفادة من ريع الأوقاف الموجودة بالخرطوم.. أيلولة أوقاف الخرطوم للوزارة الاتحادية جعل وزير الأوقاف الولائي يحتج. قرار الرئيس أمام المحكمة الدستورية!!

وزارة الأوقاف بالخرطوم رفعت تظلماً للمحكمة الدستورية ضد القرار 72 الذي يسلبها بعض الأوقاف المهمة.. الوزير أزهري التيجاني وبمهارة مرر المعلومة لرجال حول الرئيس.. الرئيس يستشير مستشاريه القانونيين ويجد نفسه في مأزق.. بالفعل يجتمع الرئيس بنائبيه الأستاذ علي عثمان والدكتور نافع علي نافع.. الرئيس يخبرهما أنّ صدور قرار ضده من المحكمة يقتضي ترجّله من منصبه باعتباره حامياً للدستور.

اجتماع عاصف

بعدها طلب الأستاذ علي عثمان نائب رئيس الجمهورية اجتماعاً عاجلاً يجمعه بوالي الخرطوم ووزير الإرشاد.. والي

الخرطوم فوجىء بتأزم الموقف وغضب الرئيس. طلب من وزير الأوقاف الولائي الحضور معه إلى اجتماع شيخ علي.. الوزير عثمان الكباشي يفاجأ أنّ رجال مكتب نائب الرئيس يخبرونه أنّ الاجتماع حصرياً بين النائب والوالي والوزير.. خرج عثمان البشير غاضباً.. فيما دخل الوالي والوزير. نائب الرئيس طلب من الطرفين عدم إحراج الرئيس بمثل هذه الخلافات.. كانت الرسالة تعني أنّ الأستاذ علي عثمان غاضب من تجاوز أزهري للمؤسسات وتواصله المباشر مع الرئيس.. وفي ذات الوقت كانت الرسالة تحمل تنبيهاً لولاية الخرطوم أن تتجنب إحراج الرئيس. •

الحل في التحكيم: اقترح الأستاذ علي عثمان تكوين لجنة تحكيم لمعالجة الخلاف.. اللجنة كونت من نائب رئيس المحكمة الدستورية القاضي عبدالله أحمد عبدالله والمستشار القانوني الحاج آدم الطاهر.. تكوين اللجنة لم يكن محط رضا الوزير أزهري التيجاني.. سلبته قميصاً قد ألبسه أيّاه رئيس الجمهورية.. ولكنّه قبل بالمقسوم إلى حين.

الوزير يستنجد بالرئيس

كان الوزير أزهري التيجاني يبحث عن سانحة ليبلغ الرئيس بحكاية لجنة التحكيم.. وجد الوزير ضالته عندما انفرد بالرئيس في دارفور في أحد الاحتفالات، الرئيس سأل الوزير عن حال الأوقاف.. الوزير اشتكى من اللجان البيروقراطية التي تعيق العمل.. كان الوزير يشير بدبلوماسية إلى لجنة التحكيم التي كونها الأستاذ علي عثمان. أجر المجتهد!! اللجنة وبعد أشهر من الاجتماعات والاجتهادات تخلص إلى أن القرار لم يحالفه الاجتهاد في تغيير شرط الواقف الذي اعتمد فيه كثيراً على نصيحة ناظر الأوقاف أزهري التيجاني.. ماذا حدث في هذا الأمر سيكون في تحقيق منفصل باذن الله.. ولكن النتيجة أنّ مجموعات كثيرة بدأت تغضب على الوزير أزهري التيجاني الذي فتح خطوط تواصل مع رئيس الجمهورية خاصة أنّ النتائج كانت محرجة للمؤسسات. • بداية الخلافات بين الوزير والمدير

أزهري التيجاني كان يشير إلى المقربين أن أول من نبهه إلى تجاوزات أحمد عبدالله كان نائب الرئيس علي عثمان الذي سأله عقب موسم الحج بصورة دبلوماسية عن أحمد عبدالله.. وذات الملاحظة جاءت بوضوح من الدكتور نافع علي نافع الذي علق على الصرف البذخي في هيئة الحج والعمرة.. يبدو أن الملاحظتين العابرتين شجعتا أزهري التيجاني على الهجوم المباغت على مدير الحج والعمرة. • أحمد عبد الله يحزر هدفا في مرماه!! في إحدى جلسات اللجنة البرلمانية التي كانت تتابع تقريراً عن موسم الحج فلتت من مدير الحج والعمرة عبارة مسيئة لأهل دارفور الذين اشتكى حجاجها من السكن بعيداً عن الحرم.. وفي جلسة أخرى احتد المدير أحمد عبدالله مع النواب وقال لهم " الماعاوز يسمع كلامي يطلع برا".. انتهت زلة اللسان الأولى باعتذار أحمد عبدالله.. المدير يقع في خطأ حينما يعترف للنواب أنّه باع العملة الأجنبية للحجاج بأكثر من سعرها الرسمي.. وكانت هيئة الحج قد تعللت أنها وضعت في حسبانها تقلبات سعر العملة.. الفائض من فرق العملة يبلغ مليارات الجنيهات وتلك قصة أخرى سنعود لها لاحقا.. وهنا يزداد الغضب على أحمد عبد الله ليس من النواب فقط بل من رئيسه المباشر الذي لم تعجبه هذه الصراحة الزائدة.

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

اختلف اللصوص فظهر المسروق: مدير الأوقاف يفضح فساد هيئة الحج والعمرة

حريات - 25 ديسمبر2011

قال الطيب مختار أمين ديوان الأوقاف ان تجاوزات هيئة الحج والعمرة تبلغ (5) مليار جنيه من ميزانيتها المصدقة للعام 2010م.

وأضاف في تصريحات لصحيفة (التيار) 22 ديسمبر إن المدير السابق للحج والعمرة أحمد عبد الله ومدير الشؤون المالية والإدارية آدم جماع صرفا مبلغ (2) مليار جنيه من مال الهيئة لشركة مغمورة لا يعرف عنوانها أحد وقالا أن دفع المبلغ للشركة تم بغرض الاستثمار!

وتأتي تصريحات الطيب مختار رداً على اتهامات له بالفساد في مبلغ (6) مليون وأربعمائة ألف ريال سعودي.

وسبق وكشف تحقيق للصحفي عبد الباقي الظافر أن وزير الأوقاف أزهري التيجاني أخذ نثرية شهرية من هيئة الحج والعمرة تبلغ (200) مليون جنيه للاستخدام في (سبيل الله)! وأوقفت الهيئة النثرية بعد عدة أشهر، الأمر الذي شكل أحد أسباب الخلاف بين الوزير ومدير الهيئة أحمد عبد الله.

كما كشف التحقيق أن حوافز كبار متنفذي الإنقاذ في موسم الحج تصل إلى (120) ألف ريال سعودي للشخص الواحد!!

واكتشفت لجنة التحقيق مع مدير الحج والعمرة أحمد عبد الله انه فتح (17) حساباً بنكياً للهيئة! وتجاوز المدير بند التبرعات بثلاثة أضعاف! وتابعت اللجنة شيكاً بـ (20) مليون من المفترض أن تذهب في شكل تبرعات لإدارة من إدارات الشرطة إلا أن الشيك لم يذهب إلى هدفه. ولاحظت اللجنة أن حسابات تفتح ثم يتم إغلاقها وتصفيرها !

والفساد في الإنقاذ فساد شامل يرتبط بكونها سلطة أقلية، تحكم بمصادرة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحطم بالتالي النظم والآليات والمؤسسات الكفيلة بمكافحة الفساد، كحرية التعبير، واستقلال القضاء، وحيدة أجهزة الدولة، ورقابة البرلمان المنتخب انتخاباً حراً ونزيهاً . كما يرتبط بآيدولوجيتها التي ترى في الدولة غنيمة، علاقتها بها وبمقدراتها بل وبمواطنيها علاقة (امتلاك) وليس علاقة خدمة. وترى في نفسها بدءاً جديداً للتاريخ، فتستهين بالتجربة الإنسانية وحكمتها المتراكمة، بما في ذلك الأسس التي طورتها لمكافحة الفساد.

وحين تنعدم الديمقراطية ، لفترة طويلة ، كما الحال في ظل الإنقاذ، يسود أناس بعقلية العصابات ، ويتحول الفساد إلى منظومة شاملة تعيد صياغة الأفراد على صورتها، فتحول حتى الأبرار إلى فجار، وأما أدعياء (الملائكية) فإنهم يتحولون إلى ما هو أسوأ من الشياطين!

الفساد فى الهيئة العامة للحج والعمرة

متى يأخذ القانون مجراه..؟!

ثم ماذا بعد إعفاء مدير الأوقاف..؟

رئيس التحرير

الوطن 1 مارس 2012

مع فائق احترامنا وتقديرنا لنيابة المال العام.. والتي تكابد وتعمل بمجهودات كبيرة من أجل استرداد المال العام لخزينة الدولة.

إلا أن الغموض يكتنف قضية كبيرة تشغل الرأي العام السوداني.

***

وأصل الحكاية أن هناك أموالاً اختفت، داخل هيئة الأوقاف.. وتحديداً مبلغ مليون و300 ألف ريال سعودي.!..

***

أين اختفت هذه الأموال.. وهي جزء من جملة «6،4» مليون ريال ، كانت مخصصة بتجميع الأوقاف في السودان؟.!

من المفترض أن يُساءل الوزير نفسه، من منطلق مسؤلياته.. وهو يمثل قمة الهرم.

***

وخيراً فعلت رئاسة الجمهورية بأن أوقفت مدير الأوقاف، باعتباره المسؤول المباشر..وقد أكد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان أنه قد تمت إحالة مدير الأوقاف، وآخرين للتحقيق وفتح بلاغات. مضيفاً أنه يملك مستندات، في هذا الصدد.!..

***

نيابة المال العام شرعت في اتخاذ إجراءات ، في مواجهة السيد الطيب مختار وآخرين..

وبحسب التسلسل القانوني ، فإننا نتساءل:

-بعد أنْ تم حجز السيد الطيب مختار، بأمر النيابة.. فهل حقاً تقدم بطلب «إذن» .. فوافقت النيابة على إمهاله أسبوعاً..

هل هذا الإجراء، بالفعل قد حدث..؟.!

وعلى ماذا استندت النيابة..؟.!

وهل يتم التعامل، بذات الكيفية مع مثل هذه الحالات.. خاصة وأن حراسة النيابة قد تعج بمَنْ يُشتبه في اختلاسهم أموالاً ، أقل بكثير من تلك المتهمة بها هيئة الأوقاف..؟.!

***

ماهي ضمانات عدم هروب «مدير الأوقاف»..؟.!

***

هناك حديث حول أن أحد وكلاء نيابة المال العام كان أنْ ْرفض إطلاق سراح (مدير الأوقاف)

ولكن، وكيل نيابة آخر، وافق على إعطائه الإذن، وإطلاق سراحه بمقتضاه..؟.!

فهل هذا صحيح..؟.!

***

بيد أنّ الأخطر، على الإطلاق هو أن هناك زعماً بأن هذا «الموظف».. يصرف «مرتباً» خرافياً، يبلغ نحو 20 مليون جنيه «بالقديم».. إلى جانب حوافز قد تصل إلى 15 مليون جنيه.!..

إذن إجمالي«المرتب والحافز» حوالي 35 مليون جنيه «شهرياً.«

***

لقد اهتمت الدولة ممثلة في القصر الجمهوري ، والسلطات الأمنية، بهذه القضية.!..

والملف الآن أمام الدكتور الطيب أبو قناية ..

***

ثم ماذا بعد..؟؟.!

الفساد فى هيئة مياه الخرطوم

صفقة (البوليمر)..القصة الكاملة

الفساد وراء عكورة مياه الخرطوم

تحقيق :هبة عبد العظيم

السودانى - 08-18-2011

حامت شبهة فساد حول قضية إستيراد مادة منقية للمياه (البوليمر) غير مطابقة للمواصفات وطالت شبهتها بعض المسئولين بهيئة مياه ولاية الخرطوم وإقتصاديين بارزين بالبلاد حول كيفية دخوله الى البلاد (السوداني) تحصلت على القصة الكاملة للبوليمر موضوع القضية منذ لحظة دخوله الى حين تشكيل لجنة من خبراء واكاديميين منحت كافة الصلاحيات والتسهيلات لتخرج بتقرير محايد وشفاف دون الرضوخ لأي تأثير من أية جهة يشكك في نزاهة التقرير.

بدأت تداعيات القصة حين تم إعلان الهيئة ضمن لائحة المتعثرين بالبنك المركزي في يوليو من العام الماضي وصادف الإعلان نفاد كل مواد التنقية بمحطات مياه الخرطوم وقضت تلك المحطات يوما كاملا دون وجود ذرة من مواد الترويق وزاد على تلك الصدف أن الهيئة كانت قد شرعت في المطالبة بعدم الإعتماد على مورد واحد لإستيراد مواد التنقية ووافقتها رئاسة حكومة الولاية وفتحت الباب لمزيد من العطاءات لإستيراد (5000) طن تم الإتفاق على قيمتها فيما بعد والتي وصلت الى (12) مليار جنيه تشترط فيها أن يلتزم المورد بإستيراد مادة مطابقة للمواصفات سائلة كانت او بودرة وفازت بالعطاء شركة الرازي وتشكلت لجنة وزارية برئاسة مستشار والي الخرطوم للتنمية إستعجلت إستيراد (500) طن بصورة عاجلة وأتفق على أن يكون سعر الطن الى (586) يورو ما يعادل (200345) جنيه سوداني ويصل مجموع المبلغ لكمية (500)طن (5800) مليون جنيه لسد النقص ووقع العطاء على شركة الرازي لتجلب تلك المادة

وبتاريخ الثامن والعشرين من أغسطس 2010م تم توقيع العقد.

مواصفات معروفة

وبما أن مواصفات البوليمر سائل او بودرة معروفة وهي التي تعتمدها كل المنظمات العالمية من خلال المواصفات الدولية يقول وزير البيئة ومرافق المياه د.مهندس محمد يوسف تبن أنه تم الإتفاق على إستيراد مواد وفقا للقائمة الدولية ووفقاً للعقد يجب على الشركة "الرازي" إرفاق مستنداتها الرسمية عقب فوزها بالعطاء ويشير تبن الى أن ضيق الوقت لم يمكن الشركة من إيداع مستنداتها الا عقب إستيراد بودرة البوليمر كلورايد الالمنيوم والتي وصلت الى ميناء سواكن دون ديباجة تشير الى البلد المنشأ وباشرت الهيئة إجراءات تخليص الكميات الموجودة بعد أن دفعت ما قيمته (504)مليون جنيه عبارة عن أرضيات وتحملت الهيئة التكلفة نسبة لإستيراد المواد بإسمها وفي اثناء ذلك تم أخذ عينة منها وأرسلت الى معامل البترول كاختبارات أولية وكانت المفاجأة أن نتيجة المعمل تؤكد وجود تركيز مرتفع لبعض المعادن يتجاوز الحدود المسموح بها وفي مقابل ذلك الماده المروقة (البوليمر) أقل من التركيز المطلوب في البودرة.

تقارير معامل

ويوضح تبن رؤيته في حديثه لـ(السوداني) مستشهداً بتقارير المعامل بأن تركيز بعض المعادن يكون تأثيره على المدى الطويل ليس على المياه بل كان التحفظ على أن الإشارات تؤكد تأثيره على البيئة الحيوية للبحر فحين تتم تنقية المياه بهذه المادة يروق الماء وتهبط الرواسب الى أسفل في شكل كتل من الطين يتم التخلص منها في البحر ومنه ينتقل التأثير الى التربة والحيوانات لذا وجهت رئاسة حكومة الولاية بعدم إستخدام تلك المواد نهائيا وفقا للتقرير الذي طابقه تقرير معامل كل من مصر والمملكة العربية السعودية عقب إرسال عينات الى هناك في إختبارات تأكيدية لمزيد من التأكيد ،وإنعقد إجتماع عاجل ضم مستشار التنمية بالولاية ومدير عام هيئة مياه ولاية الخرطوم مع المورد أكد خلاله المورد إلتزامه بكل قرارات اللجنة الفنية المكونه من أكاديميين والتي بدورها وجهت بعدم صرف أي مبالغ نقدية من قيمة البوليمر للمورد وإتفقت معه في حال حال الثبوت والتأكد التام من عدم صلاحيتها فعليه التخلص منها على نفقته الخاصة وعليه الإنتظار لحين صدور قرار من لجنة فنية كونت بتاريخ السابع عشر من مارس2011 م ولم تخرج بقرار حتى لحظة تاريخه رغم منحها صلاحيات واسعة وكثير من التسهيلات لا سقف لها تصل الى الذهاب بالعينات الى الصين بلد المنشأ للمادة المستوردة.

شهادة مطابقة

فيما يلفت تبن الى أن الشهادات التي سلمتها الشركة للهيئة تؤكد أن المادة مطابقة للمواصفات ولما لم يثبت ذلك وجهت رئاسة حكومة الولاية باستيراد مواد تنقية سائلة وهي التي درجت المعامل في إستخدامها رغم إعتراض جهات فنية داخل الهيئة عليها باعتبار صعوبة نقلها وإرتفاع تكاليفه لجهة إستخدام كميات كبيرة منه للترويق وبالفعل تم استيراد بوليمر سائل بكميات كبيرة لسد النقص والإعتماد على وجوده كإحتياطي يكفي لعامين من الزمان.

قامت الهيئة بعمل إجراءات إفراج مؤقت للمواد لتفادي الرسوم المرتفعه مقابل الارضية بالميناء وتم شحن تلك المادة الى مخازن الهيئة الموجودة بمحطتي المياه النيلية بكل من محطة التمانيات بشمال بحري وبمحطة جبل اولياء تحت حراسة مشددة حرصاً على عدم تسريبها للخارج ،ووسط التشديدات الأمنية للمحطات محل التخزين لم تتمكن

(السوداني) من دخول هذه المحطات للحصول على صور فوتوغرافية للمخزون.

الفصل الثاني

وفي وقت تنظر فيه وزارة البيئة ومرافق المياه في إمكانية إستخدامها في الصرف الصحي وتوقع الامين العام للوزارة د.عمر مصطفى أن يأتي قرار اللجنة التي كونت لدراسة استخدام البوليمر في الصرف الصحي بالرفض في وقت يقسم فيه وهو المسئول عن تحويل كل التقارير المالية الى المراجع العام بأن شركة الرازي الموردة للبوليمر لم تأخذ الاذن بصرف المبالغ المستحقة وإستبعد أن تصرفها في حال ثبوت عدم صلاحية المادة وعلى المورد تحمل كافة المسئوليات والخسائر المترتبة على ذلك وينفي مصطفى بذلك ما شاع حول وجود توجيه من شخصية دستورية يقضي بصرف (40%) من قيمة البوليمر لصالح المورد ،ويتفق معه الوزير تبن الذي ينفي نفياً قاطعا حصوله على توجيه بذلك شفاهةً او كتابةً وفي ذات الوقت يؤكد أن ملف البوليمر يدار بشفافية عالية وبعلم من الأمن الإقتصادي.

مراحل التنقية

تمر مراحل تنقية المياه قبل وصولها للمستهلك بعملية خلط مادة التنقية بالماء الخام، ليتم ترسيب الطمي بأحواض كبيرة ومن ثم تمر بأحواض ترشيح رملي لفصل كافة العوالق عن المياه بما فيها الحيوانات ذات الخلية الواحدة عدا البكتريا والتي تنفذ خلال مرحلة الترشيح، ليتم القضاء عليها بإضافة مادة الكلور والتي تستعمل لتعقيم وتطهير المياه.

تقول هيئة مياه الولاية أن رسالتها هي توصيل الإمداد المائي لكل محتاج له داخل الخرطوم ، وتعتبرها خدمة ضرورية ومهمة يحتاج إليها الإنسان والحيوان والبيئة إلا أنها ترمي أن يكون الماء نقيا لا تشوبه شائبة في قائمة أولوياتها بجانب توفير المياه وهي بذلك تنفي كل الإتهامات التي تصوب نحوها فيما يتعلق بسلامة وصحة مياه الشرب وتقول أن عمر الهيئة تجاوز الـ(85) عاما لم تبخل بجهودها خلال ذلك العمر بتوفير مياه صالحة للشرب.

فلاش باك

شهد قطاع المياه مراحل عدة مرت من خلالها على عدة مسميات فقد كانت البداية بقيام شركة النور والكهرباء وهي شركة إنجليزية وكانت النواة لانشاء هيئة توفير المياه كان هذا في عهد الاستعمار والذي شهد قيام محطة مياه بري كأول محطة مياه بالسودان في العام 1925.

وفي العام 1957 أنشئت الادارة المركزية للكهرباء والمياه. في العام 1972 تم تحويل الادارة المركزية للكهرباء والمياه الى الهيئة العامة للكهرباء والمياه . في العام 1982 تم فصل المياه عن الكهرباء وأنشئت مياه مديرية الخرطوم لتضم حضر وريف المدينة وفي العام 1986 قامت الهيئة القومية لمياه المدن والهيئة القومية لمياه الريف تحت إشراف وزارة الطاقة والتعدين . وفي العام 1993 تم حل الهيئتين وإنشاء الهيئة القومية للمياه كجهة إستشارية وقيام هيئة مياه ولاية الخرطوم بشكلها الحالي في يونيو 1994.

وكانت الجمعية السودانية لحماية المستهلك، قد فتحت بلاغاً في مواجهة هيئة مياه ولاية الخرطوم، استناداً علي نتائج تحاليل مياه أجرتها على عينات للمياه عبر المعمل القومي المرجعي (استاك) والتي قالت إن النتائج أثبتت أن هناك تلوثاً بكتيريا وصفته بالخطير في مياه الحنفيات مؤكدة أن المياه أصبحت غير صالحة للشرب في السياق ذاته، كشف الأمين العام للجمعية، الدكتور ياسر ميرغني،أن الجمعية فتحت بلاغاً تحت المواد (82-74) من القانون الجنائي والمادة (30) من قانون حماية البيئة، وأنها ستتابع إجراءات البلاغ لمحاسبة المقصرين وعدم تكرار ذلك مستقبلاً.

خاصة بعد أن أثير جدل واسع حول المواد المستخدمة في تنقية المياه منذ وقت طويل، حيث تستخدم مادة البوليمر في المرحلة الأولى ويستخدم الكلور بعد ذلك للتخلص من الميكروبات والجراثيم الموجودة في المياه. ومادة البولمير أو «البولي دادماك» التي تستخدم في تنقية المياه، دارت حولها خلافات علمية حول استخدامها ومردوداته.

وكانت د.سمية محمد السيد قد كشفت في الندوة التي نظمتها الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع صحيفة الأيام أن أمر إعادة البوليمر انتهى في العام الماضي إلى أنها أي المادة أدخلت للتجريب فقط ولكنها تجددت مرة أخرى باستيراد مئة طن عن طريق نفس الشركة (البطريق) لهيئة مياه ولاية الخرطوم وهذه المرة لم تكن الحجة بغرض التجريب وإنما لاستعمالها في موسم الدميرة، الفيضان. وأشارت إلى تقرير كرسه اليونسكو حول استعمال (البولي دادماك) في تنقية مياه الشرب في السودان الذي أوضح أنه لا توجد أي اختيارات أو فحوصات كافية تحدد استخدام البوليمر في معالجة المياه وأن هيئة المياه ومعظم الجهات ذات الاختصاص في السودان تفتقر إلى الأجهزة والمعامل لتحليل واختيار البوليمر والكيماويات المصاحبة والرواسب الناتجة عن استخدامها وهناك أيضا المخاطر الناتجة عن الرواسب والبقايا بعد الاستعمال وآثارها الصحية الضارة على الإنسان والاحياء المائية الاخرى. وعددت الدكتورة الامراض التي تتسبب فيها البوليمر مثل حساسية الجهاز الهضمي والكلى وحرقان العيون والحلق وتورم الوجه. بروفيسور محمد علي عوض الكريم الذي ترأس لجنة علمية من أكثر من 35 اختصاصياً لدراسة الأمر قال إن البوليمر المستخدم لا يوجد بالولاية معمل لتحديد ما تبقى من هذه المادة بعد الاستخدام وأنه عند تصنيع هذه المادة تستخدم مواد أولية لها خواص ضارة بالإنسان وأشار إلى أن هناك حقيقة غائبة يجب أن نعيها وهي أن أي مادة كيميائية لا نعلم مدى خطورتها على الإنسان يجب عدم استخدامها إطلاقاً ولابد من التأكد منها تماما. وفي ذات السياق أبدى البروفيسور عوض الكريم أسفه في استخدام البوليمر المتكرر مما يجعل تأثيره يظهر بعد عشرة أعوام وقال إنه في علم السميات هناك معلومات متوفرة عن أثر المواد الكيميائية الضارة عندما تستخدم بكميات مشيراً إلى أن هناك مواداً أساسية تستخدم في البوليمر واستدرك إن الجزء الأهم هو صحة الإنسان وما يترتب عليها من أخطار صحية تفوق كل المبررات لاستخدام هذه المادة التي تستورد الآن بكميات كبيرة. بيد أن المستشار الفني لهيئة مياه ولاية الخرطوم محجوب محمد طه أوضح أن مادة البوليمر مستخدمة في مصنع سكر كنانة لمدة 24 عاماً أي منذ عام 1976 وتستخدم في خمسة مصانع بالسودان و 16 ألف مصنع للسكر في العالم وعزز حديثه بان سكر كنانة من أجود أنواع السكر وأن جميع المخلفات الناجمة من محطة مياه السكر ومحطة معالجة المياه تعتبر من أحسن مواقع الري ولقطع دابر الجدل قال لابد من إجراء بحث لسكر كنانة والاضرار الصحية الناجمة عنه، وقال إن أغلب دول العالم تستخدم البوليمر لتنقية مياه الشرب وأن الهيئة استخدمته لجدواه الاقتصادية وأن ذلك لايتم إلا بعد التأكد من عدم إضراره بالصحة العامة.

تحقيق بهيئة مياه الخرطوم بسبب (البوليمر) الفاسد

الخرطوم: صفية الصديق

الاخبار - 15 يناير2012

علِمت (الأخبار) من مصادر موثوقة أن تحقيقاً يجري داخل أروقة هيئة مياه ولاية الخرطوم؛ بسبب قضية البوليمر الفاسد للتحقق مع المتورطين في استجلابها بعد أن ثبت ذلك و بموجب الفحوصات، فيما أشارت المصادر إلى أن البوليمر الذي استوردته الهيئة فاسد كُلياً، و تصل قيمته لـ(21) مليون دولار رغم أن سعره الحقيقي (9) آلاف دولار، و علمت (الأخبار) أن والي الخرطوم ووزير الري و الموارد المائية بولاية الخرطوم على علم بالقضية، لكنهم لم يحركوا ساكناً، و ألمح لوجود شبهة فساد و إهدار للمال العام في قضية استيراد البوليمر؛ لجهة أن فائض القيمة الحقيقية من الصفقة ذهب لأفراد. وأضاف المصدر أن الموضوع في طور المعالجات و الإجراءات الإدارية بالتحقيق مع من أدخلوا البوليمر الذي لم يتم استخدامه، إلا أنه موجود بمخازن الهيئة، مستنكراً مرور هذه المواد الفاسدة وغير المطابقة من الهيئة السودانية للمواصفات و المقاييس؛ دون دق ناقوس الخطر، وكشف عن صلاحية مواد تتصل بشكل مباشر بحياة المواطنين، مُقلِلاً من صلاحية أجهزتها .

يذكر أن الإعلام أثار قضية البوليمر الفاسد الذي تمّ استيراده من قِبل إحدى الشركات بمبلغ (13) مليار، و حينها أصدرت هيئة مياه ولاية الخرطوم بياناً بصحة المعلومة، وقالت إنها لم تستخدم البوليمر .

الفساد فى هيئة مياه الخرطوم

صفقة البوليمر المضروب نصف الحقيقة

عبدالرحمن حنين

صحيفة الوطن

نقاط من المقال:

- **فساد إداري لأن الإدارة قد اكملت اجراءات دخول تلك الأطنان من الكيماويات الخطيرة دون أن تقوم بعملها ، والمتعلق بالفحص والتحليل المعملي قبل الإستلام**
- **المدير العام الأستاذ محمد عثمان النجار اكد مسألة وصول كل تلك الكمية من البوليمر الفاسد وإن شئت قيل غير المطابق للمواصفات والمقاييس**

نحمد الله أن هيئة مياه الخرطوم لم تكابر أو تفتح بلا غ في مواجهتي نظير الخبر الذي نشرته في عدد أمس الأول، ونحسب أن البيان الذي بعثت به هيئة المياه لتبرير صفقة البوليمير المضروبة، هو فضيلة ولكنه كشف عن جريمة أو كارثة كانت الهيئة تتستر عليها وتخشى من مجرد الحديث حولها، واذا قلنا إن سوء الظن من حسن الفطن، فإن هنالك ثمة رابط بين العلاوات والحوافز التي تم توزيعها على بعض العاملين بالهيئة وبين الصفقة المليارية الفاسدة أو المضروبة.

هذا من ناحية.. أما إذا نظرنا إلى هذه القضية من زوايا مختلفة، نلاحظ انها تندرج ضمن الفساد الإداري والمالي،

فساد إداري لأن الإدارة قد اكملت اجراءات دخول تلك الأطنان من الكيماويات الخطيرة دون أن تقوم بعملها ، والمتعلق بالفحص والتحليل المعملي قبل الإستلام.

أما إذا احسنا الظن وعملنا بفقه الضرورة التي ظلت تستخدمه الحكومة في كثير من القضايا التي ترى انها تشكل خطأً احمراً، فإن مسألة «توريد» هذا الكارثة في المقام الأول سقطة ادارية غير مقبولة على الإطلاق لجهة ان هذه المادة التي قالت الهيئة إنها غير مطابقة للمواصفات والمقاييس تدخل في الأمعاء مباشرة دون أن تميز بين امعاء «معارضة» أو موتمر وطني.

المدير العام الأستاذ محمد عثمان النجار اكد مسألة وصول كل تلك الكمية من البوليمر الفاسد وإن شئت قيل غير المطابق للمواصفات والمقاييس كما ذكرت في التوضيح الذي بعثت به الى الصحيفة، يحتاج الى كشف الأوراق كاملة بذات الشجاعة أو بذات النوايا، وإلا فإن القضية سوف نصل بها الى أعلى المستويات سواء كانت عدلية أو رئاسية، فهذا الملف لن تجدي معه التبريرات الفطيرة أو الأعذار التي هي اقبح من الذنب .

مدير هيئة المياه لا يزال الباب مواربا وبقية «العورة» مستورة.

ونحسب أن«الجريمة» التي حدثت تحتاج الى مؤتمر صحفي لتوضيح الحقائق كاملة وقبل ذلك لا بد من محاسبة كل من تورط في هذه الجريمة، التي هي ضدالوطن والمواطن، خاصة هنالك تساؤلات عن من المسؤول عن اتمام الصفقة، ولماذا لم تعلن في حينها.. انها فاسدة، وكيف تتم معالجة هذا البوليمر الخطير الذي هو غير قابل للابادة أو التخزين بسبب نسبة تفاعله المستمر!.

حسبنا الله ونعم الوكيل

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=28883

الفساد فى هيئة مياه الخرطوم

حقائق خطيرة كشفها تقرير بهيئة المياه

خلل في الإيرادات اليومية وتسرب المال وعدم الالتزام بالموزانة والصرف

الخرطوم: عبد الرحمن حنين

صحيفة الوطن

نقاط من المقال:

- وذكر المنشور معلومات وحقائق خطيرة تمثلت في عدم ضبط الإيرادات اليومية في البنك، وتسرب المال من الإيرادات وعدم الدقة في رصدها، بجانب عدم الالتزام بالموازنة والصرف خارجها

تحصلت «الوطن» على المنشور«143» للعام 2010م والمتعلق بمسؤولية الإدارة المالية والمحاسبية، والذي حمل توقيع المهندس خالد حسن إبراهيم مدير عام الهيئة، والذي كشف عن قصور القطاع المالي والمحاسبي. وذكر المنشور معلومات وحقائق خطيرة تمثلت في عدم ضبط الإيرادات اليومية في البنك، وتسرب المال من الإيرادات وعدم الدقة في رصدها، بجانب عدم الالتزام بالموازنة والصرف خارجها. وتشير «الوطن» إلى أن المنشور الذي حمل توقيع المدير العام

وتم تعميمه إلى مديري الإدارات ومديري المحليات ورؤساء الأقسام الماليين والمحاسبين، والذي يهدف إلى تجويد الأداء وضبط المنصرفات، قد سبقته الإدارة في الاستعانة بكوادر من خارج الهيئة وبأجور كبيرة، كخطوة لمنع العديد من السلوكيات والممارسات.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=23255&bk=1

الفساد فى وزارة الثقافة

ميزة فساد وزارة الثقافة عن فساد وزارتى المالية والتعدين!!

عبد الغفار المهدى

الراكوبة - 2012-02-01

كله فساد لكن مع الفارق أن وزارة الثقافة التى أعلن وزيرها السمؤال خلف الله عن مبيعات معرض الخرطوم الدولى للكتاب والتى تتنافى مع المنطق والواقع الأقتصادى للدولة وهى مبلغ ال(6,5) مليارقبل (4) أشهر التى دفعها السودانيين لشراء الكتب،وأتضح فيما بعد أن هذه الكتب أشتراها بنظام الكوته (تجار العملة) المقربين من صناع القرار فى الوزارة،وبعض منهم لم يأخذ حتى هذه الكتب من دور النشر لانه هدفه الأساسى من الأمر ليس الثقافة أو الأطلاع أنما هو كيفية الأستفادة من فارق العملة والتى يأخذها بسعرها الرسمى..

والحمد لله أن هذه الأموال لازالت محتجزة ببنك المزارع بعد أن أختلفت الأطراف المستفيدة من هذه العملية مع الوكيل المصرى (أ ،ح) صاحب شركة السارى المتعاقدة مع وزارة الثقافة على تنظيم المعرض بواسطة الموظفة المسئولة فى الشئون المالية بوزارة الثقافة وهى مختصة بموضوع التحويلات.

وجه المقارنة هنا أنه بالامكان أن يتم وضع حد لهذه القضية لأن الأموال لاتزال فى بنك المزارع،، لكن الأموال التى كان يتم وضعها فى حساب خاص بعهدة (الجاز) ووزير المالية ، وهى الأموال الغير معلنة من بيع النفط والتى أتهمت بها حكومة جنوب السودان حكومة الشمال ،فكانت وزارة التعدين تضع مثلا فى الكشوف الرسمية أنها باعت فى اليوم (30000) برميل بينما فى الواقع أن الرقم الحقيقى هو (50000) برميل ففارق العشرين هذا كان يضع فى حساب خاص بأسم وزيرى التعدين والمالية وبعلم الرئيس على أساس أن هذا الحساب من الفروقات سيحتاجون اليه عقب الأنفصال لتدارك أى هزة أقتصادية محتملة، لكن ما حدث هو أن الرئيس عندما أستدعى الوزيرين وسألهما عن هذا الحساب لم يجد منهم غير جواب وأحد أنه لارصيد فى هذا الحساب ولولا عناية الله لأصيب الرئيس بذبحة...فمثل هذا الفساد كيف تتم معالجته وكيف تسترجع هذه الأموال الضخمة من السادة الوزراء، الذين يعرفون جيدا أن لاأحد سيسألهما مهما كان سواء السيد الرئيس أو غيره...لعلمهما التام بأن الكل غرقان الكل (لاهط)....

هل هناك جهة فى الدولة الآن بأمكانها أن تتابع موضوع (فضيحة معرض الخرطوم الدولى للكتاب) وتلحق بهذه الأموال فى بنك المزارع أم أن الأمر سيكون كالمعتاد يا فيها يا نطفيها والذى أستشرى وسط حكومة المؤتمر الوطنى كما أستشراء السرطان فى السودان ؟؟

الفساد فى هيئة الجمارك

تفاصيل المساومة بعد فضيحة "البرادو"

- الجمارك تحقق مع المخلص و(البرادو) سحبت دون أن تسجل في دفترة المخازن
- صاحب البرادو : العربة بيعت بدون مفتاح
- المخلص: إجراءاتنا سليمة العمل فيه سمسرة و"الحصل حيرنا "

الخرطوم- بورتسودان: أبو القاسم إبراهيم

السودانى – 01/02/2012

تخيل أنك خرجت من السودان طالباً فرصة عمل لم تتوفر لك في بلادك أو أنك اغتربت لتحسين وضعك المعيشي وأفنيت بضع سنوات من عمرك في الغربة وقاسيت آلاماها من أجل تحقيق العيش الكريم لك ولأسرتك وفجأة تكتشف أن هذه الآمال والشقاء قد تبخر في عشية وضحاها، مؤكد إن لم تكن قوي الإيمان ربما يحصل لك مكروه أو أن تشتم وطنك وولاة أمرك كيف يحدث ذلك لمواطن شريف والده مريض وأسرته متواضعة؟ هي قصة الطبيب الشاب الذي هاجر للعمل في السعودية ووضع حصيلة الغربة في عربة برادوا ليس ليركبها هو وإنما لبيعها لزيادة حصيلة الغربة بعد أن قرر العودة إلى بلاده وخدمة أهله ولكنه تفاجأ أن حصيلته وعربته البرادوا موديل 2011م يركبها شخص آخر في الخرطوم بيعت له في دلالة قبل أن تبلغ الفترة القانونية ومفتاحها الآن بيد صاحبها الحقيقي، لمصلحة من بيعت العربة؟ ولماذا لم تقيد في مستندات الجمارك؟ وكيف استخرجت لها شهادة وارد ثانية؟ وكيف خرجت من الموانى البحرية دون أن تسجل في دفاتر سحوبات الدلالة أي أنها الآن مفقودة في دفتر المخازن؟ وكيف ترحل العربة بعد 39 يوماً لبيعها في الخرطوم؟ وهل خرجت أشياء أخرى من مخازن الموانى دون أن تقيد في دفتر المخزنجي ما لكم كيف تحكمون؟

توجيهات وزير النقل

تلقت (السوداني) اتصالا من مكتب د. بابكر نهار وزير النقل والطرق والجسور يؤكد اهتمامه وتفاعله ما القضية التي نشرتها (السوداني) حول العربة البرادو وأكد مكتب الوزير أن الموضوع صادف وجود المدير العام للموانى البحرية بالخرطوم الذي استفسره الوزير ووجه بالتحقيق في الأمر وطلب الوزير الجلوس معه لإطلاعه على تفاصيل القضية .

الفترة القانوية

أكد صلاح يوسف المخلص الأخير للعربة المفقودة عبر الهاتف من سواكن أن قضية العربة البرادو من أغرب القضايا التي مرت عليه في حياته، وأوضح أن لوائح الموانى البحرية والمتعارف عليها أن يتم التصرف في أي عربة وصلت إلى الميناء بالدلالة إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها وبعد الإعلان في الصحف، وتابع: الغريب أن العربة بيعت قبل أن تتم حتى نصف الفترة القانونية حيث رحلت إلى الخرطوم وبيعت هناك .

حاجة غريبة

وأبان صلاح أن صاحب العربة حضر إليه وطلب منه إكمال إجراءات تخليص العربة، طلبت الجمارك إحضار خطاب استبعاد من الموانى البحرية (بأن العربة موجودة) منحتنا إدارة الموانى البحرية الخطاب وبموجبه دفعت الجمارك والأرضيات، وأكدت أن العربة موجودة ومنحتنا خطاب الاستبعاد وأصل سددت الرسوم والجمارك و كل الإجراءات في نفس اليوم واستلمنا إذن خروج العربة، وفي اليوم التالي أبلغت الرشيد المخلص الأول لأن مفتاح العربة بطرفه وكان قد بدأ الإجراءات الأولية عند وصول العربة إلى الميناء وأحضر المفتاح وكانت المفاجأة أننا لم نجد العربة التي بيعت بغير مفتاح أي أنهم فتحوا العربة بطريقتهم الخاصة كما يقول صلاح، وأضاف كان وليد هادئاً وصابراً وقال إنه لن يترك حقه إلا أن شقيقه كان منفعلاً من شدة الصدمة وأكد على أن هذه الحادثة حيرت كل المخلصين في سواكن والآن أصبحت قصة مشهورة يعرفها الكبير والصغير في بورتسودان وسواكن، وأضاف: المحير أننا ذهبنا إلى المخزنجي وبحث بحثا دقيقا وفي دفتر العربات التي تسحب للدلالة ولكننا لم نجد العربة مقيدة ضمن العربات التي سحبت للدلالة وفي إدارة الموانى والجمارك أيضاً بحث في أجهزة الحاسوب ولم تظهر بأنها تمت دلالتها فكان هذا الأمر محير جداً وقال كان المخلص الأول أكمل إجراءات الاستبعاد قبل أسبوع من بداية الإجراءات الأخيرة، وأضاف: في العادة بعد الثلاثة أشهر تقوم اللجنة المكونة من الجمارك والموانى البحرية بعمل دلالة والإعلان لها في الصحف اليومية وإذا كانت السلعة لم تحقق المبلغ المحدد من قبل اللجنة فلا تباع بأعلى سعر للدلالة وتسحب إلى الدلالة القادمة، وأشار إلى أن هذا العمل فيه سمسرة وأحياناً تكون الدلالة اسمية أي أن العربات قد بيعت مسبقاً بالاتفاق مع المشتري وتكون الدلالة صورية .

التحقيق مع المخلص

واتصلت الصحيفة عبر الهاتف بالمخلص الرشيد الخضر أحمد الذي تابع الإجراءات الأولية للعربة البرادو منذ وصولها بيومين وأفاد أن سلطات الجمارك حققت معه صباح يوم أمس السبت بعد أن نشرت الصحيفة القضية، وقال إنه بعد وصول العربة بيومين على متن الباخرة بدور التي وصلت يوم 2011/5/26م توجهت إلى الجمارك والموانى وطلب مني إحضار صورة من جواز المالك بالفعل أحضرت كل المستندات المطلوبة و كشف ضابط جمارك على العربة وكل الإجراءات كانت سليمة كما ذكرت للجنة التحقيق من الجمارك التي حققت معي يوم الأربعاء الماضي بعد نشر الموضوع في صحيفة "السوداني"، وأردف: طبعاً من حقهم أن يحققوا معي ولكن جميعنا تفاجأنا بما حصل، وقال إنه كان مريضاً وقد زاد مرضه وأنه تأثر بشدة من نشر الموضوع وهو الآن خائف من أن تسحب سلطات الجمارك أو الموانى البحرية رخصته وبالتالي يفقد عمله وهو يعول أيتاما وأسر فضلاً عن أن الموضوع يضر بمصالح عمله ويمكن أن يتركه زبائنه، فطمأنته أنه لا يصيبه مكروه من الجمارك أو الموانى البحرية إلا إذا كتب الله له ذلك، وطلبت منه أن يستعين بالله .

بدعة غير مسبوقة

اتجهت إلى استطلاع بعض المخلصين للتعرف على الجوانب الفنية فذهبت إلى مطار الخرطوم وقالبت بعضهم ولكن اتضح لي أن المخلصين الموجودين في مطار الخرطوم مختصين بالبضائع ولا يعرفون إجراءات العربات، قال لي مدير جمارك سابق طلب عدم ذكر اسمه ويعمل مخلصا وعندما رويت له الحادثة استغرب وقال ما ممكن تحول عربة في

أربعين يوم من وصولها إلى الدلالة وأن يستخرج شهادتا وارد لعربة واحدة إن هذا لم يحدث من قبل فدلني أحد المخلصين للذهاب إلى إدارة المكافحة بالجمارك غرب سباق الخيل يوجد مخلصون للعربات، وعندما وصلت إلى هناك أول من قابلت المخلص محمد عمر فأطلعني على إجراءات تخليص سيارات الإفراج المؤقت وقال إن فترة سماح العربات المخالفة (6) أشهر إذا لم يستوف صاحب العربة الإجراءات تصادر أو تباع في الدلالة، ولكنه أكد على أن أي عربة لها فترة سماح وأنه بالضبط لا يعرف الفترة المعمول بها في الميناء لأنه مختص بتخليص عربات الإفراج المؤقت، وكان أحد المواطنين يسترق السمع وهو بجوارنا يرتشف كوباً من الشاي فقاطعنا قائلاً إن أحد أقربائه حدثت له نفس الحادثة قبل عامين فقد عربته التي بيعت في دلالة قبل إكمال الفترة القانونية ولكنه رفع وكيله إلى الله وعاد إلى دولة المهجر ولم يعد إلى للسودان حتى اليوم.

المساومة

وأبلغ الصحيفة د. وليد عبد المنعم محمد الطبيب المنكوب صاحب العربة البرادو أن المخلص اتصل به وقال له إن الجمارك في سواكن اتصلت به وطلبت منه إبلاغ صاحب العربة بإمكانية استرجاع مبلغ (105) ألف جنيه من الجملة بعد أن أصبحت قضية البرادو فضية تلوكها الألسن بمدينتي سواكن وبوتسودان، وأضاف وليد: لم يحدد أن المبلغ لا يشمل الجمارك التي دفعها وقال إنه دفع ما يقارب (140) ألف جنيه جمارك وأرضيات كيف يمكن أن يقبل بمبلغ أقل حتى من الجمارك التي دفعها وقال إنه يتحدث عن عربته المفقودة التي يملك كل المستندات التي تؤكد ملكيته إياها وشهادة الوارد وأبان أن مبالغ الجمارك التي دفعها تشمل أموال مواطنين سوادنيين كان قد استلفها لتكملة قيمة الجمارك لحين إحضار العربة وبيعها وسداد السلفيات واستلام حصاد الغربة الذي استولى عليه آخرون بدون وجه حق، وقال إنه وقعت عليه وعلى أسرته أضرار بالغة مادية ونفسية وآخر مال قال: (حسبي الله ونعم الوكيل.(

التجاهل والإنذار

وأبان المستشار القانوني ومحامي صاحب العربة البرادو أبو هريرة عثمان عبد السلام أنه تقدم بإنذار قانوني لكل من الجمارك السودانية وهيئة الموانى البحرية وتسلمت الصحيفة نسخة من الإنذار طالباً منهم الجلوس وتسوية الأمر وكتب لهم أنه لا يرغب في الدخول في محاكم ويرغب موكله في التسوية وأرفق جميع المستندات مع خطاب الإنذار إلا أنه قال إن مدير الموانى البحرية بالخرطوم صلاح هجام الذي قابله بانفعال شديد وقال له من أنت حتى تنذر مدير عام الموانى البحرية؟ وأضاف أبو هريرة: تعاملت معه ببرود ونجحت في امتصاص انفعالاته وأوضحت له أن هذا الإنذار إجراء طبيعي وقانوني ومعناه في اللغة الإخطار وجلست معه نحو نصف ساعة وبعد اطلاعه على المستندات أقر بأن هناك مشكلة كبيرة كيف تستخرج الموانى خطابا والعربة أصلاً غير موجودة واتصل بالميناء وقال إنه سوف يناقش الموضوع مع مدير الجمارك وذكر له أن نفس الخطاب وجهته إلى مدير الجمارك ومضت مدت الإنذار القانوني ولم نجد أي تجاوب من الموانى البحرية، وأضاف أنه أمس اتصل به مدير مكتب الخرطوم صلاح هجام وقال له لماذا نشرت الأمر في الصحف؟ فقلت له إنني ذكرت لكم في الإنذار في حالة عدم الاستجابة خلال أسبوع فساضطر للمقاضاة وطرح الأمر للرأي العام ولم نجد منكم استجابة منذ يوم 2011/11/19م حتى يوم أمس .

هذا ما حدث في الجمارك

تابع أبو هريرة: حملت الإنذار وذهبت إلى مكتب مدير عام الجمارك السودانية ومدير مكتب اللواء وطلبوا مني تسليم

الخطاب إلى مكتب القيودات فعلت ذلك وطلبوا مني المتابعة ومن خلال متابعتي طلب مني مكتب المتابعة الرجوع إلى مكتب المدير فذهبت إلى مكتب المدير العام وأبلغوني أن الخطاب حول إلى الإدارة القانونية وطلبوا مني مراجعة الإدارة القانوية حول كيفية استرجاع الجمارك التي دفعها وقالوا إن الخطأ من المواني البحرية وليس منهم، وقلت لهم إن الخطأ مشترك كيف للجمارك بكل تقنياتها أن تستخرج شهادة وارد لعربة واحدة وبنفس التفاصيل لشخصين كما أن المواني البحرية كيف لها أن تتحصل رسوم أرضيات أربعة أشهر والعربة أصلاً لم تكن موجودة في الميناء بل بيعت، وقال إن موكله سدد رسوم الأرضيات منذ 7/5 /2011 حتى تاريخ 2011/11/28م رسوم أرضيات في الهواء وأردف: إذا افترضنا أن فترة السماح من وصول العربة حتى تخليصها شهر واحد بعدها الدلالة فلماذا تحصلت المواني البحرية من موكلي أرضيات أربعة أشهر؟ وقال إنه تقدم بطلب للنائب العام لجمهورية السودان لمقاضاة الجمارك والمواني البحرية وهو أمام النائب حالياً تحت الدراسة .

المحرر :

اهتمام وزير النقل والطرق والجسور د. بابكر نهار بقضية العربة البرادو وتوجيهه للمواني البحرية بالتحقيق وطلب مقابلة صاحب العربة نعتبره تطورا إيجابيا في اتجاه الحل ونأمل أن تجد هذه القضية الخطرة التي تبعث الشكوك حول الإجراءات بهيئة المواني البحرية والجمارك السودانية وثقة الناس حولهما خاصة المغتربين تحقيقاً ومراجعة شاملة للإجراءات الجمركية واللوائحة حتى تحقق مصلحة المواطن والدولة معاً وأن لا تكون منتزعة لحقوق المواطنين من خلال اللوائح غير المرنة والرسوم الجمركية بحيث يكون هناك فصل بين الأفراد والمغتربين العائدين نهائياً والتجار كما أن الأمر يتطلب إعادة النظر في الجوانب الإدارية والتقنية للجمارك السودانية حتى لا تتكرر ظاهرة إصدار وثيقتين لسعلة واحدة ونتساءل هل نسبة الـ20% التي تمنح لصاحب البضاعة أو السلعة التي تتم دلالتها ترضي الله تعالى ولا تعرض العاجزين عن سداد الرسم الجمركي العالي جداً في المنطقة العربية الافريقية كما تقول دولة عندما ترفع أسعار السكر بزيادة الرسوم عليه أن الأسعار لا تزال هي الأقل في المنطقة أم أنه يجوز هنا ولا يجوز هناك، نعم إننا نعلم الظروف الاقتصادية للبلد، ولكن يجب أن لا نتذرع بذلك في كل شيء، ننبه أن مثل هذه الحوادث وإن كانت فردية فإنها محسوبة على الدولة والحكومة.

نختم بحديث السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به» رواه مسلم.

الفساد فى شركة الأقطان

تأملوا.. وتألموا..!!

عثمان ميرغني – التيار - 30-01-2012

في الصفحة الأولى .. وصفحة (التيار ليكس) اليوم وثيقة توضح كل شيء.. تكشف إلى أي مدى أموال هذا الشعب مستباحة.. تأملوا، ثم تألموا فيها.. وزارة الزراعة والغابات في حاجة لمدخلات وآليات زراعية.. القرض من بنك دبي الإسلامي.. إجمالي العملية حوالي (30) مليون دولار أمريكي.. الضمانات مقدمة من بنك السودان بناء على طلب وزير الزارعة.. القرض مدة سداده ثلاث سنوات مع فترة سماح سنة واحدة.. إلى هنا كل شيء عادي. شركة الأقطان.. لصاحبها عابدين محمد علي.. وشركاه محيي الدين عثمان وما خفي كان أعظم.. هي المنوط بها توريد هذه المدخلات الزراعية.. بالله احبسوا أنفاسكم لتكملة القصة..!! شركة الأقطان توقع (عقد وكالة) لشركة أخرى اسمها (شركة تاجا الهندسية) ومقرها في دبي.. أتعلمون من هو صاحب الشركة.. محيي الدين عثمان..!! اقرأوا خطاب الدكتور أحمد البدوي ممثلاً لوزارة الزراعة الموجه لبنك دبي الإسلامي.. الذي يقول للبنك بكلمات في منتهى القوة.. كل هذه الملايين من الدولارات هي تحت يدي محيي الدين عثمان يفعل فيها ما يشاء.. يختار ويطلب ويشتري ولا ترد تعليماته التي يطلبها من البنك.. كل ذلك نيابة عن وزارة الزارعة!!! ثلاثون مليون دولار.. (في عملية واحدة).. تحت تصرف محيي الدين عثمان.. باسم حكومة السودان.. وبضمان من بنك السودان. أين الحكومة؟ وأقول (الحكومة!) لأني لست مستعداً لتقبل فكرة أن (وزارة الزراعة) وهي تفعل ذلك يمكن أن توصف بأنها جزء من (حكومة!).. هذه أعمال لا يقبل عقل أن توصف بأنها أعمال (حكومة!) إلا إذا تبدلت جيناتها وتمحورت في شكل (مافيا).. أين ذهبت شركة الأقطان؟ التي تحتكر لها الحكومة تسويق القطن .. وما يشبه احتكار توريد مدخلات الزراعة من مبيدات وسماد وآليات.. كل الذي فعلته شركة الأقطان أنها (من الباطن) حولت كل هذه الأموال لصالح محيي الدين عثمان.. تحت إدارة وتصرف شقيقه جمال الدين عثمان المقيم حتى الآن في إمارة دبي.. وكان شقيقه جمال الدين عثمان اتصل بي هاتفياً من دبي مع أول يوم بدأنا فيه نشر هذه الوثائق.. وقال لي: إنه لا يستطيع العودة إلى السودان خشية الملاحقة من جانب الأجهزة الأمنية. في وزارة الزراعة أو من خارجها، لا أعلم من أصدر الأمر للدكتور أحمد البدوي بكتابة هذا الخطاب العجيب.. لكن تجدون في صفحة (التيار ليكس) صورة لبطاقة أعمال الدكتور أحمد البدوي بعد أن تحول من وزارة الزراعة وصار مديراً لشركة (متكوت).. إحدى شركات محيي الدين عثمان. أعلمتم الآن لماذا نحن بلد زراعي لا يزرع.. وأكبر مشروع زراعي في العالم (مشروع الجزيرة) ينهار ويركع.. ونستورد البصل من الجيران والثوم والسمسم من الصين والطماطم من الأردن.. هل تبحثون عن سبب أكثر من هذا المعروض أمامكم؟ تحولت أموال الشعب السوداني الفقير المعدم.. والتي يفترض أن يشتري بها مدخلات الزراعة إلى غنائم.. يعطي من لا يملك.. إلى من لا يستحق.. بينما حراس المحليات والجباة يطاردون الشعب الفقير ويحلبون منه الرسوم والجبايات.. ومصانع المنطقة الصناعية في الباقير تتعطل وتقفل بالجزية المضروبة عليها من محلية الكاملين.. بينما أموالنا وبالعملة الصعبة.. بين أيدي عصابة منظمة تستغل مؤسسات الدولة وعلى عينك يا تاجر.. في وضح النهار.. وقولوا.. يالطيف..!!

المتهمين الرئيسين فى قضية فساد شركة الاقطان السودانية:

د. عابدين محمد علي

محيي الدين عثمان

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

REPUBLIC OF THE SUDAN

MINISTRY OF AGRICULTURE
AND FORESTRY
O . BOX: 285 KHARTOUM
EL : 780336
ABLE - (ZIRAA)

وزارة الزراعة والغابات
ص.ب: ٢٨٥ الخرطوم
تلفونات : ٧٨٠٣٣٦
تلغرافيا : (زراعة)

MINISTER'S OFFICE مكتب الوزير

DATE: 13/7/2004 التاريخ : .....
REF:..... الرقم : .....

To: **M/s. Dubai Islamic Bank**
P.O. Box : 1080
Dubai

Subject: Morabaha Sale Agreement ref. DIB/01/14 against facility of US Dollars 10,000,000

Dear Sir,

With reference to the above Morabaha Sale Agreement signed between us and Dubai Islamic Bank, we **(Ministry of Agriculture and Forestry)** Khartoum – Sudan hereby authorize Dubai Islamic Bank to recognize **M/s. Taga Engineering Company – JAFZ**, P.O. Box 17658- Dubai, as our agent to choose and order goods on our behalf as agreement signed between Taga and The Sudan Cotton Co. according to specifications, delivery and prices agreed upon. We hereby authorize them to sign L/C applications along with promise to purchase on our behalf for you to import goods from different parts of the world showing port of destination as Port Sudan or any port agreed upon.

We also agree with you that the goods chosen and ordered by **M/S Taga Engineering Company**, will be considered as if chosen and ordered by us and will be acceptable to us unconditionally and will not be rejected by us for any reason whatsoever. We further confirm that by this letter we hereby give full power attorney to M/S Taga Engineering Company to deal with you on our behalf in respect of the subject Morabaha Sales Agreement. You are therefore fully authorized to accept their instructions to open and amend letters of credit, sign Waad Be Shraa and any other documents, receive all original shipping documents from you on our behalf and under full risk responsibility.

For/ Ministry of Agriculture and Forestry

Ahmed Al Badawi Ahmed

التاريخ: 13/11/2011م

الخرطوم في: 13/11/2011م

الأخ الكريم/ د. الطيب ابو قناية

وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: شركة السودان للأقطان

(1) لاحظت الأمانة العامة للنهضة الزراعية أن شركة الأقطان المذكورة قد ساهمت مؤخراً في اسهم شركات أخرى من القطاع الخاص ، ولما كان شركة الأقطان تستفيد من مخصصاتها الحكومية من بنك السودان ووزارة المالية فيكون قد يستفاد شركات القطاع الخاص من مال عام.

(2) شركات القطاع الخاص التي دخلت في شراكة أسهم مع شركة الأقطان هي والمبلغ:

1. شركة منكوت
2. شركة عين فطير
3. شركة الهايدي
4. شركة الرباط لحليج القطن
5. شركة المسورات العالمية

للشركات المذكورة يملكها ويؤسسها السيد/ محي الدين محمد عثمان وأسرة د. صلاح محمد علي - مدير عام الشركة وآخرين.

(مرفق وثائق تأسيس الشركات المذكورة اعلاه - مرجع الوثائق التسجيل التجاري).

التاريخ : ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٣ هـ
الموافق : ٦ مارس ٢٠١٢م

النمرة: ب س م/إ ع ت ت ج م/ش م

السيد/ مدير عام

بنك _____

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

الموضـــــــوع: الحجز على ارصدة

بالإشارة إلي خطاب وزارة العدل بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣م والخاص بالموضوع اعلاه ، نرجو موافاتنا عاجلاً بارصدة حسابات الاشخاص والشركات المذكوره ادناه طرف مصرفكم والحجز عليها وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخه .

١. عابدين محمد علي الفكي
٢. محي الدين عثمان محمد احمد علي
٣. احمد البدوي محمد صالح
٤. غازي محمد حفظ الله
٥. وليد عابدين محمد علي الفكي
٦. شركة السودان للاقطان
٧. منكورت للتجارة العالمية
٨. للتجارات العالمية للتجارة والنقل المحدودة
٩. عين النظر الزراعية الهندسية
١٠. الفايدي للحضريات
١١. الدهناء للهندسية والمقاولات المحدودة
١٢. مصنع السماد (يوريمكورت)
١٣. جيوسمكورت العالمية

ص.ب ٣١٣ الخرطوم تلفون: ٢٤٩١٨٣٧٧٨٢١٤ فاكس: ٢٤٩١٨٣٧٧٨٢١٤
Tel (+249) 187786035- Fax (+249)183 778214 P.o.Box:313 Khartoum Sudan
E-mail: financial.sys@cbos.gov.sd

- السيد/[illegible] ل هاشم
السيد/[illegible] بن محمد علي
مهندس/[illegible] م أبابزيد
السيد/حافظ حنا انقلن مدير عام التنمية

- في الإجتماع الاخير بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠م وافق السيد/وزير المالية السابق علي إصدار الضمانات اللازمة في حدود مبلغ ٣٧ مليون دولار كمرحلة اولي علي ان يكون جملة التمويل بصيغة الايجار ٥٥ مليون دولار منها ٣٧ مليون للمرحلة الاولي و١٨مليون دولار للمرحلة الثانية بعد ١١ شهر من توقيع الاتفاقية الاولي لتركيب ١٠ محالج تغطي مناطق الشاريع المروية وتم في هذا الاجتماع الاتفاق علي تكوين شركة لحليج الاقطان توطئة لخصخصة المحالج وتم توزيع الاسهم وراس المال كما مبين امناه :-

جنية

البيـــــان	نسبة المساهمة	حق من راس المال المدفوع (مايعادل ٣مليون دولار)	حق من راس المال المطلوب دائما الان (مايعادل ٣مليون دولار)
شـــــركة الـــــصمدان للاستثمار	٤٨٪	٩,٦٢٠,٠٠٠	٣,٠٩٠,٠٠٠
شركة منكوت للتجارة	١٥٪	٤,٢٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
الصندوق الاستثماري للتامين الاجتماعي	٥٪	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
شركة BALKAN التركية	٥٪	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
مصرف الزراع التجاري	٥٪	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
شركة شيكان للتامين وإعادة التامين	٥٪	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
الجملة	١٠٠٪	٩,٨٦٠,٠٠٠	٤,٨٦٠,٠٠٠

مستند رقم ١

بسم الله الرحمن الرحيم ٢٠٥٠/١٢/٢٠

مقترح الشراكه الجديدة في شركه أرض الجنه

المساهمات :

١- قيمه المحالج الجديده ٤ محالج (الاقطان - نبك المزارع - هدكوت)	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	
٢- رأس مال نقدى (نبك المزارع - هدكوت)	٤,٠٠٠,٠٠٠	
٣- قيمه المحالج القديمه ٢ موقفه (النقاوه)	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	
الجمله	٨٤,٠٠٠,٠٠٠	

توزيع المساهمات :

١- شركه الاقطان	٤١,٨٤٠,٠٠٠	٥١٪
٢- النقاوه	٢٤,٦٠٠,٠٠٠	٣٠٪
٣- نبك المزارع	٤,٩٢٠,٠٠٠	٦٪
٤- هدكوت	١٠,٦٦٠,٠٠٠	١٣٪
الجمله	٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

مجلس الادارة :

١- ممثل شركه الاقطان	رئيساً
٢- " النقاوه	نائباً للرئيس
٣- ممثل الاقطان	عضواً
٤- " النقاوه	"
٥- " نبك المزارع	"
٦- " هدكوت	"
٧- المدير العام للشركه بحكم منصبه	"

صلاح الدين الكردي

سكب الحبوب الزيت بها بين القطن، النقاوه، المخلفات، مواقع الحالج

الفساد فى شركة الاقطان

شبكة فساد يديرها الكبار..."التيار" تنشر الوثائق!! .

التيار، الاثنين 23 يناير 2012م

مهما بلغ تصورنا لما وصله الفساد، لم يكن لنتخيل أن يصل إلى هذه المرحلة الخطيرة التي أصبحت فيها واجهات الدولة نفسها أدوات امتصاص ونهب أموال الشعب السوداني جهاراً نهاراً وعلى روؤس الأشهاد. الوثائق التي نضعها بين يدي الشعب السوداني مالك هذه الأموال تبرهن وبما لا يدع مجالاً للشك أن شركة السودان للأقطان، وهي واحدة من كبريات الشركات السودانية، تورطت في مخالفات مالية ضخمة وبصورة مؤسسية. المدير العام د. عابدين محمد علي (والذي ظل في منصبه لا يتزحزح منه لمدة 20 عاماً متواصلة) ومعه السيد محيي الدين عثمان (الذي ارتبط بصفقات التاكسي التعاوني في الماضي) أسسا شركات خاصة تحت عباءة شركة الأقطان. شركات قوامها أفراد أسرتيهما .

هذه الشركات الخاصة التي أسساها بأسماء أولادهم وأفراد أسرتيهما صارت تتلقى التسهيلات (الحكومية!) ومن وزارة المالية نفسها (التي كان وكيلها د.الطيب أبو قناية رئيس مكافحة الفساد!). وبلغت الجرأة بسادة شركة السودان للأقطان أنهم استوردوا شحنات من (الخيش) من دولة بنغلاديش عبر شركة تركية. الوثائق الخطيرة التي نضعها أمامكم تكشف أن الشركة التركية استخدمت من جانبهم مجرد (كبري) لتمرير الأسعار المبالغ فيها التي استوردوا بها (الخيش).

العملية لا يمكن أن توصف بغير أنها عملية (تهريب للعملة الصعبة) وبأرقام فلكية. كانت نفس هذه الشحنات من (الخيش) استوردت العام الماضي من بنغلاديش مباشرة بنصف السعر الذي استوردت به هذا العام عبر الشركة التركية.. وذلك كالتالي: بالة الخيش من النوع (40) سعرها الأصلي إذا استوردت مباشرة من بنغالاديش (800) دولار فقط .. سعرها عبر الشركة التركية (1600) دولار.. بالة الخيش من النوع (30) سعرها الأصلي (600) دولار.. سعرها عبر الشركة التركية (1200) دولار. راجع التفاصيل في صفحة (7)

الفساد فى شركة الاقطان
الصدمة..!!

عثمان ميرغني

التيار - 2012-01-26

الصدمة النفسية الكبرى التي اجتاحت الشارع العام.. بعد نشر "التيار" لوثائق شركة السودان للأقطان سببها ضخامة الفساد حجماً وزماناً.. مضافاً إليه الجهر والسفور الذي تبرج به بكل جرأة.. فالشركات التي أسست بأسماء الأولاد والزوجات والأسر.. لا تحتاج إلى بطل ليكتشفها.. ثم جاءت الطامة الكبرى.. عندما اكتشف الشعب أن مذكرة المهندس عبد الجبار حسين أرسلت لوكيل وزارة المالية قبل أكثر من عام.. ولم يحرك ساكناً.. مع ذلك صدقوني– وبكل أسف– نحن حتى اللحظة لا زلنا نعرض في (المناظر).. ولم يبدأ (الفيلم) بعد.. لأن الوثائق القادمة إليكم في الطريق فاجعة.. فاجعة للضمير الوطني الحي.. وليت مسوؤلاً واحداً في الحكومة يتصل بنا ليقول لنا هذه الوثائق خطأ أو مزورة أو مدبلجة.. على العكس تماماً.. كلهم اتصلوا.. كلهم أكدوا صحة الوثائق.. تسلمت نهار أمس رداً مكتوباً من الدكتور الطيب أبو قناية.. رئيس آلية مكافحة الفساد.. تجدون في صفحة (7) من حزمة الوثائق المنشورة.. في رده يحتمي بأن شركة الأقطان مسجلة بالتصنيف (شركة خاصة).. يملكها مزارعو مشروع الجزيرة.. ومزارعو مشروع الرهد.. ومزارعو مشروع حلفا الجديدة.. والصندوق القومي للمعاشات وبنك المزارع.. ورغم أن الملكية هنا واضحة كالشمس.. (عامة) ليس لأن من ضمن ملاكها الصندوق القومي للمعاشات فحسب.. بل لأن النشاطات التي تقوم بها هذه الشركة والموارد التي تتوفر لها لا يمكن بحال أن تتاح لشركة مصنفة تحت البند (خاصة).. ماهو حجم التسهيلات التي تقدمها الحكومة لشركة الأقطان.. والضمانات والاعتمادات المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة.. وحجم النشاط التجاري الذي تمارسه بما يشبه الاحتكار.. في تسويق القطن واستيراد كل مدخلات الزراعة، ليس للمشاريع المذكورة في لائحة تأسيس الشركة فحسب بل لكل السودان.. الفساد فيما توفره الحكومة من المال العام لهذه الشركة.. أكبر كثيراً مما تصرفه وتتلاعب به من أموال.. والوثائق القادمة ستكشف لكم ما يذهل الضمير.. الحكومة الآن أمام اختبارصريح.. آلية الدكتور أبو قناية في محك عظيم.. إما أن تبدأ من هنا البداية الصحيحة.. أو توفر على الشعب السوداني رهق المسير (وتفضها سيرة) فتعلن من الآن أنها اكتشفت أن الفساد أكبر من التوقعات.. (بلدوزر) ضخم يكتسح أمامه الـ(آلية). وثائق اليوم المنشورة في (التيار ليكس) صفحة (7) تكشف خبايا المحالج الجديدة التي استوردت بأكثر من خمسين مليون دولار.. وهي قضية كاملة يتعرض أمامكم قريباً بإذن الله..

الفساد فى شركة الاقطان

التغطية مستمرة ..!!

عثمان ميرغني

التيار - 2012-01-24

السلطات الأمنية ألقت القبض على مدير شركة الأقطان ورفيقه محيي الدين عثمان.. الآن قضية شركة السودان للأقطان اختبار مكشوف للحكومة.. التي بعد أن أغرقت الأسواق بالحديث عن مكافحة الفساد.. فأعلنت مفوضية ثم غيرت رأيها لتطلق عليها (آلية مكافحة الفساد) وكلفت الدكتور الطيب أبو قناية برئاسة الآلية.. وهو رجل قادم من قلب الملفات الساخنة في وزارة المالية.. ويعلم جيداً وبين يديه المستندات التي تبرهن له من؟ يفعل ماذا؟ لكني – لا أكتمكم سراً – لست متفائلاً حتى تثبت الأفعال غير ذلك.. أتدرون لماذا.. سأورد إلى ذاكرتكم ما نشرناها هنا في صحفية التيار قبل عدة شهور.. وقلنا: إن شركة الأقطان تستخدم (مبيدات فاسدة) في رش محصول القطن في مشروع الجزيرة.. وحتى لا ندخل في أي مغالطة صور صحفيّنا الهمام مدير مكتب التيار في الجزيرة الأخ تاج السر ود الخير (براميل) المبيدات وعليها تاريخ صلاحية انتهى قبل أكثر من ثلاث سنوات.. في الصباح الباكر حاول (الأذكياء) تهريب المبيدات من المخازن.. لكن تاج السر اختبأ خارج المخازن والتقط صور العمال وهم يحملون الشاحنات بالمبيدات.. ونشرنا الصور في الصفحة الأولى وقلنا للحكومة: إنهم يهربون المبيدات لطمس أدلة الفساد.. ماذا كانت النتيجة.. فرحنا لما أعلنت الحكومة عن تكوين لجنة تحقيق في القضية.. ومن يومها تم (تلجين) القضية.. ولم نعد نعرف ماذا فعل الله باللجنة.. التي من فرط ما حرصت على عدم كسر خاطر شركة الأقطان. لم تتفضل حتى بمجرد كتابة تقرير.. الأمر لا يستحقّ.. ما دامت أموال شعب مغلوب على أمره.. ليس في يده سوى أن يمسح الدمعة على مقلتيه بكل أسى.. ويتجمل بالصبر.. لكن سادة شركة الأقطان.. لما أدركوا أن (الجبانة هايصة).. والمال العام سائب لا حارس له.. أخذوا المسألة (من قصيرها) ودخلوا في شركات أسرية مع شركة الأقطان.. وصار (الجيب واحد).. ووالله العظيم لو بذلوا بوصة واحدة من الجهد للتمويه.. أو التستر أو إخفاء الجريمة لقلنا إنهم على الأقل يخشون من عين رقيبة أو ضمير مستتر.. لكنهم على عينك يا تاجر.. وبالأوراق الرسمية فعلوا ما فعلوا.. أخشى أن أنقل إليكم خشيتي من الوهم.. أن نكتشف أن السادة في شركة الأقطان محصنون من المحاسبة.. تسندهم ظهور أقوى من أن تنحني لقانون أو عدالة أو محاسبة.. أخشى أن تلعب معنا الحكومة لعبة الزمن.. هل تذكرون قضية التقاوي الفاسدة التي ثارت بذكرها الركبان وهاج الناس وماجوا والإعلام.. ثم ضجت بها قاعات البرلمان.. وأخيراً قرروا تحويل الملف إلى النيابة.. ثم.. ماذا حدث بعد ذلك.. هل واحد منكم يعلم مصير اللجنة والقضية.. اقرؤوا الخبر في الصفحة الثالثة من (التيار) اليوم.. البرلمان يستفسر وزير العدل عن مصير القضية.. الآن .. عابدين محمد علي ورفيق دربه محيي الدين عثمان في قبضة السلطات.. كم من الزمن سيتغرق وصولهم إلى قفص الاتهام أمام القاضي.. هذا هو السؤال الذي يجب أن تتعامل معه الحكومة بكل جدية.. والتغطية مستمرة..!!

الفساد فى شركة الاقطان

من يقف وراء عابدين ومحي الدين..!!

عثمان ميرغني
التيار - 2012-01-25

ملفات الفساد في شركة السودان للأقطان أكبر كثيراً مما يتخيل أي إنسان عاقل.. استيراد المبيدات.. استيراد الأسمدة.. استيراد المعدات والآليات الزراعية.. استيراد (الخيش).. والأنكى من كل ذلك عمليات توريد المحالج .. كلها تخضع لعمليات تلاعب بالأسعار بما يفوق الضعف.. وكلها بالعملة الصعبة التي يجترها الوطن من دم أبناء شعبنا الفقير.. مئات الملايين من الدولارات ما باتت تحتاج حتى لفقه السترة.. كل شيء يتم في وضح النهار. كنت تحدثت أمس في تقرير لفضائية الجزيرة.. وقلت لو كانت عمليات فساد معزولة عن بعضها.. لأمكن افتراض أنها تتم بنزوات فردية .. لكنها تبدو كأنهر من الفساد المتفق عليه الذي لا ينقطع.. فيبقى السؤال الكبير المثير الخطر.. هل يعقل أن عابدين محمد علي.. ومحي الدين عثمان.. رجلان يقفان وحدهما في صحراء هذا الفساد ؟ هل ينفردان وحدهما ببطولة كل هذا المسلسل المتوحش؟؟ من يظن ذلك هو – على رأي السيد الأمام الصادق المهدي – رجل في رأسه (قنبور).. لسبب بسيط أن غالبية هذه العمليات لا يمكن إنجازها إلا بتواطؤ آخرين في مؤسسات أخرى في الدولة.. في وزارة المالية.. في البنك المركزي.. وفي أماكن أخرى كثيرة.. بل – وبكل أسف- لابد من مشاركين بالصمت.. الصامتون الذي يرون بأعينهم كل شيء لكنهم إما يبيعون صمتهم مقابل المعلوم سلفاً بينهم.. أو يشترون بصمتهم كراسي وظائفهم.. وبكل أسف ليس في هذه القضية (صامت لوجه الله) . كل الصامتين باعوا الصمت، كلٌ على قدر عزمه.. إنني أسأل بكل صراحة ووضوح السيد صلاح عثمان حسين (ابن الفنان العملاق عثمان حسين) وهو واحد من أهم الممسكين بملفات شركة الأقطان وشراكاتها.. هل كان يعلم بالطريقة التي تتبعها الشركة لاستيراد القائمة الطويلة من مدخلات الزراعة التي تتعامل فيها. هل يعلم بتفاصيل العقودات وخطابات الاعتماد ثم فواتير النقل من الميناء إلى المشاريع الزراعية.. لا يفيد الصمت. يجب أن يتقدم إلى الأمام ويكشف الحقيقة.. الصمت لا يجدي.. هذا المال العام يملكه شعب فقير يأكل الصبر ويشرب الابتلاء صباح مساء.. والذين يتسترون على هذه الجرائم سيطالهم عقاب السماء إن أفلتهم عدالة الأرض.. الذي أخشاه أن تذهب قضية شركة الأقطان في نفس مسار قضايا الفساد الكثيرة التي تكون لها اللجان وتصدر بحقها أقصى العبارات الرسمية.. ثم يأتي الصباح فتسكت شهرزاد عن الكلام المباح. على كل حال.. مزيد من الوثائق في الطريق إليكم.. كلها تحكي قصة واحدة .. تبدأ بالفساد وتنتهي به.. وهي ليست لتسلية القراء أو اجترار دموعهم الغالية. هي مهداة للحكومة وآلية مكافحة الفساد.. ماذا أنتم فاعلون؟؟ الشعب كله ينظر.. وينتظر..!! ما أنتم فاعلون؟؟ يا د. أبو قناية..

الفساد فى شركة الاقطان

الأمن يقبض على مدير شركة الأقطان ومحي الدين عثمان

التيار 24 يناير 2012

بتوجيهات مباشرة من رئيس الجمهورية المشير عمر البشير ألقت السلطات الأمنية القبض على مدير عام شركة الأقطان السودانية الدكتور عابدين محمد على ورفيقه محي الدين عثمان، على خلفية الفساد الهائل الذي ولغت فيه شركة السودان للأقطان مما أهدر مئات الملايين من الدولارات من المال العام. بينما أبدى النائب الأول لرئيس الجمهورية الأستاذ على عثمان محمد طه اهتماماً بالغاً بالوثائق التي نشرتها (التيار) أمس. وأكدت مصادر أن النائب الأول وجه بالمتابعة وترك العدالة تأخذ مجراها. وسادت موجه عارمة من التفاؤل في مشروع الجزيرة بعد نشر وثائق الفساد في شركة السودان للأقطان وفي أوساط المزارعين الذين ظلوا يجأرون بالشكوى من الفساد الطافح في الشركة ونشاطاتها. واعتبر كثير من المراقبين أن تصحيح الأوضاع في شركة الأقطان هو المدخل المناسب للاصلاح الزراعي. ويشار إلى أن عابدين محمد علي ظل في منصب مدير عام شركة السودان للأقطان لحوالى عقدين من الزمان. ونشرت التيار أمس وثائق تؤكد تأسيس شركات تضم أبناء وأسر الدكتور عابدين ومحي الدين عثمان ثم دخول هذه الشركات في شراكات مع شركة السودان للأقطان التي تحظى بتسهيلات حكومية واسعة. وتواصل (التيار) نشر الوثائق اليوم. حيث تظهر سجلات الشركات أسماء الأسرة . بينما توضح وثائق أخرى الشراكات التي تأسست بين شركة السودان للأقطان وهذه الشركات العائلية. وتواصل التيار نشر الوثائق ومتابعة القضية

الفساد فى شركة الاقطان

قولوا.. يا لطيف..!!

عثمان ميرغني

التيار - 23-01-2012

بكل أسف.. تجدون في صفحات التيار اليوم فصلاً صغيراً من المأساة التي يعلم الجميع أنها أساس البلاء الذي نعيشه.. لكن مع ذلك تتحايل عليها الدولة باستحداث مسميات لآليات محاربة الفساد.. والفساد فوق ظهورها محمول.. لا يحتاج إلى آلية ولا مفوضية ولا يحزنون.. الوثيقة الأولى المنشورة في الصفحة الأولى خطاب موجه للدكتور الطيب أبو قناية نفسه.. عندما كان وكيلاً لوزارة المالية.. وهو الآن يتولى رئاسة آلية محاربة الفساد.. والجهة التي أرسلت الخطاب لا تنتمي لحركة العدل والمساواة أو أي فصيل يحارب الحكومة.. هو خطاب من الأمين العام للنهضة الزراعية.. يلفت نظر وكيل المالية أن شركة السودان للأقطان تتستر على شراكات مع شركات يملكها المدير العام د.

عابدين محمد علي.. الذي نافس حكام الربيع العربي في بقائه في المنصب.. ومعه السيد محيي الدين عثمان.. الذي اشتهر بقضية التاكسي التعاوني المعروفة.. شركات يملكها الأبناء والأهل والأسرة.. وتتمتع بكامل امتيازات شركة الأقطان المعتصرة من حر مال فقرنا المدقع.. ملايين الدولارات والأموال الأخرى تتحول بكل سلاسة وفي وضح النهار وتحت سمع وبصر وكيل وزارة المالية الذي أصبح رئيساً لآلية الفساد.. وبينما لا تزال الحكومة (عاملة رايحة) تبحث عن الفساد وتطلب من شعبها أن يدلها عليه.. إن (وقع في عينه) الفساد.. اللعبة سهلة ومكشوفة .. ويعلمها بنك السودان.. لعبة المبالغة في الأسعار.. Over invoicing في فواتير للاستيراد شحنات من (الخيش).. الأسعار ضعف السعر الحقيقي-وللحق يستحقون الإشادة أنهم ما جعلوها ثلاثة أضعاف- تفتح الاعتمادات بهذه الأسعار الوهمية.. إلى شركة تركية.. تتولى إكمال الدائرة باستيراد (الخيش) بالسعر الحقيقي من بنغلاديش.. بينما تذهب الأموال الطائلة في فرق السعر إلى أين؟؟ الله أعلم.. والحكومة تعلم.. وبنك السودان يعلم.. والآن الشعب كله يعلم بعد كشف هذه الوثائق.. الآن لا أعلم ماذا سيفعل السيد رئيس آلية مكافحة الفساد.. الدكتور الطيب أبو قناية.. هل سيطلب منا أن نسلمه الوثيقة التي هي أصلاً موجهة إليه وكانت موجودة في درج مكتبه بوزارة المالية؟؟ أم سيرسل من يبحث له عن الثغرة التي تسللت بها هذه الوثيقة من مكتبه إلى السلطة الرابعة.. سلطة الشعب الذي يملك هذه الأموال.. يقتله الظمأ والمال فوق ظهوره منهوب.. أو كما قال الشاعر..!! الشعب البائس الفقير يموت في المستشفيات لأنه لا يجد الهواء.. مجرد (أكسجين).. بينما الكبار وعلى روؤس الأشهاد يغترفون من أمواله .. بكل أريحية.. كم من مسجون وراء جدران سجن الهدي أو كوبر في حفنة مال قد لا تبلغ ألف جنيه.. بينما الكبار وفي وضح النهار يفعلون ما يفعلون.. على كل حال.. الوثائق كثيرة.. سنوالي نشرها في صفحة (التيار ليكس) بصورة يومية ابتداءً من اليوم.. وقولوا.. يا لطيف..!!

الفساد فى شركة الاقطان

الملف في طريقه للقضاء

احتجاز مسؤولي شركة الأقطان يتواصل

الخرطوم: الوطن

25يناير 2012

علمت «الوطن» أن شركة الأقطان وروافدها كانت تتاجر في الدولار، وبحسب المعلومات فإن هناك اعتمادات تؤخذ من البنوك ويتم الإتجار بهذه الدولارات في السوق السوداء.

ووفقا للمتابعات فإن التحقيقات من قبل السلطات الأمنية مستمرة مع عابدين محمد علي مدير شركة الأقطان، وشريكه محيي الدين عثمان المحتجزين بشأن صفقة الأسمنت والخيش، وقد جمعت السلطات مستندات وأدلة ستحال كملف للقضاء بعد وصول شاهد الملك، ويشار إلى أن هناك شركات تمثل روافد لشركة الأقطان بينها شركة «أزر» للتراكتورات والتي يديرها وليد نجل محي الدين وشركة «الرائدة»، فضلا عن شركة «ميدكوت» المسئوولة عن

استيراد الخيش والسماد ومدخلات زراعية، وشركة «مدبرات »المملوكة لمحي الدين عثمان، وشركة «كامب نو الهندسية». ويذكر أن معظم هذه الشركات متواجدة بالخرطوم وبحري .

شركة الأقطان تخسر الملايين في إعلانات حول صفقة الأسمنت المشبوه

الخرطوم:عبدالوهاب موسي

صحيفة الوطن

دفعت شركة السودان للأقطان مئات الملايين من الجنيهات في إعلانات نشرت بالصحف كحملة على مرحلتين في حراك غير مباشر لتكذيب ما نشر بـ«الوطن» حول صفقة الأسمنت غير المطابق للمواصفات. وجاءت الإعلانات المدفوعة وقد حوت ما مفاده أن شركة السودان للأقطان لم تستورد أي أسمنت ولا تعمل في مجال تجارته على الإطلاق. غير أن «الوطن» تمتلك مستندات تؤكد تورط الشركة في صفقة الأسمنت.

وفي الأثناء تمتلك «الوطن» مستنداً بطرفها وهو عبارة عن تعهد من شركة الأقطان للهيئة السودانية للمواصفات بعدم التصرف في الأسمنت حتى ظهور نتيجة التحاليل النهائية.وقد رفضت هيئة المواصفات الإفراج عن أسمنت «بورتلاندي» مستورد بواسطة شركة السودان للأقطان لعدم مطابقته. يذكر أن رفض تمرير الأسمنت كان بخطاب ممهور بتوقيع نجوى عبدالله مدير إدارة المواصفات فرع بورتسودان.

إلى ذلك تطرق إعلان مدفوع الثمن لشركة «آزر» الهندسية الزراعية إلى «الجرارات» الزراعية الواردة فيما نشرته «الوطن» آنفاً غير أن علي محجوب الذي فوضته شركة الاقطان في الظهور أمام حماية المستهلك فيما يتعلق بصفقة أسمنت مستورد بواسطة شركة الأقطان من باكستان قال في حديث سابق لـ«الوطن»(لقد أخفينا لأكثر من عام أقساط الجرارات عن شركة الأقطان). ملوحاً إلى أن استخدام أوراق وترويسات شركة الأقطان كان يتم من وراء ظهر الإدارة.

وكانت «الوطن» قد أمسكت عن نشر معلومات في غاية الحساسية بشأن النهضة الزراعية التي يمثل نشاط شركة الأقطان جزءاً منها لأجل المعالجة بيد أن «الوطن» بعد محاولات التكذيب قررت أن تضع أدق المعلومات أمام الأستاذ علي عثمان محمد طه راعي النهضة الزراعية .

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=28158

الفضيحة!..

مندوب شركة الأقطان يكشف لـ«الوطن» تفاصيل صفقة الأسمنت المشبوهة!..

ياوزير العدل تدخل.. ويا نيابة المستهلك.. ما الحكاية بالضبط..؟!

كتب/ عادل سيد أحمد

الوطن، 01/10/2011

ما هذه الفوضى.. وما هذا التلاعب.. وهل حياة البشر أرخص من«هامش الربح»..!؟.

***

فكم هالني ما وقع في يدي من وثائق ومستندات، يشيب من هولها الولدان ، ويقشعر من غرابتها الوجدان.. ويستحي من تبعاتها الإنسان.!!..

***

ما علاقة شركة الأقطان بالأسمنت..؟.!

***

إنّ أصل الحكاية « التراجيدية» أنّ الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس كان أنْ «حجزت» على كمية من الأسمنت، بلغت 11.711 طناً «أحد عشرألفاً وسبعمائة وأحد عشر طناً.«

وخيراً فعلت الهيئة كإجراء روتيني بفحص وتحليل الأسمنت.

***

ولكن المفاجأة كانت في أنّ شركة الأقطان، أخذت الجزء الاكبر من الأسمنت وقامت ببيعه ، وتبقى في المخزن نحو«56» طناً فقط.!..

مخالفةً بذلك إجراءات هيئة المواصفات .. رغم أنّ شركة الأقطان التزمت «كتابة بعدم التصرف في الأسمنت إلى حين ظهور نتيجة فحص هيئة المواصفات.!..

***

الطامة كانت في أنّ الهيئة قالت إنّ:«الأسمنت غير مطابق.!..«

***

ولكن الأسمنت تم استعماله، في المباني.. واستخدامه في التشييد.!..

***

يا ساتر..

الأسمنت غير المطابق، من الممكن أنْ يتسبب في انهيار المبنى، أو المنشأة.!..

يا لطيف.!..

***

شركة الأقطان «ادّعت» أنّ هذا الأسمنت تم استخدامه في بناء المحالج الخاصة بها بمدينة ربك .!..
كأنما الذين يعملون بالمحالج ، ليسوا بشراً.!..

***

ولكن الشخص .. الذي ظهر أمام نيابة المستهلك نيابة عن شركة الأقطان، واسمه علي محمد محجوب أراد أنْ يريح ضميره.. فقد ذكر لـ«الوطن» أنّ هذا الاسمنت قد بيع في السوق.!..
وأنه على استعداد لتحديد الأشخاص والجهات التي اشترت الأسمنت.!..

***

سؤال وإشادة:
-نيابة حماية المستهلك كان قرارها بالنص: « توجيه تهم تحت المادة 31 من قانون المواصفات والمقاييس لسنة 2008م ، والمادة 102 من القانون الجنائى لسنة 1991.!..
لماذا لم تذهب هذه القضية للمحكمة، منذ 2010/7/8م ، وهو تاريخ إصدار قرار النيابة..؟.!
وظلت هذه القضية حبيسة الأدراج ، حتى يومنا هذا ...؟.!

***

أما الإشادة فهي بالنيابة العامة للنيابات المتخصصة ، والتي قضي قرارها بـ«رفض طلب الاستئناف، باعتباره مخالفاً لنص المادة «4/6» من لائحة تنظيم عمل وكالات النيابة الجنائية لسنة 1998م تعديل 2008م.

***

يا سيادة وزير العدل.. وأنت النائب العام ، عن المواطن،
ولمصلحة الوطن : أرجوك حقِّق في هذا الموضوع.!..

***

ويا وكيل نيابة حماية المستهلك:
أفدنا.!!..

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=27649

الفساد فى شركة الاقطان

بلاغ مخيف للنائب العام!..

الخرطوم: عادل سيد أحمد

الوطن، عدد2011/10/16م

اعترافات خطيرة جداً من متهم هارب سلم نفسه!..

أنا شاهد على ما حدث في «تراكتورات المزارعين» والأسمنت الفاسد

يا سيادة النائب العام، الوزير دوسة: دونك هذا الملف «الجاهز».. فأرجو أن تحقق فيه.!..

***

إنّ هناك حرباً متبادلة بين شركة السودان للأقطان، وشركات أخرى متعاونة معها من ناحية.. وأحد الإداريين السابقين، الذي كان يعمل معهم،من ناحية أخرى. ونتيجة هذا الخلاف وتلكم الحرب.. خرجت ملفات كثيرة : جرارات المزارعين.. التجارة في الأسمنت.. إنشاءات ومباني.. ومحلج ربك .. والتجارة في أشياء أخرى.. قصة طويلة «ومخيفة.!!..«

***

يا سيد دوسة.. إعلانات شركة الأقطان في مواجهة «المتهم المختفي» علي محجوب ، تملأ الصحف.!..

ولما لم تسأل أنت عن المتضرر الأكبر من هذه الحرب.. وهو المواطن السوداني.. فها نحن نعرض أمامك «حيثيات» من الطرفين.!..

علها تفيدك في فتح هذا الملف الخطير.!..

***

علي محجوب يقول كل شيء:

*** فيما يتعلق بـ «استيراد» الأسمنت:**

يقول علي محجوب وهو المتهم الهارب المطلوب لنيابة بحري والذي سلم نفسه لها وأطلق سراحه بالضمان: إن هناك صفقة للأسمنت يستخدم فيها الورق المروس لشركة السودان للأقطان بهدف الحصول على اعتمادات لاستيراد أسمنت يفوق 11 ألف طن.. أكدت إدارة المواصفات بأنه يخالف ما هو مطلوب في المواصفات .. ولكن رغم ذلك دخلت كمية منه إلى السوق ،حيث تم بيعه.. ولئلا نخوض في ملف الأسمنت فإنه أحيل إلى المحكمة حسب إفادات وكيل النيابة.

*** قضية التراكتورات:**

ويذهب المتهم علي محجوب إلى أن هناك مبالغ مالية بالمليارات أخذتها شركة الأقطان من مزارعين، مقابل استيراد تراكتورات وتسليمها لهم.. لكن للحقيقة فقد تسلم المزراعون عدداً قليلاً من التركتورات.. ويوضح «علي» أن شركة الأقطان كانت واجهة تُستخدم «تراويسها» بواسطة إحدى الشركات المغمورة، لإغراض الاستفادة امتيازات البنوك..!.

ويقول «علي» إن شركة الأقطان في ورطة كبيرة، لأنها كانت على الدوام واجهة لهذه الصفقات باستخدام أوراقها..علماً بأن المدير العام لشركة الأقطان شريك في الشركات الأخرى التي تستخدم التراويس. يذكر أنه كان هناك بلاغ في مواجهة «علي» بنيابة بحري، اتهمته فيه شركة الأقطان بأنه اختلس في قضية مالية متعلقة بجرارات بمليارات الجنيهات. وأنه ظل مختفياً داخل وخارج السودان.. وأن نيابة بحري كانت تبحث عنه وأنه سلم نفسه وأُخلى سبيله بالضمان. يذكر أن «علي» هو المفوض عن هذه الشركات.. وأنه كان يشغل منصب رئيس لجنة التحصيل ومتابعة الأقساط في تلك الشركات.

http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=27916

الساكت عن الحق شيطان أخرس..أطهار الحركة الإسلاميَّة ماذا ينتظرون؟!

أ.د.الطيب زين العابدين

الصحافة- 5 فبراير 2012

كان أحد أقاربي بمدينة الدويم عندما يريد أن يصف شخصاً بأنه شديد الفساد في النواحي المالية يقول عنه (إنه يأكل ناقة الله وسقياها)، وهي الناقة التي أخرجها الله من الصخر آية لقوم ثمود وحجة عليهم، لها شرب يوم في الماء ولهم شرب يوم معلوم. وقد نصحهم نبيهم صالح ألا يتعرضوا للناقة المعجزة أو لنصيبها من الماء في يوم شربها، فانبعث أشقاهم (قُدار بن سالف)، وكان رئيساً مطاعاً فيهم، فكذب الرسول وعقر الناقة التي كانوا ينتفعون بلبنها وذلك بعد أن أخذ البيعة من الصغير والكبير في قومه. ومن ثم غضب الله عليهم وعمّهم بالعذاب فلم يفلت منهم أحد (فكذبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها) الشمس:14. وبعد أن اطلعت على الوثائق المدهشة التي نشرتها جريدة التيار في نهاية يناير ومطلع فبراير من هذا العام عن فساد شركة السودان للأقطان لا أتردد في وصف تلك الشركة بأنها يمكن أن تأكل (ناقة الله وسقياها) دون أن يطرف لها جفن.فالفساد الذي كشفته الوثائق ضخم يعد بعشرات الملايين من الدولارات، وقد استمر لعدة سنوات على حساب المزارعين اليتامى في مشروع الجزيرة والمناقل وحلفا الجديدة ومؤسسة الرهد الزراعية والمعاشيين التابعين للصندوق القومي للمعاشات والمساهمين في بنك المزارع، وهؤلاء هم ملاك مقطوعة الطاري شركة السودان للأقطان. ويمتد أصبع الاتهام أيضاً في هذا الفساد الضخم إلى وزارة الزراعة والغابات وبنك السودان ووزارة المالية، وعلى رأس كل من تلك المؤسسات الكبيرة قيادات إسلامية نافذة في الدولة وفي الحزب الحاكم، ولها تاريخ طويل في الحركة الإسلامية. وعليه فإن الفساد بهذا الحجم ولتلك السنوات ومن خلال تلك المؤسسات القيادية يصم حكومة الإنقاذ نفسها بالفساد المنظم والمقنن وهي بذلك قادرة أيضاًعلى أن تأكل ناقة الله وسقياها. ونسأل الله العلي القدير ألا يعمّنا بالعذاب لسوء سلوك قادتنا الذين لم نبايعهم عن رضى كما فعل قوم ثمود!

والقضية ببساطة شديدة هي أن وزارة الزراعة والغابات المسئولة عن تدبير مدخلات الموسم الزراعي تكلف شركة الأقطان سنوياً بتوريد تلك المدخلات من آليات وسماد ومبيدات وتقاوى ومحالج، وتقوم شركة الأقطان في السنوات الأخيرة بتحويل هذه المهمة إلى شركة قطاع خاص دون منافسة أو طرح عطاءات (في هذه الحالة هي شركة تاجا الهندسية لصاحبها محي الدين عثمان المسجلة في دبي). استطاعت تاجا أن تدبر تمويلاً بـ 30 مليون دولار من بنك دبي الإسلامي بمصروفات تمويل (فائدة) قدرها 6,5% خفضت فيما بعد إلى 5,5% تسدد خلال 3 سنوات ويبدأ دفع الأقساط بعد سنة سماح واحدة. وعليه طلب وزير الزراعة خطاب ضمان من بنك السودان لهذا القرض، وتنازلت وزارة الزراعة من خطاب الضمان لشركة تاجا بوصفها وكيلاً لوزارة الزراعة في اختيار وطلب البضائع حسب العقد الموقع بين تاجا وشركة الأقطان. وقالت بأن البضائع المطلوبة بواسطة شركة تاجا تعامل وكأنها اختيرت بواسطة وزارة الزراعة وستكون مقبولة بلا شروط ولن ترفض من قبل وزارة الزراعة لأي سبب مهما كان (شيك على بياض)! وقع خطاب وزارة الزراعة العجيب أحمد البدوي محمد صالح الذي أصبح فيما بعد مديراً عاماً لشركة متكوت للتجارة العالمية التي يمتلكها محي الدين عثمان نفس مالك شركة تاجا! عاصرته في الجامعة لمدة من الزمن وكنت أظنه من طيور الجنة لتدينه وحسن خلقه ولكن المال السايب يعلم السرقة! وأسس كل من عابدين محمد علي ومحي الدين عثمان عدة شركات (الرائد لحليج الأقطان، متكوت للتجارة العالمية، عين القطر الزراعية، الفايدي للحفريات، المدبرات العالمية) يمتلكها أولادهم وأزواجهم وأخوانهم لتعمل في مجالات المعدات والمواد الزراعية المختلفة.

وتضاعف سعر المعدات والمواد المطلوبة لشركة الأقطان عبر الشركات الوسيطة من ذوي القربى بما فيها شركة تركية (بلكان).وفي عملية واحدة هي شراء خيش من بنغلاديش بـ 10 مليون دولار كان فرق السعر فيها حوالي 6 مليون بين السعر الحقيقي وبين السعر الذي ادعته شركة تاجا!

ولم يقبل هذا الضرب من الفساد المتوحش كل قيادات شركة الأقطان أو كبار موظفي وزارة الزراعة. فقد كتب عبده سعد الدين نائب مدير عام شركة الأقطان خطاباً لمجلس الإدارة يعترض فيه على بعض تصرفات المدير العام في التعامل مع شركة تاجا: أنه دفع أكثر من 2 مليون دولار خارج عقد الوكالة الموقع معها بدون وجه حق، وحول المبلغ لشركة تاجا بدلاً من بنك دبي صاحب القرض، وتم التحويل قبل سنة من بداية موعد السداد المفترض للقرض، والحكومة معروفة بالمماطلة في دفع الدين بعد حلوله فكيف لشركة الأقطان ان تسبق الموعد.وأرسلت صورة من هذا الخطاب لوزير المالية الزبير أحمد الحسن. وكانت النتيجة أن فصل نائب المدير العام من عمله بالشركة لجرأته في انتقاد أعمال المدير اللا قانونية! رئيس مجلس إدارة شركة الأقطان (عباس الترابي) هو رجل قليل الحظ من التعليم ومع ذلك بقي في منصبه لسنوات طويلة مثل صنوه رئيس مجلس إدارة مشروع الجزيرة (الشريف أحمد عمر بدر)! وفي وزارة الزراعة تصدى الدكتور عبد الجبار حسين المنسق القومي للمدخلات والتمويل بخطاب الى وزير المالية ووزير الزراعة ومحافظ بنك السودان يقول فيه بأن تنازل وزارة الزراعة من خطاب الضمان الصادر لها من بنك السودان لصالح شركة خاصة ليس له أسباب موضوعية وكان الطبيعي أن يتم توفير التمويل عن طريق وزارة المالية لصالح شركة الأقطان بضمان المشاريع الزراعية الحكومية، ولم يتم اخطار وزارة المالية وبنك السودان بهذا التنازل، وإن التنازل لشركة تاجا هو اهدار للمال العام وجني أرباح لمن لا يستحقها ويزيد تكلفة مدخلات الانتاج على

المزارع بنسبة تصل إلى 13%، ونرى أن يخضع هذا الأمر برمته لمراجعة شاملة لبقية المستندات ومعرفة الضرر الواقع على المزارعين. وفُصل د0 عبد الجبار حسين من وزارة الزراعة بعد أسبوع واحد من كتابته لذلك الخطاب الذي لم يعره اهتماما كل المسئولين الذين وجه إليهم! ويبدو أن د0 عبد الجبار لا يتوب من مشاغبته للمسئولين الكبار فقد كتب مرة ثانية في 2011/1/5 (قبل الانفصال) بصفته الأمين العام للنهضة الزراعية لوكيل وزارة المالية الطيب أبو قناية، الذي أصبح مديراً لآلية مكافحة الفساد في حضن القصر الجمهوري، يخطره بشركات القطاع الخاص التي دخلت في شراكة أسهم مع شركة الأقطان التي تتمتع بميزات تفضيلية حكومية كثيرة لا ينبغي أن تسري على القطاع الخاص، كما أن هذه الشركات المحظوظة مملوكة لأسرة عابدين محمد علي ومحي الدين عثمان، وينبغي على وزارة المالية أن تراجع موقف هذه الشراكات. ولكن أبو قناية تنصل من عمل أي شيء بدعوى أن الرد لم يأته من المراجع العام عن موقف شركة الأقطان بعد سنة كاملة! ومن الغريب أن لا يعرف وكيل المالية موقف شركة الأقطان التي تحتكر تصدير القطن منذ عشرات السنين وكل ملاكها يندرجون تحت مسمى القطاع العام، وقد أرسل عبد الجبار صورة من خطابه لكل من: نائب رئيس الجمهورية، رئيس اتحاد عام مزارعي السودان، رئيس اتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل، رئيس مجلس إدارة مشروع الجزيرة. وأكاد أجزم بأن الأشخاص المسئولين عن هذا الفساد الكبير لن يقدموا إلى محاكمة علنية ولن تطالهم عقوبة تساوي جرمهم لأن من ورائهم مسئولون كبار هم الذين يدورون الدولة والحزب!

كل الشواهد والمؤشرات تقول إن الفساد المتوحش الذي ولغت فيه شركة السودان للأقطان معروف للقيادات الاقتصادية المعنية في وزارة الزراعة ووزارة المالية وبنك السودان، ولا يمكن لهذه المؤسسات أن تصمت على هذا الفساد إذا لم يكن مسنودا من أعلى المستويات التنفيذية في الدولة. ولا أستبعد أن يكون التمويل الضخم والمريب للمؤتمر الوطني يجد دعماً من مثل هذه المنافذ المشبوهة. والدليل على تفشي الفساد في جسم الدولة هو تقارير المراجع العام التي تقول برفض بعض المؤسسات الحكومية مراجعة حساباتها، وتجنيب أموال بعض الوزارات، وآخر تقارير المراجع العام في يناير الماضي يقول إن شرطة الجمارك جنبت 9,5 مليون دولار تصرف منها خارج الموازنة، وأن هناك 3% من إيرادات الطيران المدني ودمغة الشرطة ودمغة الطالب تورد أمانات باسم المدير العام يصرف عليها خارج الموازنة. وقصص البضائع مثل الأسمنت والسكر التي ترفضها هيئة المواصفات لأنها غير مطابقة فتكون لها لجنة ثانية وثالثة حتى يسمح لها بالدخول بحجة ما لأنها موصولة بأولياء الأمر في الدولة، وقضية سوداتل التي قال أعضاء جمعيتها العمومية بما فيهم مندوب المالية عن إدارتها ما لم يقله مالك في الخمر ومع ذلك بقي فريق الإدارة المطعون في نزاهته كما هو!وكأنما تريد الحكومة أن تقول للناس إن أولياء الحكومة فوق القانون ولهم أن يفعلوا ما يشاءون رضي من رضي وأبى من أبى. ويبدو أن هناك فساداً موجهاً لقيادات الخدمة المدنية حتى يكونوا أكثر طواعية للتوجيهات الصادرة من فوق ولو خالفت اللوائح والنظم السارية، فقد حدثني بروفسير مصطفى إدريس بأنه عندما تسلم إدارة جامعة الخرطوم وصله شيك باسمه الشخصي بمبلغ مئة مليون جنيه (قديم) من وزير نافذ معتق قضى نحو عشرين سنة طاف أثناءها على مقاعد وزارات رئيسية متنوعة، واستغرب الأمر فاتصل بالوزير المعني عن سر هذا الشيك الشخصي، فقال له الرجل بنبرة جادة لا لجلجة فيها إنه نثرية جيب (pocket money) فما كان من المدير

«الحنبلي» إلا أن استدعى المراقب المالي بالجامعة وطلب منه توريد الشيك في حساب الجامعة ثم أرسل ايصال التوريد للوزير صاحب الشيك. ولا يبدو أن هذه حادثة معزولة قصد بها مدير جامعة الخرطوم، فهي أقرب أن تكون نهجاً مبتدعاً في تسليك قنوات الاتصال بين النخبة الحاكمة وقيادات الخدمة المدنية. وبالطبع فإن الشيك ليس من مال الوزير الخاص ولكنه من مال عام مرصود لمثل هذا الغرض تحت عناية ذلك الوزير. وخلاصة القول إن حجم الفساد الذي يظهر على الحكومة القائمة غير مسبوق في تاريخ السودان منذ الاستقلال، ولا نريد مقارنة سلوك هذه الحكومة بالخلفاء الراشدين لأنها لا صلة لها بذلك السلف الصالح ولكن نريد مقارنتهم فقط بالحكومات السابقة في عهد الأزهري وعبد الله خليل وعبود ومحمد أحمد محجوب والنميري وصادق المهدي، وقد بزتهم جميعاً في هدر المال العام والاعتداء عليه.

وبما أن هذه الحكومة جاءت على رأس الحركة الإسلامية وبدعمها القوي، ويتوزع الإسلاميون على معظم مواقعها التنفيذية الرئيسة فإنهم مسئولون دينياً وأخلاقياً وسياسياً عن حجم هذا الفساد المتبجح الذي جعلنا في مؤخرة الأمم على قائمة الفساد والشفافية. وأحسب أن هناك عدداً من الإسلاميين الأطهار في الدولة والحزب لا يقبلون بمثل هذا الحال المشين لكنهم صامتون، لماذا لا أعرف! فهم يعلمون أن تعاليم الإسلام الذي جاءوا لنشره وتعزيزه في المجتمع يقول إن الساكت عن الحق شيطان أخرس. فماذا ينتظر هؤلاء؟ ولا نطلب منهم مناجزة الحكومة بالرمح والسنان ولكن دون ذلك أولى، وهو أن يقتدوا بسنة المصطفى (ص) حين تبرأ علانية من فعل منكر أتى به سيدنا خالد بن الوليد في ميدان معركة حقيقية لا متوهمة فقال: اللهم إني أبرؤ إليك مما فعل خالد !

فساد منظمة الشهيد

حريات تنشر وثائق فساد منظمة الشهيد

April 4, 2011

حريات خاص

تحصلت) حريات (على تقرير سرى بعنوان (ادركوا منظمة الشهيد قبل الاوان)، ويكشف عن الفساد المهول في المنظمة ، مالياً وادارياً.

وبحسب التقرير فان مدير (منظمة الشهيد) اللواء (م) محمد عثمان محمد سعيد ضعيف ادارياً ، ويتغيب عن المنظمة ، وحين يأتي للاجتماعات يأتي متاخراً . وقد عين أخاه عوض عثمان محمد مديراً لمزرعة المنظمة ، كما عين (عديله) عادل الامين آدم صالح نائب مدير مالي للمنظمة ، والذي يتقاضى حوافز تبلغ في المتوسط (80) مليون جنيه سنوياً.

ولكن معقل الفساد الاكبر المدير العام المكلف التهامي احمد المصطفى ، وقد تم فصله في السابق من شركة وفرة للأدوية التابعة لمنظمة الشهيد بسبب تجاوزات وفساد يتعلق باستيراد أدوية للشركة بعضها غير مسجل وبعضها

مهرب ، وقد استورد الادوية باسم عمل يتملكه شخصياً (نمارق) ! ولكن بعد فصله تم ارجاعه مرة اخرى وتعيينه مديراً مالياً للمنظمة منذ عام 2002 م ولاحقاً مديراً عاماً مكلفاً. !

وقد عين التهامي مجموعة من اقربائه للعمل في المنظمة وشركاتها من ذوى قرابة الدرجة الاولى (كالزوجة والابناء والعشيرة الاقربين) ، حيث عين:

-آمال (زوجته) مدير فني بمصنع مروة (التابع لمنظمة الشهيد)

-محمد التهامي (ابنه) مدير فني بشركة وفرة (تابعة لمنظمة الشهيد(

-امين التهامي (ابنه) مديرمالي بشركة باشكو (التابعة للمنظمة) وهو خريج حاسوب

- محمد سعيد الامين (ابن اخته)، تم فصل موظف لتعيينه مكانه بالادارة المالية لرئاسة منظمة الشهيد.

(ومجموع الاقرباء 9 في المنظمة وشركاتها).

وتوضح الوثائق فساد التهامي في استيراد ماكينة للتعبئة لشركة الخرطوم لمنتجات الالبان- التابعة للمنظمة – غير مطابقة للمواصفات ، وفي استيراد لبن فاسد بقيمة 120 الف دولار. وقام بانشاء شركة (باشكو) التي أصبح شريكاً فيها بواسطة نسيبه أحمد كمال يسن.

وتكشف الوثائق نماذج من الفوضى المالية والادارية ، فشركة باشكو تستمر لحوالي العام وخزينتها في عهدة ثلاثة أشخاص من بينهم التهامي وابنه . وأحد المصانع التابعة للمنظمة يصرف (5) مليار جنيه سنوياً بدون انتاج . وتصرف شركة الحبوب الزيتية المتوقفة منذ خمس سنوات حوافز لثلاثة اشخاص من بينهم نائب المدير المالي عادل الامين (عديل المدير العام) تبلغ 30 مليون جنيه ! وعقد عمل مدير احدى شركات المنظمة من تصميم وتوثيق وكيل نيابة أمن الدولة لمدة (5) سنوات وبراتب شهري (9) مليون ، وحين تم فصله طالب بـ (500) مليون جنيه لاكمال فترة العقد. !

هذا ويقبع تقريرفساد منظمة الشهيد على منضدة نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه منذ 1 سبتمبر 2010م – اي اكثر من ستة أشهر – للبت فيه ، ولكنه لم يتخذ اي قرار رغم تصريحاته باعلان الحرب على الفساد.

هذا وتعتبر منظمة الشهيد أهم منظمة اجتماعية اقتصادية للانقاذ ، فالفكرة الناظمة للانقاذ هي (الجهاد) ، كشرعنة للعنف ، وبالتالي يكتسب الشهيد دوراً مركزياً في ايدلوجية النظام وخطابه التعبوي ، ولكن منظمة الشهيد انتهت الى فساد مهول ، وبدلاً عن رعاية الارامل واليتامى تحولت الى تسمين القطط والتماسيح ! فاذا انتهت منظمة الشهيد الى الفساد فأي صلاح يرجى في مؤسسات اخرى أقل أهمية ؟! ان مآل منظمة الشهيد يكشف بان اية قيم – سواء العدالة او الامن او الوحدة او الاخلاق او الدين – اذا لم تترافق مع الحريات وحقوق الانسان فانها تنتهي الى نقيضها .فانتهت منظمة الشهيد التي يفترض بانها عنوان التضحية بالنفس والزهد في الدنيا (لا لدنيا قد عملنا ، نبتغي رفع اللواء) ! انتهت بقيادة (لواء) الى مآل بئيس من الانانية و ملاحقة الدنيا بكل الوسائل الوضيعة من محسوبية وفساد ونهب.

(طالع الوثائق المرفقة ادناه):

-التقرير المقدم بعنوان (ادركو منظمة الشهيد قبل فوات الاوان)

-قائمة باسماء اقرباء التهامى الذين يعملون بالمنظمة وشركاتها

-عقد عمل عوض عثمان محمد سعيد شقيق اللواء (م) محمد عثمان محمد سعيد مدير المنظمة

-تقييم اولى لشركة الخرطوم لمنتجات الالبان

-شركة باشكو القوائم المالية وتقرير المراجعين

-خطاب الى مدير بنك التنمية الصناعية حول شركة رفرف

-وقائع اجتماعات لجنة مراجعة مخزن الادوية شركة وفرة يوضح فساد التهامى السابق منذ العام 2002

-توضيح ادارة الاستثمارحول مايعرف بمجمع رفرف لصناعة الادواية

-متبقى اتعاب ضرائب (مرفق اذونات صرف)

-اتعاب التسويات القديمة لشركة الخرطوم للالبان

-مطالبة عادل الامين بحوافز وتعليق مدير الاستثمار.

الوثائق ادناه فى الصحفات التالية:

عقد عمل

تم الاتفاق بين منظمة الشهيد الأكاديمية ويشار إليها فيما بعد بالطرف الأول ويمثلها في هذا العقد السيد / لواء (م) محمد عثمان محمد سعيد المدير العام والسيد / د . مؤنس عثمان محمد ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني وذلك على الآتي :

١. يعين الطرف الثاني لدى الطرف الأول مديراً لمزرعة ألبان بطانة .

٢. يمنح الطرف الثاني مقابل أعباء الوظيفة المخصصات التالية :

أ. مرتب شهري إجمالي قدره (٢٠٠٠) جنيهاً (فقط ألفين جنيه لا غير)

ب. مصاريف إجازة بما يعادل مرتب شهرين إجمالي في السنة .

ت. يستحق إجازة سنوية قدرها (٤٥) يوماً مدفوعة الأجر .

ث. يمنح منحة العيدين بما يعادل مرتب شهر إجمالي عن كل عيد .

ج. يمنح فوائد ما بعد الخدمة مرتب شهر إجمالي عن كل سنة .

ح. يمنح عربة للاستعمال الرسمي والشخصي بالوقود (١٨٠) لتر في الشهر .

خ. يمنح الطرف الثاني (١٠٠) جنيه شهرياً بدلاً من الجوال .

٣. على الطرف الثاني السكن داخل المزرعة .

٤. يلتزم الطرف الثاني بالآتي :

أ. تقديم خطة لتأهيل وتشغيل المزرعة خلال شهر من تاريخ توقيع العقد .

ب. الإشراف على أداء العاملين بالمزرعة .

ت. الالتزام بالمنشورات والضوابط والتكاليف الصادرة من المدير العام أو مجلس الإدارة .

٥. يجوز لأي من الطرفين إنهاء العقد بإخطار مكتوب مدته شهر .

٦. يسري هذا العقد اعتبارا من : ٢٠٠٨/١/١٥م ولمدة سنة أشهر .

تم الاتفاق وجرى التوقيع بشهادة الشهود الموقعين أدناه

الطرف الثاني

د . مؤنس عثمان محمد

التوقيع

٢٠٠٨/١/١٥

الطرف الأول

لواء (م) محمد عثمان محمد سعيد

التوقيع

الشهود

١/ الأمين أحمد محجوب التوقيع :

٢/ عبد الرحمن احمد عبد الوهاب التوقيع :

د. خيري: الاتصال بكل من اشترى و يريد أن يشتري و من له مديونية سابقة يدفع ما عليه و يطلب مرة اخرى.
زكية: صيدلية الشهيدات بورتسودان يستطيعون الشراء و يمكن ان تطلبهم بدون خوف خصوصا أن لهم شيك ضمان.
د. ادريس: الأساس في الأمر دفع المديونية السابقة.
زكية: بالنسبة للأدوية الخاصة بمكتب هل يمكن بيعها للصيدليات؟
د. ادريس: لا نستطيع الا عبر الوكيل أو بتفويض منه.
د. خيري: باسم من انت الأدوية؟
زكية : باسم وفرة للكيماويات
د. خيري: يتضح جليا ان الأسئلة الواردة كثيرة لذا علينا الاجتماع مرة أخرى للرد.

النتائج:

- يعقد اجتماع الرد على الأسئلة في الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/١٠/١م في تمام الساعة التاسعة صباحا بالمكتب العلمي
- كتابة استدعاء السيد/النهاري أحمد المصطفى المدير السابق لشركة وفرة بالنص الآتي:

السيد/ النهاري أحمد المصطفى
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

الموضوع: استفسارات

بالاشارة للموضوع أعلاه تبين للجنة المكونة بالقرار الاداري رقم (٩) لاجتماع مجلس ادارة شركة وفرة بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٣م ان هنالك بعض المسائل تحتاج لتوضيح بخصوص مخزن أدوية الولايات و باعتباركم المدير السابق نرجو الحرص على الحضور في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/١٠/١م في تمام الساعة التاسعة صباحا بالمكتب العلمي.

على أن تتكرم باحضار كل المستندات التي تحتاج للاستناد اليها.

تم ختم الاجتماع في الساعة العاشرة و الثلث.

د. خيري عبد الرحمن ابراهيم – رئيس اللجنة .....

د. ادريس احميدي – عضو اللجنة .....

زكية حسن الفتجري – عضو اللجنة .....

- ثم اردفت زكية قائلة: لماذا احضرت هذه الادوية قبل اشهر الا ان مصدر هذه الأدوية بالرجوع للقائمة نجد ان الادوية المسموح بها هي اربعة اصناف ومسجلة باسم (توكيلات تمارق) المملوكة للتهامي (المدير السابق للشركة)؟؟
- وتم دفع القيمة باعتمادات معززة وبدون تسهيلات في الدفع.
- اما الأدوية الإيرانية الاخرى فقد تم استيرادها بمعرفة السيد التهامي عبر البرتكول السوداني الإيراني.
- واخيرا ادوية من مصنع مروة
- وتم التصديق من وزارة الصحة ولا اعلم كيف تم ذلك؟

د. خيري: يمكن تلخيص الادوية بهذا الشكل:

أ. مشتريات محلية (ادوية مروة).
ب. ادوية عبر البرتكول (ايرانية)
ج. ادوية شركة تمارق (التهامي المدير السابق).

واردف قائلا انا ممن وضع قانون الصيدلة والسموم ولا يحق لاي جهة منح تصديق كهذا لإستيراد ادوية الا الإدارة العامة للصيدلة؟ فهل للتهامي علاقة خاصة تستطيع تمرير ذلك بإدارة الصيدلة؟ من الحاضرون في ادارة الصيدلة يشار مثل هذا الامر؟ ونحن محتاجون حقيقة لحضور المدير السابق للشركة للإجابة على هذه الإسئلة والاسئلة القانية الاخرى.

واسال د. إدريس وقرة وكيلة تعم شركة حتى الآن وهل عندك وقرة محتاجة لإستيراد ادوية مسجلة لتوكيلات تمارق او غيرها وهل هذا عرف تعمل به الشركات؟

د. ادريس : نحن من ملفات الشركة وكلاء لعدد خمسة شركات اربعة منها نشطة والخامسة ليست كذلك واما السادسة فهي شركة امريكية وعملها معطل في السودان منذ بداية التسعينات، بالرغم من تجديد تسجيلنا لوكالتها عاما بعد عام، ولا اعرف وكيلا يستورد من وكالات غيره وقد يؤدي ذلك الى سحب وكالاتهم!

د. خيري عبد الرحمن:

- ماهي الاسعار التي يتم بها بيع هذه الادوية وهل هي منافسة لمثيلاتها في السوق؟
- بما انني اصلا وكيل لعدد من الشركات فالرخصة (أ) الممنوحة لنا تخول لنا الاستيراد من اصلالنا فقط فلماذا حدث كل هذا؟

- زكية: لقد تم الاستيراد فقط لمستشفيات وصيدليات المنظمة!

د. خيري: الآن نختصر ونقول الفكرة هي انشاء امتدادات طبية موازية؟ فهل هناك تصديق خاص بممارسة ذلك لو فرضنا اننا نقوم بهذا العمل.

د. إدريس: منذ ان جئنا لهذه الشركة اقترحت على د. عثمان (المدير العام) وهو وافقني على هذا الرأي ان نقوم بجمع الأدوية هذه وترحيلها بعيدا عن الشركة وتسليمها للمنظمة للتصرف فيها فهذا تجاوز لا يغتفر لصلاحيات الشركة والرخصة الممنوحة لها اساسا (أ).

د. خيري: في اطار مهمتنا كلجنة للتصرف في هذا الدواء الموجود بمخازننا اقترح ان نتصل بالتأمين الصحي ونعرض عليهم هذه الادوية.

د. ادريس: ذكرت الاستاذه زكية ان المبلغ مديونية للمنظمة على شركة وقرة فهل اخذ المبلغ نقدا ام تم تقويم هذه الأدوية ؟

زكية: اخذنا المبلغ نقدا وتم فتح الاعتمادات منه.

د. خيري: تلخص ونقول لابد من الجلوس مع التأمين الصحي ود. ابوقساري لايجاد حلول ونحن مفوضون بعمل القصى تخفيض ممكن من اجل ان نبيع هذه الادوية ونصرفها ولو بالخسارة.

كما نطلب من المدير السابق للشركة الحضور في الجلسة القادمة للاجابة على التساؤلات التي طرحت.

زكية: بالمناسبة لقد تلقينا طلب من الهلال الاحمر يريدون بعض الادوية التي من بينها هذه الأدوية

بسم الله الرحمن الرحيم

وقائع اجتماع مخزن ادوية الولايات

الزمان: يوم 2002/9/28م

المكان: شركة وفرة للكيماويات (المكتب العلمي)

الحضور:

1) د. خيري عبد الرحمن ابراهيم. رئيس اللجنة
2) د. إدريس أحميدي محمد. عضو اللجنة
3) الاستاذة/ زكية حسن الفنجري عضو اللجنة

ابتدر الحديث د. خيري بتوضيح مهام اللجنة وحصر مهمة اللجنة في الآتي:
1) بيع الادوية الخاصة بالولايات (مخزن الولايات).
2) تحصيل المديونية الخاصة بهذا الموضوع.

واوضح في حديثه ان الغرض من تكوين اللجنة هو بعد ان تبين لمجلس الإدارة ان هناك امر غير واضح في استيراد هذه الادوية وأكد ان هنالك الكثير من الاسئلة لا بد من الاجابة عليها حتي تستطيع اللجنة مباشرة مهامها بصدق وامانه وشفافية واجمل الاسئلة في الآتي:.

(1) ماهي القيمة الفعلية لهذه الصفقة؟.
(2) مصدر التمويل (الشركة) ام (المنظمة)؟
(3) الأدوية المسجلة منها وغير المسجلة وهل بذل جهد في تسجيلها باسم شركة وفرة؟
(4) طريقة استيرادها اساسا والمبررات التي بموجبها تم استيراد غير المسجل منها.
(5) هل تم آنذاك دراسة لحاجة السوق لهذه الادوية؟ واين هي هذه الدراسة (ان وجدت)؟
(6) كيف تم الافراج عنها اساسا وهي غير مسجلة؟ وهل تم الافراج عنها بطريقة قانونية ام بعلاقات شخصية؟
(7) طريقة توزيع هذه الادوية ولمن وزعت هل لصيدليات خاصة بالمنظمة ام للسوق؟
(8) لماذا بقيت هذه الادوية بالمخازن بهذه الكميات حتى انتهت صلاحيتها؟ ومن المسؤول عن التعويض فيها؟

وتسال الإدارةالمالية:

(9) هل هناك حساب خاص بهذه الادوية؟
(10) الفترة الزمنية التي مرت على المديونيات الخاصة بهذه الأدوية.
(11) وهل يمكننا بيعها للجنة الطوارئ الطبية؟
(12) وهل تغير سعر هذه الادوية؟

بعد ان تسمع الاجابات الفنية من د. إدريس نستطيع ان نحدد بعدها الخطوة المطلوبة والإجراء اللازم اتخاذه!

تحدث د. ادريس قائلا:

- أولا ليس في هذه الاصناف صنف واحد مسجل باسم شركة وفرة ولذا اقترح ترحيلها فورا الى مخازن خارج الشركة لأنها تسبب حرجا للشركة واذا تم اكتشافها من قبل الرقابة فقد تؤدي الى نتائج وعواقب وخيمة (بعضها تعتبر ادوية مهربة) والبعض الىخر ليس مسجلا باسم "وفرة".

- أقرباء السيد / التهامي احمد المصطفي الذين يعملون بالمنظمة وشركاتها

م	الاسم	صلة القرابة	ملاحظات
١	التهامي احمد المصطفي		١/ المدير الفني بالمنظمة ٢/ مدير شركة وقرة ٣/ مدير مصنع مروة ٤/ مدير مصنع رقرق
٢	أمال احمد يس	زوجة التهامي	المدير الفني بمصنع مروة
٣	محمد التهامي احمد	ابن	المدير الفني لشركة وقرة
٤	أمين التهامي احمد	ابن	مدير مالي شركة باشكو (طريق حاسوب)
٥	سهيب احمد يس	شقيق زوجة التهامي	يعمل بشركة وقرة
٦	صالح قمر نور الدائم	ابن عمة التهامي	يعمل بمصنع مروة
٧	اسعد احمد عبد الرحمن	ابن عمة التهامي	يعمل بشركة وقرة
٨	محمد سعد الأمين	ابن أخت التهامي	تم فصل موظف مؤهل بالإدارة المالية لتعيينه برئاسة المنظمة
٩	عصر الصادق حمد النيل	ابن خالة التهامي	تم تعيينه بولاية سنار والآن لقل المراكز
١٠	كلثوم احمد العوض	زوجة عصر الصادق ابن خالة التهامي	تم تعيينها بولاية سنار والآن نقلت المراكز

ي: الاتصال بكل من اشترى و يريد أن يشتري و من له مديونية سابقة يدفع ما عليه و يطلب ذلك.
صيدلية الشهيدات بورتسودان يستطيعون الشراء و يمكن ان تعطيهم بدون خوف خصوصا أن لك ضمان.
س: الأساس في الأمر دفع المديونية السابقة.
بالنسبة للأدوية الخاصة بسائقي هل يمكن بيعها للصيدليات؟
س: لا لستلم الا عبر الوكيل أو بالتفويض منه.
ي: بإسم من تمت الأدوية؟
بإسم وفرة للكيماويات
ي: يتضح جليا ان الأسئلة الواردة كثيرة لذا علينا الاجتماع مرة أخرى للرد.

ج:
يعقد اجتماع الرد على الأسئلة في الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/١٠/١م في تمام الساعة التاسعة صباحا بالمكتب العلمي
كتابة استدعاء السيد/التهامي أحمد المصطفى المدير السابق للشركة وفرة بالنص الآتي:
التهامي أحمد المصطفى
عليكم و رحمة الله و بركاته

الموضوع: استفسارات

ة للموضوع أعلاه تبين للجنة المكونة بالقرار الإداري رقم (٩) لاجتماع مجلس إدارة شركة وفرة ٢٠٠٢/٧/٢٣م ان هنالك بعض المسائل تحتاج لتوضيح بخصوص مخزن أدوية الولايات و لم المدير السابق لرجو الحرص على الحضور في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/١٠/١م في تمام التاسعة صباحا بالمكتب العلمي.

على أن تتكرم بإحضار كل المستندات التي تحتاج للاستناد اليها.

الاجتماع في الساعة العاشرة و الثلث.

ي عبد الرحمن ابراهيم - رئيس اللجنة .....

س أحمدي - عضو اللجنة .....

حسن القدوري - عضو اللجنة .....

ارفقت زكية للتو: لماذا اعتذرت هذه الادوية فلا ادري الا ان مصدر هذه الأدوية بالرجوع للقائمة
الدوية المسموح بها هي اربعة اصناف ومسجلة باسم (توكيلات لمارق) المملوكة للتهامي (المدير
شركة)؟؟
دفع القيمة باعتمادات معززة وبدون تسهيلات في الدفع.
الادوية الإيرانية الاخرى فقد تم استيرادها بمعرفة السيد التهامي عبر البرتاكول السوداني الإيراني.
ابرز ادوية من مصنع مروة
التصديق من وزارة الصحة ولا أعلم كيف تم ذلك؟
: يمكن تلخيص الادوية بهذا الشكل:
شركات محلية (أدوية مروة).
ية عبر البرتاكول (إيرانية)
شركة لمارق (التهامي المدير السابق).
لكلا انا ممن وضع قانون الصيدلة والسموم ولا يحق لأي جهة منح تصديق كهذا لإستيراد ادوية الا
عامة للصيدلة؟ فهل للتهامي علاقة خاصة تستطيع تمرير ذلك بإدارة الصيدلة؟ من المتضررين في
صيدلة بإثارة مثل هذا الامر؟ ونحن محتاجون حقيقة لحضور المدير السابق للشركة للإجابة على هذه
الاسئلة الفنية الاخرى.
إدريس وقرة وكيلة تلم شركة حتى الآن وهل لدنت وقرة محتاجة لإستيراد ادوية مسجلة للوكيلات
غيرها وهل هذا عرف تعمل به الشركات؟

: نحن من متلقات الشركة وكلاء لعدد خمسة شركات اربعة منها نشطة والخامسة ليست كذلك واما
فهي شركة امريكية وعملها معطل في السودان منذ بداية التسعينات، بالرغم من تجديد تسجيلنا
عاما بعد عام، ولا اعرف وكيلا يستورد من وكالات غيره وقد يؤدي ذلك الى سحب وكالاتهم؟
عبد الرحمن:
الاسعار التي يتم بها بيع هذه الادوية وهل هي مناقسة لمثيلاتها في السوق؟
ي اصلا وقبل أحد من الشركات فالرخصة (أ) الممنوحة لنا تخول لنا الاستيراد من اصلانا فقط فلماذا
هذا؟
لقد تم الاستيراد فقط لمستشفيات وصيدليات المنظمة؟
: الآن نفتتح وناخول الفكرة هي انشاء امدادات طبية موازية؟ فهل هناك تصديق خاص بممارسة ذلك
ا انا نقوم بهذا العمل.
د: منذ ان جئنا لهذه الشركة اقترحت على د. عثمان (المدير العام) وهو وافقني على هذا الرأي ان
بع الأدوية هذه وترحيلها بعيدا عن الشركة وتسليمها للمنظمة للتصرف فيها فهذا تجاوز لا يغتفر
ت الشركة والرخصة الممنوحة لها اساسا (أ).
: في اطار مهمتنا كلجنة للتصرف في هذا الدواء الموجود بمخازننا اقترح ان نتصل بالمتأمين
ونعرض عليهم هذه الادوية.
: ذكرت الاستاذه زكية ان المبلغ مديونية للمنظمة على شركة وقرة فهل اخذ المبلغ نقدا ام تم تقييم
رية ؟
قدنا المبلغ نقدا وتم فتح الاعتمادات منه.
: نتلخص وناخول لابد من الجلوس مع المتأمين السعي ود. ابوكساوي لايجاد حلول ونحن مفوضون
سعي لتخفيض ممكن من اجل ان نبيع هذه الادوية ونصرفها ولو بالخسارة.
ب من المدير السابق للشركة الحضور في الجلسة القادمة للإجابة على التساؤلات التي طرحت،
المناسبة لقد تلقينا طلب من الهلال الاحمر يريدون بعض الادوية التي من بينها هذه الأدوية

بسم الله الرحمن الرحيم

وقائع اجتماع مخزن الادوية الولايات

الزمان: يوم 2012/9/28م

المكان: شركة وفرة للكيماويات (المكتب العلمي)

الحضور:

1) د. خيري عبد الرحمن ابراهيم. رئيس اللجنة
2) د. إدريس أحمدي محمد. عضو اللجنة
3) الاستاذة/ رحمة حسن القدري. عضو اللجنة

ابتدر الحديث د. خيري بتوضيح مهام اللجنة وحصر مهمة اللجنة في الاتي:
1) بيع الادوية الخاصة بالولايات (مخزن الولايات).
2) تحصيل المديونية الخاصة بهذا الموضوع.

واوضح في حديثه ان الغرض من تكوين اللجنة هو بعد ان تبين لمجلس الإدارة ان هنالك امر غير واضح في استيراد هذه الادوية وأكد ان هنالك الكثير من الاسئلة لا بد من الاجابة عليها حتى تستطيع اللجنة مباشرة مهامها بصدق وامانه وشفافية وتجسد الاسئلة في الاتي:

(1) ماهي القيمة الفعلية لهذه الصفقة؟
(2) مصدر التمويل (الشركة) ام (المنظمة)؟
(3) الادوية المسجلة منها وغير المسجلة وهل بذل جهد في تسجيلها باسم شركة وفرة؟
(4) طريقة استيرادها اساسا والمبررات التي بموجبها تم استيراد غير المسجل منها.
(5) هل تم انذاك دراسة لحاجة السوق لهذه الادوية؟ وابن هي هذه الدراسة (ان وجدت)؟
(6) كيف تم الافراج عنها اساسا وهي غير مسجلة؟ وهل تم الافراج عنها بطريقة قانونية ام بعلاقات شخصية؟
(7) طريقة توزيع هذه الادوية وثمن وزعت هل لصيدليات خاصة بالمنظمة ام للسوق؟
(8) لماذا بقيت هذه الادوية بالمخازن بهذه الكميات حتى انتهت صلاحيتها؟ ومن المسؤول عن التعويض فيها؟

وتسال الإدارة المالية:

(9) هل هنالك حساب خاص بهذه الادوية؟
(10) الفترة الزمنية التي مرت على المديونيات الخاصة بهذه الادوية.
(11) وهل بحثتم بينها للجنة الطوارئ الطبية؟
(12) وهل تأثير سعر هذه الادوية؟

بعد ان تسمع الاجابات الفنية من د. إدريس تستطيع ان تحدد بعدها الخطوة المطلوبة والإجراء اللازم اتخاذه؟

تحدث د. ادريس قائلا:

- اولا ليس في هذه الاصناف صنف واحد مسجل باسم شركة وفرة واذا اقترح ترحيلها فورا الى مخازن خارج الشركة لأنها تسبب حرجا للشركة واذا تم اكتشافها من قبل الرقابة فقد تؤدي الى نتائج وعواقب وخيمة (بعضها تعتبر ادوية مهربة) والبعض الاخر ليس مسجلا باسم "وفرة".

التاريخ : ٢٠١٠/٩/٨م

الثمرة م ش أ / إ س / ٩٩ / ٢٠١٠م

الأخ الكريم / مدير عام بنك التنمية الصناعية

الموضوع : شركة رفرف للأنشطة المتعددة
المالك لمصنع رفرف لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية

بكل الشكر والتقدير والعرفان ومشيراً للموضوع أعلاه ... وبناءً على المفاوضات التي جرت بين المنظمة والطرف المالك لمصنع رفرف نرجو توضيح الآتي :

١. إن التقييم الذي تم للمصنع تم بمبلغ كبير للغاية ولا يتناسب مع الأصول المتداولة والثابتة للمصنع حيث قدمت إدارة الاستثمار سعر التقييم أولي في حدود ٣.٦ مليون جنيه وبالتالي فان سعر الشراء ينبغي أن يكون اقل من ذلك .

٢. إخضاع ماكينات الإنتاج لدراسة مختصة تحدد الطاقة الإنتاجية ومنشأ الصناعة لكل ماكينة — والجودة — والإنتاجية لكل ماكينة .

٣. هنالك إجراءات قانونية متعلقة بملكية ارض الشركة الشيد عليها المصنع ومستقبل الشريك الصيني وهنالك إجراءات قانونية معلقة تحتاج للجنة قانونية مختصة .

٤. بناءً نرى إدارة الاستثمار تأجيل البت في إجراءات صفقة الشراء من قبل المنظمة لحين استكمال النقاط الجوهرية المشار إليها .

٥. حفظ قيمة الشيك الوارد إليكم مبلغ (١٠٠٠٠٠٠) جنيه (واحد مليون جنيه) في حساب خاص المنظمة .

وتفضلوا بقبول الشكر والتقدير ... ،

بابكر عبد الله محمد
مدير إدارة الاستثمار

٣- المبيعات

٤- الاحتياطات

٥- المصروفات العمومية حسب بنود الميزانية بعد وضعها

٦- جاري الشركاء

٨) طباعة كروت ماكينة تسجيل حركة البضاعة خلال العام ٢٠٠٧م .

٩) توصي بوضع هيكل وظيفي وشروط خدمة وتوابع مالية معمول بها وهي لا يمكن أن تعمل بدون عاملين توابيقها وعدم التكاثر البشري المؤهل لملئ الوظائف الضرورية .

١٠) طباعة أرتيك مالية من دفترها دفتر مرتبات وأجور الذي يحتوي على الإستمارات والخصومات للوصول لصافي المرتب .

١١) شهادة المصدرين والمستوردين بالرقم ٢٥٨٨٥ بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٣م أنتهى العمل بها يوم ٢٠٠٥/١٢/٣١م .

أ- ترجو التجديد اللازم صورة مرفقة .

ب- رخصة مزاولة نشاط استثماري (تجاري) الرقم ٣٥٥ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٦م حتى ٢٠٠٧/٢/٥م ترجو العمل على تجديدها - (صورة مرفقة) .

ج- شهادة نمرة ش/٥٥٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥م شهادة تسجيل فرع (بنطاق حره) الري الحرة (الجبلي) صورة مرفقة .

د- شهادة عضوية الغرفة التجارية بالرقم ٩٦١٣ بتاريخ ٢٠٠٦/١/٤م يسري العمل بها حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م ترجو العمل على التجديد - صورة مرفقة . ترجو العمل بما جاء في هذه التوصيات خلال العام التالي ٢٠٠٧م .

مرتضى الفاتح وشركاه

محاسبون قانونيون

الخرطوم

على بند عملة وتاريخ الحاويات لم تتحصل على المستندات ولم تورد للخزينة لربط مدنا بالمستندات لحصل التسوية اللازمة لإزالتها من العهدة .

٦) شيك المنظمة الاتحادية بالرقم ٧٩٦٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٨م بمبلغ ٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار باسم السيد / الانهاني أحمد المصطفى .

	له	منه
وردت منها الخزينة بالشركة	١,٩٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٠ وردت بمستندات	٥,٩٨٧,١٠٠	
متبقي بدون مستندات حتى الحصول عليها لإزالتها من العهدة		٤١٢,٩٠٠

وصرفت على البنود التالية :

١- تأريخ ٥ احتفالات	=	٢٠٠,٠٠٠ دينار
٢- ترتيب المخازن	=	٦,٠٠٠
٣- ترتيب المخزن لإستيعاب البضاعة الجديدة	=	٦,٠٠٠
٤- مصروفات ضابط الجمارك	=	٢٦,٠٠٠
٥- مصروفات ضابط الجمارك	=	٣٠,٠٠٠
٦- غذاء	=	١٨,٠٠٠
٧- حافز لعمال التأريخ	=	١٠,٠٠٠
٨- حافز لضابط الجمارك	=	١٠,٠٠٠
٩- حافز المخاض	=	١,٠٠٠
١٠- فلـــــــــور	=	٦,٠٠٠
١١- شهادة جمارك	=	٤٠,٤٠٠
الجملة	= ٢٥٣,٤٠٠	٣٤٣,١٠٠
الرصيد الفعلي المتبقي بعد إزالة العهدة	=	٠٠٠٠٠٠

٧) توصي بفتح الحسابات الآتية في العام ٢٠٠٧م وهي :

١- حساب للأصول الثابتة

٢- المشتريات

٣) إن صرف الشيكات لم يتم طباعة لأكثر من مرة متسلسلة بل طبع بجهاز الكمبيوتر بدون أرقام وهذا مخالفاً للنظم المالية والمحاسبية وكان ذلك منذ ٢٠٠٥/٩/٣م واستمرت هذه العملية حتى أول مارس ٢٠٠٦م حيث تم طباعة دفتر إذن صرف شيكات ودفتر استلام شيكات ودفتر إذن صرف نثرية

(ب) الخزينة

لم توجد خزينة بالشركة خلال العام ٢٠٠٥م وتم فتح دفتر للخزينة خلال مارس ٢٠٠٦م وطيلة هذه المدة كان التعامل عن طريق العهد الشخصية مع ثلاثة أشخاص هم السيد/ التهامي والسيد/ أمين التهامي والسيد/ د. خالد محمد عثمان وطالما لا توجد خزينة بالشركة فكانوا يعتادون من إرجاع بقية العهدة النقدية إلى البنك ولهذا السبب كانت تكون بحوزتهم حتى أخذ عهدة جديدة منها وهذا إجراء خطأ لأن هذا يتسبب في ضياع الفوائد التي تم بموجبها الصرف بطول زمن تصفيه العهدة .

٤) الشيكات الموضحة بالأرقام ٥٨ و ٥٩ كما يلي :

الشيك رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٥م بمبلغ ٤٧٩,٠٢٥ باسم شركة المرفأ للنقل الشيك رقم ٥٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٥م بمبلغ ٤٧٩,٠٢٥ باسم شركة المرفأ للنقل هذه الشيكات حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م لم يتم الصرف والشيك رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٥م قد تمت الدائرة القانونية لاستلاحيته في ٢٠٠٦/١٢/٥م وأما الشيك رقم ٥٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٥م يعتبر ساري المفعول حتى ٢٠٠٧/٢/٥م لدور المقاصة خلال حسابات ٢٠٠٧م .

٥) شيك رقم ٤٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٦م بمبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار باسم السيد/ التهامي أحمد عهدة لحين تقديم المستندات وهي عبارة عن ترحيل ١٩ سارية بمبلغ ٤,٣٠٦,٠٠٠ والفرق ٧٨٥,٠٠٠ دينار

أ) أحمد سعد الحديدي

القيمة الإيجارية المقدرة		١٠,٤٢١,٦٩٥ دينار
تكلفة قيمة العربة بعد الإهلاك ٢٥%	٤,٠١٣,٠٠٠	
مطلوب مقدماً	٣,٠٠٠,٠٠٠	
حساب جاري		٧٣٠,٤٠٠
الدخل الذاتي للمنشأة	٤,١٢٩,٠١٥	
الجملة	١١,٩٠٢,٠٩٥	١١,١٥٢,٠٩٥

ب) فيما يتعلق بالمساهم عادل أحمد وس[illegible] ذات تصفية معلقة حتى نهاية العام ٢٠٠٧م

ملاحظات وتوصيات المراجعة :

(أ) حساب البنك رقم ٣٨١٠ فرع الإسكندرية الخرطوم :

١) تلاحظ بأن الشيك رقم [illegible] بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩م بمبلغ ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار لصالح شركة تجارة السيارات المتحدة والمدرج باسم محمود ثلاثات كما موضح في كعب الشيك ولم يقدم للبنك للصرف ولكن تم تحرير شيك مصدق برقم ٨٨٨٠ بنفس المبلغ ٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار لشركة تجارة السيارات المتحدة ولم يتم إرجاعه أو يتم إلغاءه ولم تفقد عنه لأنه لم يرجعه ضمن تحريرات دفتر الشيكات الذي بدأ بالرقم (١) والذي يقابله رقم (٥٠) والشيك رقم (٧) لم يرفق بالتحريرات .

٢) الشيك رقم ٥٠ الذي بتحريرات الشيكات مازوج بدون أي كتابة عليه وبالبحث وجدناه لم يسجل بدفاتر البنك ولم يتم سحبه من البنك ولم يتم إلغائه مع الشركات المدينة بالتحريرات لأن آخر شيك سجل بالحساب بالدفاتر رقم ٤٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢م بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ باسم السيد / التهامي عبارة عن ترحيل شاحنات .

3- مراجعة توريد وحدة التوريد الزيدي والمتضمنة وحدة تموين المياه والتي أفادني عابدون أن النقص يتمثل في مفتاح قياس الحرارة .

4- تم دفع مبلغ 5000 يورو لأغراض الأشراف على تدوير المصنع مخصصة لتدوير المهندسين ولمدة عشرة أيام وبمعدل 500 يورو فقط خمسمائة يورو في اليوم . يرجى مراعاة المراجعة وإجراء الخصم اللازم في حال سداد أي التزامات مالية للفريق الذي سيقوم بعملية التركيب .

5- نثق تماماً في تأهيلكم لكل عقبات التركيب والمتمثلة في التصديقات الضرورية لعمليات التركيب والمتمثلة في مواد الكهرباء الكوابل والأسوانيا وغيرها من المعدات اللازمة .

6- تشكيل لجنة فنية للاستلام لتقوم بالمهام التالية :

1- التأكد من مطابقة قائمة الماكينات للمواصفات الفنية والهندسية وفق قائمة تأكيد الطلب .

2- كفاءة الماكينات بعد التشغيل .

3- قطع الغيار ومطابقتها مع المحتويات التي تم توريدها .

4- أن تقوم اللجنة بإعداد جداول لتحديد النسب المئوية لكفاءة كل معدة على حدة وإبداء الملاحظات الفنية اللازمة .

نقترح تشكيل اللجنة على النحو التالي :

1- المهندس /محمد احمد عبد الرحمن (سوداني)

2- المهندس/جابر عبد السلام (مصري)

3- د. عابدون محمد عابدون

4- مهندس آخر

5- مدير إدارة الاستثمار

وتقبلوا وافر الشكر والتقدير ...

بابكر عبد الله محمد

مدير إدارة الاستثمار

لتقديم توجيهاتكم :

مرفق : قائمة المنتوجات

ولقد أشارت لهذه الفقرات حتى تحسب لها عند ما يأتي الفريق الذي سيجري عمليات التركيب والاختبارات لتشغيل الإنتاج .

6- ولقد أشارت الفقرة (5 – 13) انه في حالة عدم اعتماد المورد على العملة الفنية للمشتري والتي سيستعان بها في التركيب جزئياً أو كلياً ، انه في حالة عدم مقدرتها وكفاءتها فإنه يجوز أن يطالب المورد بقيمة العملة التي يستخدمها كلياً أو جزئياً حسب التعريفة .

7- أشارت الفقرة (5– 13) في حال الإخلال بشروط العقد عند حدوث القوة القهرية فيجوز التأخير لفترة تساوي فترة زوال أسباب القوة القهرية وفي حال استمرارها لفترة تمتد لثلاثة أشهر فإنه يحق لكل طرف إنهاء العقد ويحق للطرفين الشكوى والمطالبة بالضرر الذي لحق بأي من الطرفين .

8- بموجب الفقرة (1) من العقد المذروءة مع فاتورة تأكيد الشراء ص(17) حددت الفاتورة دفع مبلغ 500 يورو يومياً ولمدة عشرة أيام بقيمة إجمالية تبلغ 5000يورو فقط خمسة آلف يورو لكبير المهندسين الذي سيقوم بعملية الأشراف على تشغيل المصنع startup وتشمل مصاريف السفر الذي سيشرف فيها على ضبط زر التشغيل والأشراف على كافة التوصيلات وأعمال التصاميم وقد دفعت كاملة ضمن خطاب الاعتماد .

9- إتصلنا بالأخ المهندس جابر عبد السلام المصري بغرض تقديم عرض للتركيب والتشغيل واتصلنا كذلك بالمهندس محمد عبد الرحمن سوداني لنفس الغرض .

10- بحمد الله وتوفيقه وصل الفريق الروسي للتركيب صباح اليوم سنقوم بالمتابعة اليومية بإذن الله تعالى ..

ثانيا التوصيات :

1- نوصي بالمواصلة في إجراءات رفع الدعوى القانونية لاسترداد حقوق الشركة بموجب نص الاتفاق .

2- هناك مخالفة واضحة لتكليفات المخصصة للتعبئة . ماكينة تعبئة زيادي 4000كيس في الساعة مع موجود وحدتين للتعبئة وهي ماكينة مزدوجة .

عليه أرجو أن أرفق لكم قائمة بالكتالوجات الموجودة بالمصنع .الكتالوجات الغير متوفرة وهي قليلة جدا عدد(5) كتالوجات فقط مرفق قائمة .

ولقد لاحظ لنا جليا أن هناك عدم اهتمام ولا مبالاة واضحة جدا في متابعة ملف وعمليات التركيب والتشغيل لمعدات المصنع ويتطلب الأمر تحرك سريع وفوري لمعالجة الموضوع بالسرعة المطلوبة .

5- لقد حدد الطرف صراحة التزامات المشتري بالتجهيز الكامل والضروري لعمليات التركيب والتي تشتمل على 25 بند ثم أردف البند رقم (26) والذي قال فيه أي نقطة لم يتم التعبير عنها في هذا العرض .

وتقد تمس البند (2) ربط الأنابيب مع كل وحدات الاستخدام كالثلاجات والبخار ووحدات تبريد وتسخين المياه ووحدة الغسيل washing unit cip فيما عدا التوصيلات الداخلية ما بين كل وحدة والأخرى أو إذا ما كانت مضمنة تحت التوصيلات الرئيسية أو مع وحدة التسخين . فيما إشارات

الفقرة (f) تزويد الطاقة بتنظيمها المعروفة مع كافة وحدات الاستخدامات إضافة للطاقة الكهربائية وبمواصفات تتناسب مع متطلبات مورد الماكينات وخاصة مع تركيب الأجهزة التي توفر حماية وشمالة للتيار الكهربائي العالي .

الفقرة (g) تزويد الموقع بكل المعينات والدوافع اللازمة والمعدات وأي مقالات ضرورية للرفع والوضع والتركيب لكل نظام المعدات .

الفقرة (p) نقل وتفريغ المنتجات لنظافة الماكينات والتوافل بعد اكتمال عمليات التركيب وقبل اختبارات عمليات الإنتاج .

الفقرة (q) إيجاد شخص مؤهل لتأهيل صحة التمديدات والبيانات التركيب للمعدات .

الفقرة (w) دفع أي رسوم أو جباية أو مصاريف على الماكينات .

الفقرة (x) تحديد الأشخاص الذين سيتم التعامل معهم في التركيب وبصورة رسمية وواضحة مع تحديد الاسم للمورد ودوره .

أ- Twin cup destacker - الموجود (1) .

ب- Twin dosing station - الموجود (1)

ج- Twin lid denesting device - الموجود (1) .

د- Twin Thermo sealing station - الموجود (1) .

هـ - Twin coding station - الموجود (1)

وغيرها من الملاحظات الواضحة جداً والتي تعتبر مخالفة واضحة وعدم مطابقة واضحة جداً للمواصفات

3- وحدة تبريد الزيدي – وهي بطاقة إنتاجية تبلغ 2000 لتر ساعة – لقد أفادني المهندس الموجود بالمصنع وأنه حسب إفادة المهندس الميكانيكي السيد/ ليتو فإن هناك غياب تام لوحدة فاصلة لا توجد ضمن المعدات وهي وحدة تعوين المياه

complete with temperature
controller and water supply unit (غير موجودة)

وتقدر القيمة الإجمالية لوحدة تبريد الزيدي بمبلغ وقدره 9,750 يورو وهذه تحتاج لمراجعة وتأكيد من إدارة الشركة والفنيين المختصين وهذه نقلت عن المهندس أرنيل وذلك حسب إفادة المهندس ليتو والإفادة مؤكدة من السيد/ أرنيل – لمزيد من التحري .

4- بمراجعة دقيقة مع الأخوة المهندسين المصريين والذين طلب منهم تقديم عرض للترتيب وربط وتسليم للمصنع وفي اليوم الثاني لبدء عملهم اتضح أن العديد من التكنولوجيات موجودة وعند سؤالي للمهندس الفلبيني أفاد بأن بعض التكنولوجيات موجودة وكان عهده عند ليتو ولقد فوجئت عندما علمت من السيد عايدون . وأنه لا علم له بهذه التكنولوجيات وبالفعل قام بسؤال المهندس الفلبيني وسأله أمامي أين كانت هذه التكنولوجيات ؟ وأفاد أرنيل أنها كانت عند المهندس ليتو؟ سأله عايدون لقد سألت من قبل السيد ليتو عنها ؟ ولم أعرف عنها شيء وقال بالنص (I'm (surprised

2- إن المشتري يمكنه ثانيا أن يلزم المورد بدفع 30% من القيمة الإجمالية للمعدات في حال عدم مطابقة المعدات للمواصفات والمعايير التي تم الاتفاق حولها في هذا العقد وبموجب الفقرة (1) من العقد مقرونة مع تأكيد الطلب على الشراء (الفاتورة) بالرقم 2172 من ص (1 - 17) بتاريخ 2006/8/3م وتاريخ الاستلام في 2006/10/30م .

وبناء عليه فإننا ومن خلال القراءة المتأنية لمانحق العقد تأكيد الطلب بالرقم 2172 بتاريخ 2006/8/3م .

فإننا نلاحظ الآتي :

1- ص (13) من فاتورة الشراء بالرقم 2172 فإن مواصفات ماكينة تعبئة اللبن الحليب والرائب 2800 Cable Top Filler / كاسة في الساعة لتعبئة عبوات 1000 ملم / 500 ملم / 250 ملم وهي ماكينة لتعبئة الحليب والفشطة وبعض المنتجات الغذائية المشابهة . تحتاج لمراجعة هندسية وفنية من بيت خبرة استشاري . حيث لم ترد في الفاتورة بالرقم 2172 مواصفات فنية مفصلة كماهي واردت في غالب المعدات والماكينات الأخرى وخاصة معدات التصنيع وتشمل المهندس والفراز ووحدة الفصل والتي تتخصص فيها الشركة الموردة .

2- ماكينة تعبئة الزبادي Automatic cup Filler 4000 كاسة زبادي في الساعة وبقيمة إجمالية قدرها 53,716.80 يورو ص (8) من طلب تأكيد البيع المعد بواسطة شركة بتريباس ولعل من أهم الملاحظات والمخالفات الواضحة التي وردت في هذه الماكينة هي الآتي :

إن الماكينة تقوم بتعبئة كاسات الزبادي المستديرة بأقطار 95 مثم وارتفاع 120 مثم وكاسات الزبادي المستطيلة 95 مثم وبارتفاع 120 مثم . وبمعدل 2000 كاسة في الساعة لعدد 2 وحدة وبالتالي فإن الإنتاج بساوي 4000 كاس / الساعة في أحسن حالات التشغيل وتعتمد الطاقة التشغيلية على طبيعة المنتج وطبيعة المواد المصنعة منها الكاسات وتأتي مجموعة المخالفات في الآتي :

2- أشارت الفقرة (9) من العقد ص (3- 7) أن على شركة بتروبيسكس توريد الوثائق الفنية والتكنولوجيات والتي تشتمل على

أ/ دليل التشغيل والصيانة ومكتوب بإحدى لغات الدول الأوربية (ما لم يكن حولها خلاف) .

ب/ دليل قطع الغيار بإحدى لغات الدول الأوربية (ما لم يكن حولها خلاف)

3- إعلان مطابقة المعدات للمعايير الإنجليزية المشار إليها CE/ 98/37 باللغة الإنجليزية أو الإيطالية .

كما سيتم توريد الآتي :

أ/ رسم وخارطة للشبكة باللغة الإنجليزية .

ب/ قائمة المحتويات باللغة الإنجليزية .

ج/ لسطوانات باللغة الإنجليزية .

د/ أقراص وأزرار التشغيل باللغة الإنجليزية والتكنولوجيات لكل مكونات وأجزاء المعدات .

4- الفقرة (10) ص (3 – 7) أن التدريب غير متضمن في العقد ولم يطلب بواسطة المشتري خلا ما ورد في الفقرة (6) .

5- وأشارت الفقرة (12) والمتعلقة بالضمان تاريخ تأكيد الاستلام 8/30/ 2006م السطر 15- 16 ص (5 – 7) أن المورد يقر ويضمن أن المواصفات الفنية للمعدات بموجب تأكيد الطلب order confirmation بالرقم 2172 بتاريخ 2006/8/3م وأدائها المتضمن في الفقرة (1) من هذه الاتفاقية كاملة تماما وواضحة . وإذا فشلت أي من المعدات في الوفاء بأدائها ومطابقة مواصفاتها خلال فترة الضمان المشار إليها في الفقرة (1) فإن المشتري يحق له المطالبة بالتعويض المادي حسب المعادلة الآتية :

الخسائر

تساوي 30% من القيمة الإجمالية للعقد وأن الـ 30% تشكل نسبة ضعف الأداء للمعدات . وبالتالي فإن هذه الفقرة يمكن أن ينتج عنها الآتي :

1- أن المشتري يمكنه أولاً أن يلزم المورد بدفع غرامة مالية بنسبة 1% من القيمة الإجمالية للعقد لكل أسبوع تأخير على أن لا تتجاوز الغرامة نسبة 5% من إجمالي قيمة العقد .

Alshaheed Orgnaization
Investment Administration

منظمة الشهيد
إدارة الإستثمار

التاريخ :2008/5/13 م

السيد / رئيس مجلس الإدارة

إحاطة السيد/ اللواء م/ محمد عثمان محمد سعيد

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع تقرير وتسليم أولي
شركة الخرطوم لمنتجات الألبان

تنفيذا للتكليف الصادر من رئيس مجلس إدارة شركة الخرطوم لمنتجات الألبان بمتابعة إجراءات ترقيب وتشغيل مصنع منتجات الألبان بحلة كوكو . ومن خلال الزيارات اليومية المتكررة والاجتماع بالسيد/ مدير عام الشركة ومدير التشغيل والمهندس المشرف بالمصنع . أرجو أن أرفق لسيادتكم تقرير حول مجمل الأوضاع بالشركة فيما يتعلق بإجراءات وترقيب وتشغيل الماكينات والوحدات البديلة بالمصنع وأرجو أن أشير إلى الآتي :

أولا عقد شراء وتوريد الماكينات

1- تشير الفقرة (6) من العقد أن الاشراف على ترقيب أجزاء الماكينات والضغط على زر التشغيل start up والترقيب لمعدات المصنع غير متضمن في العقد Excluded . كما أن الإقامة والاعاشة للفنيين المعنيين بالترقيب والتشغيل غير متضمنة في العقد وأن تكاليف الفنيين على نفقة المشتري – شركة الخرطوم لمنتجات الألبان . والتي تم تفصيلها بعناية ودقة في تفاصيل الفقرة (6) .

من العقد ص (2 – 7)

Sudan Oil Seeds Company الشركة السودان للحبوب الزيتية
Sudan - Khartoum Mob : +249912953230 - + 249123908067
E-mail : BABIKERSUDAN@hotmail.com 83/781234 شارع البرلمان فاطمي

قامت المنظمة بإنشاء شركة بالشاور لصرح شريكاً فيها باسم تسويه كمال أحمد ياسين .المستندات توضح رأي المراجع القانوني في كيفية إدارة المنشأة ، مستند رقم ( ) .

ثم تأهيل شركة الخرطوم لمنتجات والتنمية :

- ماكينة للتعبئة غير مطابقة للمواصفات .
- صفقة لبن فاسدة تمت إبادتها بواسطة السلطات الصحية وهيئة المواصفات بقيمة تقدر بأكثر من ١٢٠,٠٠٠ $ مائة وعشرون ألف دولار أمريكي .
- جملة ما صرف في المصنع أكثر من (٥) مليار جنيه والنتيجة صفر كبيرة ، مستند رقم( ) .
- المدير السابق للشركة تعاقد لمدة خمسة سنوات براتب شهري ٩,٠٠٠ جنيه البقية من تفاصيل وثائق المستشار وكيل نيابة أمين الدولة ، يطالب الآن مدير الشركة السابق بعد أن تم فصله بأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه أكثر من خمسمائة ألف جنيه لإنهاء مدة العقد وحقوق ومستحقات الفصل التعسفي ، مستند رقم( ).

وكل هذه الأصناف من وزارتها السيد/ الفاتحي أحمد المصطفي ومن خلفه مدير عام مصنيف ميزوز لا يستطيع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

٣. **تقلب المدير المالي : عادل الأمين آدم صالح : عميل المدير العام**

أ. هضه الأساسي حصد الحوافز شرس جداً يدعي التصوف على يد السادة الأذارسة في هذا العام كان نصيبه من الحوافز أكثر من ٧٥,٠٠٠ جنيه (٧٥) مليون جنيه بالقديم .

ب. متوسط حوافز في العام يتجاوز ٨٠,٠٠٠ جنيه ، على حسب ما ورد من مستندات وبخط يده وتوقيعه والمستندات التي تتعلق بذلك، مستند رقم ( ) خلال الجزء الأول من هذا العام .

ج. طالب بصرف حوافز تبلغ ٦٨,٨١٢ جنيه كان قد صرف منها مبلغ ٢٨,٧٠٠ جنيه وطالب بالفرق فقره ٣٩,٨١٢ جنيه كان يصرف الحوافز في الفترة السابقة بتوصية وتصديق من السيد / عبد الوهاب أحمد حمزة (رحمه الله) وما كانت معروفة لدى الكثيرين ،

د. رفض مدير الاستشار وكتب مذكرة أوصى بأنس وممتاز محددة لصنع الحوافز ولكن ضرب بالمذكرة عرض الحائط .

هـ. شركة السودان للصوب الزراعية متوقفة عن العمل منذ أكثر من خمس سنوات تتكون من معه الآتي :

- عبد الرحمن أحمد عبد الوهاب ١٥,٠٠٠ جنيه .
- عادل الأمين آدم صالح ١٠,٠٠٠
- محمد العباني مستشار قانوني ٥,٠٠٠

الجملة ٣٠,٠٠٠ جنيه

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٠١٠/٩/١م

الأم الكريم / .....

.....

حفظها الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : أدركوا منظمة الشعب قبل فوات الأوان

مشيراً للموضوع أعلاه أرجو أن لفيدكم بالآتي :

حول المدير العام مجموعة من العاملين يشكلون بؤرة الفساد المالي والإداري متناسين هدف المنظمة الأساسي وهو رعاية الأيتام والأرامل من أسر الشهداء الذين بذلت دماؤهم الطاهرة أرض الوطن الغالي .

ولضعف الحلقات في هذه المجموعة المدير العام لواء محمد عثمان محمد سعيد .

١. **المدير العام : لواء معاش / محمد عثمان محمد سعيد :**
   أ. ضعيف إدارياً لدرجة تجعله بلا شخصية إدارية وكأنه غير موجود .
   ب. درج على حضور العمل ما بعد الساعة ١:٣٠ ظهراً يومياً ولا يحضر البتة إلا إذا كان لديه اجتماع بالمنظمة أو خارج المنظمة .
   ج. وظف عدد من أقرباته شقيقه عوض عثمان مدير المزرعة ونشرت بحقه معلومات صحيحة بجريدة الحقيقة خلال هذا العام ، كما قام بتعيين عديله / عادل الأمين آدم صالح الذي يتقاضى حوافز تبلغ الملايين وبلغت أكثر من مائة مليون جنيه خلال العام الواحد .
   د. ظل مريض خلال كل العام الماضي ومسافر للعلاج خارج السودان مرتين نسأل الله له الشفاء .

٢. **المدير المالي : النهاري أحمد المصطفى : يشغل وظيفة المدير العام المكلف عند سفر المدير العام**
   أ. تم فصله عن العمل بشركة وفرة للكيماويات وهي إحدى شركات المنظمة ثم تدخل الأجاويد ليصبح المدير المالي بالمنظمة منذ عام ٢٠٠٢م .
   ب. لديه تجاوزات مالية فيما يعرف بمخزن الأدوية ، مرفق مستند رقم ( ) .
   ج. لديه تجاوزات وفساد يتعلق باستيراد أدوية للشركة مسجلة باسم عمل يتملكه شخصياً (نمارق) مستند رقم ( ) .
   د. عين مجموعة من أقرباته بالعمل في المنظمة وشركاتها من ذوي القرابة الدرجة الأولى الزوجة والأبناء والعشيرة الأقربون ، مستند رقم( ) .

- يشغل الآن الوظائف التالية :
  - المدير المالي بالمنظمة .
  - مدير شركة وفرة.
  - مدير مصنع مروة .
  - مدير مصنع رفرف .

و- ما من صفقة خاسرة إلا وكان ورائها مثل شراء مصنع مروة للألبان كان يرفض شراء هذا المصنع منذ فترة المدير السابق للشركة د. إدريس أحمد ، ورفض مرتين التوقيع على الموافقة على الشراء . مستند رقم ( ) مستند رقم( ) . قدم مذكرة لفصل مدير الشركة وتم تعيينه مديراً للشركة وعند تسلمه لمهام الشركة قام بشراء المصنع مستند رقم ( ) .

ز- الصفقة ورائها الكثير من الشبهات ، سكرتير المدير العام ، يقدم شهادته في ملابسات صرف مبلغ من مالك المصنع للعمولة ومن القسط الأول ، مستند رقم( ) .

ح- صفقة شراء المصنع انقذ البنك فيصل من مديونية متعثرة ، وانقذ العميل من سجن محقق حيث قبل العميل في سداد التزام تجاه البنك بمبلغ ١,٤٧٢,٢٨٦ جنيه وهي قيمة الرهن لصالح بنك فيصل الإسلامي مستند رقم ( ).

ط- كان هناك اتفاق بأن يقوم مالك المصنع بدفع مستحقات العاملين للمصنع ولكن تم حذف هذه العبارة من العقد بتوجيه من وكيل نيابة أمن الدولة ياسر أحمد منذ حسب افادة سكرتير المدير العام مستند رقم ( )عقد البيع مستند شهادة سكرتير المدير العام رقم ( ) ، يطالب العاملون الآن بحقوقهم والتي قد تتجاوز الـ٥٠٠ ألف جنيه أو أكثر وما زال الأمر على أساسير المحاكم والجلسات تترى .

ي- أخيراً قامت المنظمة بشراء مجمع رفرف للصناعات والألبان والمستلزمات الطبية .

- المالك : ١/ فريق شرطة بعد التطيف عشرق طليقة
  ٢/ عقيد شرطة مجدي ملاح
- المصنع متعثر لدى بنك التنمية الصناعية بمبلغ ٢,١٨٣,٦١٥ جنيه ، مستند رقم( ) .
- مدير الاستثمار رفض شراء هذا المصنع ، مستند رقم( ) .
- تقييم المصنع بمبلغ ٣,٦ مليون جنيه تم شراء المصنع بمبلغ ٤,٢ مليون جنيه مستند رقم ( ) بالتحديد (٤,٢٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) فقط أربعة مليار ومائتين ستة وعشرون مليون جنيه .
- المصنع متوقف عن العمل منذ العام ٢٠٠٧م ولا تملك إدارة المنظمة الكادر الذي يشغل المصنع ولا المعرفة الفنية وسيظل متعطل كرصيفاته من المصانع الأخرى ، مروة للألبان متوقف ، الفرمطوم لمنتجات الألبان.

بالمشاركة الجانبية ويزيد وينقص الحافز الممنوح حسب رأي الوزير أو سلطات المدير العام في حال الوحدات العامة .

وبالإشارة إلى مذكرة الأخ / عادل الأمين نائب المدير المالي وبناءً على تعليقات سابقة واستناداً على تغير وتباين اللوائح والأسس — وبما أن منظمة الشهيد تمتلك عدد من الشركات والمؤسسات التي تحتاج لبعض الخدمات فإننا في إدارة الاستثمار نرى أن يقوم بعض الموظفين بتقديم هذه الخدمة بدلاً من أن تقدم بواسطة جهات خارجية وبتكلفة عالية نسبياً وذلك تقليلاً للصرف والتكلفة . ولكننا نرى أن تتم وفق المعايير والضوابط التي اشرنا إليها في هذه المذكرة وان يقوم الموظف بإعداد تقرير شامل يبين حجم العمل والمدة والعقبات التي اعترضته ومن ثم تحديد الأجر والمكافأة المناسبة . وفي هذه الحالة أرى أن لا تزيد النسبة عن ١،٥ ٪ مع تحفيز الموظف معنوياً وأدبياً . وان يصبح هذا معيار وأساس للتحفيز في الشركات والجهات الاستثمارية المملوكة للمنظمة وبالنسبة لحالة الأخ عادل الأمين نرى أن يمنح النسبة المشار إليها وهي ١،٥ ٪ أو أجره الشهري كاملاً لحد أقصى أو ايهما أفضل .

وتقبلوا وافر الشكر والتقدير ،،،

بابكر عبد الله محمد

مدير إدارة الاستثمار

مرفقات :

- مذكرة السيد / عادل الأمين
- مستندات صرف سابقة

١/ تنص المادة ١/١٢٩ من لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧م على الآتي : يجوز لرئيس الوحدة بتوصية من الرئيس المباشر أن يمنح العامل الذي يقوم بأداء خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو مقترحات ايجابية تساعد على زيادة الإنتاج أو تخفيض تكاليفه أو تحسينه أو الذي يقوم بأعمال تقتضي اخذ الكثير من جهده وصحته وساعات راحته مكافأة مالية لا تزيد عن أجره الكلي السنوي كحد أقصى .

وهنالك مؤشرات تضبط هذا العمل :

أ- نوعية العمل – أهمية العمل – كفاءة المنفذ للعمل .

ب- حجم العمل – يرتبط بحجم العمل – وحجم المنشأة – ووظيفة وأهداف المنشأة – وحجم فروع المنشأة والعمل الحيوي الذي تؤديه .

ج- الزمن الذي يستغرقه العمل – الفترة الزمنية التي استغرقها العمل بشرط أن لا تطول الفترة بسبب ضعف كفاءة العامل .

د- المعقبات التي اعترضت العمل – توضح .

٢/ ينص قانون الشركات المادة (٦٧) على انه يدفع للمصفي مرتب او اجر بنسبة مئوية أو غير ذلك (اخذ المثال كمؤشر) .

٣/ تمنح وزارة المالية حوافز للمديرين العامين في حدود عشر اشهر راتب إجمالي ويقدر راتب المديرين العامين في حدود ١٢٥٠ – ١٥٠٠ جنيه . وتشمل أعمال المديرين العاملين وضع السياسات للموازنة . بينما تقوم إدارات أخرى بتفصيل سياسات التضخم الاقتصادي وتمنح هذه الشريحة مرتب إجمالي (٧) شهور . كما تمنح المالية الموظفين العموميين الذين ينصب عملهم في تفصيل السياسات الموضوعة والحصر وتقديم المقترحات . وتتواصل أعمال الشريحة الدنيا (الموظفون العموميين) حتى انتهاء أعمال الموازنة وتمنح هذه الشريحة راتب إجمالي قدره (٤) شهور . كما أن هنالك نوع آخر من الموظفين يشتركون في هذه الأعمال وتسمى

التاريخ : ٢٠١٠/٤/١٩

الشركة م ش أ / إ س / ٢٠١٠/٣٥٢م

الأخ الكريم / المدير العام
لواء (م) محمد عثمان دحمد سعيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : مخاطبة السيد / عادل الأمين ادم صالح

مشيراً للموضوع أعلاه ... أرجو أن أفيد بالآتي :

١. مبدأ التحفيز معمول به في كافة المؤسسات العامة والخاصة ويغلب على التحفيز في المؤسسات العامة الحكومية على مبدأ التحفيز المعنوي والإشادة في حالة الأنظمة الاشتراكية . بينما ينحو إلى التحفيز المادي في القطاع الخاص والأنظمة ذات الاقتصاد الحر .

٢. تقدير الحافز ينبغي أن يتم وفق الإجراءات المتعارف عليها بدأ بالتكليف تحديد حجم العمل وتحديد الفترة الزمنية والتي ٠الى فوقها يتم تقييم الإنجاز ثم يمنح العامل المكافأة المناسبة ولمدير الوحدة الحق في التصديق المالي بناءً على المعطيات وما تم تحققيه من إنجاز .

٣. يتم ذلك بأسس ومعايير عادلة لا تثير حفيظة الآخرين وملاحظاتهم .

وعطفاً على ما ذكر تعرفنا على تجربة بعض الجهات وخاصة وزارة المالية الاتحادية والهيئة العامة للجمارك وديوان الضرائب ونرجو أن تشير إلى الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المدير العام لمنطقة الشهيد الاتحادية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: أتعاب التسويات الضريبية لشركة الحرطوم لمنتجات الألبان

نرجو التفضل بالتصديق بأتعاب التسوية الضريبية لشركة الحرطوم لمنتجات الألبان

الضرائب ٨٦,٥٠٠

التسوية - ٣٤,٥٠٠

التخفيض - ٣٦٠,٠٠٠ ٣,٤٠٠ جنية

وتفضلوا بقبول

عادل الأمين أحمد

المدير المالي

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة الشهيد

(إذن صرف شهداء)

23713

رقم	جنيه	البيان

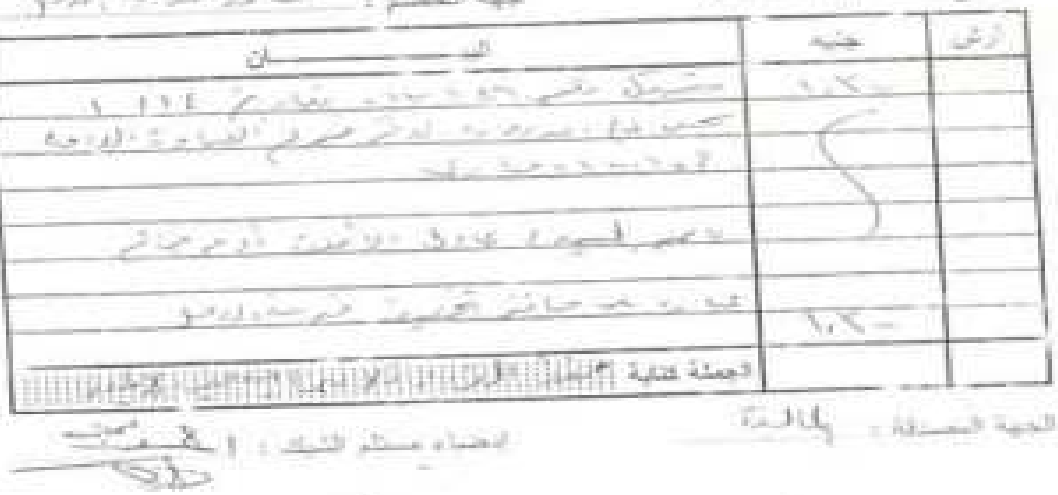

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة الشهيد

(إذن صرف شيكات)

20050

جهة الخصم :

التاريخ :

فرش	جلوه	البيـــــــان
		الجملة كتابة

إمضاء مستلم الشيك :

١/ الشركة العربية الحديثة للتنمية أرباح أعمال (شيك ١٣٨٨٦) بمبلغ = ١,٣٠٠ جنية

٢/ شركة الخرطوم لمنتجات الألبان شيك رقم (١٤١٤٥) بمبلغ = ٢,٤٠٠ جنية

الإجمالي ٢٨,٧٠٠

جملة الأسئلة ٦٨,٤١٢

جملة المستلم ٢٨,٧٠٠

الفرق في الإستحقاق ٣٩,٥١٢ جنية

معلومة توضيحية نرجو تذكيرين الكرام بالتصديق بالفرق لان هذه الشركة تم تحديدها في عام ٢٠٠٦ المرحوم د/ عبد الوهاب أحمد حمزة مستشار الاستثمار وهي ٤٪ بعد أن كانت ٦٪ ويمكن الرجوع لذلك في ملفات الإستثمار وخاصة شركة أمروس والمنتزهات وشركة الخرطوم لمنتجات الألبان كما ذكر أعلاه تم التعامل مع الحالتين بـ٤٪ وتم دفع الأخريات بنسبة ٦,٦٪ و ٢,٣٪ وهي بند (١) و( ) من الاستحقاق .

وجزاكم الله خيراً

عادل الأمين آدم حامد

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/المدير العام لمنظمة الشهيد الاتحادية
بواسطة السيد /مدير الاستثمار المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: متبقي أتعاب ضرائب بمبلغ (٣٩,٨١٢) فقط تسعة وثلاثون ألف وثمانمائة و إثنتاعشر جنيه

في البدء نتقدم لكم بجزيل شكرنا وعميق تقديرنا لإشارتكم بما قمنا به علماً بأن الاتفاق أصلاً ٤٪ من جملة التخفيض الضريبي والذي تم العمل به في السابق .ونسبة للظروف السابقة لم نتمكن من مناقشة الأمر معكم وفيمايلي تفاصيل مانتم :-

أولاً : الاستحقاق وقد مانتم من تخفيض

١/ شركة الشهيد للتشييد ضريبة قيمة مضافة ٢٠٠٧

= ٨٩٠,٦٢٨ ٪٤ = ٣٥,٦٢٥ جنية

٢/ ضريبة عبود دخل شخصي/ وأرباح إعمال / قيمة مضافة

= ٧٢٩,٩٨٦ ٪٤ = ٢٩,١٨٧ جنية

٣/ شركة الشهيد للتشييد أرباح أعمال ٢٠٠٦

= ٤٢,٥٠٠ ٪٤ = ١,٣٠٠ جنية

٤/ شركة الخرطوم لمنتجات الألبان ٢٠٠٧

= ٦٠,٠٠٠ ٪٤ = ٢,٤٠٠ جنية

جملة الاستحقاق ٣٨,٤١٢ جنية

ثانياً: التصديقات المستلمة

١/ شركة الشهيد للتشييد شيك رقم (١٣٥٧٠) بمبلغ ١٥,٠٠٠= جنية

٣. راعت الجهات أعلاه دراسة أولية وأبدت ارتياحية أبدت فيها على ضرورة إخضاع ماكينات الإنتاج لدراسة مختصة تحت القيادة الإنتاجية ومنذ الصنع لكل ماكينة وورشة محطة – الجودة والإنتاجية لكل ماكينة في الورشة الواحدة – الشهر – السنة .

٤. اعتمدت وزارة الاستثمار تاريخ لتوسيع وتطوير صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بمبلغ وقدره (٣,١٦٦,٠٠٠,٠٠٠) جنيه (فقط ثلاثة مليون وستمائة ثلاثة وخمسون ألف وثلاثة مئة وستون جنيهاً) .

٥. لم أثر في خطابي للسيد / المدير العام المذكور بتوصية مباشرة أو غير مباشرة من إدارة الاستثمار لشراء هذا التوسع الفني في الماكينات إن الدافع إلى عمل مشابهي لذلك هنا الاستفادة معروف بالمخاطر الاقتصادية العالمية لذلك أوردت عبارة ترى اللجنة .

٦. إدارة الاستثمار غير ملزمة بها لكن لاتخاذ مثل هذا القرار وتأثيرها ولا تتفق التوصية ، وزيادة عن ذلك لو توصي بأن وجدت الأكثر من ٣ على سياساتكم السابقة وفي اجتماعاتكم متكررة عدم رغبتكم في الدخول في هذه الصفقة إدارة الاستثمار .

٧. بالنسبة الشراء بمبلغ (٩,٠٠٠,٠٠٠) جنيه لم أوجه أو اتفق مع أحد بشركة التصدير بتحرير الشراء بل يملك الإدارة العامة وحرصت على تشكيلك الشراء شخصياً .

علي فإننا نوصي بوقف إجراءات شراء هذا المجمع فوراً ودون أدنى مسئولية لإدارة الاستثمار .

.....

بالتوقيع

مدير إدارة الاستثمار

صورة إلى :
السيد / المدير العام
السيد / رئيس الوحدة
السيد / المستشار القانوني
الملف

التاريخ : ٢٠١٠/٦/٣ الموافق ٣ من رجب ١٤٣١هـ

الأخ الكريم المدير العام

الموضوع : توصية من مدير إدارة الاستثمار

حول : الوقوف ضد ما يعرف بالمنظمات الطفيلية

بالغ الشكر والتقدير والعرفان وبشيراً لا يدانيه أحد ... أرجو أن أفيدكم بالآتي :

١. إن تركيزنا في إدارة الاستثمار منصب في الأساس وبصورة واضحة على القطاع الخدمات والتطوير العقاري وهي مواصلة تركيزنا في الفترة الماضية والخطة المستهدفة لكل عام وذلك لما يلي :

أ. العائد الربحي لشركات الخدمات الاستثمارية والاستشارية ويتجسد ذلك الجوانب التالية والإدارية والقانونين والتشريعات والتي تمثل عائق وعامل رئيسي لتحويل دراسة المستندات والتقارير في ظل الظروف الحالية .

ب. الدراسة الجادة للعمل في مجالي التجارة العامة وما يستوجب الدراسة العلمية المتأنية قبل الدخول في أي مشروع .

٢. إضافة لما تقدم فقد كان رأي الأخ المدير العام بالتوصية بالقطاع عدم الدخول في عقد شراء أو توقيع المذكور ووجه سيادتكم وزارة التصنيع والمعدن فقد وجهت الكريم لتوجيه الأخ وزارة التصنيع بحضرة السيد / النائب الثاني للحضور أي لقاءات اتصالات واجتماعات تتم معها لتوجيه من سيادتكم وشكوى بدراسة العرض من قبل الإدارات الآتي :

أ. المدير المالي .

ب. المستشار القانوني .

ج. [illegible]